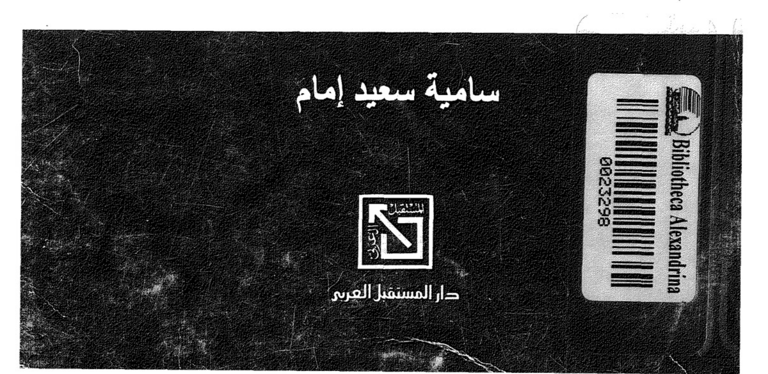
من يملك مصر ؟!

دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى

١٩٧٤ - ١٩٨٠



تصويب وإعتذار

— ورد فى صفحة ٢٩٧ أن الأستاذ الدكتور / فتحى اسماعيل والى يساهم بمبلغ ٣١٠ ألف جنيه وللدقة العلمية تبغى الإشارة الى أن مايساهم به سيادته هو مبلغ ٣٠ ألف جنيه فقط . وتشكر المؤلفة سيادته على تنبيها لهذا الخطأ غير المقصود وتعتذر له .

— ورد فى صفحة ١١٠ خطأ غير مقصود مؤداه أن الدكتور / عبد الوهاب البرلسى يساهم بمبلغ ٢٠ ألف جنيه فى شركة تاكى / فيتا والصواب أن سيادته لم يرد اسمه فى هذه الشركة ولا فى غيرها من الشركات على الاطلاق . وأشكر سيادته على تنبيى لهذا الخطأ غير المقصود وأعتذر له .

— ورد فى صفحة ٢٤٢ خطأ مطبعى حيث ورد بنك ناصر ، والصواب هو بنك مصر .

المؤلفة

من يملك مصر ؟!

من يملك مصر ؟!

دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية
لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى

١٩٧٤ ـ ١٩٨٠

سامية سعيد إمام



دار المستقبل العربى

تصميم الغلاف والإخراج الفنى

للفنـــان : الحســن أبو السعود

الطبعـــة الأولـــى ١٩٨٦

دار المستقبل العربى
٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة
ت ٦٦٥٩٠٠ القاهـــــرة

« لدار المستقبل العربى » .. كلمة ..

الأستاذة الباحثة سامية سعيد من أبرز الوجوه الواعدة الصاعدة فى فكرنا الاقتصادى العلمى المعاصر . وفى هذه الدراسة تقوم الأستاذة الفاضلة بكشف وتشريح البنية الداخلية لما يمكن أن نسميهم أصحاب القرار الاقتصادى — وبالتالى السياسى — فى إطار المرحلة « الانفتاحية » الراهنة ، أو بتعبير آخر ، السلطة الاقتصادية المهيمنة فى بلادنا اليوم . وهو كشف وتشريح يتعمق التفاصيل العينية.. ويتسلح بمستوى رفيع من الدقة والموضوعية والأمانة العقلية ، فضلا عن الرؤية الوطنية والتقدمية المستنيرة .

ولهذا سارعت « دار المستقبل العربى » إلى الإحتفاء بهذه الدراسة وحرصت على نشرها مساهمة منها فى تعميق الوعى العلمى فى مصر وفى الوطن العربى عامة .

على أن « دار المستقبل العربى » قد تختلف فى بعض ماجاء فى هذه الدراسة من استخلاصات وتعميمات ، وخاصة تلك المتعلقة بالبورجوازية البيروقراطية . فالدراسة تكاد تقلل من الدور الإيجابى لهذه الشريحة فى مرحلة الستينات وخاصة الفئة التكنوقراطية منها ، وتكاد تغلب الطابع السلبى على هذه الشريحة بشكل عام ، ولا تعرض عرضا كافيا لمعالم الصراع فى مرحلة الستينات ضد استشراء هذه الشريحة البورجوازية .

كما قد تختلف « دار المستقبل العربى » مع تشخيص الدراسة للواقع الاقتصادى الراهن تشخيصا يكاد يبرز الرافد الرأسمالى التقليدى والرافد البيروقراطى بوجه خاص ، دون إعطاء الوزن الموضوعى الكافى للشريحة الطفيلية من الرأسمالية الكبيرة التى تكاد تكون الشريحة المهيمنة على مجمل الأنشطة الاقتصادية ، بل تشكل السمة الرئيسية لمجمل الوضع الاقتصادى الراهن ، فضلا عن أن الدراسة لاتبرز بشكل كافٍ مايصيب الرأسمالية البيروقراطية — المدنية منها خاصة وما يصيب القطاع العام — بالتالى — فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ، من تضاؤل فى التأثير والفاعلية ، بل ومحاولة للاحتواء والتصفية لصالح الرأسمال الخاص المحلى والأجنبى .

وبرغم هذا الاختلاف فى الرأى ، بل نقول لعله كذلك بسبب هذا الاختلاف فى الرأى مع بعض ماجاء فى هذه الدراسة ، حرصت « دار المستقبل العربى » على الاحتفاء بهذه الدراسة وعلى نشرها ، مساهمة منها فى تعميق روح النقد الموضوعى وتنمية ديمقراطية الحوار .

ولا شك أن هذه الدراسة سوف تفتح أبوابا عديدة وخصبة للنقاش النظرى والتطبيقى الخلّاق فى فكرنا الاقتصادى المعاصر الذى هو بغير شك دعامة أساسية لنضالاتنا الوطنية والاجتماعية والقومية .

فتحية للأستاذة الباحثة سامية سعيد وتقديرا عميقا لها ولدراستها القيمة .

« دار المستقبل العربى »

إهــداء ...

□□□□□□□□□□□□

الى وطنى « مصــر »

□□

الى الأستاذ الدكتور على الدين هلال

والأستاذ الدكتور محمود عبد الفضيل

□□

عرفانا ببعض الجميل

□□□

مقدمـــــة

موضوع هذه الدراسة هو الأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى : ١٩٧٤ ـــ ١٩٨٠ . والسؤال الذى تطرحه : ماهى الأصول أو الروافد الاجتماعية التى شكلت فى مجملها التكوينة الاجتماعية لسياسة الانفتاح الاقتصادى انطلاقا من أن **أية سياسة اقتصادية** ترتبط بوجود قاعدة اجتماعية تأخذ على عاتقها تنفيذ تلك السياسة ؟

فالفترة منذ منتصف حقبة السبعينات حتى الآن تمثل مرحلة ذات سمات وقسمات خاصة فى تاريخ المجتمع المصرى ، فهى مرحلة تتسم بسرعة التحولات وعمق التباطلات وتقلب الموازين الأمر الذى يستوجب النظر **لمصطلح الانفتاح الاقتصادى** ليس فقط باعتباره تعبيرا عن **علاقات** كمية أو نسب **فنية بين وحدات أو عناصر النشاط** الاقتصادى وإنما باعتباره واقعا **اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا يعكس حقائق التركيب الاجتماعى فى المجتمع** المصرى كما يعكس **ولادة** نخبة جديدة تحتل مكانها على قمة الهرم الاجتماعى المصرى وهى النخبة التى يدور حولها موضوع البحث والدراسة .

وأيا كان تعريف التكوينة الانفتاحية الجديدة فالباحثة يقصد بها عناصر الرأسمالية التقليدية والبرجوازية البيروقراطية والعناصر الطفيلية التى شكلت فى مجموعها تكوينه اجتماعية غير متجانسة تستحوذ قدرا كبيرا من السلطة أو النفوذ أو الثروة بشكل يجعلها ذات تأثير غير عادى فى جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبما يتيح لها تحقيق أهدافها والتأثير على عمليات التنمية .

وتجدر الاشارة هنا الى أن التصنيف الى رأسمالية تقليدية وبرجوازية بيروقراطية وطفيلية هو تصنيف ينطلق من طبيعة الأصول الاجتماعية والجذور التاريخية لتلك النخبة أى أنه تقسيم يستند الى أصل النشأة وان كان يصقله شكل النشاط .

أولا : أهمية الموضوع :

حظيت سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ الأخذ بها باهتمام واسع من جانب العديد من الكتاب والباحثين بشكل عكس ــ ومازال يعكس ــ تباينا واضحا فى وجهات النظر فيما يكاد يشبه الحوار الوطنى الذى تجتهد فيه الآراء .

وبالرغم من الاسهامات العملية الرائدة التى قدمها فريق الباحثين والكتاب المصريين منذ الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى حتى الآن الا أنه لاتوجد دراسة تركز على النخبة موضوع البحث . وتتحدد أهمية هذا الموضوع فيما يلى :ــ

١ ــ تحاول الدراسة كشف العلاقة بين الرأسمالية الجديدة (رأسمالية السبعينات) وبين رأسمالية ماقبل الثورة ، فالدراسة تحاول أن تجيب على ماإذا كانت الأولى امتدادا للثانية فى تكوينها وخصائصها وأنشطتها أم لا .. .. بمعنى آخر دراسة العلاقة بينهما من وجهة نظر الاستمرارية والتغير .

٢ ــ ينصب جوهر هذه الدراسة حول الأصول والروافد والشرائح الاجتماعية المختلفة التى مثلت البدايات الجنينية التى انبثقت من رحمها رأسمالية حقبة السبعينات التى تشكلت فى مجملها من تلك الروافد المتنوعة والتنافرة والتى يحمل كل رافد منها بصمات حقبة تاريخية مغايرة ومختلفة عن الأخرى ، وهنا تجيب الدراسة على تساؤل هام ألا وهو : كيف تتشكل نخبة (صفوة) من تلك الروافد ؟.. .. ماهو ميكانزم الربط والجمع بين تلك الروافد المختلفة ؟.. .. كيف تم استدعاء عناصر الرأسمالية التقليدية بعد أن تم تحجيمها اثر التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى شهدها المجتمع بعد الثورة ؟.. .. كيف ضغطت البرجوازية البيروقراطية ــ التى سبق أن تلاحمت مع الرأسمالية التقليدية ــ من أجل المزيد من التحول نحو حرية رأس المال الخاص .؟ كيف ينضم الى تلك التكوينة رافد جديد حديث الولادة حديث الثراء ؟.. .. كيف تنصهر كل هذه الأشكال فى بوتقة واحدة لتشكل معا ميلاد نخبة رأسمالية جديدة ؟

٣ ــ تهدف الدراسة الى ابراز بعض جوانب العلاقة الجدلية بين **الثروة والسلطة** ، فإذا كان مجتمع ماقبل ثورة يوليو قد قدم نموذجا مفاده **أن الثروة تؤدى الى السلطة وأن الاقتصاد يؤدى الى السياسة** . فان عهد ثورة يوليو يبرز **أن السلطة تؤدى الى الثروة وأن السياسة تؤدى الى الاقتصاد** ، فإذا بكبار رجال الدولة يسعون لتكوين الثروات مستغلين السلطة والنفوذ ومدعمين ذلك بعلاقات من القرابة والنسب ، وكانت نتيجة ذلك فى حقبة السبعينات أن الوزراء ورؤساء الوزراء ووكلاء الوزارة والمحافظين وكبار رجالات القطاع العام وغيرهم من أولئك الذين تقلدوا مناصب ووظائف عالية فى السلم الحكومى يتحولون الى رجال أعمال .

٤ ــ تحاول الدراسة أن تكشف العلاقة ليس فقط بين القوة السياسية والقوة الاقتصادية وكيف أن كليهما قد أضحى وجهين لعملة واحدة ، بل أيضا العلاقة بين المال العام والمال الخاص وكيف أن ثمة خلطا متعمدا بينهما بشكل أفضى الى تميع وتلاشى الحدودفيما بينهما من ناحية وتحول مجتمع السبعينات الى صورة تشبه الى حد كبير مجتمع ماقبل ثورة يوليو من ناحية أخرى .

ثانيا : الدراسات السابقة :

إن الدراسة قد حرصت بادىء ذى على ألا تكون ضربا من ضروب التكرار ، فقد حظيت سياسة الانفتاح الاقتصادى بنصيب جم من الدراسات والبحوث العلمية سواء التى قدمت بشكل فردى أو بشكل جماعى ، اذ قدم فريق من الكتّاب والباحثين المصريين اسهامات علمية رائدة أحدثت تراكما علميا .

وتجدر الاشارة الى أن عديدا من تلك الدراسات قد ساهم فى الدراسة موضع البحث بشكل مباشر كما ساهم فيها شق آخر من تلك الدراسات بشكل غير مباشر ، ومن الدراسات التى ساهمت فى البحث بطريقة غير مباشرة كتاب الأستاذ عادل حسين بعنوان «الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ٧٤ ــ ١٩٧٩ «والذى يعد توثيقا تفصيليا كاملا لما آلت اليه الأوضاع الاقتصادية فى المجتمع المصرى ، ومؤلف «الانفتاح : الجذور ، الحصاد ، المستقبل» الذى أشرف على تحريه الدكتور جودة عبد الخالق ، وكتاب الدكتور رمزى زكى بعنوان «دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية» وكتاب عبد القادر شهيب بعنوان «محاكمة الانفتاح الاقتصادى فى مصر» ، ومجموعة المؤتمرات العلمية السنوية التى يعقدها الاقتصاديون المصريون بالجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع والتى تناولت قضايا متعددة تتعلق بالاقتصاد المصرى .

هذا فضلا عما قدمه قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية من اسهام رائد فى هذا الشأن حيث قدمت العديد من الدراسات العلمية التى تناولت بعضا من أبعاد سياسة الانفتاح الاقتصادى ، فهناك دراسة قدمها سيد على زهرة بعنوان «الأحزاب السياسية وسياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر» لنيل درجة الماجستير ، وكذلك الدراسة التى قامت باعدادها أمانى محمد قنديل لنيل درجة الدكتوراه بعنوان «صنع السياسات العامة فى مصر مع تطبيق على السياسة الاقتصادية ٧٤ ــ ١٩٨١» ، كما تضمنت الدراسة المقدمة من أحمد عبد الحميد ثابت بعنوان علاقات التبعية وأزمة التنمية فى العالم الثالث : مصر كدراسة حالة ٧٠ ــ ١٩٨١» لنيل درجة الماجستير شقا تطبيقيا يتعلق بسياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر .

وقد مثلت الكتابات السابقة اضافة علمية ساهمت فى تقديم اطروحات نظرية ساعدت على فهم ديناميات سياسية الانفتاح الاقتصادى ، الا أن ثمة دراسات أخرى تعتبر بمثابة مساهمة مباشرة فى هذه الدراسة وهذه الدراسات هى :

ـــ كتاب الدكتور فؤاد مرسى بعنوان «هذا الانفتاح الاقتصادى» والتى مثلت بعض اطروحات النظرية البؤرة الحقيقية لموضوع الدراسة ولاسيما تلك التى تتعلق بأصول وروافد رأسمالية السبعينات وتكاد تمثل الدراسة الوحيدة «باللغة العربية» التى طرحت تلك المقولة النظرية .

ـــ البحث الذى قدمه الدكتور جوده عبد الخالق فى المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين بعنوان « أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحولات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ٧١ ـــ ١٩٧٧ » والذى يتناول فيه خصائص رأسمالية السبعينات .

ـــ البحث الذى قدمه الدكتور محمود عبد الفضيل فى المؤتمر السنوى الثامن للاقتصاديين المصريين بعنوان « المشاكل الجديدة للادارة والتوجيه والتخطيط الاقتصادى فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى » والذى يتناول فيه الوحدات المختلفة المشكلة للاقتصاد المصرى وظاهرة الخلط بين المال العام والمال الخاص .

ـــ كتاب الدكتور محمود عبد الفضيل بعنوان « تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية » والذى تناول فيه بعض روافد النخبة محل البحث ولا سيما الرافد الطفيلى .

ـــ كتاب الأستاذ محمود مراد بعنوان « من كان يحكم مصر ؟ » حيث قدم توثيقا هاما لأسماء عائلات رأسمالية تقليدية من خلال الشركات التى خضعت لعمليات التأميم .

ـــ كتاب الدكتور محمد دويدار بعنوان « الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير » حيث ساهم فى تقديم مقولات نظرية هامة .

الا أنه يمكن القول بأنه لا توجد أبحاث تناولت موضوع الدراسة بطريقة مباشرة ، فكل الدراسات المشار اليها طرحت مقولات وافتراضات نظرية ولم تسع الى اختبارها عمليا ، أما دراسة الدكتور جودة عبد الخالق التى اهتمت بابراز خصائص رأسمالية السبعينات فقد تمت على أساس عينة محدودة يصعب معها التعميم .

ثالثا : مقولات الدراسة :

تنطلق الدراسة من عدة مقولات هي :

١ ــ أن هناك علاقة بين تشكيلة نخبة الانفتاح الاقتصادي والمراحل المختلفة التى لحقت بالاقتصاد المصرى ... أى أن نخبة الانفتاح الاقتصادى نخبة متعددة الروافد والأصول ، فبعضها يعود الى مت قبل الثورة والبعض الثانى الى فترة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد الثورة وخاصة منذ منتصف حقبة الستينات ، والبعض الثالث انبثق من رحم فترة السبعينات ، وكان من الطبيعى أن تترك تلك التحولات بصماتها على تلك التكوينة الجديدة ، فنجد على سبيل المثال التحالفات والتشابكات العائلية التى شهدها مجتمع ما قبل الثورة تعود مرة ثانية وفى بعض الأحيان بنفس أقطابها الى الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى المصرى منذ بداية السبعينات حتى الآن ، كما نجد أيضا أن ظاهرة عزوف رأس المال المحلى عن المشاركة فى العملية التنموية قبل الثورة تشهد امدتدا لها فى اطار رأسمالية السبعينات رغم كل الضمانات والامتيازات التى منحت له ورغم عمله فى ركاب رأس المال العربى والأجنبى للشعور بالحماية والأمان .

٢ ــ ان ثمة علاقة بين أية تشكيلة رأسمالية فى الخبرة المصرية وبين الرأسمالية التقليدية ، اذ تشكل الرأسمالية التقليدية دائما نقطة التخمر الحقيقية لتكوين أية تشكيلة رأسمالية سواء تلك التى تبلورت خلال الستينات (البرجوازية البيروقراطية) أو تلك التى تشكلت فى السبعينات ، بل يمكن القول أنها شكلت الميكانزم الحقيقى الذى تم من خلاله استدعاء رأس المال الخاص المحلى والعربى والأجنبى منذ منتصف السبعينات .

٣ ــ ان هناك علاقة بين نمو أية تشكيلة رأسمالية وسعيها للحصول على النفوذ السياسى وبالعكس يوجد اتجاه من حائزى النفوذ السياسى الى الاستفادة منه فى الحصول على الثروة ، بمعنى آخر ان هناك علاقة وثيقة بين النخبة السياسية والنخبة الاقتصادية تفضى دائما الى مزيد من الارتباط بينها ، الا أن الخبرة التى عهدها مجتمع ما قبل الثورة حول جدلية العلاقة بين الثروة والسلطة تختلف عن تلك التى خبرها المجتمع المصرى بعد الثورة ، فخبرة مجتمع ما قبل الثورة عهدت أن الثروة تؤدى الى السلطة بينما مجتمع ما بعد الثورة شهد عكسية تلك العلاقة بمعنى أن السلطة تؤدى الى الثروة .

رابعا : صعوبات الدراسة :

واجهت الدراسة ثلاثة صعوبات : أولها صعوبة تتعلق بالبيانات تمثلت فى قلة الكتابات التى تناولت الظاهرة موضع البحث بالدراسة والتحليل ، وثانيها صعوبة منهجية تمثلت فى كيفية الربط بين

الروافد الثلاثة المشكلة للنخبة موضع الدراسة حيث أن كلا منها يمثل حقبة تاريخية مختلفة تحمل سمات وخصائص تاريخية مختلفة ، أما الصعوبة الثالثة فتكمن فى كيفية التزواج بين الدراسة النظرية والدراسة العملية اذ كان لا يكفى للدراسة أن تتبنى مقولة نظرية مؤداها أن روافد النخبة هى بعض عناصر الرأسمالية التقليدية ، والبرجوازية البيروقراطية ، والطفيلية ، ولكن الاسهام العلمى الحقيقى هو اثبات ذلك عمليا . كانت الصعوبة فى تحديد أسماء ورموز العناصر الرأسمالية التقليدية والعناصر البرجوازية البيروقراطية .

وازاء تلك الصعوبة تم تحليل الشركات المساهمة المنشأة بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ خلال الفترة ٧٤ ــ ١٩٨٢ والتى بلغ عددها ٥٣٤ شركة تم استخراجها بعد فرز مايناهز ٣ آلاف عدد من من الجريدة الرسمية والوقائع المصرية ، هذا باضافة الى مايقرب من ٥٠٠ عدد تم فرزها أيضا من الجريدتين خلال فترة الستينات للوقوف على بعض أسماء بعض عناصر البرجوازية البيروقراطية التى تقلدت مناصب ووظائف عالية داخل الجهاز الحكومى والقطاع العام خلال فترة الستينات ثم استأنفت دورها مرة ثانية فى عالم الأعمال مع منتصف السبعينات ، بعد أن نجحت فى تحقيق التراكم الرأسمالى الذى يمكنها من ذلك .

وتمركزت الصعوبة الحقيقية هنا فى : كيف يمكن للباحث أن يعرف أن «س» من المساهمين فى تلك الشركات رأسمالى تقليدى أو برجوازى بيروقراطى أو طفيلى ؟ كيف يتسنى للباحث أن يلتقط اسما من مئات وآلاف الأسماء ليصنفها تحت أى تصنيف من التصنيفات الثلاثة السابقة ؟

وقد تم مواجهة ذلك من خلال المقارنة بين القوائم المختلفة ، وملاحظة تكرار الأسماء ، وسؤال عدد من ذوى الخبرة فى الموضوع .

خامسا : منهج البحث :

انطلاقا من فكرة التكامل المنهجى وانتهاجا للموضوعية العلمية رؤى تكوين توليفة منهجية تتلاءم وطبيعة الدراسة وقد تضمنت تلك التوليفة المناهج والأدوات التالية :ــ

١ ــ **المنهج التاريخى** : واستخدام المنهج التاريخى هنا لايعد نوعا من السرد التاريخى للأحداث ، ولكنه بمثابة استخدام للمعطيات التاريخية وتوظيفها بالقدر الذى يتيح القدرة على ربط المتغيرات التى طرأت على العناصر المشكلة لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، وكيف أنها تمثل استمرارا لتشكيلات قديمة نبتت بذورها فى ظل ظروف تاريخية مغايرة وتم تحجيمها فى ظل ظروف لاحقة ثم عادت مرة أخرى لتستأنف دورها مع سياسة الانفتاح الاقتصادى .

فى مصر ، وكيف أنها تمثل استمرارا لتشكيلات قديمة نبتت بذورها فى ظل ظروف تاريخية مغايرة وتم تحجيمها فى ظل ظروف لاحقة ثم عادت مرة أخرى لتستأنف دورها مع سياسة الانفتاح الاقتصادى .

٢ ـــ **المنهج التحليلى** : ويستخدم هذا المنهج بغرض تحليل المعلومات والبيانات التى قام بجمعها الباحث مستخدما العديد من الأساليب مثل القياس الكمى المتعلق بتكوين جداول مختلفة واستخدام الأرقام .

أما المادة العلمية للدراسة فقد اعتمدت فى المقام الأول على تجميع وتحليل النظم الأساسية للشركات المساهمة العاملة فى ظل قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، والمنشور بجريدتى الوقائع المصرية والجريدة الرسمية فى الفترة ٧٤ ـــ ١٩٨٢ والتى بلغ عددها مايناهز ثلاثة آلاف عددا بالاضافة الى أعداد حقبة الستينات وتم أيضا تحليل أعداد الوقائع المصرية والجريدة الرسمية لعامى ٨٣ ، ١٩٨٤ حتى يتسنى تقديم رؤية مستقبلية تتعلق بموضوع الدراسة .

سادسا : اختيار الفترة الزمنية :

تم اختيار وتحديد الفترة الزمنية من ٧٤ ـــ ١٩٨٠ لسببين أولهما أن هذه الفترة طويلة نسبيا وكافية لبلورة وبروز الاتجاهات المختلفة لسياسة الانفتاح الاقتصدى ، وثانيهما تأخر نشر الموافقات الخاصة بالمشروعات الاستثمارية بالجريدة الرسمية والوقائع المصرية ، فلو أن الباحث حدد الفترة الزمنية من ٧٤ ـــ ١٩٨٢ لكان عليه أن ينتظر حتى عام ٨٣ ، ١٩٨٤ لكى يحصل على الأعداد التى تخص عامى ٨١ ، ١٩٨٢ هذا بالاضافة الى أن تسجيل هذا البحث تم عام ١٩٨٢ .

توطـــــئه

يمثل هذا الكتاب الرسالة التى تقدمت بها الباحثة لنيل درجة الماجستير فى العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وعندما نوقشت هذه الرسالة علقت عليها العديد من الجرائد والمجلات المصرية والعربية[1] ولعل هذا الاهتمام يرجع الى سببين :

١ ــ ان الرسالة تطرح الموضوع بطريقة جديدة ، فعادة ماكان موضوع الدراسة يناقش من منطلق ايديولوجى كأطروحة نظرية ، الا أن الدراسة قد تبنت تلك المقولة النظرية واحتكمت إلى معايير علمية ومنهجية وتوثيقية وهذه قرارات تأسيس الشركات المساهمة المصرية المنشورة بالجريدة الرسمية والوقائع المصرية .

٢ ــ رغبة الرأى العام فى معرفة من هم أعضاء النخبة الجديدة والمشاركين فى تكوينها وخاصة أن هناك حس جماهيرى بأن ثمة عناصر بعينها لها صفة الاستمرار والدوام والتحول مع كل نظام وكل تغير سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى .

والسؤال الذى يلح على الباحثة هو : من هم أعضاء نخبة الانفتاح الاقتصادى ؟ وهذا سؤال مشروع على اساس ان سياسة الانفتاح الاقتصادى هى السياسة الرسمية المتبناه فى المجتمع المصرى منذ منتصف السبعينات والاجابة على هذا السؤال تتحدد من خلال دراسة وتحليل عدة مصادر مختلفة منها على سبيل المثال :ــ

ــ سجلات المصدرين والمستوردين وأصحاب التوكيلات التجارية .

---

(١) القاهرة يناير ١٩٨٦ ، الأهرام الاقتصادى بتاريخ ١٩٨٥/١١/٤ ، جريدة الوطن الكويتية ١٩٨٥/١١/١٠ ، مجلة صباح الخير ١٩٨٥/١١/٢٨ ، جريدة الجمهورية ١٩٨٥/١١/٢٨ ، مجلة صباح الخير ١٩٨٥/١٢/٥ ، جريدة الجمهورية ١٩٨٥/١٢/٥ ، مجلة صباح الخير ١٩٨٤/١٢/١٩ ، مجلة الشراع اللبنانية وجريدة الاتحاد بأبو ظبى ١٩٨٦/١/٢ ، مجلة الهلال يناير ١٩٨٦ ، مجلة اليقظة العربية (العدد ١٠ ديسمبر ١٩٨٥)

ـــ المؤسسين والمساهمين فى الشركات المساهمة الانفتاحية .
ـــ المؤسسين والمساهمين فى شركات التوصية بالاسهم وذات المسئولية المحدودة وهم شركات انفتاحية أيضا .
ـــ المؤسسين والمساهين لشركات الاشخاص الأخرى مثل شركات التضامن والخاصة وغيرها .
ـــ توزيع الملكية الزراعية والعقارية (وثائق الشهر العقارى) .
ـــ احكام المحاكم والقضايا وهذا يتعلق باكثر شرائح هذه النخبة سلبية وهى الشرائح التى تستعصى على الدراسة لصعوبة الوصول اليها كتجار المخدرات والعملة وغيرها .

والوقوف على حقيقة تكوين تلك النخبة لايتأتى الا بدراسة وتحليل تلك المصادر ولأن الدراسة بين ايدينا لم تتناول الا مصدر واحد وهو الشركات المساهمة فقط فإن الباحثة لاتزعم ان هذا المعيار هو أهم هذه المعايير أو أكثرها أهمية فى غياب دراسة المعايير والمتغيرات الأخرى . ومعى هذا ن ماتوصلت اليه الباحثة فى خلال هذه الدراسة هو شق من تلك النخبة وليس استقصاء شاملا يغطى كل الاشخاص وكل الأنشطة . بمعنى آخر أن هذه الدراسة لاتعدوا أن تكون مدخلا لفهم تكوين تلك النخبة ومن ثم فإن ماتقدمه ليس خريطة اجتماعية لمصر عام ١٩٨٦ ولكنها تسلط الضوء على أحد مداخل تحديد وتسلم هذه الخريطة .

وبناء على ماسبق تود الباحثة أن تشير إلى الآتى :

١ ـــ بالرغم من أن الدراسة تشير الى البدايات والأصول التى تشكلت منها النبية الاجتماعية لسياسة الانفتاح الاقتصادى الا أنه لتلك السياسة آليات توالد ذاتية رفعت لقمة الثروة أفرادا كانوا مجهولين تماما قبلها وأضافت شرائح أجتماعية جديدة لكى يكتمل هذا النسيج الاجتماعى . فالاشارة الى روافد النخبة الثلاثة الرأسمالية القديمة ، والبرجوازية البيروقراطية ، والطفيلية لايعنى غياب شرائح وروافد أخرى قد يستعصى الوقوف عليها بصفة عامة مثل تلك العنصر التى لاتنتمى الى التقسيمات السابقة ولكنها كونت ثرواتها بالدول العربية البترولية وغير البترولية أو بالدول الأجنبية وعادت لاستثمار أموالها فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى . ومع أن هذا الرافد يذوب تحليله بين الروافد الثلاثة السابق الاشارة اليها الا أنه يصعب الوقوف عليه بدقة .

٢ ـــ ان ورود الاسماء فى هذا البحث لايقصد به التشهير أو الاساءه الى أحد ولكنها بقصد التحقيق العلمى إذ يصبح دور الباحثة فى هذا المجال مثل دور المؤرخ أو المحقق الذى يرصد حقائق ثم يبرز دلالتها ومغزاها . وهذا البحث قد تناول ٧٦٠ شركة مساهمة مصرية بعدد اسماء مؤسسيه ومساهميه لايقل عن ١٥ الف اسم رصدت منها الباحثة مايقرب من الف اسم ومع ضخامة هذا العدد من الاسماء كان من المستحيل موضوعيا أن يتم تجميع معلومات دقيقة عن كل مساهم

وإنما سعت الباحثة اكبر ماتستطيع الى جمع المعلومات الممكنه عن هؤلاء المساهمين من واقع المصدر الذى اعتمدت عليه وهو الجريدة الرسمية والوقائع المصرية ، ورغم سعى الباحثة الدؤوب لجمع المعلومات الا أن الصياغة الأولى للدراسة قد تضمنت بعض الأخطاء مثل ماجاء بشأن الاستاذ الدكتور مصطفى مصطفى الجبلى الذى لم يستمر بالعمل الحكومى سوى فترة وجيزة للغاية يتاقضى قرابة ١٥ عاما بالأمم المتحدة ، وكذا ماجاء بشأن الاستاذ الدكتور محسن عبد الخالق الذى عمل خارج مصر أيضا منذ نهاية الستينات وأخيرا ماجاء بشأن المهندس مشهور أحمد مشهور حيث التبس اسمه مع اسماء ابناء عمومة المساهمين ببعض هذه الشركات .

٣ ــ أياً كان مدى التدقيق فإن الباحثة تعتذر للقارىء سلفا عن أى خطأ يعود لتشابه الاسماء وتؤكد أنها لاتقصد الاساءة لأحد وإنما ابتغاء البحث العلمى والحقيقة التاريخية .

وارجوا ان تكون هذه الدراسة فاتحة لابحاث اخرى فى هذا المجال حتى تكون اكثر معرفة وبينه بما يحدث فى مجتمعنا وبالتطورات الاجتماعية والاقتصادية التى يشهدها .

وبالله التوفيق .

سامية سعيد

الفصل الأول

الرافد الرأسمالى التقليدى
(رأسمالية ماقبل ثورة يوليو ١٩٥٢)

□□□□□□□□□□□□□

المبحث الأول :

طبيعة النشأة والتطور التاريخى للرأسمالية المصرية

المبحث الثانى :

العنصر العائلى فى تكوين الرأسمالية المصرية

المبحث الثالث :

الرافد الرأسمالى التقليدى ونخبة الانفتاح الاقتصادى

الفصل الأول
الرافد الرأسمالى التقليدى
(رأسمالية ماقبل ثورة يوليو ١٩٥٢)

عند تفسير نشأة وتطور الرأسمالية المصرية تميل بعض الكتابات الى الاستناد الى خبرة التطور الاجتماعى الأوروبى مع مطلع القرن الثامن عشر والتى أفرزت الطبقة الرأسمالية الصاعدة أو ماتواضع على تسميته بعد ذلك بالبرجوازية ، بيد أن الرأسمالية فى مصر لم تنشأ نتيجة لمنطق التطور الداخلى للمجتمع المصرى بل تشكلت بمنطق تغيرات القوى الرأسمالية العالمية متفاعلة مع مجموعة من المتغيرات الداخلية .

لقد ارتبطت نشأة الرأسمالية المصرية بالوجود الأجنبى كما ارتبطت وتطورت أيضا فى ظل نظام دولى يقوم على التخصص وتقسيم العمل الدولى ، فالخبرة التاريخية للرأسمالية المصرية تختلف عن تلك التى عهدتها الرأسمالية الأوروبية ، فمع تكريس الأسلوب الرأسمالى فى مصر تم ضرب الطبقة الوسطى من الحرفيين والصناع والتجار وهى الطبقة التى قادت التنمية فى المجتمع الأوروبى ، وحرمت مصر من نواة صناعية هى أساس التطور الرأسمالى ، كما حظيت الدولة فى حياة مصر الاقتصادية بمكانة عالية وهى حقيقة لاتوجد فى البلدان التى تسير على النظام الرأسمالى الحر .

وتقصد الدراسة بالرافد الرأسمالى التقليدى تلك الشرائح أو العناصر التى وظفت أموالها فى شكل من أشكال الاستثمار فى مجالات الصناعة والتجارة والمصارف والزراعة قبل الثورة والتى خضعت بدورها لاجراءات الاصلاح الزراعى والتأميم وفرض الحراسة والمصادرة .

وسوف يتم تناول هذا الفصل فى إطار المباحث الثلاثة الآتية :

المبحث الأول : طبيعة النشأة والتطور التاريخى للرأسمالية المصرية .
المبحث الثانى : العنصر العائلى فى تكوين الرأسمالية المصرية .
المبحث الثالث : الرافد الرأسمالى التقليدى ونخبة الانفتاح الاقتصادى .

المبحث الأول
طبيعة النشأة والتطور التاريخى للرأسمالية المصرية

لايستهدف هذا الفصل فى مجمله السرد التاريخى لنشأة وتطور الرأسمالية المصرية ولكنه يسعى للوقوف على الدور الذى لعبته الرأسمالية التقليدية (رأسمالية ماقبل الثورة) كعنصر فعال فى النسيج الاجتماعى الذى دشن لسياسة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى فى منتصف السبعينات . بمعنى آخر إلى أى مدى مثل دور الرأسمالية المصرية التقليدية ــ كشق من التكوينة الاجتماعية التى أخذت على عاتقها مهمة الدفاع والتجهيز والاعداد لهذه السياسة ــ امتدادا لدورها التاريخى من حيث طبيعة تكوينها وطبيعة تحالفاتها وتشابكاتها وأنشطتها .

أولا : عهد محمد على وجذور الرأسمالية المصرية :

يؤرخ عادة لظهور الرأسمالية المصرية بعهد محمد على[١] ، فقد تمكن من وضع البذور التاريخية للرأسمالية المصرية أثناء محاولاته لتخليق طبقة من كبار الملاك تكون عونا له فى حكمه ، وبالفعل مثلت هذه العناصر النواة الحقيقية للرأسمالية المصرية التى بدأت تتشكل أبعادها وملامحها ابتداء من عهد سعيد واسماعيل .[٢]

فمع بداية عهد محمد على بدأ يظهر فى الواقع الاقتصادى المصرى ملاك الأراضى الزراعية الذين يتمتعون بحقوق الملكية فى التصرف والاستغلال بأشكاله المختلفة من بيع ورهن وايجار وتوريث حيث أصبح التصرف فى الأرض بالتوريث أو الهبة يختلف عن التصرف فى الأرض بالبيع أو الرهن أو الاقتراض ، الأمر الذى أفضى الى أن أصبحت الأرض ذاتها بمثابة سلعة تباع وتشترى وترهن وتورث ورفعت عنها بنود الحجز فى التصرف[٣]

وبالرغم من أن محمد على لم يدخل علاقات انتاج رأسمالية (بمعنى الاعتماد على الملكية الخاصة

---

(١) هناك رأى يرى بأن نشأة الرأسمالية المصرية تعود الى ماقبل عهد محمد على والثورة الفرنسية وأن القرن الثامن عشر شهد البدايات الجنينية لنشأة فئة التجار . أنظر .

Peter Gran, I slamic Roots of Capitalism, Egpt 1760-1840 (Austin: University of texas press, 1979)

(٢) د . محمود متولى ، **الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤) ص ٢٥ .

(٣) د . فتحى عبد الفتاح ، **القرية المصرية : دراسة فى الملكية وعلاقات الانتاج** (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٣) ص ٤٠ .

للأرض وسوق للعمل المأجور) الا أنه ساهم فى ظهور تلك العلاقات ، ففى عام ١٨٣٦ ـــ ١٨٣٧ إضطر محمد على تحت ضغوط خارجية وداخلية (مثل ضغوط الأزمة النقدية وهروب الفلاحين من الأرض) الى التخلى عن جزء من سيطرته المركزية على الأرض فظهرت مايعرف بالعهد والأبعاديات والجفالك التى ساهمت فى تخليق طبقة من كبار الملاك ، ويضاف الى ذلك ، التطورات التى أدخلها محمد على على نظام الزراعة والتكنولوجيا الرأسمالية التى .كان من أهمها استخدام نظام الرى الدائم وزراعة القطن التى استمرت على أيدى أبناء وأحفاد محمد على الى أن أدت الى تحول كامل فى نظام ملكية الأرض .

وتمثلت العناصر التى شكلت البدايات الأولى للتكوينات الاجتماعية الرأسمالية فى مشايخ القرى ، والبدو والعربان ، والموظفين المساعدين ، والكتبة ، وأئمة المساجد [٤] . وقد اعتبرت هذه الفئات بمثابة امتداد للطبقة الحاكمة الارستقراطية على مستوى محلى حيث تكونت الملكيات الكبيرة من أصول تركية وأوربية مرتبطة ارتباطا وثيقا بشخص الحاكم وجهازه القيادى ، وذلك عندما قام محمد على بمنح ملكيات كبيرة (الأبعاديات ـــ الجفالك) [٥] لأعضاء الأسرة الحاكمة وحاشيته ومحاسبيه [٦] وكبار موظفى الدولة وبعض الموظفين الذين عملوا بالخدمة المدنية الى أن أصبحوا من كبار الملاك الزراعيين [٧] .

وقد تزامن مع قيام محمد على بتخليق طبقة كبار الملاك الزراعيين قيامه بالقضاء على طبقة التجار المحليين والحرفيين والصناع المهرة فى القرية وفى المدينة ، وبذلك عرقل نمو الطبقة الوسطى المشتغلة بالصناعة والتجارة وهى الطبقة التى أرست بالفعل أصول الرأسمالية فى أوروبا .

وكان من الطبيعى أن يفرز هذا التحول تركيبا طبقيا تزداد فيه الفجوة بين كبار ملاك الأراضى

---

(٤) د . أحمد أبو زايد ، **البناء السياسى فى الريف المصرى : تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة** (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١) ص ٢٥٨ .

(٥) يقصد بهذه التعبيرات مايلى :
ـــ العهد : أراضى منحت للموظفين وضباط الجيش وبعض الأجانب وخاصة الذين ساهموا فى خدمة السلطة .
ـــ الأبعاديات : أراضى بور منحت لكبار الموظفين والأجانب معفاة من الضرائب نظير اصلاحها .
ـــ الجفالك : أراضى خصبة منحت لأفراد الأسرة المالكة وهى معفاة من الضرائب ويتم استخدام السخرة فيها ـــ والعمل المأجور .انظر المرجع السابق ص ٢٥٥ ـــ ٢٥٨ .

(٦) هيلين آن ريفلين ، **الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر** ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ومصطفى مصطفى الحسينى (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٧) ص ٣٩٢ .

(٧) يقدم زكى مبارك فى الخطط التوفيقية نماذج لهؤلاء المصريين الذين عملوا فى سلك الخدمة المدنية فى عهد محمد على وأصبحوا من كبار الملاك الزراعيين مثل رفاعة رافع الطهطاوى ، فهو من أسرة فقيرة أنعم عليه محمد على بـ ٢٥٠ فدانا فى طهطا ثم منحه سعيد ٢٠٠ فدانا أخرى ثم يأتى اسماعيل ليمنحه ٢٥٠ فدان ثالثة ويشترى رفاعة ٩٠٠ فدان ويقيم عمائر ومبانى وفى عام ١٨٨٠ كان ورثته مالكين لـ ٢٥٠٠ فدان . نقلا عن :
د . رفعت السعيد ، **الأساس الاجتماعى للثورة العرابية** (القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٦٦) ص ٢١ .

الزراعية والتجار والمرابين من ناحية وصغار الفلاحين من ناحية أخرى . ونصبح بصدد قوى اجتماعية مرتبطة بالأرض ارتباطا وثيقا عمق من نطاقها بعض التطورات التى تعرض لها أبناء الريف المصرى حيث شكلوا بعض الفئات الرأسمالية الهامة عبر قنوات أهمها :

أ ــ الترقى فى الرتب والقطاعات الفنية .

ب ــ الانتظام فى صفوف الجيش ، فقد وصل عدد من أبناء الريف المصرى الى مراتب هامة مثل بكباشى [٨] .

جـ ــ التعليم ، فقد ساعد التعليم بعض العناصر المصرية الخالصة الى الوصول الى أماكن مرموقة فضلا عن أن البعثات التعليمية التى تم ايفادها الى أوروبا قد بلورت بعد ذلك نخبة مثقفة تؤمن بالفكر الليبرالى الغربى ، وساهمت فى تخليق طائفة من مزاولى المهن والأعمال الحرة لأول مرة فى مصر من أطباء ومحامين وصحفيين بلغ عددهم فى عام ١٩١٣ مايقرب من ١٣٥ ألف شخص [٩] .

وتجدر الاشارة الى أن مجمل التطورات والاصلاحات التى قام بها محمد على (زراعة ــ صناعة ــ تجارة ــ تعليم ــ صحة ــ جيش) والتى أدت فى مجموعها الى تطورات هيكلية فى بنية المجتمع المصرى قد أفضت الى تحقيق نموذج حضارى شامل دعامته الأساسية ليس فقط عدم الالتجاء لرأس المال بل الاستبعاد المتعمد له [١٠] ، نموذج حضارى قوامه استجابة مصرية متكاملة الاحساس بالتحدى الغربى والادراك لما كان يجرى من تطور على مسرح السياسة الدولية الأوروبية [١١] .

وهنا تجدر الاشارة الى ضرورة الوعى بالطبيعة الاقتصادية والاجتماعية للدولة حيث أثبتت التجربة أن ثمة علاقة قوية بين قدرة الدولة على احكام قبضتها على أمورها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبين قدرة رأس المال الأجنبى (وهو شكل من أشكال الاستعمار الحديث) على التغلغل والسيطرة ، وأن حدوث الأخير هو اعلان للسيطرة وتفكيك أوصال الدولة ، ففى عام ١٨٣٨ وقعت الدولة العثمانية مع انجلترا معاهدة (بالطة ليمان) بمقتضاها أعطيت السلع البريطانية معاملة تفضيلية فى أراضى الامبراطورية ، إلا أن محمد على رفض تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية واستمر فى اتباع سياسته الحمائية للمنتجات المصرية ليس فقط داخل مصر وإنما كذلك داخل حدود البلدان التى كان يسيطر عليها [١٢] .

---

(٨) د . أحمد زايد ، م . س . ذ ، ص ٨٥ .

(٩) صبحى وحيدة ، فى أصول المسألة المصرية (القاهرة : مكتبة مدبولى ، د.ت) ص ٢٣٤ .

(١٠) د.محمد دويدار ، التكوين التاريخى للتخلف الاقتصادى فى مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، يوليو ١٩٧٨ ، العدد ٣٧٣ ، ص ٣٢٠ .

(١١) على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ ــ ١٩١٤ وأثره على الحركة السياسية (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، د.ت) ص ص ٢٢ ــ ٢٤ .

(١٢) المرجع السابق ، ص ٣٢٥ .

إزاء تهديد محمد على للقوى الاستعمارية الكبرى من جراء تكوين دولة مصرية كبرى امتدت الى أثيوبيا مؤكدة البعد الافريقى بعد أن تأكد بعدها العربى ، تآمرت الدول الاستعمارية الكبرى حينذاك (النمسا ـــ روسيا ـــ بريطانيا ـــ بروسيا ـــ الدولة العثمانية) بضرب محمد على بمقتضى معاهدة ١٥ يوليو ١٨٤٠ (١٣) التى أفضت الى تحجيم دوره وتقليم أظافره وتحديد إقامته وتقويض أول تجربة تنموية مصرية فى العصر الحديث بفتح السوق المصرى على مصراعيه أمام رأس المال الأجنبى . وبضرب الدولة المصرية تم الآتى :

١ ـــ إزالة عقبة احتكار الدولة (كان ذلك بداية لتقليص وتحجيم دور الدولة) وافساح المجال أمام رأس المال الخاص المحلى والأجنبى ليس فقط فى مجال الأنشطة المالية والتجارية ، وإنما أيضا فى مجال النشاط الزراعى حيث لابد أن تحل المبادرة الفردية محل دور الدولة وبغزو رأس المال الأجنبى يتم الاعلان الحقيقى بأنه أصبح للملكية الفردية أن تؤكد كل أبعادها وبنزوح رأس المال الأجنبى ينزح معه طابور من أصحاب البنوك والتجار والسماسرة واللصوص الأجانب (١٤) .

٢ ـــ كان لابد لرأس المال الأجنبى أن يجد ضمانا له حيث يقوم بعملياته الاقتراضية والمراهنة وليس خيرا من الأرض رهينا وضمانا .

٣ ـــ لكى يزاول رأس المال الأجنبى نشاطه ويحقق أقصى ربح ممكن كان لابد أن يوجد مبررات لذلك . وقد توافرت تلك المبررات وكان أهمها العنصر الدينى الذى تمثل فى التحريم الاسلامى للفائدة باعتبارها شكلا من أشكال الربا ، الأمر الذى دفع ببعض كبار الملاك الى وضع أموالهم فى البنوك الأجنبية دونما أية فوائد .

وتنشط الدولة مرة أخرى فى ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر ويتجلى دور الدولة هنا فى مجال تركيز الأرض الزراعية فى أيدى كبار الملاك المصريين والأجانب واستصلاح أراضى جديدة وبناء صناعات استهلاكية فضلا عن مجيىء البنوك الأوروبية نحو مصر لإنشاء فروع لها (١٥) .

ومع بداية عهد سعيد واسماعيل بدأ مبدأ الملكية الزراعية يظهر ويستقر وقد شهد هذا العهد

---

(١٣) تم ضرب الدولة المصرية عدة مرات من قبل الدول الاستعمارية الكبرى المسيطرة على النظام الدولى ، فبعد أن ضربت مصر فى ١٨٤٠ تم احتلال بريطانيا الرسمى لها فى عام ١٨٨٢ ، تحالفت الرأسمالية العالمية مع بعض عناصر الرأسمالية المحلية على ضرب الرأسمالية الوطنية المصرية فى العشرينات وبصورة أكثر تحديدا فى الأربعينات ، تقويض عمليات الاستقلال السياسى والاقتصادى بالهجوم على مصر عام ١٩٥٦ ثم ١٩٦٧ مع منتصف السبعينات بفتح باب الاقتصاد المصرى على مصراعيه أمام رأس المال الأجنبى ويتم تحجيم وتقليص دور الدولة .

(١٤) دافيد سى . لاندز ، بنوك وباشوات ، ترجمة د. عبد العظيم أنيس (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٦) ص ٨٤ .

(١٥) د.محمد دويدار ، **الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطور** (الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٨) ، ص ٣٢٦ .

توسعا كبيرا فى حيازة الأراضى الزراعية وبصفة خاصة ملكية العمد والمشايخ ولا سيما أولئك الذين استفادوا من بيع أراضى الدولة (الدائرة السنية ، الدومين) لسداد الديون . والمحقق يجد أن معظم هذه الأسر والعائلات قد خضعت لقوانين الاصلاح الزراعى بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ (١٦) حيث كان ضمنها عائلة البدراوى عاشور وعائلة على حسن شعراوى (١٧) ، فقد تضخمت ملكيات هاتين العائلتين وغيرهما بصفة خاصة فى عهد سعيد واسماعيل نظرا لما حصلت عليه من أراضى زراعية فى شكل عهد تحولت بعد ذلك بموجب دفع الضرائب الى أملاك خاصة ، وتحول على أثر ذلك أيضا مايقرب من مائة ألف فلاح كانوا يملكون الى مجرد أجراء يعملون فى ضياع المتعهدين المتجمعة من فدادين الفلاحين القليلة والتى دخلت بدورها فى زمام ملكياتهم بعد ذلك (١٨) .

وقد أدى تزايد الطلب على محصول القطن فى العالم خلال فترة الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ ــ ١٨٦٥) الى إدخال العديد من التحسينات على نظام ملكية الأرض وما صاحبها من تطويرات فى البنية الأساسية للمجتمع كخطوط السكك الحديدية والقنوات وأعمال الرى . وكانت هذه التحويلات وراء المزيد من التحول الرأسمالى الذى كان يحمل فى جوهره المزيد من تبعية الاقتصاد المصرى للعالم الخارجى . وقد تمثلت مظاهر السيطرة الرأسمالية فى جانبين أولهما : استملاك الأراضى بواسطة فئة قليلة من الأفراد واستغلالها بشكل رأسمالى ، وقد ساعد على ذلك بيع أراضى الدولة للأفراد (١٩) وكان من الطبيعى ألا يقبل على شراء تلك الأراضى الا كبار الملاك وشركات الأراضى والرهن العقارى التى انتشرت آنذاك انتشارا واسعا وأصبحت هى ذاتها فى مصاف كبار الملاك .

فأراضى الدائرة السنية (كان الخديو اسماعيل قد رهنها مقابل اقتراض لبعض الديون فى الفترة من ٦٥ ــ ١٨٦٧ وقد تم وضعها تحت ادارة خاصة) قد قررت الحكومة بيعها الى شركات تكونت خصيصا لهذا الغرض برأسمال قدره ٦٤٣ ألف جنيه وتكونت من ممولين فرنسيين وانجليز ومصريين . وكان نصيب المصريين من هذه الصفقة ١٥٠ ألف جنيه حيث كانت هذه الحصة من نصيب سوارس وشركاه وهو متمصر (١٢٥ ألف جنيه) ، وأربعة من كبار الملاك الزراعيين المصريين (٢٥ ألف جنيه) وهم أحمد

---

(١٦) د.فتحى عبد الفتاح ، م.س.ذ ، ص ٦٠ .

(١٧) د.رفعت السعيد ، **الأساس الاجتماعى للثورة العرابية** ، م.س.ذ ، ص ٢١ .

(١٨) د.لويس عوض ، **تاريخ الفكر المصرى الحديث : من عهد اسماعيل الى ثورة ١٩١٩** (القاهرة الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٤) الجزء الأول ص ص ٣٢٢ ــ ٣٢٥ . وقد أشار الدكتور لويس عوض فى مؤلفه الى العديد من أسماء العائلات التى تضخمت ملكياتهم فى هذا العهد حتى قيام الثورة ومنهم محمد الشواربى كان يملك فى نهاية القرن التاسع عشر ٤٠٠٠ فدان . السيد باشا أباظة ٦٠٠٠ فدان ، محمد سلطان باشا ١٣٠٠٠ فدان .

(١٩) فى ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر كانت الدولة تملك ١/٥ أرض مصر متمتعة بحق كامل يتضمن الانتفاع بها ويتحول الفلاح الى عامل أجير بالسخرة . أنظر :

G.Baer, **Ahistory of landownership in Modern Egypt 1800-1950** (chicage: The university of chicago press, 1959) p.p. 62-70.

السيوفى باشا ، ومحمد الشواربى باشا ، وحسن بك عبد الرازق ، وعلى شعراوى بك [٢٠] .

وبعد أن تمت عملية الشراء قامت الشركة ذاتها ببيع مساحات كبيرة من ٨٠ ـــ ٤٠٠٠ فدان اشتراها أيضا كبار الملاك المصريين والأجانب . أما فى عام ١٩٠٠ فقد عرضت الشركة مساحات من ٢٠ ـــ ٥٠ فدانا تباع بالتقسيط لمتوسطى الملاك ، بل إن بعض الشركات الأخرى قد قامت ببيع قطع صغيرة من الأراضى لصغار الملاك محققة بذلك أرباحا طائلة [٢١] .

أما أراضى الدومين فكانت مملوكة لأسرة الخديو اسماعيل وتم التصرف فيها مثلما تم فى أراضى الدائرة السنية . ويفضى الأمر فى نهايته الى استحواذ كبار الملاك على نصيب الأسد من أراضى الدولة بل ومن أراضى صغار الملاك أيضا تحت الضغط الشديد بالبيع والتخلى عن أراضيهم [٢٢] .

وثانيهما : نمو شركات الأراضى والبنوك العقارية . وقد أسس معظم هذه البنوك والشركات أجانب انجليز وفرنسيين ممن وفدوا الى مصر بعد الاحتلال . وقد استهدفت هذه الشركات والبنوك استصلاح الأراضى واستغلالها ومنح القروض نظير رهن الأرض والاتجار فيها كسلعة تباع وتشترى . ووصل الأمر الى أن ثلثى رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر كان موجها للاستثمار فى شركات الأراضى والرهن العقارى .

وقد أدى انتشار نظام الرهن والتسليف الى تفتيت الأرض الزراعية من ناحية وتركيزها فى أيدى قلة من كبار الملاك من ناحية أخرى الأمر الذى أفضى الى تعميق هيكل الملكية الزراعية الثنائية كنتيجة لعدة عوامل منها :

١ ـــ المركز الاحتكارى الذى تمتع به كبار الملاك فى ملكية الأرض حيث السيطرة على الأرض من ناحية وعلى الموارد المالية من ناحية ثانية ، فضلا عن فرض ريع باهظ للأرض تكبده صغار الفلاحين .

٢ ـــ احتكار كبار ملاك الأراضى الزراعية للقروض قصيرة ومتوسطة الأجل بالرغم من أن البنوك المتخصصة قد قامت لمعاونة صغار الفلاحين وليس كبار الملاك .

٣ ـــ أدت عمليات المضاربة الى ارتفاع أسعار الأراضى دونما زيادة تذكر فى انتاجيتها [٢٣] .

وتجدر الاشارة هنا الى أسلوب كبار الملاك فى استخدام الأراضى الزراعية . فقد قسمت العديد من الدراسات كبار الملاك من ناحية استخدامهم لأراضيهم الزراعية كالآتى :

- ☐ كبار ملاك الأراضى الزراعية الذين وجهوا استثماراتهم لشراء الأراضى الزراعية والمضاربة عليها وإقامة المبانى العقارية وتبديد الفائض فى الاستهلاك الترفى والمظهرى .

---

(٢٠) د.محمد دويدار ، **الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير** ، م.س.ذ ، ص ١٦٨ .

(٢١) المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

(٢٢) د.فتحى عبد الفتاح ، م.س.ذ ، ص ١٣٣ .

(٢٣) د.محمود عبد الفضيل ، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى (١٩٥٢ ـــ ١٩٧٠) : دراسة فى تطور المسألة الزراعية فى مصر** (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٨) ص ص١٣ ـــ ١٥ .

ويعتبر هذا الشق من كبار ملاك الأراضى الزراعية أقل مساهمة فى التوسع الصناعى والزراعى كما كان بمثابة الغائب الحاضر عن الأرض ومن هنا ظهرت فكرة الملكية الغائبة [٢٤] .

☐ النمط الثانى هو نماط قام على استغلال أراضيه وفقا للأسلوب الرأسمالى أى على أساس المشروع الكبير نسبيا مستخدما آلات وفنون انتاج رأسمالية حديثة [٢٥] والعمل الأجير [٢٦] فى زراعة محصولات نقدية وصناعية .

والمحقق يجد أن النمط الثانى قد مثل القاعدة الأساسية للرأسمالية الصناعية والتجارية التى انحدرت من بين أعطاف الرأسمالية الزراعية . فقد وجه شق كبير من كبار ملاك الأراضى الزراعية الذين يديرون أراضيهم بالأسلوب الرأسمالى الى الاستثمار الصناعى والتجارى ، كما وقف ضد ارتفاع ثمن الأرض وضد الأنظمة التى تحد من الطبيعة السلعية للأرض كالوقف الأهلى وذلك لأن مثل هذه الاجراءات تقلل من المساحة القابلة للتداول ، كما أنه كان يسعى الى نوع من الترشيد للاستيراد والتصدير وحماية الصناعة المحلية وهو الأمر الذى لايتفق مع رغبات كبار الملاك من « النمط الأول » الذين يعيشون على أنماط استهلاكية ترفيهية .

ثانيا : الاحتلال الانجليزى وازدياد النشاط الرأسمالى :

مع بداية الاحتلال الانجليزى لمصر انتشرت شركات الرهن العقارى وشركات البنوك والأموال انتشارا واسعا وكان من أهم هذه الشركات والبنوك البنك العقارى المصرى ، الذى تأسس عام ١٨٨٠ برأسمال متمصر (سوارس) مرتبطا بشركة فرنسية وانجليزية وبلجيكية وسويسرية ، والصندوق العقارى المصرى وبنك الأراضى المصرية اللذان تأسسا عام ١٩٠٢ الأول برأسمال بلجيكى وفرنسى والثانى برأسمال انجليزى وفرنسى ، وفى الفترة من ١٩٠٧ ــ ١٩١٤ تكونت ثلاث شركات فرنسية ، وشركة انجليزية ، وشركة بلجيكية ، وبنك ألمانى .

---

(٢٤) د.عاصم الدسوقى ، **كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٤ ــ ١٩٥٢** (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٥) ص ٦٦ .

(٢٥) كان كبار ملاك الأراضى الزراعية الذين يديرون زراعتهم بالطريقة الرأسمالية يقدمون على شراء الآلات الرأسمالية ففى الفترة من ١٩٠٦ ــ ١٩١٣ تم استيراد آلات زراعية بحوالى ١٫٣٥٠٫٠٠٠ جنيه . وبالرغم من أن هذا النوع من الاستغلال الزراعى له أهمية كبرى فى تحقيق تراكم رأسمالى ، الا أن هذه العناصر قد حوصرت وتمت محاربتها من قبل كبار الملاك الذين كانوا يؤثرون تأجير الأراضى ويشتغلون بالمراهنة والمضاربة . انظر بالتفصيل : G.Baer, OP.cit, P96.

(٢٦) ٨٠٪ من الأراضى الزراعية فى مصر كان يتم استغلالها عن طريق التأجير .
انظر : سيد مرعى ، **أوراق سياسية : من القرية الى الاصلاح** ، الجزء الأول (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٨) ، ص ١٠٤ .

ولقد برهن تكوين ونشاط تلك الشركات على أن الدولة المصرية آنذاك قد سلمت الفلاح المصرى (بل عدد كبير من ملاك الأراضى الزراعية) الى رأس المال الأجنبى فى صوره وأشكاله المختلفة (٢٧) الأمر الذى أفسح أمامه مجالا خصبا للاستثمار الربوى ذى الربح السريع الى الحد الذى بلغ معه أن حوالى ٩٨٪ من جملة رأس المال الأجنبى المستثمر كان موجها للاستثمار فى شركات الرهونات العقارية بعيدا عن الاستثمارات الانتاجية (٢٨) .

وقد أفضى هذا الأمر أيضا الى تشكيل فئة من كبار الملاك والتجار والمرابين شكلت فى مجموعها طبقة تجارية (الأرض محور تجارتها) استطاعت أن تسيطر على مساحات شاسعة من الأرض واشتغلت بالمضاربة عليها من خلال الشركات التى تأسست لهذا الغرض . وقد ضمت هذه الطبقة مجموعتين :

المجموعة الأولى :

من الأجانب والأتراك والشراكسة والأوروبيين الذين منحهم فرمان ١٨٦٧ حق تملك الأراضى داخل الامبراطورية العثمانية وقد ازدهر عددها بعد الاحتلال وتضخم حجمها بسبب الامتيازات التى منحت لها (٢٩) . فقد تمتعت هذه الفئة بحماية مزدوجة حماية كفلتها لها الدولة من ناحية وحماية أوسع كفلتها لها اندماج الدولة ذاتها فى الاقتصاد العالمى من ناحية أخرى الأمر الذى ترتب عليه تعميق التبعية وفقدان الاستقلال(٣٠) .

المجموعة الثانية :

وهى التى انبثقت جذورها فى عهد محمد على وأخذت طريقها الى النمو والاكتمال فى عهد سعيد واسماعيل وكانت تضم اعيان الريف والعربان وعلماء الأزهر والموظفين ورجال الجيش . وغالبا ماكانت تختلط هذه العناصر بالأصول التركية والشركسية كما كانت تضم أيضا أصولا مصرية خالصة .

وظل نظام الملكية الزراعية فى المجتمع المصرى محافظا على التقسيم الطبقى لصالح كبار الملاك الذين تربعوا على قمة الهرم الاجتماعى والاقتصادى والسياسى فى حين مثل سفح هذا الهرم قاعدة واسعة مسحوقة من صغار الملاك والمستأجرين المعدمين . واستمرت تلك الوضعية حتى عام ١٩٥٢ حيث كانت ١ر٠٪ من الملاك يملك ١٩٫٨٪ من الأراضى المنزرعة فى حين أن ٧٢٪ من الملاك كانوا يملكون ١٣٪ من هذه الأراضى (٣١) .

(٢٧) د.محمد دويدار ، **الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير** ، م.س.ذ ، ص ٣٣٣ .

(٢٨) د.فتحى عبد الفتاح ، م.س.ذ ، ص ١٤٤ .

(٢٩) المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

(٣٠) روبرت مابرو ، **الاقتصاد المصرى ٥٢ ــ ١٩٧٢** ، ترجمة د.صليب بطرس (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٦) ص ٣٨ .

(٣١) د.فتحى عبد الفتاح ، م.س.ذ ، ص ١٦ .

ولقد لعبت الظروف السياسية والوطنية دورا حاسما فى تأكيد الهيكلية الثنائية فى المجتمع المصرى من حيث شكل وملكية الأرض ، فنجد على سبيل المثال بعد فشل الثورة العرابية قام الخديوى توفيق بمصادرة أملاك القيادات العسكرية والدينية للثورة مثل عرابى (٨٧٧ فدانا) ، وعلى فهمى (٦٥٠ فدانا) ، ومحمود سامى البارودى ، وقد منحت هذه الأراضى الزراعية مكافآت لبعض العناصر التى وقفت ضد الثورة مثل محمد سلطان ، سيد الفقى ، احمد عبد الغفار ، على يوسف فضلا عن العديد من الضباط والعمد ومشايخ البلد والعربان[٣٢] .

وتعددت أساليب كبار ملاك الأراضى الزراعية فى تضخيم ثرواتهم وممتلكاتهم تارة عبر المضاربة والمتاجرة والمراهنة ، حيث نجد على سبيل المثال عددا من كبار ملاك الأراضى الزراعية كانوا مثقلين بالديون العقارية اذ كانت اراضيهم مرهونة وعليها اختصاصات لأكثر من بنك ولأكثر من بيت مالى بل ولأفراد خارج المؤسسات المالية المعروفة . وقد تورط أيضا فى هذا الشأن رجال السياسة أنفسهم باعتبار أن صفوة كبار الملاك هم الذين يشكلون الصفوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومنهم على سبيل المثال محمد الشريعى باشا ، والملوم بك السعدى ، وعبد العظيم المصرى ، وحمد الباسل ، وعبد الستار الباسل ، ونجيب غالى ، وعلى شعراوى ، ومصطفى عمرو ، وعدلى يكن ، وعلى المنزلاوى ، وقد عرضت ثرواتهم للبيع بالمزادات بأبخس الأثمان بل إن مساحة الأراضى المهددة بالبيع الجبرى فى نهاية ١٩٣١ قد بلغت ٥٠ ألف فدان[٣٣] .

وتارة ثانية عبر التلاعب بالجنسيات حيث تفشت هذه الظاهرة داخل المجتمع المصرى من قبل كبار ملاك الأراضى الزراعية سعيا وراء تعظيم الربح . ولم يتم التلاعب على مستوى الأفراد بل أيضا على مستوى الشركات حيث قامت العديد من الشركات بتسجيل اسمائها كشركات أجنبية للاستفادة من الامتيازات والضمانات والتسهيلات التى تم منحها للأجانب منذ عام ١٧٧٣ (المحاكم المختلطة) حتى مابعد الحرب العالمية الأولى ومن هذه الشركات شركة بواخر البوستة الخديوية . وعندما صدر قانون الشركات عام ١٩٤٦ الذى حدد نشاط الأجانب فى امتلاك الأراضى اعادت بعض الشركات تسجيل نفسها كشركات مصرية وليست أجنبية مثل شركة (كوم امبو للأراضى العقارية)[٣٤] .

وتارة ثالثة عبر توظيف السلطة والنفوذ السياسى الى الحد الذى دفع ببعض كبار الملاك الى الاستيلاء على الأراضى بالطرد أو القتل أو وضع اليد عنوة ، وبصفة خاصة فى الفترة من ٣٩ —

---

(٣٢) المرجع السابق ، ص ص ٧٣ — ٧٤ .

(٣٣) د.عاصم الدسوقى ، م.س.ذ ، ص ص ١٧١ — ١٧٣ .

(٣٤) . G.Baer, OP.cit., P.123.

تتكرر ظاهرة تسجيل الشركات كشركات أجنبية للاستفادة من الضمانات والامتيازات الاستثمارية فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ منتصف السبعينات .

١٩٥٠[٣٥] . فمع بداية النصف الأول من القرن العشرين ازداد نفوذ الرأسمالية الزراعية المصرية وازدادت سيطرتها على الأرض حيث صفى الكثير من الأجانب ممتلكاتهم ، فقد انخفضت الأرض المملوكة للأجانب فى السنوات الثلاث من ١٩١٧ ــ ١٩٢٠ من ٧١٣٫١ ألف فدان الى ٥٥٣٫٣ ألف فدان[٣٦] .

ومع الارتباط الشديد بالأرض ظلت ذاتها هى المحور الذى تدور حوله أنشطة الرأسمالية الزراعية المصرية زراعة وصناعة وتجارة عازفة عن الاستثمار الصناعى والتجارى مفضلة الأنشطة التى تتعلق بالمضاربة والسمسرة والوساطة . ويرجع عزوف الرأسمالية المصرية عن الاستثمار الصناعى لأربعة أسباب :

١ ــ الامتيازات الأجنبية الممنوحة للأجانب فى كل مجالات العمل والاستثمار ولاسيما فى المجالين الصناعى والتجارى الأمر الذى سبب عدم القدرة على المنافسة فى هذه المجالات .

٢ ــ ربما كان هذا العزوف راجعا الى أن أصول الشريعة الإسلامية كانت تحرم الربا تحريما كاملا . وقد ظل هذا العامل الدينى بمثابة الوتر الذى طالما ضربت عليه العناصر الرأسمالية الأجنبية بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح الى أن افتى مفتى الديار المصرية عام ١٩٠١ بأن ايداع الأموال فى البنوك وتقاضى فائدة لايتناقض مع الشريعة الاسلامية .

٣ ــ طبيعة نشأة الرأسمالية المصرية ذاتها كرأسمالية منبثقة من أصول زراعية قد جعلت كبار الملاك الذين شكلوا النواه الأساسية للرأسمالية المصرية مرتبطين بالأرض ارتباطا وثيقا متخوفين من روح المغامرة والمخاطرة بل إن الأرض قد اعتبرت بمثابة مصدر ثابت نسبيا للثروة والسلطة والنفوذ .

٤ ــ ارتبطت الملكية الزراعية بالمكانة الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع المصرى سواء فى الريف أو فى المدينة ولاسيما بعد انتقال عدد كبير من كبار الملاك الزراعيين الى المدن الرئيسية كالقاهرة والإسكندرية وعواصم المديريات بل إن جزءا منهم كان يعيش خارج البلاد فى تركيا وأوروبا الأمر الذى كان يعكس عدم تحملهم لأية مسئوليات اجتماعية تجاه الأرض والفلاح . فكل مايربطهم بالأرض أنها مصدر ثابت للثروة وكل مايربطهم بالفلاح انه بمثابة قوة عمل مؤجرة[٣٧] .

والى جانب العوامل السابقة كانت هناك أيضا عوامل داخلية متعلقة بالكساد والركود فى قطاع

---

(٣٥) تشير محاكمات الثورة الى الوقائع التالية : ان أحدا من عائلة سراج الدين شاهين وهو عبد الحميد قد وضع يده على ٤٧٠ فدانا . بل وصل جملة مااغتصبه من الأرض ١١٨٢ فدانا ــ ان محمد باشا محفوظ قد وضع يده على ٣٠٠ فدان وكذلك سيد بك خشبة ــ أن أحدا من عائلة البدراوى يدعى عبد العزيز قد وضع يده على ٥٠٠ فدان . انظر بالتفصيل محاكمات الثورة ، المضبطة الأصلية لمحاكمة فؤاد سراج الدين ، ١٧ يناير ١٩٥٤ ، مصلحة الاستعلامات . نقلا عن د.عاصم الدسوقى ، م.س.ذ ، ص ٣٧ ــ ٤٩ .

(٣٦) د.أحمد زايد ، م.س.ذ ، ص ٢٩٠ .

(٣٧) د.عاصم الدسوقى ، م.س.ذ ، ص ١٧ . ولمزيد من التفصيل أنظر أيضا : ابراهيم عامر ، **الأرض والفلاح** (القاهرة : الدار المصرية للطباعة والنشر ، ١٩٥٨) صص ١٥ ــ ١٧ .

التصدير فضلا عن الأزمات الزراعية المتلاحقة فى أعوام ١٩٢٠، ١٩٢١ ، ١٩٢٦[٣٨] دفعت جميعها الى عزوف الرأسمالية المصرية عن الاستثمارات الانتاجية وخاصة الصناعية وتوجيه نشاطها الى المتاجرة والمراهنة على الأرض الزراعية .

ولعل هذا يفسر انتشار شركات الرهن العقارى وبنوك الرهن العقارى انتشارا واسعا ، فقبل عام ١٩١٤ وصل عدد هذه الشركات الى ١٥ شركة ارتفع عام ١٩٤٩ الى ١٩ شركة كانت فى معظمها مملوكة لرؤوس أموال انجليزية وفرنسية وبلجيكية وهذه الشركات هى :

شركة أبو قير (١٨٨٨) ، وشركة أراضى البحيرة (١٨٩٤) ، والشركة العقارية المصرية (١٨٩٦) ، والشركة المساهمة الزراعية الصناعية (١٨٩٧) ، والشركة المصرية الجديدة (١٨٩٩) ، وشركة كوم امبو (١٩٠٤) ، والشركة المصرية للمشروعات والتنمية (١٩٠٤) ، وشركة أراضى الغربية (١٩٠٥) ، وشركة الشيخ فضل (١٩٠٥) ، والاتحاد العقارى المصرى (١٩٠٥) والشركة الانجليزية المصرية لتقسيم الأراضى (١٩٠٥) ، وشركة الأراضى المصرية المتحدة « ليمتد » (١٩٠٦) ، وشركة سيدى سالم (١٩٠٦) ، وشركة كفر الدوار الزراعية (١٩٠٧) ، والشركة الزراعية المصرية (١٩١١) .

وكانت هذه الشركات الـ ١٥ تملك مساحة من الأرض قدرها ١٨٫٧ ألف فدان قيمة رأس مالها الاسمى ١٤ مليون جنيه استرلينى . ثم تأسست بعد ذلك عدة شركات أخرى بدءا من عام ١٩٢٦ وهى شركة القاهرة الزراعية (١٩٢٦) ، وشركة أراضى الدقهلية (١٩٢٩) ، وشركة الكروم واللحوم المصرية (١٩٣٦) ، وشركة أراضى كفر الزيات (١٩٣٧) ، وشركة تأجير الأراضى الزراعية (١٩٤٦) ، وشركة البساتين والكروم المصرية (١٩٤٧)[٣٩] .

وتعكس تواريخ انشاء تلك الشركات عدة نتائج هامة منها :

١ ــ فى الفترة من ١٨٨٨ ــ ١٩١١ أنشأت ١٥ شركة للرهن العقارى أى منذ بداية الاحتلال البريطانى لمصر تقريبا حتى قبيل الحرب العالمية الأولى . ولعل هذا يعكس مدى انغماس عناصر الرأسمالية الأجنبية من ناحية والرأسمالية المصرية من ناحية أخرى فى تلك الأنشطة .

٢ ــ لم تنشىء أية شركات خلال الفترة من ١٩١٢ ــ ١٩٢٥ أى مايقرب من ١٣ سنة . وقد يكون هذا مؤشرا بأن عدد الشركات الموجود بالفعل يستوعب حجم التعامل فى سوق الأراضى .

٣ ــ العودة الى انشاء شركات أراضى مرة أخرى ابتداء من عام ١٩٢٦ . والمحقق يجد أن هذا التاريخ يتزامن مع بزوغ رأسمالية وطنية مصرية .

---

(٣٨) روبرت مابرو ، سمير رضوان ، **التصنيع فى مصر ٣٩ ــ ١٩٧٣ : السياسة والادارة** ترجمة د.صليب بطرس (القاهرة : هيئة الكتاب ، ١٩٨١) ص ٤٥ .

(٣٩) د.فتحى عبد الفتاح ، م.س.ذ ، ص ص ١٢١ ــ ١٢٣ .

وعكس ذلك أمرين : أولهما ان تزايد واتساع الملكيات الزراعية لكبار الملاك واتساع حجم ونطاق التعامل بالأرض كسلعة تباع وتشترى قد تطلب المزيد من تلك الشركات ، وثانيهما أن تزايد عدد شركات الأراضى فى تلك الفترة مثل تحديا من قبل عناصر الرأسمالية المصرية الوثيقة الصلة بالرأسمالية الأجنبية ضد عناصر الرأسمالية الوطنية التى بدأت تضع اقدامها على بداية الطريق نحو الاستثمار الصناعى وذلك بغرض الإجهاز على التجربة . ولعل بطء معدلات التحول نحو الاستثمار الصناعى خير دليل على ذلك بل ويعكس أيضا كيف أن الرأسمالية المصرية حتى فى اطار فرصتها التاريخية ظلت عازفة عن الاستثمار الصناعى مفضلة الاستثمار فى المضاربة والمراهنة والوساطة والتورط فى اخطارها ولاسيما بعد أن انتقلت بين كبار الملاك عدوى الاتجار بالأرض .

والمحقق يجد أن مثل هذه الشركات لم تهدف الى تنمية الملكية الرأسمالية للأرض وانما كان هدفها هو نزع ملكية المصريين للأرض(٤٠) والدليل على ذلك بأن ثمة شركات قد تكونت بالفعل عن طريق الحجز والبيع وفاء للديون خلال أزمة ١٩٢٩ مثل الشركة المصرية الزراعية ، وشركة أبو قير(٤١) .

كما انتشرت بنوك الرهن العقارى والتى لعبت نفس دور الشركات السابقة تقريبا ، وكان من أهم هذه البنوك البنك العقارى المصرى ، وبنك الأراضى المصرية ، والبنك الزراعى المصرى ، والبنك الأهلى . وقد تمكنت تلك البنوك من نزع ملكيات كبيرة أيضا واستطاع البنك العقارى المصرى أن ينزع وحدة ملكية أراضى قدرها مليون ، ١٠٠ ألف فدان فى الفترة ١٩١١ — ١٩١٣ .

وكانت هذه البنوك تقدم قروضها لكبار ملاك الأراضى الزراعية بضمان رهن أراضيهم أو بضمان المحصول ، واتسع نشاط هذه البنوك الى الحد الذى أصبحت فيه أراضى مصر كلها تقريبا مهددة بانتزاع ملكياتها لصالح هذه البنوك(٤٢) .

أما صغار الملاك فقد وقعوا تحت رحمة تلك الشركات من ناحية والبنوك العقارية من ناحية ثانية . فكثيرا ماكانت الملكيات الصغيرة الموجودة فى حدود وزمامات الملكيات الكبيرة تدخل ضمن عمليات المراهنة والمتاجرة وكثيرا ماكان يفقد صغار الفلاحين عبر تلك التصرفات أراضيهم . أما فيما يتعلق بعلاقة صغار الفلاحين ببنوك الرهن العقارى فكانوا يلجأون الى المرابين والمقرضين الأجانب الذين نزلوا بأنفسهم الى القرى والمديريات وليس الى الاقتراض مباشرة من تلك البنوك حتى تلك التى أنشئت خصيصا لاقراض صغار الفلاحين مثل بنك التسليف الزراعى والبنك الأهلى . بل الأكثر من ذلك أن الأمر قد وصل ببعض كبار ملاك الأراضى الزراعية المصريين ان يقوموا بالاقتراض من تلك البنوك ليعيدوا تسليف تلك الأموال مرة أخرى الى الفلاحين بفائدة أعلى(٤٣) .

---

(٤٠) د.فؤاد مرسى ، **التمويل المصرفى للتنمية الاقتصادية** (الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٠) ص ٨ .

(٤١) G.Baer, OP, cit., PP 124-127.

(٤٢) د.أحمد زايد ، م.س.ذ، ص ٢٨٧ .

(٤٣) د.فتحى عبد الفتاح ، م.س.ذ ، ص ٩٤ .

وتشير الاحصاءات الى أنه فى الفترة من ١٨٧٦ الى ١٨٨٣ زادت ديون الفلاحين فى الرهونات من ٥٠٠ ألف جنيه استرلينى الى ٧ ملايين جنيه استرلينى ، وفى عام ١٩١٠ بلغت الرهونات المستحقة لشركات الرهونات ٦٦ مليون جنيه فى حين بلغ رأسمال تلك الشركات ٥٤٫٦ مليون جنيه استرلينى . أما فى عام ١٩٣٦ كانت الأرض المرهونة تمثل ١٨٪ من الأرض المنزرعة كما وصل عدد ملاك الأراضى المرهونة ١٦٠ ألف مالك بنسبة ٩٪ من مجموع الملاك[٤٤] .

وتمحور نشاط الرأسمالية المصرية حول التجارة ، إما تجارة الأراضى والعقارات وإما تجارة القطن التى تمركزت بدورها فى أيدى الأجانب وأصبحت مقصورة على عدد من البيوتات التجارية الأجنبية ، وكانت عمليات التجميع الداخلى له قد اقتصرت على ٢٤ بيتا من بيوت السماسرة أمثال عبود وفرغلى وأمين يحيى ومحمد علوبة[٤٥] .

أما الصناعة فقد تمت محاربتها بكافة الطرق ، ولم يجد الاستثمار الصناعى أى نوع من أنواع التشجيع فى ظل الاحتلال الأجنبى ، بل كثيرا ماقام الاستعمار بغلق أبواب المصانع مثل مصنع الورق ببولاق ، ودار صك النقود وأصبحت النقود تصك فى انجلترا وبيعت مغازل القطن ومصانع النسيج الباقية منذ عهد محمد على[٤٦] .

ثالثا : من الحرب العالمية الأولى حتى ثورة ١٩٥٢ : صعود الرأسمالية المصرية وأزمتها :

حدثت مجموعة من التطورات بعد الحرب العالمية الأولى دفعت بعض كبار ملاك الأراضى الزراعية للتحول بعض الشىء من الاستثمار الزراعى والتجارى الى الاستثمار الصناعى أبرزها مايلى :

١ ــ أدت الحرب العالمية الأولى الى حجب الواردات وعرقلة عملية الصادرات ، الأمر الذى دفع بالدولة للتدخل لحماية الصناعة الوطنية ، ففرضت الرسوم الجمركية على واردات السلع الصناعية المنافسة للانتاج المحلى ، كما عملت على تدعيم بعض الصناعات التى ظهرت الحاجة المتزايدة الى منتجاتها ، وساهمت فى النشاط الصناعى من خلال تأسيس بعض البنوك الصناعية بهدف تشجيع الاستثمار الصناعى .

٢ ــ حصول مصر على صورة من صور الاستقلال السياسى بعد عام ١٩٢٢ كان عاملا مشجعا للعناصر الوطنية الرأسمالية الراغبة فى توجيه الاقتصاد المحلى بقصد تحقيق نهضة صناعية .

٣ ــ الأزمة العالمية للنظام الرأسمالى ، حيث تزامن مع تلك الأزمة بداية التخلى عن سياسة الحرية الاقتصادية التى أخذت تنحصر بدورها فى مصر وتخلى مكانها لسياسة جديدة تقوم على وضع

---

(٤٤) المرجع السابق ، ص ص ١٠٠ ــ ١٢٢ .

(٤٥) باتريك اوبريان ، **ثورة النظام الاقتصادى فى مصر** ، ترجمة خيرى حماد (القاهرة : دار الكاتب العربى ، ١٩٧٠) ص ٢٣١ .

(٤٦) شهدى عطية الشافعى ، **تطور الحركة الوطنية المصرية** (القاهرة: الدار المصرية للطباعة والنشر ، ١٩٥٧) ص ٦ .

القيود والتنظيمات المختلفة فى التبادل الدولى[٤٧] ففرضت الحماية الجمركية فى ١٥ فبراير ١٩٣٠ بل إن الدولة بدأت تتدخل تدخلا مباشرا فى الشئون الاقتصادية واتخذ هذا التدخل صورا عديدة مثل قيام الحكومة ببيع القطن الذى سبق واشترته من كبار الملاك الزراعيين (من منطلق مساندة كبار الملاك) خلال الأزمة سنة ٢٩ ــ ١٩٣٠ بسعر يفوق السعر السائد عالميا (٣ ملايين قنطار تمثل ١٨٪ من محصول السنتين مقابل ١٤ مليون جنيه) اذ قامت ببيعه للمغازل المحلية بثمن يقل عن الثمن السائد كنوع من أنواع الاعانة للمشروعات الصناعية وتشجيع التوجه نحو الاستثمار الصناعى كما اتبعت الحكومة سياسة تفضيل المنتجات المحلية فى العطاءات الحكومية ولو ارتفع ثمنها ١٠٪ على أثمان المنتجات الأجنبية .

وبدأت الحكومة تتخذ من الضريبة على الواردات أداء لحماية الصناعة المحلية وقد ساعد على ذلك خروج اليابان لغزو السوق العالمية واتباع سياسة الاغراق ، وكان هذا عاملا من العوامل التى ساعدت الحكومة المصرية على الحصول على موافقة بريطانيا لتغيير التعريفة الجمركية .

٤ ــ انخفاض أسعار المحصولات الزراعية خلال أزمة ١٩٢٩ وارتفاع الأرباح الناتجة عن الاستثمار التجارى والصناعى خاصة بعد فرض الحماية الجمركية عام ١٩٣٠ . والمحقق يجد أن كبار ملاك الأراضى الزراعية كثيرا ماضاقوا من تدخل الدولة تارة ومن تدخل القوى الاستعمارية تارة ثانية . فنجد أصحاب المصالح الزراعية قد ضاقوا كثيرا بتحديد الحكومة لمساحة القطن بثلث الزمام المزروع خلال الحرب العالمية الأولى ومنع زراعته فى الوجه القبلى لتوفير مساحات لزراعة الحبوب . فى الوقت الذى كانت فيه فرصة الربح من زراعة القطن أعلى من زراعة الحبوب خاصة أن أسعار الحبوب تخضع لتعريفة محددة ولايمكن تصديرها الا بعد تغطية السوق المحلية .

أما القوى الاستعمارية فكثيرا ماحالت بين كبار الملاك وبين حصولهم على فوائد عالية من محصول القطن خلال الحرب العالمية الأولى . فقد أعلنت الحكومة الانجليزية (على سبيل المثال) انها سوف تشترى محصول عام من الأعوام كله بسعر ٣٢ ريالا للقنطار بينما كان ثمنه الحقيقى آنذاك يتراوح مابين ٥٠ ، ٦٠ ريالا للقنطار ، وكان فى تحديد السعر اجحافا بكبار المنتجين الأمر الذى ولد سخطهم ضد قوى الاحتلال ، فقد قدرت خسارة أصحاب المصالح الزراعية من جراء هذه السياسة بحوالى ٣٢ مليون جنيه . وازاء غضب كبار الملاك حاولت القوى الاستعمارية امتصاص الغضب والسخط بإلغاء القيود المفروضة على تجارة القطن عام ١٩٢٢[٤٨] .

---

(٤٧) د.محمد الدمشاوى ، مؤشرات اندماج الاقتصاد المصرى فى التقسيم الدولى الجديد للعمل خلال فترة السبعينات ، مجلة مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٨٤ ، العدد ٣٩٦ ، ص ٢٥٤ .

(٤٨) د.عاصم الدسوقى ، م.س.ذ ، ص ٢٥٧ . وتجدر الاشارة الى أن مواقف القوى الاستعمارية من كبار الملاك لها جذورها التاريخية فقد تعددت تلك المواقف (فى إطار العلاقة الجدلية بين كبار الملاك والاحتلال والقصر) للحد من طموحاتهم ، فنجد على سبيل المثال فى عام ١٨٧٠ وقبل الاحتلال البريطانى لمصر بالثى

٥ ـــ الاتجاه العام لتقليص دور الأجانب فى هذا المجال الاستثمارى واتساع المجال أمام الرأسمالية المصرية ولاسيما بعد أن تبين للأخيرة أن الذين يسيطرون على ثروة العالم هم أصحاب السندات والأسهم والشركات والبنوك وليس أصحاب الأرض والعقارات(٤٩) .

فالملاحظ أن السياسة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الأولى قد تحولت وأصبح لهذا مذاق آخر يتلاءم مع درجة السخط الجماهيرى والمطالبة بالاستقلال ، وهذه السياسة مضمونها التنازل عن الجزء حتى لاتخسر الكل ، فإفساح المجال أمام الرأسمالية المصرية للاستثمار الصناعى والسماح بقيام حركة تصنيعية فى مصر قد تم فى اطار التحول العام للاستراتيجية الاستعمارية التى هدفت الى استيعاب القوى الرأسمالية الصاعدة وايجاد مصالح مشتركة معها من خلال السيطرة والشراكة والمزاحمة حتى أن تجربة بنك مصر ذاتها لم تسلم من ذلك .

ومن هنا يمكن القول بأن امتداد الرأسمالية المصرية فى مجال الاستثمار الصناعى لم يقض على الرأسمالية الأجنبية التى تزامن تشعبها بل وتزايد تدخلها فى مجال الاستثمار الصناعى والمال والبنوك مع فقدانها التدريجى للأرض الزراعية وخاصة خلال الفترة ٣٩ ـــ ١٩٥٢ . ففى الوقت الذى سعت فيه العناصر الرأسمالية الوطنية لتأسيس بنك مصر سعت العناصر الرأسمالية الأجنبية الى تأسيس اتحاد الصناعات الذى سجل رسميا عام ١٩٢٢ وكان هدف هذا الاتحاد تجميع المؤسسات الصناعية فى تنظيم واحد حتى يتمكن رجال الصناعة من تحقيق المصالح المشتركة .

واختلط النشاط التجارى والصناعى للمصريين بالنشاط التجارى والصناعى للأجانب ، الأمر الذى أفضى الى درجة عالية من التداخل والتشابك بين الجانبين . فقد ساهم الأجانب فى أنشطة بنك مصر التجارية والصناعية من خلال الشراكة وأصبح المصريون يلعبون دورا هاما فى عضوية وادارة اتحاد الصناعات المصرية ، الأمر الذى أدى فى النهاية الى الاجهاز على التجربة برمتها من جراء تسرب العناصر الأجنبية من ناحية وتحالف رأس المال الخاص المحلى مع رأس المال الأجنبى من ناحية أخرى(٥٠) .

ولما كانت الرأسمالية الصناعية والتجارية قد انحدرت من بين أعطاف الرأسمالية الزراعية ، فكان من الطبيعى أن يكون كبار الملاك وكبار المستأجرين الذين يقومون بزراعة أراضيهم على أساس الزراعة الواسعة هم أيضا كبار العاملين فى مجالات الاستثمار الصناعى والتجارى .

عشر عاما صدرت مصر ٣ ملايين ، ٧٥٠ ألف قنطار من القطن قيمتها ٨ ملايين ، ٢٥٠ ألف جنيه ، وبعد الاحتلال بأربعة عشر عاما أى عام ١٨٩٦ زادت زراعة القطن المصدر مائة بالمائة ومع ذلك بقيت القيمة على حالها . انظر بالتفصيل جاك بولين ، مع القومية العربية ، ترجمة نجدة هاجر ، وسعيد الغز (بيروت : المكتب التجارى ، ١٩٥٩) ص ٢٩ .

(٤٩) د . عاصم الدسوقى ، م .س .ذ ، ص ٩٤ .

(٥٠) د . أحمد زايد ، م .س .ذ ، ص ٢٩١ .

وقد جمعت العديد من العناصر الرأسمالية المصرية والرأسمالية الأجنبية بين ملكية الأراضى الزراعية وبين العمل فى مجال الاستثمار الصناعى والشركات . فنجد على سبيل المثال « أمين يحيى » صاحب أكبر شركة لتصدير الأقطان فى مصر — و « محمد المغازى » — من كبار تجار القطن — ومن كبار ملاك الأراضى الزراعية الذين يقومون بزراعة أراضيهم على شكل المساحات الواسعة وكذلك « أحمد عبود » أكبر مساهم مصرى فى شركات السكر والغزل والنسيج يدير أراضيه بطريقة زراعة المحاصيل النقدية و « السيد محمد بدراوى عاشور » عضو مجلس ادارة ٥ شركات صناعية يزرع أيضا بعض أراضيه بالطريقة الرأسمالية كما نجد أن مؤسسى شركة الاتحاد العقارى هم عائلات قطاوى وسوارس ومنشه من كبار الملاك الزراعيين[٥٢] .

والجدير بالذكر أن معظم الشركات التى تم تكوينها كانت تتعلق بتجارة الأراضى والسمسرة اما الشركات الصناعية فقد اقتصرت مساهمة كبار الملاك (فى معظم الأحيان) على شراء الأسهم والأوراق المالية التى كانت تطرحها الشركات التجارية والصناعية أى أنهم كانوا مساهمين أكثر منهم منتجين[٥٣] . ولعل هذا يعكس مدى عزوف الرأسمالية المصرية من الاستثمار الصناعى حتى عندما تحولت اليه مضطرة بعد ان اهتزت اسطورة الدخل الوفير والمضمون من القطن[٥٤] ورأت أنه لامفر من ايجاد بديل فكان التحول نحو الاستثمار الصناعى الذى كان تجاريا اكثر منه صناعيا .

ولعل تجربة بنك مصر هى التجربة الأولى للرأسمالية الوطنية التى اثبتت تحولا جديا نحو الاستثمار الصناعى الحقيقى . فاذا كانت البدايات الجنينيه للرأسمالية المصرية قد وضعت بذورها فى عهد محمد على فان بزوغا لرأسمالية وطنية مصرية قد ولد على يد طلعت حرب فى عشرينات هذا القرن حيث كان بنك مصر وشركاته منعطفا أساسيا لتحول جزء من استثمارات كبار ملاك الأراضى الزراعية من مجالات الانتاج الزراعية الى مجالات انتاج غير مرتبطة بالأرض .

لقد كان بنك مصر تجربة اكسبت هذه الفترة التاريخية من تاريخ المجتمع المصرى شيئا من الخصوصية حيث كانت ولادته أول خطوة عملية للمدّ الوطنى بعد ثورة ١٩١٩ . ولأول مرة فى تاريخ مصر يتكون بنك مصرى تكون اسهمه خالصة وقاصرة للمصريين فقط . فبعد ثورة ١٩١٩ وقفت الجماهير بصفة عامة وبعض عناصر الرأسمالية الوطنية التى كنت عداء للاستعمار وقفة عدم تعاون مع الاحتلال وتمت مقاطعة البنوك والشركات والمصانع الانجليزية وسحب المصريون ودائعهم من المصارف الأجنبية واشتروا بها اسهم بنك مصر رغبة فى تحرير أنفسهم من سيطرة البنوك الأجنبية وضمان مصدر للقروض يمكن الاعتماد عليه .

---

(٥١) د . فتحى عبد الفتاح ، م .س .ذ ، ص ١٦٢ .

(٥٢) د . عاصم الدسوقى ، م .س .ذ ، ص ٢٤١ .

(٥٣) د . فاروق يوسف ، **الثورة والتغيير السياسى فى مصر** (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٧٩) ص ٧٣ .

وتكون بنك مصر برأسمال قدره ٨٠ ألف جنيه ساهم كبار ملاك الأراضى الزراعية بـ ٩٢٪ من قيمة رأس المال هذا . وتكونت شركاته التى وصلت حتى عام ١٩٤٦ نحو ٢٠ شركة وهى :

مطبعة مصر (١٩٢٢) ، وشركة مصر لحلج الأقطان (١٩٢٤) ، وشركة مصر للنقل والملاحة (١٩٢٥) ، وشركة مصر للتمثيل والسينما (١٩٢٥) ، وشركة مصر للغزل والنسيج (١٩٢٧) ، وشركة مصر لمصايد الأسماك (١٩٢٧) ، وشركة مصر لنسيج الحرير (١٩٢٧) ، وشركة مصر لتصدير القطن (١٩٣٠) ، وشركة مطر للطيران (١٩٣٢) ، وشركة بيع المصنوعات المصرية (١٩٣٢) ، وشركة مصر للتأمين (١٩٣٤) ، وشركة مصر للملاحة (١٩٣٤) ، وشركة مصر للسياحة (١٩٣٤) ، وشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع (١٩٣٨) ، وشركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح (١٩٣٨) ، وشركة مصر لصباغى البيضا (١٩٣٨) ، وشركة مصر للمناجم والمحاجر (١٩٣٨) ، وشركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت (١٩٣٨) ، وشركة مصر للمستحضرات الطبية (١٩٤٠) ، وشركة مصر للحرير الصناعى[٥٤] . هذا بالاضافة الى شركات أخرى لم تخرج الى حيز الواقع[٥٥] .

وبانشاء بنك مصر وضعت الرأسمالية الوطنية قدمها على بداية النشاط الصناعى والتجارى وخاصة أن رصيدها فى هذين المجالين قد ارتفع بعد الحرب العالمية الأولى فى الفترة من ١٩١٤ ـــ ١٩٢٠ من ٦٫٥ مليون جنيه مصر الى ٣٥٫٥ مليون جنيه مصرى .

وقد اعتبرت الفترة من ١٩٢٠ ـــ ١٩٣٩ بمثابة مرحلة الانطلاق الحقيقية للبنك وشركاته والرأسمالية الوطنية معا لاقامة قاعدة صناعية تهدف الى الاستقلال السياسى والاقتصادى وبالفعل نجح البنك فى مد يد العون للرأسمالية المصرية بهدف تحويلها الى مجال الاستثمار الصناعى ، كما نجح فى تحويل عدد من المنشآت الفردية وشركات الأشخاص الى شركات مساهمة كتعبير عن الوعى الاقتصادى بكيفية ادارة الشركات ، بل ان طلعت حرب نفسه كان يشجع الشركات الفردية الناجحة ويعاون أصحابها الى أقصى حد ممكن .

رغم كل هذه التطورات والعوامل لتشجيع الرأسمالية المصرية على خوض معركة الاستثمار الصناعى الا أنها آثرت التعامل فى الأنشطة ذات الربح السريع وخاصة فى مجالات المراهنة والبيع والسمسرة والوساطة وكان تعاملها واقدامها على الاستثمار الصناعى مرهونا أيضا بتقديم ضمانات ومعونات وامتيازات مالية من قبل الحكومة .

---

(٥٤) سوف تستخدم الدراسة هذه الشركات لتعقد مقارنة بين شركات بنك مصر العشرين وشركات بنك مصر السبعين التى انشئت فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى لكى تثبت كيف أن الشركات التى حاولت تكريس مفهوم الوطنية فى العشرينات تحمل فى السبعينات معاول الهدم للصناعة الوطنية التى سبق وأن أرسى قواعدها بنك مصر وشركاته .

(٥٥) د . محمود متولى ، م .س .ذ ، صص ٢٠٨ ـــ ٢١٥ .

وقد قامت الحكومة بتقديم مجموعة من القروض لتمويل الحركة الصناعية ، ففى عام ١٩٢٢ أودعت وزارة المالية خمسين ألف جنيه فى بنك مصر لتقديمها كقروض الى المؤسسات الصناعية الصغيرة الحديثة ، وفى عام ١٩٣٣ أصدرت الحكومة قرارها فى ٣١ مارس بتفضيل المنتجات الوطنية على مثيلتها الأجنبية متى تساوت معها فى الجودة والمتانة حتى ولو زاد ثمنها بمقدار ١٠٪ . وتعددت الدعوات لترغيب كبار الملاك الزراعيين فى الاستثمار الصناعى(٥٦) .

وظل معدل نمو الاستثمار الصناعى بطيئا للغاية ازاء عزوف كبار الملاك عن التدخل والمشاركة فيه . ويوضح الجدول رقم «١» حجم الاستثمارات فى المجالات المختلفة خلال الفترة ٢٢ ــ ١٩٣٣ على النحو التالى :

جدول رقم (١)
حجم الاستثمارات فى المجالات المختلفة
خلال الفترة ٢٢ ــ ١٩٣٣

البيان	١٩٢٢		١٩٣٣	
	قيمة الأموال بالمليون	النسبة المئوية	قيمة الأموال بالمليون	النسبة المئوية
مصارف عقارية واستثمارات فى الأرض والعقارات	٦٤٫٩	٦٩٫٦	٥٢٫٩	٥٨٫٣
مصارف ومشروعات تجارية	١٠٫٩	١١٫٧	٢٠٫٤	٢٢٫٤
مشروعات النقل والمياه	٦٫٦	٧٫ــ	٥٫٢	٥٫٧
مشروعات صناعية	١٠٫٩	١١٫٧	١٢٫٤	١٣٫٦
جملة	٩٣٫٣	١٠٠ ٪	٩٠٫٩	١٠٠ ٪

المصدر : د . محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، ص ٢١٩ .

ويعكس الجدول انخفاض قيمة الاستثمارات الموجهة للمصارف العقارية والاستثمار فى الأراضى والعقارات من ٦٤٫٩ مليون جنيه الى ٥٢٫٩ مليون جنيه بنسبة ١٨٫٥٪ وقد يرجع ذلك الى التحول النسبى نحو الاستثمار الصناعى ، كما يعكس أيضا زيادة قيمة الاستثمارات الموجهة للمصارف التجارية والمشروعات التجارية بنسبة ٧٨٪ ، أما بالنسبة للاستثمار الصناعى فانه يبرز زيادة طفيفة فى معدل الاستثمار الصناعى

(٥٦) على سبيل المثال فى مجلس النواب المنعقد فى ١٨ مايو ١٩٣٣ أشار النائب «عبد العزيز نظمى» الى احجام الأغنياء عن تقديم رؤوس الأموال لتأسيس الشركات اللازمة بدلا من الشركات الأجنبية . كما نادى العديد من النواب بأن يكون مقر تلك الشركات فى المدن حتى تتلاءم مع أولاد كبار الملاك الذين هجروا الريف واستقروا بالمدن . نقلا عن د . عاصم الدسوقى ، م .س .ذ ، ص ٨٥ .

(١٤٪) وهذا يدل على أن معدل الانخفاض فى الاستثمار العقارى والأراضى لم يقابله زيادة فى معدل الاستثمار الصناعى بنفس النسبة فى الفترة المذكورة .

وبالرغم من بطء التحول نحو الاستثمار الصناعى الا أن هذا التحول فى حد ذاته غير من هيكل الاقتصاد المصرى وقد شهدت فترة مابعد الحرب العالمية الثانية تقدما ملموسا فى الاستثمار الصناعى ، وفى الفترة ٤٥ ــ ١٩٤٨ ارتفع نصيب الرأسمالية المصرية فى الشركات المساهمة من ٦٦٪ الى ٨٤٪ (٥٧) . ونتيجة للتأثير الملموس للرأسمالية المصرية صدر عام ١٩٤٧ قانون الشركات الذى بمقتضاه أصبح ٥١٪ من رأسمال الشركات المساهمة الجديدة مملوكا للمصريين .

ومع أن عوائد الاستثمار الصناعى أصبحت مشجعة للسير قدما نحوه والدفع بكبار الملاك لمجالاته المختلفة ، الا أن الهيكل الصناعى المصرى ظل هشا حتى بعد ثورة ١٩٥٢ ، واستمر عزوف الرأسمالية المصرية عن الاستثمار الصناعى ووظفت الشق الأكبر من استثماراتها فى الأنشطة الاستهلاكية والعقارية والتشييد والبناء واستطاعت أن تحقق من وراء ذلك ارباحا طائلة .

ويمكن القول بصفة عامة أن الصناعة منذ أواسط القرن العشرين لم تكن تمثل إلا شطرا صغيرا من مكونات الناتج الاجمالى ومن هيكل الاقتصاد المصرى ، فقد سيطر على البنيان الصناعى المصرى حتى عام ١٩٥٢ مجموعة صناعات سلع استهلاكية بسيطة ذات عائد ربحى سريع مثل الصناعات الغذائية ، صناعة التبغ والسجائر ، وصناعة الغزل والنسيج وقد مثلت على التوالى نسبتها ٢٧٪ ، ١٦٫٤٪ ، ٢٤٫٤٪ من مجمل قيمة الانتاج الصناعى فى مصر عام ١٩٥٢ (٥٨) .

وعندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ أشادت بدور رأس المال الخاص وأكدت على أهميته فى عملية التنمية وحاولت الثورة خلق جو موات وملائم للاستثمار الصناعى وإعطاء الفرصة للرأسمالية المصرية لأن تقوم بدورها ولكن يظل عزوف الرأسمالية عن هذا المجال سمة أساسية لنشاطها . وقد أكد ذلك بعد قيام الثورة استمرارها فى توجيه استثماراتها فى الأنشطة الخفيفة سريعة الربح والعقارات والمبانى ، فقد استحوذ النشاط الأخير (العقارات والمبانى) عام ١٩٥٥ على ٧٥٪ من جملة استثمارات الرأسمالية المصرية (٥٩) .

لقد أوضح تاريخ الرأسمالية أنها لم تتحمل مسئولية التنمية فهى تلهث وراء الربح السريع فى الأنشطة قصيرة الأجل عالية الربح مثل المقاولات والتوريدات والتخزين والمضاربة والسمسرة والوساطة وتبديد الفائض الاقتصادى بتحويله الى الخارج أو بترويج أنماط استهلاكية جديدة .

(٥٧) ف . أ لوتسكفيتش ، **عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادى ٥٢ ــ ١٩٧١** ، ترجمة د . سلوى أبو سعدة ، د . واصل بحر (بيروت : دار الكلمة للنشر ، ١٩٨٠) ص ١٢٢ .

(٥٨) د . رأفت شفيق ، دور القطاع الخاص فى تنمية الصناعات التحويلية بمصر فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ورقة مقدمة **للمؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين : ٢٧ ــ ٢٩ مارس ١٩٨٠** ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ص ٢٦٨ ــ ٢٦٩ .

(٥٩) محمود مراد ، **من كان يحكم مصر : شهادات وثائقية** (القاهرة : مطابع الأهرام التجارية ، ١٩٧٥) ص ١٤ .

ويلاحظ أن الضمانات والتسهيلات التى قدمتها الدولة بقصد تشجيع الحركة التصنيعية قد تمت فى اطار خدمة القوى الرأسمالية المسيطرة (٦٠) . وأن الضمانات والامتيازات التى منحت للرأسمالية المصرية كانت تعنى فى حقيقة الأمر ضمانات مماثلة للرأسمالية الأجنبية نتيجة تداخل وتشابك العلاقة بينها . والدليل على ذلك عندما أحرز بنك مصر وشركاته تقدما واضحا فى مجال الاستثمار الصناعى بدأ يتلقى ضربات التحدى من الرأسمالية الأجنبية تارة ومن الرأسمالية المصرية المتواطئة مع الأولى تارة ثانية .

وبالرغم من أن تجربة بنك مصر بدأت مصرية خالصة فى بدايتها الا أنها لم تفلت من شراكة رأس المال الأجنبى اذ تكونت بعض شركاته برأسمال مشترك مصرى وأجنبى ، فنجد على سبيل المثال شركة مصر للتأمين تأسست عام ١٩٣٤ بمساعدة مؤسسة باورنج البريطانية ، وشركة الملاحة دخلت فى شراكة مع شركة كوكس وكينجز البريطانية ، وشركة مصر للطيران فى شراكة انجليزية وبهذا تخلى بنك مصر عن شرط الجنسية المصرية فى حملة أسهم هذه الشركات (٦١) .

وازداد الهجوم على تجربة بنك مصر حتى من قبل العديد من العناصر الرأسمالية المصرية التى باركت التجربة فى بدايتها ، فنجد على سبيل المثال « حافظ عفيفى » من كبار رجال الدولة ومن كبار الملاك يقول : (ان ماتقدمه شركة واحدة من شركات بنك مصر من ضرائب يفوق مايقدمه أكثر من نصف مليون فدان لخزانة الدولة) ولكن عندما بدأت التجربة تهدد مصالح القوى الاستعمارية والعناصر المرتبطة بها بدأت المعركة الضارية للاجهاز على التجربة برمتها .

وازاء الضغط المتزايد على البنك وشركاته وبعد أن سحب الأجانب وكبار الملاك المصريين أموالهم من البنك ، تقدم طلعت حرب الى الحكومة يطلب العون منها فإذا « بتحسين سرى » وزير المالية يقول له : « ان ادارتكم للبنك سيئة » فيرد طلعت حرب قائلا : « لقد كنت أعطيك بيدى هذه كخبير بشركة المحلة ستمائة جنيه كل سنة فكيف تكون اليد التى تقبل منها هذا المال يدا لاتحسن الادارة » (٦٢)

واذا كانت الفترة من ٢٠ — ١٩٣٩ قد مثلت مرحلة الانطلاق للرأسمالية المصرية الوطنية الا أن بداية الأربعينات قد شهدت تقويضا متعمدا لنشاطها متمثلا فى ضرب بنك مصر وشركاته من قبل الرأسمالية العالمية والرأسمالية المحلية صاحبة المصلحة الأكيدة فى ذلك مثل عبود ، ومحمد فرغلى ، وأمين يحيى .

---

(٦٠) أخذت السلطات البريطانية فى مصر على عاتقها تدريب آلاف العمال المصريين على المهارات والانضباط الصناعى ، وقد قام مركز تموين الشرق الأوسط التابع للسلطات العسكرية بتأمين المواد الأولية للمؤسسات المصرية وساعدها على التقنية الادارية للتغلب على مشاكل الانتاج . انظر : باتريك أوبريان ، م .س .ذ ، ص ٣٥ .

(٦١) د . فؤاد مرسى ، **التمويل المصرفى للتنمية الاقتصادية** ، م .س .ذ ، ص ٥٣ .

(٦٢) فتحى رضوان ، **طلعت حرب : بحث فى العظمة** (القاهرة : دار الكتاب للطباعة والنشر ، ١٩٧٠) صص ١٨ — ٢٠ .

وبضرب التجربة الصناعية المصرية يتم اجهاض البرنامج الصناعى الذى تبناه طلعت حرب ويتم تصفية العديد من الشركات ويتزايد الطابع الاحتكارى فى الادارة [٦٣] ويظل وضع البنك بمثابة المركز الذى تلتقى فيه مصالح كبار الملاك ، فبعد قيام الثورة كان البنك يستحوذ على ٤٠٪ من حجم النشاط المصرفى ، وقد كشفت احدى الصحف عقب تأميم بنك مصر عام ١٩٦٠ أن خمسين شخصا كانوا يمتلكون ٤٢٪ من الأسهم منهم عشرة كانوا يمتلكون ٢٠٪ فى حين أن عبود باشا وحده كان يمتلك ١٤٪ [٦٤] .

ونخلص مما سبق الى أن نشأة الرأسمالية المصرية قد ارتبطت بداية بالوجود الأجنبى ولعل تلك النشأة قد انعكست على طبيعة وشكل نشاطها اذ ظلت عازفة عن الاستثمار الانتاجى الزراعى والصناعى باستثناء تجربة بنك مصر التى مثلت خطوة هامة نحو الاستثمار الصناعى بل كانت الانطلاقة الوحيدة لرأس المال الوطنى الخاص حتى الآن .

وبالرغم من التطورات الداخلية والخارجية التى كان من شأنها الدفع بالرأسمالية المصرية نحو الاستثمارات الصناعية الا أنها ظلت عازفة عن تلك الاستثمارات وآثرت التعامل فى الأنشطة قصيرة الأجل سريعة الربح .

ونخلص أيضا الى أن التاريخ يعيد نفسه فى سياقات ومعطيات أخرى تكسبها خصوصية جديدة ولكن لاتجعلها منقطعة الصلة بالماضى . فبعد مائة عام من ضرب الدولة المصرية فى مؤتمر لندن ١٨٤٠ تتآمر الرأسمالية العالمية بضرب الرأسمالية الوطنية المصرية بعد أن بدأت تضع قدمها على بداية الطريق لتحقيق تنمية حقيقية ، وتتوالى ضربات القوى الرأسمالية الكبرى حتى بعد أن تغير شكل النظام الدولى وتبدل القوى المسيطرة عليه وانتقال مركز المنظومة الرأسمالية من لندن إلى واشنطن ، فيتم ضرب الدولة المصرية فى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ وكذلك منذ منتصف السبعينات حيث تم فتح المجتمع المصرى على مصراعيه أمام رأس المال الخاص المحلى والأجنبى .

---

(٦٣) د . فؤاد مرسى ، نظرة جديدة على تكوين النظام المصرفى المصرى ، **مجلة مصر المعاصرة** ، أكتوبر ١٩٧١ ، عدد ٣٤٦ ، صص ٣٨ — ٤٠ .

(٦٤) د . محمود متولى ، م .س .ذ ، ص ٢١٧ .

المبحث الثانى
العنصر العائلى فى تكوين الرأسمالية المصرية

تعكس دراسة الرأسمالية المصرية قبل الثورة درجة عالية من التحالفات والتشابكات والروابط العائلية على مستوى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى الحد الذى أصبحت تكون فيه طبقة اجتماعية تضم اصحاب الثروات من شركات تجارية وصناعية ومبانٍ عقارية شاهقة فى المدن وأراضٍ زراعية فى الريف وأرصدة نقدية فى البنوك والمؤسسات المالية ، فضلا عن أنها كانت تستحوذ على جانب كبير من عوائد العمل حيث كان معظم أبناء هذه الطبقة يحتكرون إلى حد كبير الوظائف العليا فى المجتمع .

والمحقق يجد أن الرأسمالية المصرية قد سيطرت على الحياة السياسية والاقتصادية الاجتماعية كما أنها استحوذت على الثروة والسلطة والنفوذ فى آن واحد ، وأصبحت حياتها تعبر عن حياة اجتماعية واحدة كفلتها شبكة قوية من الأصهار والنسب بين العائلات ، وقد دعم تلك الشبكة من التحالفات نوع الثقافة السائد بينهم وهى ثقافة غربية ترتبط بأنماط استهلاكية مظهرية . ولأن الرأسمالية المصرية رأسمالية تابعة نشأت فى ظل الوجود الأجنبى فقد سدت كل قنوات الحراك الاجتماعى أمام الطبقات الأخرى واستطاعت أن تفرز ثقافات تحفظ لها بقاءها واستمراريتها .[1]

والجدير بالذكر أن تغيير الأوضاع الاقتصادية قد دفع بكبار الملاك نتيجة لظهور حق الملكية الفردية وازدياد ثرائها إلى الرغبة فى مزيد من النفوذ والمشاركة فى صنع السياسية العامة واستخدام العمل السياسى لقضاء مصالحهم وتحقيق الهيبة والنفوذ اللازمين فى مناطق املاكهم .

أولا : السمة العائلية للرأسمالية المصرية وتداخلاتها :

كانت التحالفات والتشابكات والتداخلات العائلية فى مجال السياسة والاقتصاد والاجتماع وادارة الأعمال أحد الوسائل العامة لتقوية الصلة بين العناصر الرأسمالية بعضها وبعض حتى لاتأخذ قضاياها بعدا اقتصاديا فقط بل بعدا اجتماعيا وعائليا .

ولأن الرأسمالية المصرية قد انبثقت من أصول ارستقراطية زراعية فكان من الطبيعى أن يتحول إلى مجال الاستثمار الصناعى كبار الملاك الذين يديرون زراعتهم بالأسلوب الرأسمالى ، أى أن العائلات ذات الملكيات الزراعية الكبيرة هى نفسها التى أدارت الشركات والمصانع الكبيرة ، ولعل هذا قد اتضح فى طريقة تكوين الشركات العقارية وبنوك الرهونات والشركات الصناعية والمقاولات وغيرها من مجالات الاستثمار الأخرى .

---

(١) د. أحمد زايد ، البناء السياسى فى الريف المصرى ، م . س .ذ ، ص ٣٠٤ .

ولقد اتضح هذا بجلاء فى تكوين شركات بنك مصر ذاتها ، اذ نجد أن الأعضاء المؤسسين لبنك مصر من كبار ملاك الأراضى الزراعية الذين قاموا بتأسيس ليس معظم شركات بنك مصر بل بنك مصر ذاته ، فعلى سبيل المثال نقرأ من بين المؤسسين اسماء عبد العظيم المصرى ، ومدحت يكن ، ومحمد طلعت حرب ، ويوسف قطاوى ، وعبد الحميد السيوفى ، وفؤاد سلطان ، واسكندر مسيحة ، وعباس بسيونى الخطيب ، ومحمد الشريعى ، وعدلى يكن ، وعبد الستار الباسل ، وصاروفيم مينا عبيد ، ومرقص حنا .(٢)

هذا فضلا عن العديد من الأسماء التى لعبت دورا بارزا فى عضوية بنك مصر وشركاته فبالاضافة إلى الأسماء السابقة نجد عدة أسماء أخرى مثل عبد الفتاح اللوزى ، وعلى أمين يحيى ، وأحمد عبود ، ومحمد محمود خليل ، وتعتبر هذه الأسماء من تلك التى لمعت فى ساحة السياسة والاقتصاد المصرى حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . وسوف تطرح بعض الأمثلة للتدليل على مدى سيطرة السمة العائلية على الشركات التى كونها بنك مصر على النحو التالى :

جدول رقم (٢)
نماذج لشركات بنك مصر والسمة العائلية لمؤسسيها

الشركة	تاريخ التأسيس	أهم المؤسسين
ـ المساهمة المصرية لتجارة الأقطان وحلجها	أكتوبر : ١٩٢٤	أحمد مدحت يكن ، وعبد الحميد السيوفى ، وعبد العظيم المصرى ، ومحمد طلعت حرب .
ـ المساهمة للصحافة المصرية	١٩٢٥/٢/٩	محمد بدراوى عاشور ، وبولص حنا ، ومحمد فتحى يكن .
ـ مصر للكتان	١٩٢٧/٨/٢٦	أحمد مدحت يكن ، ومحمد طلعت حرب ، وعبد الفتاح اللوزى .
ـ مصر لنسيج الحرير	١٩٢٧/٨/٢٦	عبد الفتاح اللوزى ، وأحمد مدحت يكن ، ومحمد طلعت حرب ، ويوسف اصلان قطاوى .
ـ مصر لغزل ونسج القطن	١٩٢٧/٨/٢٧	البدراوى عاشور ، وأحمد مدحت يكن ، ومحمد طلعت حرب ، ومحمد شعراوى .
ـ المساهمة للمحاريث	١٩٢٩/٩/٣	محمد شفيق باشا ، ومحمد محمود خليل .(٣)

المصدر : د. عاصم الدسوقى ، كبار ملاك الأراضى الزراعية ، م. س. ذ.، ص ٩٣ ـ ٩٥

---

(٢) د. عاصم الدسوقى ، **كبار ملاك الأراضى الزراعية** ، م. س. ذ. ، ص ١٤١ ـ ١٤٥ .

(٣) هذه الشركات تم اختيارها لأنها تعكس تكرار العائلة الواحدة فى أكثر من شركة من ناحية ومحدودية العائلات التى تسيطر على تكوين الشركة من ناحية ثانية . وسوف تستخدم الدراسة مثل هذه الشركات لشرح ظاهرة العائلية فى رأسمالية السبعينات .

ونظرا لقلة عدد العائلات التى لعبت دورا هاما فى مجالات الاستثمار المختلفة فقد برزت السمة العائلية فى تكوين معظم الشركات الزراعية والصناعية والتجارية والعقارية . وتوضح الأمثلة مدى تشعب مساهمات العائلة الواحدة فى أكثر من شركة على النحو الذى يبينه الجدول التالى :

جدول رقم (٣)
نماذج لدور بعض العائلات والأشخاص فى ملكية الشركات

العائلـــة	الشركات المملوكة أو المساهم فيها	قيمة المساهمـــة
عائلة دوس	شركة الغزل والنسيج والتريكو	٣ر٥ ألف جنيه
	شركة النصر لمنتجات الجرافيت	١٥٣ر٥ ألف جنيه
	شركة التأمين الأهلية المصرية	-ر١٠ الف جنيه
	شركة شبرد للفنادق المصرية	٨٣٢ سهم
عائلة محمد شريف صبرى (شقيق الملكة نازلى)	شركة النيل للتأمينات	١٢ر٥ سهم
	شركة النيل لصناعة الأقلام ومنتجات الجرافيت	١٩٥ ألف جنيه
عائلة أحمد عبود	النيل للتأمينـــات	٥ آلاف جنيه
	البنك المصرى لتوظيف الأموال	غير محددة قيمة المساهمة
	الشركة المصرية للأسمدة والصناعات الكيماوية	غير محددة قيمة المساهمة
	شركة فنادق وجه قبلى	غير محددة قيمة المساهمة
	بواخر البوسته الخديوية	مملوكة له بالكامل وقيمتها ١٠٤٩ر٠٠٠ر١ الف جنيه
عائلة على أمين يحيى	شركة الاسكندرية للتأمين	١٨٢ ألف جنيه
	شركة مكابس الاسكندرية	غير محددة قيمة المساهمة
	الاسكندرية التجاريـــة	غير محددة قيمة المساهمة
	شركة الاسكندرية للتأمين على الحياة	غير محددة قيمة المساهمة
	مؤسسة مصر/ بنك بور سعيد	غير محددة قيمة المساهمة
	النصر لصناعة الأقلام ومنتجات الجرافيت	٢٤ر٥ ألف جنيه
يوسف نسيم موصيرى	شركة بنك يوسف نسيم موصيرى	مملوكة له بالكامل
	شركة فنادق مصر الكبرى	١ر٢ ألف جنيه
	شركة العربية العقاريـــة	غير محدد
	شركة النصر للمواسير والمنتجات الاسمنتية	غير محدد
يوسف ساويرس	شركة النيل العامة لأتوبيس الغربية وكفر الشيخ	غير محدد
محمد محمد العبد	الشركة المساهمة المصرية للمقاولات	مملوكة بالكامل وقيمتها ٤٠٠ ألف جنيه
	النيل العامة لاتوبيس القنال وجنوب الدلتا	٨ ألف جنيه
	شركة الاسكندرية التجارية	١ر٨ ألف جنيه
	شركة التبادل التجارى	مملوكة له بالكامل
محمد على حسن	النيل العامة للمقاولات	مملوكة به بالكامل وقيمتها ١٨٦ ألف جنيه
	شركة سيارات الشمس	١٨ ألف جنيه
	الشركة المصرية الجديدة	غير محددة

العائلـــة	الشركات المملوكة أو المساهم فيها	قيمة المساهمـــة
عبد القادر الحراكى	المؤسسة التعاونية الاستهلاكية محلات جاتينيو شركة شيفلد وشركاه	مملوكة له بالكامل وقيمتها ٥٠ ألف جنيه ١٨١ ألف جنيه مملوكة له بالكامل وقيمتها ٣٥ ألف جنيه .
عدلى أيـوب	شركة النيل العامة لأعمال الخرسانة المسلحة	مملوكه له بالكامل وقيمتها ١٠٠ ألف جنيه
على ضيف	شركة النيل العربية للمقاولات	مملوكه له بالكامل وقيمتها ١١٣٠ ألف جنيه
عثمان أحمد عثمان	الشركة الهندسية للصناعات والمقاولات العمومية	مملوكة له بالكامل وقيمتها ٤٠٠ ألف جنيه
	شركة النصر لصناعة الأقلام ومنتجات الجرافيت	٧٩٫٢ ألف جنيه

المصدر : محمود مراد ، من كان يحكم مصر ، صفحات مختلفة .

○ لم يتم التعرف على قيمة الأسهم أو عددها على وجه التحديد .

ثانيا : السمة الاحتكارية لطبيعة نشاط الرأسمالية المصرية :

بقدر ماتعكس رأسمالية ماقبل الثورة تمركزا أو تمحورا عائليا بقدر ماتعكس الطبيعة الاحتكارية للنشاط الاقتصادى ، ويعكس تكوين الشركات السابقة إلى حد بعيد تلك السمة ، اذ يلاحظ احتكار شركات القطن من قبل قلة محدودة على رأسها على أمين يحيى ، وعبود ، ومحمد فرغلى ، واحتكار شركات النقل من قبل قلة محدودة على رأسها ابو رجيلة ، وساويرس ، والعبد ، كما أن شركات المقاولات تحتكرها قلة محدودة على رأسها العبد ، وعدلى أيوب ، وعلى ضيف ، ومحمد على حسن ، وعثمان أحمد عثمان ، ونور الدين الشافى ، ورشاد طه ونس ، وان الشركات الصناعية الاستهلاكية والوسيطة تحتكرها قلة على رأسها عبد القادر الحراكى ودوس وغبور .

ورغم احتكار بعض عناصر الرأسمالية المصرية لأنشطة محددة إلا أنها قد ساهمت أيضا فى انشطة أخرى غير تلك التى تحتكرها لتضمن لنفسها مزيدا من الانتشار والتوسع وفى نفس الوقت تحتفظ بنشاطها الاحتكارى . فنجد على سبيل المثال : على أمين يحيى من محتكرى شركات القطن وفى ذات الوقت يساهم فى أنشطة مصرفية وأنشطة صناعية واستهلاكية وكذلك محمد العبد من محتكرى شركات المقاولات ، الا أنه يساهم أيضا فى أنشطة أخرى مثل النقل وحلج القطن . فالطبيعة الاحتكارية لنشاط ما ، لاتحد من أنشطة عناصر الرأسمالية المصرية فى أنشطة أخرى .

وقد دعم مركز الرأسمالية المصرية فى السيطرة انتشار السمة العائلية حيث العلاقات والتداخلات والتشابكات العائلية القائمة على علاقات الدم والمصاهرة والنسب الأمر الذى أفضى فى النهاية إلى أن الذين يملكون الثروة هم أولئك الذين يملكون السلطة والنفوذ والجاه . وبذلك استطاعت الرأسمالية المصرية أن تستحوذ على مفاتيح العمل السياسى والاقتصادى فسيطرت على الحياة السياسية كما سيطرت على

الأراضى الزراعية والشركات التجارية والصناعية والمصارف والمقاولات وشركات الأموال والتأمين .[٤]

ولما كانت الرأسمالية المصرية قادرة على افراز ثقافات وسياسات تحفظ ديمومتها واستمراريتها فكان من الطبيعى ان تخلق نظما للادارة تدعم من أحكام قبضتها على مفاتيح العمل الاقتصادى فى مصر . والمحقق يجد أن قوانين الادارة وقوانين الشركات قد تركت الباب مفتوحا لاحتكار فئة محدودة لعضوية مجالس ادارة الشركات . ويوضح الجدول التالى بعض الأسماء التى تمتعت بعضوية مجالس الادارة لعدة شركات قبل الثورة على هذا النحو :

جدول رقم (٤)

عضوية بعض الشخصيات لمجالس ادارة الشركات

الاســـم	الشركـــــة
عدلى يكن باشـــا	مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى ، والبنك العقارى المصرى
اسماعيل سرى باشا	مجلس ادارة بنك روما ، والبنك الايطالى المصرى ، ومطبعة مصر ، وشركة الاتحاد المصرى ، وبنك مصر ، وشركة النقل النهرى . (فضلا عن عدد آخر من الشركات) .
محمد طلعت حرب	مجلس إدارة البنك العقارى المصرى ، ومطبعة مصر ، وبنك مصر (عديد من شركاته) .
يوسف أصلان قطاوى	مجلس إدارة البنك التجارى المصرى ، والبنك العقارى المصرى وشركة مياه القاهرة ، وشركة طنطا للمياه المساهمة ، وجراند أوتيل ، وشركة أراضى الشيخ فضل ، والشركة المساهمة لسنترال مصر ، والشركة العامة للرى ، وشركة الايموبيليا بالقاهرة .
اسماعيل صدقـــى	الشركة الانجليزية البلجيكية ، وشركة الغزل الأهلية ، وشركة الملح والصودا ، وشركة وادى كوم أمبو ، والشركة العقارية المصرية ، وشركة سكة حديد الفيوم ، وشركة قناة السويس .
شريف صـــبرى	شركة الأسمدة والصناعات الكيماوية ، وشركة النيل للتأمين ، والبنك الأهلى ، وشركة قناة السويس ، وشركة مياه القاهرة ، وشركة اسمنت بورتلاند ، وشركة التقطير المصرية ، وشركة اسكندرية لتجارة الأخشاب .
سليمان داود	شركة مصر للطيران ، وشركة الفيوم الزراعية ، وشركة أسمنت بورتلاند اسكندرية ، وشركة مصر للفنادق ، وشركة العبئة الأقتصادية .

(٤) عبر عن ذلك الرئيس جمال عبد الناصر فى خطاب له بقوله «ان مفاتيح الاقتصاد كلها بما فيها تجارة القطن والبنوك وشركات الأراضى والتأمين والتجارة الخارجية ملك المصالح الأجنبية . والمصالح الأجنبية هنا لاتعنى فقط مصالح الأجانب المنتمين للدول الاستعمارية برباط الجنسية والجنس ولكنها تعنى أيضا مصالح المتمصرين وشذاذ الآفاق الذين وجدوا فى ظل الحماية الاستعمارية مستقرا ومرتعا لهم وكذلك مصالح المصريين الذين ارتبطت مصالحهم بمصالح الاستعمار وارتبطوا بهم وداروا فى فلكهم وأصبحوا أتباعا وأعوانا لهم . أنظر د.محمود متولى ، **الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية** ، م. س. ذ. ، ص ٣٤٣ .

الاســـم	الشركـــــة
على أمين يحيى	شركة اسكندرية للملاحة ، وشركة الاسكندرية لكبس القطن ، وشركة اسكندرية للتأمين ، والشركة المصرية للملح والصودا ، والشركة العقارية والصناعية ، وبنك مصر ، وشركة مصر للغزل الأهلية ، وشركة مصر لصناعة النسيج ، وشركة مصر للتجارة ، وشركة مصر للملاحة البحرية واتحاد الصناعات ، ورئيس اتحاد مصدرى الأقطان ، ورئيس لجنة بورصة مينا البصل ، ورئيس غرفة الملاحة الدولية .
حافظ عفيفى	كان عضو مجلس ادارة ٤١ شركة .

المصدر : تم تجميع هذه الأسماء وهذه الشركات من مؤلف د. عاصم الدسوقى ، **كبار ملاك الأراضى الزراعية** ، ومقالة عادل غنيم ، ثورة يوليو والرأسمالية المصرية ، **مجلة الطليعة** ، يوليو ١٩٦٥ ، العدد السابع ، ص ١٦٥ .

ثالثا : التداخل بين النخبة الرأسمالية والنخبة الحاكمة :

بالاضافة إلى السمة العائلية والسمة الاحتكارية للنشاط الرأسمالى فى مصر قبل الثورة فقد شهدت هذه الفترة تداخلا واضحا بين عالم الاقتصاد وعالم السياسة ، بمعنى آخر أن فترة ماقبل الثورة شهدت تداخلا بين عالم الثروة وعالم السلطة . ويعكس هذا الجدول بعدا من أبعاد هذا التداخل اذ يوضح فئات عضوية مجالس ادارة الشركات المساهمة فى مصر حتى يونيو ١٩٤٥ على النحو التالى :

جدول رقم (٥)
فئات عضوية مجالس ادارة الشركات المساهمة فى مصر حتى يونيو ١٩٤٥

تكرار العضوية بمجالس ادارة الشركات المساهمة المصرية	مصريـــون		
	رجال سياسة	موظف كبير بجهاز الدولة	ممول
من ٣ ــ ٦	٣	١٧	١٧
من ٧ ــ ١٠	٢	٣	٣
من ١١ ــ ١٥	١	١	ــ
من ١٦ ــ ٢٠	٢	٢	ــ
من ٢١ ــ ٣٠	ــ	١	٢
أكثر من ٣٠	١	ــ	ــ

المصدر : د. محمود متولى ، م. س. ذ. ، ص ٢٣٣ .

ويعكس الجدول السابق مدى التداخل والتشابك بين رجال السياسة وكبار رجال الدولة من ناحية وكبار رجال الاعمال من ناحية أخرى . والمحقق يجد أن طبيعة التكوينة الاجتماعية قبل الثورة قد فرضت هذا التداخل والتشابك ، أى فرضت أن يكون كبار الملاك وكبار رجالات الدولة مشكلين لنسيج اجتماعى واحد ، إذا كانوا بمثابة عملة واحدة أحد وجهيها كبار الملاك والوجه الآخر رجال السياسة والدولة .

ومن المفارقات التاريخية وبعد مايقرب من خمسة وثلاثين عاما من قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ اذا بالمجتمع المصرى يعود مرة أخرى لتصبح فيه الرأسمالية المصرية وجهاز الدولة وكبار رجالها يشكلون تكوينة اجتماعية تكاد تكون واحدة اذ ينخرط رجال الدولة وكبار موظفيها فى دائرة الأعمال ويصعد رجال الأعمال إلى جهاز الدولة وتنعكس العلاقة الجدلية بين الثروة والسلطة على نحو ماسوف يتم تفصيله .

وقد دعمت الرأسمالية المصرية نفوذها الاقتصادى بنفوذ سياسى من خلال عدة قنوات أهمها :

١ — إزدادت رغبة كبار الملاك فى تحقيق نفوذ سياسى عن طريق المشاركة فى صنع السياسة العامة[٥] للدولة ، فكانت السيطرة على مقاليد الحكم وخاصة السلطتين التنفيذية والتشريعية سواء على المستوى القومى أو المحلى . وكان من الطبيعى أن تكون التشريعات الصادرة مؤكدة لمصالح الرأسمالية المصرية ولاسيما بعد أن توطدت فيما بينها صلات النسب والقرابة .

لقد توطدت علاقات النسب والمصاهرة بين عدد كبير من عناصر الرأسمالية المصرية قبل الثورة ، إذ نجد على سبيل المثال علاقات المصاهرة والنسب بين العائلات التالية : عائلات خشبه/ محمود سليمان/ محمد محفوظ/ الهلالى ، والهلالى/ عمرو ، وشعراوى/ سلطان ، ويكن/ اسماعيل عاصم/ أبو حسين/ داود راتب ، وأبو حسين/ عبد الغفار/ وأحمد عفيفى/ المناسترلى/ بركات ، والبدراوى عاشور/ سراج الدين شاهين ، والمكباتى/ على ماهر/ أحمد ماهر/ وعبد الفتاح يحيى/ اسماعيل صدقى ، واسماعيل صدقى/ اباظه ، والعلايلى/ اللوزى ، والشواربى/ علما ، وعبيد/ حنا ، وويصا/ دوس/ حبيب شنوده/ خياط/ ابسخرون/ أخنوخ فانوس ، والمغازى/ الطويل .[٦]

وسيطرت الرأسمالية على التشكيلات الوزارية إلى الحد الذى أصبح فيه كبار الملاك يمثلون داخل

---

(٥) د. على الدين هلال ، **السياسة والحكم فى مصر : العهد البرلمانى ٢٣ — ١٩٥٢** (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٧٧) ص ٦٣ .

(٦) د. عاصم الدسوقى ، م. س. ذ.، ص ٢٨٨ .

التشكيلات الوزارية بنسبة ١٠٠٪ فى بعض الأحيان .[٧]

وقد وصل البعض منهم إلى تقلد رئاسة الوزارة على سبيل المثال : حسين سرى الذى تولى رئاسة الوزارة أربع مرات (من ٥/٤/١٤ ــ ١٨/١٢/١٩١٤ ، من ١٩/١٢/١٩١٤ ــ ٨/١٠/١٩١٧ ، من ٩/١٠/١٩١٧ ــ ٨/٤/١٩١٩ ، من ٩/٤/١٩١٩ ــ ١٢/٤/١٩١٩ وكذلك عدلى يكن الذى تولى رئاسة الوزارة أربع مرات أيضا (من ١٦/٣/١٩٢١ ــ ٢٤/١٢/٢١ ، من ٧/٦/١٩٢٦ ــ ٢١/٤/١٩٢٧ ، من ٢٥/٤/١٩٢٧ ــ ١٦/٣/١٩٢٨ ، من ٣/١٠/١٩٢٩ ــ ١/١/١٩٣٠) .[٨]

٢ ــ السيطرة على الأحزاب السياسية والجمعيات الخيرية والنقابات المهنية ، فما كان لحزب أن يقوم مالم يستند إلى كبار الملاك .[٩] وتميزت عضوية كبار الملاك داخل الأحزاب السياسية بأنها عضوية غير ثابتة فكثيرا ماكان العضو ينتقل من حزب إلى آخر ، فالبعض يبدأ وفديا ثم يصبح اتحاديا أو سعديا أو دستوريا أو مستقلا . وهذا يعكس عدة مناح هامة منها أن الحياة الحزبية قد أتاحت لعناصر الرأسمالية المصرية درجة من درجات التوسع والانتشار بهدف حماية مصالحها ، وأن انتماء كبار الملاك الى الاحزاب السياسية كان غالبا من قبيل الوجاهة السياسية من ناحية والرغبة فى تدعيم قوتها الاقتصادية بالسلطة والنفوذ من ناحية أخرى ، وأن معظم البرامج التى طرحتها الأحزاب التى يسيطر عليها كبار الملاك هى فى جوهرها برامج اصلاحية لاتتعدى المطالبة بالاستقلال والدستور فى حين لم تتعرض لطبيعة التناقضات الجوهرية التى تنخر عظام المجتمع المصرى .

ولما كانت الحياة الحزبية تمثل نوعا من أنواع المشاركة السياسية بغرض تحقيق قدر من السلطة والنفوذ فقد تكونت العديد من الأحزاب بفضل تأييد القصر والانجليز [١٠] بهدف استخدام العمل الحزبى وسيلة لاستمرار التكوين الاجتماعى السائد بحيث لايؤدى النشاط الحزبى الى احداث تغيير جذرى فى المجتمع [١١] . كما أن ثمة عناصر أخرى قد بقيت خارج التقسيم

(٧) وزارة محمد سعيد من ٢٠/٥/١٩١٩ ــ ١٥/١١/١٩١٩ ، وقد وصلت نسبتهم فى ظل وزارة عدلى يكن ١٦/٣/١٩٢١ ــ ٢٤/١٢/١٩٢١ حوالى ٨٨٫٨٪ . كما وصلت الى ٨٥٫٨٪ فى كل من وزارتى حسين رشدى الثانية والثالثة بتاريخ ١٩/١٢/١٩١٤ ــ ٨/١٠/١٩١٧ للثانية ، ٩/١٠/١٩١٧ ــ ٨/٤/١٩١٩ للثالثة .
المرجع السابق ، ص ٣٠٠ ــ ٣٠٥ .

(٨) د. عاصم الدسوقى ، م. س. ذ. ، ص ٢١٨ ــ ٢٢٩ .

(٩) د. على الدين هلال ، م. س. ذ.، ص ١٣٦ .

(١٠) المرجع السابق ، ص ١٣٧ .

(١١) د. أحمد زايد ، م. س. ذ.، ص ٣٤٣ .

الحزبى اما لأنها آثرت عدم الانغماس فى اللعبة السياسية وإما محابات للقصر والانجليز [١١].

ولأن الرأسمالية المصرية قد ارتبطت نشأتها وتطورها بالوجود الاستعمارى فكانت بعض عناصرها [١٣] تميل لمحاباة القصر تارة والانجليز تارة ثانية حيث كان للقصر رجاله المدافعون عنه مثل عبد الله أباظة ، وأحمد باشا أبو الفتوح ، ومحمود باشا الأترلى ، ومحمد باشا يكن ، كما كان أيضا للاحتلال مؤيدوه ، وهم أولئك الذين شعروا بأهمية وجوده لأنهم كانوا يستمدون وجودهم من وجوده مثل عبد الخالق مدكور ، وأحمد محمود باشا ، وقلينى فهمى الذى كان داعية كبيرة لتمجيد الاحتلال البريطانى فى مصر .

ومعنى ذلك أنه اذا كانت قلة من عناصر الرأسمالية المصرية قد ارتأت ان مصلحتها تقتضى هذه الوقفة فهذا يعنى من ناحية أخرى أن ثمة عناصر رأسمالية وطنية قد أخذت على عاتقها قيادة الحركة الوطنية فى مصر ولاسيما بعد أن تبلورت شرائح رأسمالية من أوساط الملاك أوضح تعبيرا عن مصالح الأمة من طبقة كبار الملاك . فإذا كانت حركة ١٩ فبراير ١٨٧٩ التى اطاحت بنوبار باشا قد عكست مصالح الباشوات من أصحاب الألف فدان ، فثورة عرابى هى ثورة البكوات من أصحاب المائة فدان . كما شارك فى ثورة عرابى أيضا عدد من كبار الملاك مثل محمود بك العطار ، وعبد السلام بك المويلحى ، وأحمد أفندى السيوفى ، ومصطفى أفندى الأرناؤطى ، والشيخ على الجمال ، وسليمان باشا أباظة ، وأحمد بك أباظة ، وأمين بك الشمسى ومن ثم يصبح القول بأن مقولة أن الطبقة الواحدة تفرز موقفا سياسيا واحدا قول مشكوك فيه .

ويمكن القول بصفة عامة أن الرأسمالية المصرية من منطلق الحرص على مصالحها قد لعبت دورا بارزا فى تعميق التبعية للرأسمالية العالمية ولاسيما فى علاقتها مع الرأسمالية الأجنبية الكائنة فى المجتمع المصرى . وقد اتضحت معالم تلك العلاقة فى الجوانب الآتية :

١ — الارتباط الشديد بين كبار رجال السياسة والموظفين (كبار رجال الحكم والدولة) وبين العناصر الأجنبية . فقد حرصت الرأسمالية الأجنبية والمحلية على أن تستعين بهم (ومالديهم من سلطة ونفوذ) من أجل إنجاز مصالحهم وبذلك انخرط كبار رجال الدولة فى عالم الأعمال إما لأنهم من كبار الملاك الذين يديرون أعمالا ويسيطرون على السلطة بحكم مالديهم من ثروة وإما لأنهم قد تم

---

(١٢) د. فتحى عبد الفتاح ، م. س. ذ.، ص ١٩١ .

(١٣) انظر بالتفصيل مؤلف د. لويس عوض ، **تاريخ الفكر المصرى الحديث** ، م. س. ذ، ص ٢١٩ وكذلك مؤلف د. على الدين هلال ، م. س. ذ، حيث تتضح طبيعة العلاقة الجدلية بين القصر والانجليز والرأسمالية المصرية . فقد يتحالف القصر والانجليز ضد بعض عناصر الرأسمالية المصرية وقد يستخدم الانجليز الرأسمالية فى ضرب القصر كما أن القصر قد يستخدم الانجليز لضرب وتحجيم بعض عناصر الرأسمالية .

استقطابهم من قبل عناصر الرأسمالية الأجنبية والمحلية للاستفادة من سلطاتهم ونفوذهم . ومن أمثلة هؤلاء اسماعيل صدقى ، وحافظ عفيفى ، وحسين سرى ، وأحمد زيور ، ومحمد حافظ رمضان .(١٤)

وقد أوضح الجدول رقم (٤) كيفية استحواذ مثل هذه العناصر على ادارة العديد من الشركات الاستثمارية .

ومما لاشك فيه أن وجود مثل هذه العناصر فى عضوية مجالس ادارة الشركات قد اثبت كيف استطاعت الرأسمالية الأجنبية ان تضم إلى صفوفها كبار الاقتصاديين والمنظمين وربطتهم بعملياتها وبمشروعاتها ولاسيما لو أخذ فى الاعتبار أنهم كانوا يتقاضون مرتبات مرتفعة دونما عمل حقيقى أو لمجرد جلسات منتظمة .(١٥) ومن هنا يمكن أن ندرك الهدف الذى كانت تسعى اليه الرأسمالية الأجنبية والمحلية .

٢ ــ المشاركة بين رجال الأعمال المصريين ورجال الأعمال الأجانب والخلط بين المال العام والمال الخاص من ناحية وبين رأس المال الخاص المحلى ورأس المال الخاص الأجنبى من ناحية أخرى . فالمحقق يجد أن رأس المال المحلى الخاص قد انخرط فى شراكة متعددة مع رأس المال الأجنبى . وقد عكست هذه الشراكة مدى تبعية الاقتصاد المصرى للرأسمالية العالمية . وتجدر الاشارة إلى أن ثمة عناصر رأسمالية مصرية قد لعبت دورا هاما فى توطيد علاقات التبعية هذه أمثال أحمد عبود ، ومحمد فرغلى ، وعلى أمين يحيى .

وكان من الطبيعى فى اطار تلك الشراكة وهذه الدرجة من التداخلات والتشابكات سواء على مستوى رأس المال المحلى ذاته أو على مستوى رأس المال المحلى والأجنبى أن يتم التقاء الرغبات فى اطار هذه التحالفات بين القوى الاستعمارية ورغبتها فى إحكام قبضتها على البلاد من ناحية وبين كبار الملاك ورغبتهم فى كسب مزيد من السلطة والنفوذ إلى جانب الثروة لتأمين الثانية (الثروة) بالأولى (السلطة) من ناحية ثانية .

---

(١٤) د. محمود متولى ، م. س. ذ. ص ٢٤٥ .

(١٥) من المفارقات التاريخية ان رأسمالية السبعينات تشهد نفس قسمات وسمات رأسمالية ماقبل الثورة من حيث تنظيم الادارة العائلية والتحالفات والتشابكات والتداخلات العائلية وانخراط جهاز الدولة وكبار رجال السياسة والحكم فى عالم الأعمال واستقطاب العناصر والكفاءات الادارية والاقتصادية المدربة للعمل فى مجال استثماراتها فضلا عن عمليات التداخل والتشابك بين رأس المال العام ورأس المال الخاص المحلى والأجنبى عن طريق الزج بوحدات القطاع العام نفسها فى تلك الشراكة أو الزج بكبار مديريه والعاملين فيه للاستفادة من خبراتهم مقابل مكافآت مالية عالية ، على نحو ماسوف يتضح .

وكانت محصلة هذا نمطا لتوزيع الدخل يحابى أصحاب الثروات من مصريين وأجانب ضد أولئك الذين لايملكون[١٦] وأن يساهم كبار الملاك بأسلوب انتاجهم وطرق ادارتهم واستثماراتهم فى خلق مشكلة اقتصادية واجتماعية فى مصر ، ألا وهى تركيز الثروة القومية فى أيدى عدد قليل من الأفراد بلغت نسبتهم ٥ر٪ وترتب على هذا التركيز وجود فوارق اجتماعية واضحة بين من يملكون ومن لايملكون . ففى مجال الاستثمارات التجارية والصناعية ومن خلال تحليل مجالس ادارة الشركات الصناعية عام ١٩٤٧ اتضح أن تسعمائة وستين شخصا منهم ٢٦٥ اسما مصريا كانوا يشغلون جميع الوظائف وان عددا لابأس به منهم يرأسون العديد من مجالس الادارات أو يكونون اعضاء فيها .[١٧]

ومن قوائم كبار المساهمين وملاك الشركات الكبرى فى القطاع الخاص التى نشرت عقب التأميمات والحراسة التى تمت عام ١٩٦١ وجد أنها تضم جميعا ٦٠٠ اسم وكان بعضها يتكرر غالبا .[١٨]

وفى حديث صحفى للرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٦٥ قال فيه أن ١٦ عائلة فقط فى مصر كانت تملك السلطة السياسية قبل الثورة ومن هذه العائلات خرج معظم رؤساء الوزارات والوزراء والكبراء فى العهد الملكى .[١٩]

هكذا سيطرت السمة العائلية على الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى المصرى وهكذا استطاعت الرأسمالية المصرية أن تستحوذ على السلطة والثروة فى أن واحد ، كما أستطاعت ان تفرز ثقافات وسياسات تحفظ بقاءها واستمراريتها ليس فقط قبل الثورة بل وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

فالبرغم من الاجراءات والتحولات والتغيرات التى قامت بها ثورة يوليو لضرب معاقل الرأسمالية الا أن الأخيرة قد تمكنت بفضل مالديها من امكانات من أن تتحور وتتشكل وأن تجد لنفسها امتدادات ونوافذ ومداخل ضمنت من خلالها البقاء والاستمرار داخل النظام الجديد إما من خلال التغلغل فى الأجهزة الادارية والعسكرية وإما من خلال عمليات التأميم الواسعة التى أفضت بدورها إلى أيلولة العديد من الشركات المؤممة بكامل مساهميها وبطرق ادارتها العائلية والزج بها داخل الجهاز الحكومى فى اطار

---

(١٦) د. محمد دويدار ، **الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير** ، م.س. ذ، ص ٢٢٥ .

(١٧) روبرت مابرو ، **الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ — ١٩٧٢** ، م. س. ذ.، ص ٣٢٩ .

(١٨) المرجع السابق ، ص ٣٢٩ — ٣٣٠ .

(١٩) محمود مراد ، م . س. ذ ، ص ٣٥ .

القطاع العام[٢٠] وظلت هذه العناصر تدير أنشطتها من وراء كواليس النظام بعد قيام الثورة وارتبط شق كبير منها بعلاقاته مع رأس المال الأجنبي إلى أن تم تقنين الفرصة للعودة مرة أخرى على المسرح السياسى والاقتصادى والاجتماعى لمصر حيث قننت سياسة الانفتاح الاقتصادى استدعاء الرأسمالية التقليدية (رأسمالية ماقبل الثورة) ومنحتها كافة الضمانات والامتيازات لأن تستأنف دورها من جديد وتحاول جاهدة استعادة امتيازاتها السابقة حتى لو تجاوز ذلك كافة الضمانات والامتيازات الممنوحة لها .

---

(٢٠) آلت العديد من الشركات المؤممة إلى جهاز الدولة بكامل مساهميها وطرق ادارتها العائلية مثل شركة عثمان أحمد عثمان ، وشركة حسن علام ، وشركة مختار ابراهيم ، وشركة العبد .

المبحث الثالث
الرافد الرأسمالى التقليدى ونخبة الانفتاح الاقتصادى

جمعت الرأسمالية المصرية التقليدية أرباحا طائلة نتيجة عملها بالمضاربة والسمسرة وشراء الأراضى الزراعية وبناء العقارات والصناعات الخفيفة وسعت إلى الربح السريع إلى الحد الذى دفع ببعض كبرائها مثل عبود إلى المضاربة على أسهم شركاته التى يسيطر عليها[1] ، كما دفع بالبعض الآخر إلى ممارسة عمليات النصب والاحتيال والهروب مثل سليم نخلة ، إذ نشرت إحدى الصحف المصرية مايلى : إنه بمراجعة حسابات «شركة التجارة والتبادل الشرق الأوسط» ثبت أن سليم نخلة وزوجته مدينان بالمبالغ الآتية : ٣٤٫٨٣٩ ألف جنيه بل وسحبوا أكثر من ٥٠٪ من رأسمال الشركة وهو ١٠٠ ألف جنيه . وقد قام سليم نخلة قبل مغادرته للبلاد بالاستيلاء على الاتفاقات الخاصة بالعمولات وفروق الأسعار المعقودة بين «شركة التجارة والتبادل الشرق الأوسط» و«شركة ماجرينى» الايطالية وبمطالبة الشركة الايطالية بهذه العمولات وفروق الأسعار وتقدر بمبلغ ١٢٥ ألف جنيه وفر هاربا إلى ايطاليا[٢] .

وبالرغم من أن ثورة يوليو قد حاولت منذ قيامها افساح الطريق أمام الرأسمالية المصرية وقدمت لها عديدا من الضمانات والامتيازات وحاولت اسناد الشق الأعظم من خططها التنموية لرأس المال الخاص ، الا أن الرأسمالية المصرية لم تتجاوب مع هذا الاتجاه .

وإزاء تخوف الرأسمالية المصرية من اتجاهات النظام الجديد حاولت أن تخلق لنفسها امتدادات داخله من خلال الزج بأبنائها فى جهاز الدولة والقطاع العام والتنظيمات السياسية[٣] .

أولا : الرأسمالية التقليدية وبدايات الانفتاح الاقتصادى :

كانت الفرصة الحقيقية للرأسمالية المصرية التقليدية مع بدء سياسة الانفتاح الاقتصادى التى أحدثت تحولا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا أفضى إلى دعوة عناصر الرأسمالية التقليدية فى تحالف مع عناصر بيروقراطية الستينات ليشكلان معا القوالب الأساسية للقاعدة الاجتماعية التى دشنت لسياسة الانفتاح الاقتصادى والتى اكتمل بناؤها بانضمام عناصر بيروقراطية السبعينات والثمانينات ، فضلا عن رافد أساسى تربع على قمة تلك التكوينة الاجتماعية ألا وهو الجناح الطفيلى .

---

(١) د. فؤاد مرسى ، **هذا الانفتاح الاقتصادى** ، الطبعة الثانية (بيروت : دار الوحدة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠) ص ١٦ .

(٢) الأهرام ، ١٩٦١/١٢/٨ .

(٣) د. أحمد زايد ، م . س . ذ ، ص ١٨٣ .

ومع قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ تم تقنين الفرصة للسماح بعودة عناصر الرأسمالية التقليدية والتى بدأت بتوفير الامتيازات والضمانات لرأس المال العربى والأجنبى ثم مالبثت الرأسمالية المصرية تطالب وتنادى بأحقية تمتعها بنفس الامتيازات والضمانات التى تقررت لرأس المال العربى والأجنبى .

وايمانا بأن كل نظام اقتصادى يقوم على فئات اجتماعية مسيطرة بعينها تسعى إلى تحقيق مصالحها وعن طريق ذلك تفرض قواعد صريحة أو ضمنية للنشاط الاقتصادى والاجتماعى ككل بدأت النخبة الحاكمة المصرية فى اتخاذ الترتيبات والتجهيزات اللازمة للاعداد لسياسة الانفتاح الاقتصادى التى قوامها ترك الاقتصادى المصرى لآليات السوق وتعاظم دور رأس المال الخاص المحلى والعربى والأجنبى .

وكان من الطبيعى أن تكون أولى هذه الترتيبات ضرورة تخليق تكوينة اجتماعية تمثل خط الدفاع الأول عن تلك السياسة وتملك من المقومات مايمكنها من التدشين لتلك السياسة من ناحية وتمكين السلطة الحاكمة من تنفيذ سياستها هذه من ناحية أخرى ، اذ يصبح بقاء مثل هذه العناصر مرهونا بمدى جدية النخبة الحاكمة فى تنفيذ سياستها المتبناه وقد مثلت عناصر الرأسمالية التقليدية البدايات الجنينية لتلك التكوينة اذ تضمنت استراتيجية النخبة الحاكمة استدعاء تلك العناصر وفق عدة اعتبارات هى :

١ ـــ أن عناصر الرأسمالية التقليدية كانت ومازالت تئن من جراح الماضى حيث سبق وأن ضربُت فى فترة التحولات خلال عقد الستينات ومن ثم فان استدعاء هذه العناصر ومنحها كافة الضمانات والامتيازات الممنوحة لرأس المال الخاص العربى والأجنبى من ناحية وتعويضها عما أصابها من أضرار من ناحية أخرى كان من شأنه أن يدفعها لأن تستأنف دورها مرة ثانية على المسرح الاقتصادى المصرى راغبة فى استعادة امتيازاتها ولا سيما بعد أن تم تقنين الفرصة لها وايجاد الظروف الملائمة للتحالف بين الرأسمالية المصرية فى مجموعها والرأسمالية الأجنبية[٤] . وقد أثبتت هذه الدراسة أن أولى الشركات المساهمة التى تكونت فى سنوات الانفتاح الأولى كانت فى معظمها برؤوس أموال مصرية تخص عناصر رأسمالية تقليدية .

٢ ـــ إنه لم يتم خلق جيل جديد من أرباب الأعمال بعد الثورة باستثناء قطاع التصدير والاستيراد الذى جذب اليه فئات اقتصرت تطلعاتها على الكسب السريع دونما الإقبال على الاستثمار الصناعى[٥] ، ومن ثم فان استدعاء عناصر الرأسمالية التقليدية وتعويضها ومنحها كافة الامتيازات

---

(٤) د. رمزى زكى ، دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة (القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٨٣) ص ٢٥٢ .

(٥) د. على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ٥٢ ـــ ١٩٧٧ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧) ص ٢٥٧ ـــ ص ٢٥٩ .

شأنها شأن رأس المال العربي والأجنبي كان يمثل خطوة هامة مع بداية طريق الأخذ بتلك السياسة ولا سيما لو أخذنا فى الاعتبار أن مثل هذه العناصر تملك من السمعة والشهرة مايمكنها من أن تسترجع مكانتها فى عالم الأعمال وبصفة خاصة تلك العناصر التى ظلت على صلة وثيقة بالرأسمالية الأجنبية .

والمحقق يجد أن النخبة الحاكمة قد أدركت وبعمق مدى أهمية استدعاء عناصر الرأسمالية التقليدية فى بداية الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى . بمعنى آخر أن استدعاء رأس المال المحلى الخاص بكافة أشكاله وروافده كان يتناقض مع التكتيك الذى اختطته تلك النخبة حيث كانت ومازالت تردد شعارات الستينات وتؤكد أن سياسة الانفتاح الاقتصادى ماهى الا امتداد لتحولات فترة الستينات وأن ورقة أكتوبر شأنها شأن كافة مواثيق الثورة الثورية .

ولاستدعاء عناصر الرأسمالية التقليدية لكى تستأنف دورها على المسرح الاقتصادى المصرى اتخذت النخبة الحاكمة عدة اجراءات وترتيبات منها :

أ ــ تصفية الحراسات وإعادة أموال من طبقت عليهم الحراسة[٦] الأمر الذى أفضى إلى خلق قاعدة لابأس بها من التراكم الأولى لبعض الفئات الاجتماعية وقد ترتب على ذلك تحويل جانب هام من الموارد الحكومية إلى القطاع الخاص[٧] .

ب ــ انضمام مصر إلى اتفاقيات ضمان الاستثمار الأجنبى كما تمت الموافقة على انضمام مصر إلى الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة بين الدول ورعاية الدول الأجنبية بمقتضى القرار الجمهورى بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ حيث التزمت مصر بتعويض رعايا بريطانيا وسويسرا عن تأميم ممتلكاتهم فى الستينات[٨] وعقدت العديد من الاتفاقيات مع الدول الرأسمالية المتقدمة فى يوليو ١٩٧٣ مثل اتفاقية حماية الاستثمارات مع سويسرا وتتضمن تصفية الأوضاع المترتبة على تأميم

---

(٦) سبق وأن اعترض أحمد الخواجة على مبدأ فرض الحراسة منذ البداية لأراضى كبار الملاك حيث كانت الوزارة تؤجر أراضى كبار الملاك إلى هيئات عامة بينا تؤجر أراضى صغار الملاك إلى مستأجرين . وقد طالب بالغاء هذا الوضع لأنه بعد رفع الحراسة سوف يستعيد كبار الملاك أراضيهم وهو ماحدث بالفعل . أنظر : سيد مرعى ، **أوراق سياسية** ، الجزء الثالث ، م . س. ذ ص ٥٨٥ .

(٧) طبقت الحراسة كاجراء قانونى بين عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٦ على ٤٠٠٠ أسرة أجنبية ومصرية وقد سلم للاصلاح الزراعى من الأراضى التى تناولتها الحراسة نحو مائه ألف فدان وزهاء ٧٠٠٠ عقار ونحو ٣٣ مليون جنيه من الأوراق المالية ، ١٠٠٠ منشأة . وقد تقرر سنة ١٩٦٤ وبعد ذلك أيلولة تلك الأموال إلى الدولة مقابل تعويض بحد أقصى قدره ١٥ ألف جنيه . وقد صفيت الحراسات نهائيا سنة ١٩٧٧ وأفرج عن أموال ممن أخضعوا للحراسة بالتبعية ورد إلى أصحابها ٥٠٠ عقار ونحو ٢٠٠٠ فدان لم يكن قد تم التصرف فيها . أنظر : د. على الجريتلى م ، س. ذ ، ص ٧٦ .

(٨) د. فؤاد مرسى ، م. س. ذ ، ص ١٠

أموال سويسرا فى الستينات ، وفى يوليو ١٩٧٤ عقدت اتفاقية مع ألمانيا الغربية وفى نفس الشهر أبرمت اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية لتشجيع الاستثمارات الأمريكية فى المنطقة وقد نجم عنها لجنة مختلطة تمخض عنها فتح أربعة فروع لبنوك أمريكية بالقاهرة ، هذا فضلا عن اتفاقية مع فرنسا للاستثمارات العربية يتحقق لها الضمان عن طريق انضمام مصر للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار فى عام ١٩٧١(٩) . وتوالت بعد ذلك حركة التعويضات حيث تم تعويض رعايا أمريكا(١٠) وسويسرا(١١) وتركيا(١٢) وفرنسا(١٣) والنمسا والسويد(١٤) وبريطانيا(١٥) واليونان(١٦) والسعودية(١٧) .

ج — تعديل العلاقة بين المالك والمستأجر ورفع القيمة الايجارية للأرض وتشجيع الزراعات التصديرية غير التقليدية (خضر — فاكهة)(١٨) كما أن الدولة قد رفعت يدها عن التدخل التوزيعى للمحاصيل فضلا عن السماح بالشراكة الأجنبية وتغيير البناء المؤسس للحركة التعاونية من خلال انشاء البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى الذى قام بدوره بسحب الكثير من مهام وأدوار التعاونيات الزراعية فى عام ١٩٧٦ . وقد استهدفت كل هذه التطورات افساح المجال أمام التطور الرأسمالى فى الزراعة المصرية وتدعيم مركز كبار الملاك فى الريف المصرى(١٩) .

د — إباحة دخول القطاع الخاص فى مجال الاستيراد بعد الالغاء شبه الكامل لمبدأ تأميم الاستيراد فى مايو ١٩٧٥ وذلك عن طريق ماسمى بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة وإباحة استخدام موارد السوق الموازية تمويل واردات القطاع الخاص وقد صدر فى هذا الصدد القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٧٥ الذى قنن اباحة التصدير والاستيراد للقطاع الخاص .

---

(٩) د. محمد دويدار ، م. س. د. ، ص ٥٤٦

(١٠) جريدة الجمهورية ١٩٧٦/٥/٢ .

(١١) جريدة الأخبار ١٩٧٦/١/٣١ .

(١٢) الأهرام ١٩٧٥/١/١٦ .

(١٣) الأهرام ١٩٧٢/١١/٢٤ .

(١٤) الأهرام ١٩٧١/٩/٣٠ .

(١٥) الأهرام ١٩٧١/٩/١٤

(١٦) الأهرام ١٩٧١/٢/٢٠ .

(١٧) الأهرام ١٩٧٠/١٠/٢٠ .

(١٨) د. محمد أبو مندور ، الانفتاح والنفط فى القرية المصرية ، **مجلة الأهرام الاقتصادى** ، العدد ٧٩٢ ، ١٩ مارس ١٩٨٤ ، ص ٣٣ .

(١٩) أنظر تطور الملكية الزراعية خلال الفترة من ٥٢ — ١٩٦٥ وكيف أنه تم لصالح كبار الملاك د. كاظم حبيب ، حول البناء الاقتصادى للتجربة المصرية ، **مجلة الطليعة** ، السنة الرابعة ، العدد الثالث ، ١٩٦٨ ، ص ٧٩ . وكذلك تطور الملكية الزراعية فى الفترة من ٦٥ — ١٩٧٣ فى مؤلف عادل حسين ، **الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ٧٤ — ١٩٧٩** ، **الجزء الثانى** (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨١) ص ٤٤٨ .

هـ — إقرار حق الأفراد فى تمثيل الشركات الأجنبية وفتح الوكالات للاستيراد منها . وقد بلغ عدد التوكيلات حتى عام ١٩٨٢ أكثر من ١٨٠٠[٢٠] توكيل استحوذت بعض عناصر الرأسمالية التقليدية على شق كبير منها كما استحوذت بعض عناصر بيروقراطية الستينات والسبعينات[٢١] على شق لايستهان به . ويلاحظ أن أصحاب تجارة التوكيلات قد لعبوا دورا هاما فى ربط الرأسمالية المصرية بالرأسمالية الأجنبية ، بل يمكن القول بأنهم مثلوا ركيزة ضاغطة من أجل التحول الرأسمالى واعادة ربط الاقتصاد المصرى بالرأسمالية العالمية .

و — السماح للمصريين الحائزين على نقد أجنبى من عملهم فى الخارج بفتح حسابات بالعملات الأجنبية وبحرية تحويل أرصدتهم بالخارج أو التنازل عنها للغير[٢٢] ، الأمر الذى شجع الرأسمالية التقليدية التى كونت أموالها بالداخل أو بالخارج فى الدول العربية أو الأوروبية على استخدام أموالها بشكل أكثر اتساعا فى مجال الأسواق الحرة وتمويل عمليات الاستيراد ، كما ترتب على ذلك أيضا انتشار عمليات التهريب والسوق السوداء ، الأمر الذى أضعف من سيطرة الدولة على موارد الصرف الأجنبى فى الاقتصاد المصرى[٢٣] .

ثانيا : الرأسمالية التقليدية ونخبة الانفتاح الاقتصادى :

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا هو : هل شكلت الرأسمالية التقليدية بالفعل عنصرا فاعلا ضمن النسيج الاجتماعى الذى دشن بالفعل لسياسة الانفتاح الاقتصادى ؟ وإذا كانت الاجابة بالايجاب فما هى عناصرها ؟ وما هى طبيعة نشاطها ؟ وماهى علاقتها برأس المال الأجنبى ؟ وماهى أشكال تحالفاتها وتشابكاتها ؟

---

(٢٠) د. جودة عبد الخالق ، التعريف بالانفتاح وتطوره ، **الانفتاح ... الجذور والحصاد والمستقبل** ، القاهرة : المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٢ ، ص ٤٠

(٢١) توصلت د. ملك زعلوك فى بحثها عن أصحاب التوكيلات التجارية إلى أن شقا كبيرا من عناصر الرأسمالية التقليدية قد استحوذ على أكبر جانب من تلك التجارة كما أوضحت أنه بالرغم من تحجيم الرأسمالية التقليدية سياسيا بعد الثورة الا أنها ظلت تمتلك القوة الاقتصادية التى تمكنها من الارتباط الوثيق برأس المال الأجنبى وقد دعم من تلك الظاهرة عمليات التشابك والتلاحم بين عناصر الرأسمالية التقليدية وعناصر البرجوازية البيروقراطية فى الستينات عبر علاقات النسب والمصاهرة . أنظر بالتفصيل :

1- Malak Zaalouk, **Commercial AGents in Egypt, Acase Study in development**, unpublished P. H. D. thesis Submitted to the university of Hull (London) PP. 279-282 1982.

(٢٢) د. على الجريتلى ، م . س. ذ ، ص ٢٥٨ .

(٢٣) د. رمزى زكى ، م. س. ذ. ، ص ٢٥٣ .

هذه التساؤلات تجيب عليها الدراسة من واقع تحليل «النظم الأساسية» للشركات المساهمة المصرية المنشورة بالجريدة الرسمية والوقائع المصرية فى الفترة من ٧٤ ـــ ١٩٨٢ حيث تم التوصل إلى أن ثمة عناصر رأسمالية تقليدية قد استأنفت دورها مرة ثانية فى الحياة الاقتصادى المصرية وشكلت (بالتحالف مع عناصر أخرى) جبهة اجتماعية كانت بمثابة التكوينة الاجتماعية صاحبة اليد الطولى فى الأخذ بتلك السياسة ووضعها موضع التنفيذ رغبة فى استعادة امتيازاتها التى سبق وان تم ضربها ابان فترة التحولات فى الستينات .

ومن أهم هذه العناصر على سبيل المثال عبد اللطيف أبو رجيله ، ومحمد حسن العبد ، وعبد المحسن شتا ، وسليم نخلة ، وأيوب عدلى أيوب ، ونعمة الله بولس ، ويوسف بباوى ، وعبد القادر الحراكى ، وحسام أبو الفتوح ، وجبر سالم ظريفة ، ومريت بطرس غالى ، ومحمد محمود العتال ، ومحمد محمود ، ويوسف ساويرس ، والمعتز عادل الألفى ، وعبد الفتاح الشلقانى ، وعلى عبد المنعم المفتى ، وأبو بكر حمد الباسل ، وعمرو عبد العظيم المصرى ، وأحمد يوسف الطويل ، وأحمد يوسف الجندى ، ومحمد محمود هيكل ، وعبد الغفار البربرى ، وزكى هاشم ، وسعد فخرى عبد النور ، وعدلى يوسف أبادير ، وريتشارد وديع غرغور ، ومصطفى عجرمة ، وحسن علام ، ومحمد منير شريف صبرى ، وعبد الستار عبد المقصود عرفه ، وهانى عبد الجليل العمرى ، وسيد مرعى ، وعلى حسن مصطفى (والد سامى على حسن مصطفى) ، ومحمد حامد محمود ، ويسّ العيوطى ، والمنزولاى ، واسماعيل السباعى ، وتوفيق دياب ، ومصطفى البليدى ، وأميل شريف الكسان ، وأنور حلبونى ، ونجيبة عقل جبو ، ومحمد مصطفى ياقوت ، واسماعيل بليغ صبرى ، وموريس رزق اندراوس ، وعادل نادر بندارى ، وحسن عباس زكى .

وسوف نوضح الشركات التى تساهم فيها هذه العناصر على النحو التالى :

اسم العائلة أو الشخص	بعض مظاهر الثروة قبل الثورة	الشركات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه	التوكيلات الحاصل عليها حتى ١٩٨٢
عبد اللطيف أبو رجيلة	صاحب أكبر شركات للنقل وخضع لعمليات واجراءات التأميم والحراسة .	ـ بنك الأهرام	١٩٨٠/٣/١٩	١٤٠	ـــــــ
محمد محمد العبد	ـ كان يملك ٥٠٠٠ فدان ـ ساهم فى شركة الاسكندرية التجارية بـ١,٨ ألف جنيه . ـ يملك فى شركة المساهمة المصرية للمقاولات ٤٠٠ ألف جنية ـ يملك شركة التبادل التجارى . ـ يساهم فى شركة النيل العامة لاتوبيس القنال وجنوب الدلتا بـ١٣ ألف جنيه . ـ يساهم فى شركة النصر لصناعة الأقلام ومنتجات الجرافيت بـ ٥٢,٦ ألف جنيه .	محمد حسن العبد ، جلال محمد حسن العبد ـ العربية للخزف والصينى . ـ روسيتكو للأثاث .	١٩٧٥/٨/١٦ ١٩٧٩/١١/٨	١٠ ١١,٤	
عبد المحسن شتا	ـ ساهم فى شركة النيل العامة لاتوبيس البحيرة بمبلغ ٤ آلاف جنيه	محمد عبد المحسن شتا ـ ايمكس انترناشيونال ـ المركز الطبى بالعجوزة ـ بنك هونج كونج	١٩٧٩/٩/١٠ ١٩٨٢/٣/٣١ ١٩٨٢/٥/١٧	٧٠ ٦٥٠ ٨٤٠	عدد ١ من اليابان كيماويات ١ من سويسرا (كيماويات) ٣ من الهند (شاى) ٢ من انجلترا (فولاذ) ١ من هونج كونج (مطاط)

ـ البيانات الخاصة بحجم الملكية الزراعية : محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، م.س.ذ. ، صفحات متفرقة .
ـ البيانات الخاصة بالشركات التجارية والصناعية قبل الثورة : محمود مراد ، من كان يحكم مصر ؟، م.س.ذ. صفحات متفرقة .
ـ البيانات الخاصة بالشركات الجديدة : الوقائع المصرية والجريدة الرسمية ، أعداد مختلفة .
ـ البيانات الخاصة بالتوكيلات التجارية : ملف التوكيلات التجارية بهيئة الرقابة على الصادرات والواردات .

اسم العائلة أو الشخص	بعض مظاهر الثروة قبل الثورة	الشركات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه	التوكيلات الحاصل عليها حتى ١٩٨٢
سليم مخلة	ـ ساهم فى شركة الاقتصاد الشعبى بمبلغ ١٢٫٥ ألف جنيه . ـ ساهم فى شركة التبادل والتجارة للشرق الأقصى بمبلغ ٨٨٫٨ ألف جنيه ـ ساهم فى شركة النصر لصناعة الأقلام الأقلام ومنتجات الجرافيت بمبلغ ١٥٫٣ ألف جنيه . ـ ساهم فى شركة التأمين الأهلية بمبلغ ٤٫٣٥ ألف جنيه .	صفوت مخلة ، نبيل حفظ الله مخلة ـ مدكو الدولية للبواخر النيلية . ـ الصناعات الهندسية المعمارية للانشاء والتعمير. ـ مصر المسا للانشاءات والهندسة . ـ سيمنس المجيت . ـ المقاولات العالمية .	١٩٧٦/٥/٩ ١٩٧٧/٤/٢٨ ١٩٧٨/٩/١٧ ١٩٨١/١٠/١ ١٩٨٢/١/٦	١ ١ ٤٠ ١٥٠ ١٣٠	عدد ٢ من ايطاليا (ماكينات) ١ من أمريكا (بلدوزر) ٢ من ألمانيا الغربية (آلات) ١ من فرنسا (حفارات)
عدلى أيوب	ـ ساهم فى الشركة المصرية الجديدة ـ ساهم فى شركة حلاجى الوجه القبلى بمبلغ ٨٫١ ألف جنيه . ـ ملك شركة النيل للخرسانة المسلحة[٢٤] بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه .	أيوب عدلى أيوب ـ مونياج أيوب ـ الاستثمارات والتنمية ـ ايوبكو للمقاولات ـ اجلاند للأمن الغذائى	١٩٧٩/٢/٥ ١٩٨١/٤/٧ ١٩٨١/٧/٢ ١٩٨١/٩/٢٨	١٢٥ ١٤٩٤ ـ ١٠٠٠ ٢١٠ ر	/
نعمة الله بولس	ـ ملك الشركة العامة للمقاولات . ـ ساهم فى الشركة العربية العقارية بقيمة ٥٠ سهم .	ـ الاسماعيلية للسياحة ـ واى . كى . فى زيبر مصر (رئيس مجلس ادارة شركة المقاولون المتحدون شركة توصية بالأسهم)	١٩٧٩/٥/١٧ ١٩٧٩/٦/٤	٥٠ ١٧٥	

(٢٤) خضعت الشركة للتأميم وكان يشغل رئيس مجلس إدارتها بعد التأميم . الجريدة الرسمية عدد ٣٦ بتاريخ ١٩٦٥/٢/١٦ .

اسم العائلة أو الشخص	بعض مظاهر الثروة قبل الثورة	الشركات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه	التوكيلات الحاصل عليها حتى ١٩٨٢
يوسف بباوى	ـ ساهم فى شركة أفريقيا للتأمين بـ٩ ألف جنيه ـ ساهم فى شركة حلاجى الوجه القبلى بـ ٢٨٫٨ ألف جنيه .	ـ شركة المطاعم السويسرية (سيركو) ـ بنك قناة السويس ـ أورليكون مصر لأسياخ ومهمات اللحام	١٩٧٦/٧/٢٩ ١٩٧٨/٣/٤ ١٩٧٨/٥/١٣	٣٠ ١٢٠ ١٦	
(تابع) يوسف بباوى	ـ يساهم فى شركة النيل لأتوبيس المنوفية بـ ٦ آلاف جنيه . ـ يساهم فى شركة تجارة الأقطان بـ١٥٠٫٥ ألف جنيه .	ـ براون أندروت المصرية للانشاءات . ـ النيل للفنادق والسياحة. ـ العالمية للبطاطين والمنسوجات .	١٩٧٨/١٠/١٧ ١٩٧٨/١٢/١٢ ١٩٨٢/٥/٢٧	٣٠ ٢٥٠ ١٢٢٫٥	
عبد القادر الحراكى	ـ يساهم فى شركة شيفلد وشركاه بـ ٣٥ ألف جنيه . ـ يساهم فى شركة جاتينيو بمبلغ ٨١ ألف جنيه . ـ يساهم فى شركة الأهرام لسبك المعادن بـ٥٠ ألف جنيه .	ـ المصرية للدواجن	١٩٧٧/٨/٢٥	١٠	
صدقى محمد الصيرفى	ـ يساهم فى شركة النيل لأتوبيس الصعيد بمبلغ ٣٫٣ ألف جنيه .	عبد الحليم الصيرفى ، سعيد عبد الحليم الصيرفى ـ بنك البحيرة الوطنى ـ البحيرة للطوب الطفلى ومواد البناء	١٩٨١/٨/١٩ ١٩٨٢/١/٤	٢١ ١٠٠	

اسم العائلة أو الشخص	بعض مظاهر الثروة قبل الثورة	الشركات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه	التوكيلات الحاصل عليها حتى ١٩٨٢
مريت بطرس غالى	ـ كان يملك ٥٠٠٠ فـدان ـ ساهم فى شركة أفريقيا للتأمين بـ٦ آلاف جنيه . ـ ساهم فى شركة مصر/ بنك بور سعيد بـ٧ آلف جنيه .	ـ المصرية العالمية للنشر (لونجمان)	١٩٨٢/٣/٨	١١	
أحمد محمود الفقى	ـ كان يملك ١١٥٠ فدان .	(محمد على الفقى وآخرون)			
	ـ ساهم فى الشركة المصرية الجديدة .	ـ مستشفى السـلام	١٩٧٨/١٢/١٢	٧	
		ـ البركان للتنمية والانشاء	١٩٨٠/١١/٣٠	١٢٥	
		ـ ديرب نجم للاستثار	١٩٨١/٥/١٩	٢	
		مودرن للاستثار والتنمية	١٩٨١/١١/١٤	٩	
		ـ العربية المصرية للاستثار	١٩٨٢/١/٥	١٧٥	
		ـ المباركية للاستـثمـار	١٩٨٢/١٠/٢١	٤٫٢	
أبو الفتوح	ـ كان يملك ٥٠٠٠ فدان	محمد حسام الدين أبو الفتوح			
	ـ كان يملك مؤسسة أبو الفتوح الصناعية ببلقاس .	ـ الدولية للانشاءات «رامو»	١٩٧٩/١٠/١٠	٤٥	ـ يملك توكيل سيارات B.M.W
	ـ ساهم فى شركة النصر لصناعة الأقلام ومنتجات الجرافيت بمبلغ ١٢٦٫٦ ألف جنيه.	ـ المصرية الفرنسية فرنيس	١٩٨٠/٢/١٦	٦٥٫٦	
		ـ العربية لصناعة الأخشاب «متين» .	١٩٨٠/٢/١٨	٣٥٠٠	ـ يملك توكيل من تايوان (منتجات كهربائية)
(تابع) أبو الفتوح	ـ ساهم فى الشركة العربية العقارية ويملك فيها ٦٥٢ سهما	ـ بنك الأهرام	١٩٨٠/٣/١٩	٤٢	
		ـ المهندس الوطنية لصناعة اللحوم	١٩٨١/٦/٣٠	١٠	
		ـ بنك مصر العربى الأفريقى	١٩٨٢/٩/٤	٥٠	

اسم العائلة أو الشخص	بعض مظاهر الثروة قبل الثورة	الشركات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه	التوكيلات الحاصل عليها حتى ١٩٨٢
جبر سالم ظريفة	ـ ساهم فى شركة (زخلكوس وولده وشركاهم الطويل اخوان) .	جبر سالم ظريفة ، ابزيس فيليب ظريفة . ـ والاس أوكافر للمقاولات ـ كازينو بالاس بور سعيد ـ استثارات الشرق الأوسط	 ١٩٧٩/٥/٣٠ ١٩٨٢/١/٣ ١٩٨٢/٩/٢٢	 ١٤٠ ٣٥٠ ٥٠	
حمد الباسل	كان يملك ٥٠٠٠ فدان	أبو بكر حمد الباسل ـ فيرو للبلاستيك	١٩٨٠/٢/٢	٦٢٫٥	
أحمد يوسف الطويل	يساهم فى شركة النصر لصناعة الأقلام ومنتجات الجرافيت بـ٦٦٩٫٥ ألف جنيه .	ـ بنك النيل ـ العالمية للأحذية ـ المصرية الفرنسية فريبس ـ ديرب لحم للاستثار ـ بنك هونج كونج ـ بنك مصر العربى الافريقى	١٩٧٨/١/٢٦ ١٩٧٩/١٠/١١ ١٩٨٠/٢/١٦ ١٩٨١/٥/١٩ ١٩٨٢/٥/١٧ ١٩٨٢/٩/٤	٢٥ ٩٢ ٦٥٫٦ ٤ ٨٤٠ ١٥٠	عدد ٤ من ألمانيا الغربية ١ من سويسرا (مصنع حرايات ، صناعة طوب طفله ، ماكينات ورق مقوى ، آلات لصناعة السيراميك) .
محمد محمود العال [٢٥]	ـ يساهم فى شركة النصر لصناعة الأقلام ومنتجات الجرافيت بمبلغ ٥٥٫٧ ألف جنيه .	النيل للفنادق والسياحة	١٩٧٨/١٢/١٢	١٠٠	
أحمد يوسف الجندى	ساهم فى شركة مصانع الدلتا للصلب بمبلغ ٢٫٧ ألف جنيه .	ـ مصر أبو ظبى للاستثارات العقارية ـ الوطنية للاستثار والمشروعات العامة .	١٩٨١/٢/٧ ١٩٨١/٣/١٩	٣٥٠ ٥٩٥	عدد ٢ من يوغوسلافيا ١ من انجلترا

(٢٥) كان عضو مجلس ادارة منتدب فى بنك مصر خلال الستينات .

اسم العائلة أو الشخص	بعض مظاهر الثروة قبل الثورة	الشركات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه	التوكيلات الحاصل عليها حتى ١٩٨٢
محمد محمود هيكل	ساهم في شركة النصر لصناعة الأفلام ومنتجات الجرافيت بمبلغ ١٣٫٤ ألف جنيه .	ـ فالي للاستثمارات . ـ البحر المتوسط للمقاولات .	١٩٧٨/٣/٢٦ ١٩٨٢/١/١٩	١٤٥ ٧٢٠	
المفتي	كان يملك ٥٠٠٠ فدان	علي عبد المنعم المفتي ومحمد عبد المحسن المفتي ـ مستشفى السلام ـ الاسكندرية للأغذية ـ العالمية للنقل السياحي	١٩٧٨/١٢/١٢ ١٩٧٩/٣/٢٥ ١٩٨١/١/٣١	١٤٫٦ ٥٠ ٣١٥	
محمد محمود	ساهم في مؤسسة مصر/ بنك بور سعيد وكان يملك فيها ١٨١٥ سهما .	أولاد محمد محمود ـ الجبال لصناعة الأحذية والنعال . ـ بول لتحويل الورق . ـ الجبال لصناعة صناديق الكارتون المضلع . ـ المصرية لصناعة الأدوات الصحية . ـ النيل المتحدة للاستثمارات	١٩٧٥/٨/٢١ ١٩٧٦/٩/٢٩ ١٩٧٩/٩/١٣ ١٩٨٢/١/١٨ ١٩٨٢/٤/٢١	٣٧٦٫١ ٧٣٥ ١٥٠٠ ٢٠ ١٨٠٠	
عبد الفتاح الشلقاني	ـ ساهم في البنك المصري لتوظيف الأموال بـ٤٠ ألف جنيه . ـ يملك الشركة الأهلية للنقل النهري[26] بالكامل (خضع للتأميم والحراسة عام ١٩٦٧ ورفعت عنه في ١٩٦٨/١/٢٨)[27]	علي عبد الفتاح الشلقاني حسين عبد الفتاح الشلقاني ـ أوناس للسياحة . ـ فالي للاستثمارات ـ المجموعة الاستشارية للشرق الأوسط .	١٩٧٧/٨/١١ ١٩٧٨/٣/٢٦ ١٩٧٨/٤/٢٢	٢٧٠ ٣٠ ٦٫٩	

(٢٦) الأهرام ، ١٩٦٤/٣/٢٥ .

(٢٧) الجريدة الرسمية عدد ٣٩ ، ١٩٦٧/٢/١٨ ، الجريدة الرسمية ١٩٦٨/١/٢٨ والآن صاحب مكتب استشارات قانونية وعضو مجلس ادارة عدة شركات استثمارية .

اسم العائلة أو الشخص	بعض مظاهر الثروة قبل الثورة	الشركات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه	التوكيلات الحاصل عليها حتى ١٩٨٢
عبد الغفار البوبرى[٢٨]	ـ ساهم فى شركة النصر لصناعة الأقلام ومنتجات الجرافيت بـ١٨٫٣ ألف جنيه	ـ الجرافيت والرخام ـ بنك النيل .	١٩٧٦/١/١ ١٩٧٨/١/٢٦	٤٥ ١٨٫٢	
زكى هاشم[٢٩]	ـ ساهم فى شركة الاسكندرية التجارية بـ ٢ ألف جنيه .	ـ شركة النيل للفنادق والسياحة . ـ بنك الاعتماد والتجارة مصر . ـ المتحدة للأثاث كرومكس .	١٩٧٨/١٢٪١٢ ١٩٨١/٦/٨ ١٩٨٢/٤/٢٠	٢٥٠ ١٠ ١٤٫٤	
ريتشارد وديع غرغور	ـ ساهم فى شركة التأمينات المصرية بمبلغ ١٠ آلاف جنيه .	ـ المصرية اللبنانية لصناعة البلاط «ليسكو مصر» . ـ سانشين للسياحة والخدمات السياحية .	١٩٧٥/٩/٢٥ ١٩٧٥/١٠/٣٠	٢٠٠ ١٥	
سعد فخرى عبد النور	ـ ساهم فى شركة أفريقيا للتأمين بـ ٦ آلاف جنيه . ـ ساهم فى شركة حلاجى الأقطان والتصدير المصرية بـ٢٣٫٣ ألف جنيه . ـ ساهم فى شركة البطاطين المصرية بـ٢٢٫٥ ألف جنيه .	ـ الشركة المالية المصرية . ـ الشركة المصرية الفرنسية للصناعات الغذائية «فيراك»	١٩٨١/٣/٢٨ ١٩٨١/٧/٢٥	١٥٠ ٢٧٠	

(٢٨) محافظ البنك المركزى عام ١٩٦٣

(٢٩) كان وزيرا للسياحة فى السبعينات ويعتبر أول محام دولى فى مصر وله صلة بدوائر الأعمال .

اسم العائلة أو الشخص	بعض مظاهر الثروة قبل الثورة	الشركات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه	التوكيلات الحاصل عليها حتى ١٩٨٢
عدلى يوسف أباديـــــر	ـ ساهم فى شركة أفريقيا للتأمين بـ ٢٠ ألف جنيه . ـ ساهم فى شركة تجارة الأقطان بـ ٥ آلاف جنيه .	ـــــــ	ـــــــ	ـــــــ	عدد ٣ من ألمانيا الاتحادية ١ من سويسرا ١ من هولندا ١ من النمسا ١ من أمريكا
مصطفى عجرمه	ساهم فى محلات هانو الكبرى بالاسكندرية بمبلغ ١٨٫٥ ألـــف جنيـــه .	خالد محمد عجرمه ـ السلام للسياحة . ـ العربية للطوب .	١٩٧٩/٩/٣٠ ١٩٨٣/٣/١٣	٣٩ ٩	
حسن عـــلام	كان يملك شركة النصر للمقاولات وقد خضعت للتأميم وطبقت عليها نفس القوانين المطبقة على شركة عثمان أحمد عثمان وتولت ادارتها نفس العائلة .	ـ ق . ى . ى . المجيت لدراسة وتصميم المنشآت العمرانية . ـ علام جارفس للمقاولات العامـــــــة . ـ المتحدة للانشاءات .	١٩٧٦/٦/٢٤ ١٩٧٨/٦/٨ ١٩٨٠/٧/٥	١٨ ٢٥٠ ٣٠٠	
محمد منير شريف صبرى (ابن شقيق الملكة نازلى)	ـ كان يملك من ٥ ـ ١٠ آلاف فدان . ـ كان عضو مجلس ادارة فى عدة شركات استثمارية قبل الثورة . ـ ساهم فى شركة النيل للتأمينات بمبلغ ١٢٫٥ ألف جنيه . ـ ساهم فى شركة النصر لصناعة الأقلام ومنتجات الجرافيت بمبلغ ١٩٥ ألف جنيه .	شركة نوفا بارك القاهرة	١٩٧٧/٩/١٨	٧٠٠	

اسم العائلة أو الشخص	بعض مظاهر الثروة قبل الثورة	الشركات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه	التوكيلات الحاصل عليها حتى ١٩٨٢
أنور حلونى	ساهم فى البنك التجارى المصرى بمبلغ ٤ر٢ ألف جنيه .	هشام حلونى ، اسماعيل نبيل حلونى — العربية للمنتجات الخرسانية (اراليكون) — الجيزة للكابلات .	 ١٩٨٤/٢/٢٥ ١٩٨٤/٤/٥	 ٣٥ ٥٠	
ابراهيم مذكور	— كان يملك معظم اسهم شركة مؤسسة مصر/ بنك بور سعيد ٢٠٦٠ سهما — ساهم فى شركة النيل العامة لاتوبيس الصعيد بـ١ر٢ ألف جنيه.	ابراهيم مذكور ، بهيه مذكور — خديجة مذكور — بنك الاسكندرية الكويت الدولى . .	١٩٧٨/٤/٢٤	٤٠	
تابع ابراهيم مذكور		— جرين بوراميدز . — البرارى للاستثمار . — المصرية الحديثة للتنمية والاستثمار .	١٩٨٢/٣/٣ ١٩٨٣/٢/٢٦ ١٩٨٣/٣/٢	١٩٦ ٢ ١٠٠	
عبد الجليل العمرى	— ساهم فى شركة اسكندرية التجارية بـ ١ر٨ ألف جنيه . — ساهم فى شركة الدلتا التجارية بـ ١ر٥ ألف جنيه .	هانى عبد الجليل العمرى — البنك المصرى الخليجى . — جنرال موتورز مصر . — المجموعة العربية للاستثمار . — المجموعة المالية المصرية لخدمات الاستثمار والاستشارات المالية .	 ١٩٨١/١٠/٢٦ ١٩٨٣/٤/١٤ ١٩٨٣/١١/١٥ ١٩٨٤/٦/١٤	 ٥ ٨٤٠ ٧٠٨ر٨ ٩٣	

اسم العائلة أو الشخص	بعض مظاهر الثروة قبل الثورة	الشركات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه	التوكيلات الحاصل عليها حتى ١٩٨٢
سيد مرعي	ـ ساهم فى شركة باسيل للأخشاب وملك فيها ٢٥٠ سهما . ـ ساهم فى شركة النصر لصناعة الأقلام ومنتجات الجرافيت بـ ١ ألف جنيه	ـ مصر / ايران لتكييف الهواء ميراكو . ـ المصرية للدواجن . ـ فيرو للمياه الجوفية . ـ الدولية للصوتيات والمرئيات . ـ المصرية الفرنسية للصناعات الغذائية .	١٩٧٦/٦/٣ ١٩٧٧/٨/٢٥ ١٩٨٠/٤/١٤ ١٩٨١/٣/٢٠ ١٩٨١/٧/٢٥	٢٢ ٤٫٥ ٣٦٠ ٢٠ ١٤٢	
تابع سيد مرعي	ـ تقلد عدة مناصب وزارية ويعتبر من كبار ملاك الأراضي الزراعية ولم يخضع لقوانين الاصلاح الزراعي لعدم بلوغه الحد الذى يستوجب تطبيق القانون(٣٠)	ـ هالو فيل للسياحة	١٩٨١/٩/١٠	٤٠٠	
علي حسن مصطفى	ساهم فى الشركة المصرية الجديدة (لتأجير الأراضي واقامة المباني)	ساهم علي حسن مصطفى(٣١) محمد علي حسن مصطفى ـ مصر الجديدة للاستثمار	١٩٨٣/١٢/٣ ١٥٠٠		

(٣٠) صرح بذلك المهندس سيد مرعي فى حديث له فى مجلة «المجلة» ومعه عثمان أحمد عثمان وعبد القادر حاتم فى ١٩٨٤/٤/٢٨ .

(٣١) تاجر العملة الذى استحوذ على ألفى مليون دولار وسبب خرقا للجهاز المصرفى وفرضت عليه الحراسة هو وعبد الرحمن بركة وعلى عبد الله الجمال بتاريخ ١٩٨٥/٣/٣١ الأهرام .

اسم العائلة أو الشخص	بعض مظاهر الثروة قبل الثورة	الشركات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه	التوكيلات الحاصل عليها حتى ١٩٨٢
عثمان أحمد عثمان وحسب الله	ملك الشركة الهندسية للصناعات والمقاولات العمومية وقيمتها ٤٠٠ ألف جنيه .	ـ اسمبال لتصنيع قطع معدنية للمساكن الجاهزة .	١٩٧٦/٥/٢	٦٩٫٢	
		ـ الصناعات الهندسية المعمارية للانشاء والتعمير	١٩٧٧/٤/٢٨	٩	
	ساهم في شركة النصر لصناعة الأقلام ومنتجات الجرافيت بـ٨٤٫٢ ألف جنيه .	ـ العربية للألياف الصناعية	١٩٧٧/٧/٩	٢٥٠	
		ـ المقاولات والصناعات التخصصية .	١٩٧٧/١٢/٨	٥٠٠	
		ـ بنك النيل .	١٩٧٨/١/٢٦	٢٥	
تابع عثمان أحمد عثمان وحسب الله		ـ بنك قناة السويس .	١٩٧٨/٣/٤	١٧٥	
		ـ فالى للاستثمارات .	١٩٧٨/٣/٢٦	٩٥	
		ـ العربية لانتاج الهاجر (كرانيكو) .	١٩٧٨/٥/١٠	٣٤٧٫٤	
		ـ بنك الدلتا .	١٩٧٨/٨/٢٠	١٠	
		ـ مصر ايجوند للأساسات .	١٩٧٩/٧/٢٠	١٠٢	
		ـ الهندسية لخدمات التشييد (ايسكو) .	١٩٧٩/١٢/١٣	١٣٠	
		ـ مصر ديفيداج للمقاولات والصناعات التخصصية .	١٩٨٠/٢/١٠	١٥٠	
		ـ باور ايجيبت لهندسة العربية .	١٩٨١/٥/٣	٧٥	
		ـ ديرب نجم للاستثمار .	١٩٨١/٥/١٩	١٠	
		ـ العامرية للمقاولات .	١٩٨١/٧/٢٠	٣٠٠	
		ـ دار مايو الوطنية للنشر	١٩٨١/٩/١٢	١	
		ـ المجموعة الاستشارية المتحدة	١٩٨١/١٠/٢٥	١٤٢٥	
		ـ الشرقية الوطنية للمقاولات .	١٩٨٢/٣/٧	٥٠	
		ـ بنك الاسماعيلية الوطني للتنمية .	١٩٨٢/٢/٧	٥٠	

اسم العائلة أو الشخص	بعض مظاهر الثروة قبل الثورة	الشركات الجديدة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه	التوكيلات الحاصل عليها حتى ١٩٨٢
حسن عباس زكى	ــ ساهم فى شركة النصر لصناعة الأقلام ومنتجات الجرافيت بـ١٣٫٥ ألف جنيه .	ــ القاهرة للاستثمارات والتنمية . ــ الاسلامية للاستثمار والتنمية .	١٩٧٦/١١/٢٩ ١٩٨٣/١/١٧	١٨ ٣٥	
نعمت شريف الكسان	ــ ساهمت فى شركة النصر لصناعة الأقلام ومنتجات الجرافيت بـ١٢٫٥ ألف جنيه .	أنظر الملحق	أنظر الملحق	أنظر الملحق	

وفيما يتعلق بباقى الأسماء مثل مصطفى البليدى ــ العيوطى ــ توفيق دياب ــ نجيبة عقل جبرة ــ محمد مصطفى ياقوت ــ اسماعيل بليغ صبرى ــ رزق الدراوس ــ محمد حامد محمود . أنظر الملحق .

ملحوظة هامة : يشير الباحث إلى أن الهدف من ذكر الأسماء هو توضيح لمدى استمرارية الخيط الرفيع والوثيق الذى ربط بين دور الرأسمالية التقليدية قبل الثورة وبعدها من ناحية والترابط الوثيق بين الرأسمالية التقليدية والبرجوازية البيروقراطية والعناصر الطفيلية من ناحية أخرى ، ويلاحظ أن ذكر الأسماء هنا لايعنى على الاطلاق أن كل أصحابها قد قاموا بتجميع ثرواتهم بطرق غير مشروعة ، فالحقيقة أن ثمة عناصر بذلت جهدا كبيرا وقامت بدور شريف فى سبيل ماحصلت عليه وليس عيبا أن يكون لهم من الثروة مايتكافأ مع جهودهم وهذا يميزهم عن أولئك الذين ورثوا بعض الثروات بغير جهد وأولئك الذين أثبتوا براعة فى السبق إلى الاستغلال .

وإذا كانت الأسماء سابقة الذكر قد عكست كيف أن الرأسمالية التقليدية أصبحت شقا فاعلا فى تكوين نخبة الانفتاح الاقتصادى فانه تجدر الاشارة إلى أن الرأسمالية التقليدية ذاتها ـــ بحكم خبرتها وتمرسها فى مجال الأعمال ـــ كان لها السبق فى ارتياد الحياة الاقتصادية المصرية فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى .

فالمحقق يجد أن الشركات المساهمة الأولى (التى تكونت فى بداية سنوات الانفتاح) والتى ساهم فيها رأس المال المحلى الخاص كانت تتضمن مساهمة من قبل العناصر الرأسمالية القديمة ونسوق أمثلة للتدليل على ذلك كالآتى :

- الشركة العربية للخزف والصينى تأسست بتاريخ ١٩٧٥/٨/١٦ وتضم محمد حسن العبد ، والغندور فى شراكة مع رأسمال عربى (كويتى) وشراكة مع رأس مال محلى عام .
- شركة ايجيبتيال لصناعة الأحذية والنعال تأسست بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢١ وتضم أولاد محمد محمود فى شراكة مع رأس المال السويسرى .
- الشركة المصرية اللبنانية لصناعة البلاط والقيشانى تأسست بتاريخ ١٩٧٥/٩/٢٥ وهى عبارة عن شراكة مناصفة بين رأس مال عربى (لبنانى) ورأسمال محلى خاص مثله ريتشارد وديع غرغور .
- شركة الجيزة لانتاج الدواجن تأسست بتاريخ ١٩٧٥/٩/٣٠ تضم عائلة محمد حامد محمود فى شراكة مع رأس المال الأمريكى .
- شركة سانشاين للسياحة والخدمات السياحية تأسست بتاريخ ١٩٧٥/١٠/٣٠ وتضم ريتشارد وديع غرغور فى شراكة مع رأس المال العربى .

ويمكن القول أن من بين ٢٢ شركة مساهمة تأسست عام ١٩٧٥ تأسست ٦ شركات تضم فيما تضم عناصر رأسمالية قديمة[٣٢] .

ولعل هذا يعكس مدى تأهب واستعداد عناصر الرأسمالية التقليدية لاستئناف دورها ورغبتها فى استعادة امتيازاتها وخاصة أن مساهماتها قد اتسمت بالتوسع والانتشار بعد ذلك على نحو سوف يتم تفصيله .

ثالثا : عناصر الاستمرارية بين نشاط الرأسمالية التقليدية واسهام الرافد الرأسمالى فى نخبة الانفتاح الاقتصادى :

أوضحت الدراسة أن ثمة عناصر تعكس الاستمرارية بين الرأسمالية التقليدية (قبل الثورة) والرافد الرأسمالى التقليدى المعاصر ، وتتضح تلك العناصر فى التحالفات العائلية ، والارتباط برأس المال

(٣٢) باقى الشركات التى تأسست فى هذا العام كانت قاصرة على شراكة رأس المال العام مع رأس المال العربى والأجنبى .

الأوربى ، وطبيعة نشاط الرافد الرأسمالى التقليدى فى اطار نخبة الانفتاح الأقتصادى .

فالرأسمالية التقليدية ترجع بنفس تحالفاتها القديمة فهى أحيانا تشكل تمركزا وتمحورا لعناصرها وخاصة فى البنوك وأحيانا أخرى تميل إلى توزيع شراكتها بين رأس المال المحلى العام والخاص تارة ورأس المال العربى تارة ثانية ورأس المال الأجنبى تارة ثالثة ، بل وقد تندمج فى كافة أشكال رأس المال السابق ذكرها تارة رابعة .

وتوضح الأمثلة التالية تلك النتيجة على النحو التالى :

— بنك النيل :

يضم فى تكوينه أبو الفتوح ، والعيوطى ، والبدراوى ، والطويل ، ويوسف توبه ، وعثمان أحمد عثمان ، فى شراكة مع عناصر بيروقراطية الستينات مثل محسن عبد الخالق ، وعبد السلام البربرى شقيق عبد الغفار البربرى ، وعبد المنعم الطناملى ،

— بنك الاعتماد والتجارة مصر :

يضم زكى هاشم ، وعبد الله مرزبان ، وعبد العظيم أبو العطا ، وعثمان أحمد عثمان .

— بنك الأهرام :

يضم أبو رجيلة ، وحسام أبو الفتوح ، وعلى الفقى .

— بنك مصر الأفريقى :

يضم عائلة الطويل ، وأبو الفتوح ، وبرادة فى شراكة مع عبد المنعم القيسونى ،

— بنك قناة السويس :

يضم توفيق بباوى منصور ، ونعمة الله بولس فرج الله ، وعبد المحسن شتا ، وعثمان أحمد عثمان فى شراكة مع رجال أعمال السبعينات مثل حاتم نيازى مصطفى ومع رأسمال خليجى التكوين مثل عبد العظيم لقمة ، ومحمود كامل يس فضلا عن عضو مجلس الشعب السابق سيد جلال .

— بنك هونج كونج المصرى :

يضم محمد عبد المحسن شتا ، ومصطفى البليدى ، والطويل فى شراكة مع عناصر بيروقراطية مثل حامد السايح (وزير سابق) فضلا عن أموال خليجية التكوين(٣٣) مثل ابراهيم أبو العيون أحمد كامل ورؤوس أموال عربية (الامارات) وأجنبية (هونج كونج ، لكسمبرج) .

— شركة نوفا بارك القاهرة :

---

(٣٣) يقصد بالأموال خليجية التكوين تلك التى تكونت فى الدول العربية البترولية وخاصة فى دول الخليج .

تضم من بين مؤسسيها محمد منير شريف صبرى ، وأحمد جرانة فى شراكة مع رأس المال السويسرى .

— شركة المطاعم السويسرية المصرية «سيركو» ١٩٧٦/٧/٢٩ تضم توفيق بباوى منصور فى شراكة مع شارل رمزى ستينو (بيروقراطية الستينات) .

— الشركة المصرية الفرنسية «فريمس» ١٩٨٠/٢/١٦ تضم محمد حسام الدين أبو الفتوح وأحمد الطويل وهى عناصر رأسمالية قديمة فى شراكة مع رأس مال فرنسى .

— الشركة العربية الحديثة لصناعات الأخشاب «متين» ١٩٨٠/٢/١٨ تضم من بين مؤسسيها محمد أبو الفتوح ، والبدراوى ، والعيوطى فى شراكة مع رأس المال العربى (السعودى) الأمير عبد الله الفيصل .

— الشركة المتحدة للانشاءات ١٩٨٠/٧/١٥ تضم عناصر رأسمالية تقليدية مثل حسن علام فى شراكة مع عناصر بيروقراطية الستينات مثل أشرف مروان .

— شركة بن لادن العربية ١٩٨١/١/٢٤ تضم خالد محمد حامد محمود (ابن محمد حامد محمود رأسمالى قديم ووزير سابق) فى شراكة عربية (سعودية) مع بن لادن .

— الشركة المصرية الفرنسية للصناعات الغذائية ١٩٨١/٧/٢٦ تضم سعد فخرى عبد النور ، وسيد أحمد مرعى ، واسماعيل بليغ صبرى .

— شركة النيل للفنادق والسياحة ١٩٨١/١٢/٣٠ تضم محمد محمود العتال ، وتوفيق بباوى منصور ، وزكى هاشم ، ونيازى مصطفى (رجل أعمال برز فى السبعينات) فى شراكة عربية «لبنانية» وشراكة أجنبية (أمريكية) .

— شركة جرين بيراميدز ١٩٨٢/٣/٣ تضم عناصر رأسمالية قديمة مثل عائلة مدكور فى شراكة مع اسلام حسن شلبى (أموال خليجية التكوين) .

— الشركة المتحدة للأثاث «كرومكس» ١٩٨٢/٤/٢٠ تضم محمد زكى هاشم ، ومحمد حامد محمود (عناصر رأسمالية قديمة) مع بشرى عبد المنعم الصاوى ، ومحمد فريد خميس ، ومحمد جميل عبد الستار ، ورائد هاشم يحيى (رجال أعمال برزوا فى السبعينات) .

ويتضح من تكوين الشركات السابقة أن مركز التجمع الأكبر للرأسمالية التقليدية هو البنوك حيث تضع ثقلها الأكبر فى هذا المجال ، الا أن هذا لايمنع أن عناصرها تمتد داخل العديد من الأنشطة الأخرى كما أنها تدخل فى شراكة مع كافة أشكال وأنماط رأس المال .

كما يلاحظ أن الرأسمالية التقليدية مازالت تحتفظ بولائها للرأسمالية الأوروبية ، بمعنى آخر أن الرأسمالية القديمة تميل إلى التعامل مع رأس المال الأوروبى (انجليزى — فرنسى — لكسمبرجى —

ألمانى ـــ ايطالى) وقد يرجع ذلك إلى أسباب منها :

أ ـــ وجود علاقات وصلات تاريخية تعود إلى الأربعينات والخمسينات قبل التأميم تربط بين رأس المال المصرى الخاص والرأسمالية الأوروبية .

ب ـــ السلع والخدمات موضع المبادلة قد تتمتع بسوق رائج فى المجتمع المصرى .

ج ـــ قد يكون السوق المصرى أقرب إلى السوق الأوروبى حيث تصريف المنتجات والخدمات الأمر الذى من شأنه توفير نفقات النقل .

وتوضح الأمثلة التالية كيفية الارتباط بين عناصر الرأسمالية التقليدية ورأس المال الأوروبى .

ـــ شركة ايجيبتيال لصناعة الأحذية والنعال ١٩٧٥/٨/٢١ أولاد محمد محمود فى شراكة مع رأس المال السويسرى .

ـــ شركة ف . تى . بى . ايجيبت لدراسة وتصميم المنشآت العمرانية ١٩٧٦/٦/٢٤ حسن علام فى شراكة مع رأسمال دانمركى .

ـــ شركة المطاعم السويسرية المصرية «سيركو» ١٩٧٦/٧/٢٩ توفيق بباوى منصور فى شراكة مع رأس مال بنمى ورأسمال سويسرى .

ـــ شركة بول لتمويل الورق ١٩٧٦/٩/٢٩ أولاد محمد محمود فى شراكة مع رأس المال الدانمركى .

ـــ شركة نوفا بارك القاهرة للسياحة ١٩٧٧/٩/١٨ أحمد جرانة ، ومحمد منير شريف صبرى فى شراكة مع رأسمال سويسرى .

ـــ شركة مصر النمسا للانشاءات والهندسة ١٩٧٨/٩/١٧ صفوت حبيب نخلة فى شراكة مع رأسمال نمساوى .

ـــ شركة النيل للملابس ١٩٧٨/١١/٨ مصطفى البليدى فى شراكة مع رأس المال الانجليزى (والأمريكى) .

ـــ شركة موبياج أيوب ١٩٧٩/٢/٥ أيوب عدلى أيوب فى شراكة مع رأس المال السويسرى .

ـــ شركة والاس أو كافر للمقاولات ١٩٧٩/٥/٣٠ سالم شكرى ظريفة فى شراكة مع رأس المال الانجليزى .

ـــ شركة ايجيبتيال لصناعة الكارتون المضلع ١٩٧٩/٩/١٣ أولاد محمد محمود فى شراكة مع رأس المال الدانمركى .

ـــ الشركة العالمية للأحذية ١٩٧٩/١٠/١١ سعيد أحمد الطويل فى شراكة مع رأس المال الانجليزى .

— شركة روستيكو للأثاث ١٩٧٩/١١/٨ محمد محمد العبد فى شراكة مع رأس المال الهولندى واللكسمبرجى .

— الشركة المصرية الفرنسية «فريمس» ١٩٨٠/٢/١٦ محمد أحمد الطويل ، وحسام أبو الفتوح فى شراكة مع رأس المال الفرنسى .

— شركة فيتور للمياه الجوفية ١٩٨٠/٤/١٤ سيد مرغى فى شراكة مع رأس المال الفرنسى .

— شركة البركان للتنمية والانشاء ١٩٨٠/١١/٣٠ محمد على الفقى فى شراكة مع رأس المال الايطالى .

— الشركة المصرية العالمية للنشر «لونجمان» ١٩٨٢/٣/٨ يوسف مريت نجيب بطرس غالى ، ومراد وهبه فى شراكة مع رأس المال الانجليزى .

أما من حيث طبيعة النشاط فبالرغم من الضمانات والامتيازات التى تم منحها لرأس المال المحلى (من الرأسمالية التقليدية) وبالرغم من الدور الرائد لعناصر الرأسمالية التقليدية فى التدشين لسياسة الانفتاح الاقتصادى إلا أن الدراسة أثبتت أن نشاطها مازال نشاطا هامشيا ينحصر فى الأنشطة المتعلقة بالسمسرة والوساطة فى إطار البنوك وشركات استثمار الأموال وغيرها من الأنشطة الخدمية ، أما الأنشطة الصناعية فقد انحصرت فى الصناعات الاستهلاكية . ويمكن حصر أنشطة تلك العناصر على النحو التالى :

انتاج شاش وألياف ، ومقاولات ، وصناعة أحذية ، وصناعة بلاط قيشانى ، وأمن غذائى ، وخدمات سياحية وخدمات طبية ، وبنوك وتجارة عملة وسمسرة ووساطة ، وخدمات استشارية وصناعة أثاث ، وصناعة صابون ، وطباعة وتغليف كتب وكراريس ، وإنتاج صلب خاص بالمبانى ، وإنتاج مياه غازية وتعبئة مياه جوفية .

ونخلص من ذلك إلى أن الرأسمالية التقليدية قد ركزت استثماراتها فى الأنشطة الخدمية والصناعات الاستهلاكية الخفيفة سريعة الربح وفى الوقت ذاته كان لبعض عناصرها تأثير على عصب الاقتصاد المصرى ولاسيما تلك التى تعمل فى النشاط المصرفى والبنوك فهى كثيرا ماتجعل من هذه البنوك الاستثمارية الجديدة وكرا لأعمال السمسرة والوساطة .

ولعل ماحدث فى بنك الأهرام الذى رأس مجلس ادارته عبد اللطيف أبو رجيله خير مثال على ذلك . فقد قام البنك بمنح ٣٠ مليون جنيه لسامى على حسن مصطفى ، و١٤ مليون جنيه لعملاء آخرين ، و٢ مليون جنيه لعزت عبد الكريم شريك سامى على حسن ، و٤٦ مليون جنيه ، ٢٤ مليون جنيه ديون مشكوك فيها كل ذلك بدون ضمانات . وكانت النتيجة أن يتحمل المساهمون نتائج تلك التصرفات وأن يلتزموا بزيادة رأسمال البنك من ٧ ملايين إلى ١٤ مليون جنيه وعدم صرف أرباح لمدة

أربع سنوات[٣٤] . وتتكرر تلك التصرفات فى عدة بنوك استثمارية أخرى مثل بنك قناة السويس ، وبنك جمال ترست .

لذلك دعا البعض الحكومة للتدخل لوقف الفوضى المصرفية التى انتابت الجهاز المصرفى بشقيه العام والخاص بعد أن تورط الأول فى الأخير[٣٥] .

كما نخلص إلى أنه بالرغم من عودة الرأسمالية التقليدية إلى الحياة الاقتصادية مرة ثانية بعد أن قننت لها الفرصة ومنحت من الضمانات والامتيازات مايمكنها من أن توظف أموالها فى الأنشطة الانتاجية إلا أن عودتها تبين جوانب من الاستمرارية والتغير لدورها قبل الثورة .

أما من حيث الاستمرارية فهى مع عودتها تحمل سمات وقسمات الماضى من حيث العزوف عن الاستثمار الانتاجى من ناحية ومن حيث عودة التشابكات والتحالفات العائلية فضلا عن قدرتها السريعة فى الانتشار والتوسع مع كافة أشكال رأس المال المحلى والعربى والأجنبى من ناحية ثانية هذا بالاضافة إلى ميلها إلى توظيف أموالها فى الأنشطة سريعة العائد والاشتغال بالسمسرة والوساطة وكافة الأنشطة التى من شأنها أن تجعل رأسمالها دائما فى حالة سيولة استعدادا للهرب فى حالة استشعارها لأية مخاطر تهدد مصالحها من ناحية ثالثة .

وأما من حيث التغيير فان عودتها لاتنطوى على نفس الدور الذى لعبته قبل الثورة حيث كانت وحدها تشكل عالم السياسة وعالم الاقتصاد معا أى تمثل الثروة والسلطة معا ، أما الآن وفى إطار التحولات التى انتابت المجتمع المصرى منذ منتصف السبعينات فقد أصبحت تشكل جزءا أو شقا من تكوينة (توليفة) اجتماعية جديدة متعددة الأصول والروافد تمثل هى أحد روافدها .

---

(٣٤) عصام رفعت ، الادارة تتلاعب والنتيجة عقاب المساهمين فى بنك الأهرام ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، العدد ٨١٧ ، ١٠/١٠/١٩٨٤ ، ص ٣٤ — ص ٣٥ .

(٣٥) عصام رفعت ، انقذوا بنك الأهرام من مليونيرات زمان ، مجلة الأهرام الاقتصادى ، العدد ٨١٨ ، ١٧/٩/١٩٨٤ ، ص ١٠ .

الفصل الثانى

الرافد البرجوازى البيروقراطى

□□□□□□□□□□□□

المبحث الرابع :

طبيعة النشأة والتطور التاريخى للبرجوازية البيروقراطية

المبحث الخامس :

الرافد البرجوازى البيروقراطى ونخبة الانفتاح الاقتصادى

«الفصل الثانى»
الرافد البرجوازى البيروقراطى

لم تقض ثورة يوليو بعد قيامها على الجهاز البيروقراطى القائم وقت قيامها رغم مايحتويه من ضعف واختلال ، بل إنها قامت ببعض عمليات التطهير للأشخاص والتطوير للنظم ولكنها بصفة عامة تعاملت واستخدمت هذا الجهاز وقامت بدعمه وتطويره وانشاء أجهزة ادارية جديدة الأمر الذى ترتب عليه ماسماه أحد الباحثين «بالتطور غير المتساوق»[1] حيث لاتشير عملية التطور إلى ازدواج بين نظم قديمة ونظم حديثة وإنما إلى تداخل عناصر مع عناصر أخرى .

بيد أن التطورات التى أدخلتها الثورة على البناء الاقتصادى والاجتماعى والتى انعكست على التكوين الادارى والبيروقراطى قد صاحبها ظهور شرائح إجتماعية متعددة تشكل فى مجملها تكوينة إجتماعية أطلق عليها (الطبقة الجديدة[2]) تستمد أصولها من الطبقات والشرائح الموجودة بالفعل من المجتمع ولكنها تضيف عنصرا طبقيا جديدا .

ونتيجة لتدخل الدولة بدور واضح فى عملية خلق رأسمالية جديدة وجعل من البيروقراطية رأسمالية جديدة تمثل عوضا عن الرأسمالية الخاصة التى عجزت عن تحقيق أهداف ومآرب القيادة السياسية ومع تنفيذ سياسة تعليمية واسعة النطاق ظهرت تلك العناصر مشكلة من البيروقراطيين والتكنوقراطيين والمهنيين والمثقفين والعسكريين .

---

(١) د. أحمد زايد ، **البناء السياسى فى الريف المصرى** ، م. س. ذ. ، ص ٢٢٨ .

(٢) اختلفت المسميات التى تصف التكوينة الاجتماعية الجديدة فالبعض وصفها «بالطبقة الجديدة» والبعض الآخر أطلق عليها «طبقة البيروقراطية» والبعض الثالث وصفها «بالرأسمالية البيروقراطية» أو «البرجوازية البيروقراطية» . والباحث لايعنيه تلك المسميات بقدر مايعنيه نشأة وتطور تلك التكوينة وان كان يميل إلى استخدام مسمى «البرجوازية البيروقراطية» فى الدراسة وهذا المسمى لايحمل معنى قيميا أو أخلاقيا على الاطلاق .

ويشير تعبير البرجوازية البيروقراطية فى الدراسة إلى تلك العناصر التى تقلدت مناصب ومراكز ووظائف داخل جهاز الدولة والقطاع العام واستفادت من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى انتابت المجتمع المصرى فى فترة الستينات واستطاعت أن تحقق من ورائها ثروات طائلة إلى أن أصبحت ركيزة اجتماعية ضاغطة من أجل التحول نحو فلسفة الاقتصاد الحر والمطالبة بفتح المجال أمام رأس المال الخاص .

ويهدف هذا الفصل إلى الوقوف على طبيعة النشأة والتطور التاريخى للبرجوازية البيروقراطية والعوامل التى ساعدت على تكوينها والعناصر المشكلة لها من ناحية وكيف تحولت إلى ركيزة اجتماعية ضاغطة مدشنة لسياسة الانفتاح الاقتصادى وأضحت أحد روافدها من ناحية أخرى .

ويشمل هذا الفصل المبحثين التاليين :

المبحث الرابع : طبيعة النشأة والتطور التاريخى للبرجوازية البيروقراطية .
المبحث الخامس : الرافد البرجوازى البيروقراطى ونخبة الانفتاح الاقتصادى .

«المبحث الرابع»
طبيعة النشأة والتطور التاريخى للبرجوازية البيروقراطية

تمت انجازات الثورة المصرية بعد قيامها بطريقة سلمية دونما تحطيم لجهاز الدولة القديم ودون تصفية البيروقراطية القائمة ، وباستثناء بعض اجراءات التطهير فى السنوات الأولى للثورة فإن القيادة الناصرية قد استندت إليها أثناء محاولتها تلبية موجة الطلبات المتزايدة .

وإزاء التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى لحقت المجتمع المصرى بعد الثورة ارتأت القيادة الحاكمة أنه لامفر من إنتهاج أسلوب الاجراءات الادارية التى تعتمد على الدولة كمؤسسة اجتماعية ومن ثم على البيروقراطية فى إنجاز المهام الثورية .

وقد خلق هذا الوضع فى بداية الثورة تناقضا جوهريا ألا وهو التناقض بين جهاز الثورة الموروث بتركيبه الطبقى القديم وبين المتطلبات الموضوعية للثورة الوطنية والاجتماعية ومقتضيات التنمية الاقتصادية .

ونظرا لهذا التناقض قامت الثورة باتخاذ الاجراءات الآتية :

— تطهير جهاز الدولة من بعض العناصر الرجعية وخاصة بعد أن شكل هذا الجهاز عبئا ثقيلا على النظام[٣] ، وعسكرة السلطة أى وضع كادر الثورة العسكرى فى المراكز الرئيسية داخل جهاز الدولة ، وخلق كادر ادارى وفنى جديد نتيجة للتوسع فى السياسات التعليمية واستجابة لمقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ارتبطت نشأة البرجوازية البيروقراطية بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية على اثر تطبيق قوانين الاصلاح الزراعى والتأميم والتصنيع . فمنذ عام ١٩٥٦ شهد المجتمع المصرى حركة تمصير وتأميم واسعة للبنوك والشركات الأجنبية التى تعتبر بحق البداية الجنينية لولادة القطاع العام والذى مكن الدولة من السيطرة على قطاع عريض من البنوك وشركات التأمين وشركات الخدمات العامة التى كانت مملوكة للعناصر الأجنبية والعناصر المحلية المرتبطة بها .

وقد ترتب على عمليات التأميم ثلاث نتائج اقتصادية هامة هى :

١ — وجود قطاع عام حكومى كبير فى النشاط الصناعى والمالى لأول مرة فى تاريخ مصر منذ مايزيد على مائة عام مضت (دولة محمد على)[٤] حيث أصبحت الدولة لأول مرة تسيطر على قطاع المصارف والتأمين وتجارة الاستيراد بالكامل وتجارة التصدير وعلى شطر هائل من الصناعة التحويلية

---

(٣) د. عبد الكريم درويش ، **البيروقراطية والاشتراكية** (القاهرة : مكتبة الانجلو ، ١٩٦٥) ص ص ٢٠٧ — ٢٠٩ .

(٤) د. جمال مجدى حسنين ، **البناء الطبقى فى مصر ٥٢ — ١٩٧٠** (القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨١) ص ١٩ .

والاستخراجية . وبذا أصبح القطاع العام سمة بارزة من سمات البناء الاقتصادى المصرى المعاصر وسندا فى اضفاء مضمون حقيقى لاستقلال مصر ورمزا لتكريس قيم الاعتماد على الذات بعد أن أصبح يملك ٩١٪(٥) من مجمل الاستثمارات فى الجمهورية العربية المتحدة ويسيطر فى ذات الوقت على ٨٣٪(٦) من جميع وسائل الانتاج .

٢ ــ القضاء على الأسلوب الاقطاعى فى الزراعة وتحول النشاط الزراعى إلى نشاط رأسمالى بالرغم من استمرار بقايا هذا الأسلوب فى البناء الفوق للقرية . فبالرغم من أن الثورة قد نجحت فى تحجيم الرأسمالية المصرية سياسيا ونزع أيديها عن مقاليد الحكم إلا أن الثانية كانت مازالت تملك من القوة الاقتصادية مايمكنها من أن تجد لها منافذ داخل النظام الجديد .

٣ ــ بناء اقتصادى وطنى مستقل غير تابع للاحتكارات بل قائم على نظام اقتصادى مختلط يجمع بين قطاعين اقتصاديين هما القطاع العام الحكومى والقطاع الخاص الرأسمالى .

والمحقق يجد أن اجراءات التأميم الواسعة قد ارتبطت بعزوف القطاع الخاص عن المشاركة فى عمليات التنمية ، فعندما قامت الثورة أصدرت التشريعات الخاصة بتشجيع رأس المال الخاص المحلى والأجنبى وتضمنت هذه التشريعات اعفاءات ضريبية واجراءات حمائية بل وتعديل فى قانون الشركات المساهمة وخاصة القانون الصادر عام ١٩٤٧ ليجعل مساهمة الأجانب ٥١٪ بدلا من ٤٩ لرأس المال الأجنبى(٧) ، كما هيأت الحكومة للرأسمالية المصرية كل العوامل التى تخفف المخاطرة وأمدتها بالقروض الخارجية والمحلية وكفلت تعويضهم عن الخسائر من خلال صناديق الدعم(٨) .

وضعت الثورة آمالا كبيرة على القطاع الخاص فى مجال الاستثمارات المختلفة وخاصة الاستثمارات الزراعية والصناعية وكانت تنتهز كل فرصة لاعلان دعمها للقطاع الخاص وتشجيعه وعزمها الدائم والمستمر على حماية حقوق الملكية الخاصة الا أن القطاع الخاص وخاصة الجناح الزراعى منه ظل عازفا عن الاستثمارات الانتاجية وتحول للاستثمارات العقارية والمالية والتجارية .

وبالرغم من مقاومة الرأسمالية المصرية للمشاركة فى عملية التنمية إلا أنه عند البدء فى تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥/٦٠ كان القطاع الخاص هو الذى يسيطر على الاقتصاد القومى اذ كان يمثل أكثر

---

(٥) لطفى الخولى ، **دراسات فى الواقع المصرى المعاصر** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٤) ص ٤٩ .

(٦) تاريخ ووثائق القطاع العام ، ملف خاص ، **مجلة الطليعة** ، العدد الثامن ، أغسطس ١٩٦٥ ، ص ص ١٥٧ ــ ١٥٨ .

(٧) باتريك أوبريان ، **ثورة النظام الاقتصادى فى مصر** ، م. س. ذ. ، ص ٩٧ .

(٨) عبد الله امام ، **تجربة عثمان** (القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨١) ص ٨٦ .

من ٩٥٪ من الانتاج الزراعى ، ٩٠٪ من الانتاج الصناعى وكان قطاع التشييد بأكمله وقطاع التجارة الخارجية بأكمله تقريبا فى أيدى القطاع الخاص ، بل إن الخطة كانت تعلق آمالا على القطاع الخاص كى يتولى تمويل ٤٠٪[٩] من مجموع استثمارات الخطة فى الوقت الذى كان القطاع الخاص يفكر فى تصفية القطاع العام ذاته .

إزاء هذا العزوف اتجهت الثورة لبناء القطاع العام لا ليحل محل القطاع الخاص وإنما ليوفر له مناخا أفضل للنمو من خلال تجهيز الاقتصاد بالهياكل الأساسية والمشروعات الكبرى التى يعجز عن القيام بها القطاع الخاص . فلم تكن سياسة التأميم مستهدفة منذ البداية ولم يكن التأميم اختيارا أيديولوجيا فلم يكن للثورة منذ قيامها أيديولوجية محكمة مسبقة[١٠] . بل إن قادة الثورة انتهزوا كل فرصة ليتباهوا بعدم تبنيهم أو اتباعهم أية عقيدة جاهزة ولطالما نظروا لأنفسهم على أساس أنهم دعاة التجربة والخطأ[١١] حتى لايرتبط النظام بأيديولوجية معينة تشكل قيدا على حريته[١٢] وبهذا يصبح التأميم سياسة فرضتها ظروف المجتمع المصرى من ناحية وطبيعة القطاع الخاص من ناحية أخرى[١٣] . ويمكن القول بصفة عامة أن التحولات والتطورات الأساسية كانت بداية لتغيرات عميقة فى وظائف الدولة حيث تزايد تدخل الدولة فى العلاقات الاقتصادية وسيطرتها على قسم هام من الناحية الاقتصادية وبهذا أصبح للدولة قاعدة اقتصادية مستقلة عن الرأسمالية الخاصة .

انعكست مثل هذه التحولات على تركيبة ووظيفة الجهاز البيروقراطى القائم . فاذا كانت

---

(٩) د. فؤاد مرسى ، **هذا الانفتاح الاقتصادى** ، م. س. ذ. ، ص ص ١٧ — ١٩ .

(١٠) **باتريك أوبريان** ، م. س. ذ. ، ص ٣٠١ .

(١١) **عبد القادر حاتم** ، **حول النظرية الاشتراكية** (القاهرة : الدار القومية ، ١٩٥٩) ص ١٥ .

(١٢) د. على الدين هلال ، **المشكلة السياسية فى مصر والتحول الى تعدد الأحزاب : تجربة الديمقراطية فى مصر** ٧٠ — ١٩٨١ (القاهرة : المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٢) ص ٦٢ .

(١٣) يقول عثمان أحمد عثمان أن التأميم كان مجرد نزوة شخصية عند عبد الناصر ورغبة جارفة منه لسلب أموال الغير ، وأن فترات الكساد التى مرت بها «المقاولون العرب» لم تشهد مثلها مثل ماشاهدته فى ظل النظام الناصرى .. .. .. لقد دخلت الاشتراكية على مصر فأفسدت كل شىء . أنظر بالتفصيل :
عثمان أحمد عثمان ، **تجربتى** (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٨١) الطبعة الثالثة ، ص ٢٩٣ ، وأنظر مدحه فى النظام الناصرى فى :
عبد الله إمام ، م. س. ذ. ، ص ٢٧ . ويقول أيضا سيد مرعى فى حديث له مع مجلة «المجلة» وهى مجلة عربية سعودية (بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٧) إن الاشتراكية هى سبب كل أزمات المجتمع المصرى . لقد تدهورت الزراعة فى ظل النظام الناصرى . فلننظر كيف يمدح هذا النظام بقوله «لقد قفزت مساهمة الزراعة فى الإنتاج القومى من ٩٥٠ مليون جنيه سنة ١٩٦٨/٦٧ الى ٩٧٧٫٧ مليون جنيه إلى ١٠٧٠ مليون جنيه فى السنتين التاليتين . أنظر بالتفصيل سيد مرعى ، **أوراق سياسية** ، م. س. ذ. ، الجزء الثانى ص ص ٥٣٩ — ٥٤٠ .

البيروقراطية بصفة عامة قد شهدت تطورا سريعا فى هذه الفترة إلا أنه يمكن القول بأن العناصر البيروقراطية الجديدة قد انبثقت من رحم القطاع العام .

فقد خلقت السياسات والاجراءات الثورية التى تبنتها القيادة الناصرية طلبا متزايدا على الفنيين والاداريين لتنفيذ تلك الاجراءات[١٤] وخاصة أن الاقتصاد المصرى قد شهد نمو صناعيا ملحوظا فى فترة مابعد قيام الثورة على مستويين أولهما بناء صناعات جديدة مثل الحديد والصلب وإطارات السيارات وآلات الديزل وفحم الكوك والاسمنت والحديد والمطروقات وغيرها من الصناعات الأخرى وثانيهما تدعيم صناعات قديمة مثل الغزل والنسيج وصناعة السكر والأسمنت .

وقد قامت الاستراتيجية الصناعية فى هذه الفترة على مبدأ احلال الانتاج المحلى بدلا من الواردات الأجنبية الأمر الذى أدى الى زيادة الطلب على الفنيين والاداريين والذى أدى بدوره إلى افساح الهيكل البيروقراطى وفى نفس الوقت زيادة الدخل المتولد من الصناعة من ١٢٧ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٣٧٦ مليون جنيه عام ١٩٦١[١٥] .

ومن العوامل الهامة التى أدت إلى تضخم الجهاز البيروقراطى خلال الستينات اقرار مجانية التعليم عام ١٩٦١[١٦] الأمر الذى تطلب زيادة عدد الوظائف ذات الدخل المرتفع نسبيا والتى أصبحت فى متناول الطبقة المتوسطة عن طريق التعليم والتوظيف فى الدولة .

وكان لتطبيق السياسات التعليمية الواسعة النطاق ابلغ الأثر فى توسيع قاعدة الهيكل البيروقراطى ووفقا للاحصاءات الرسمية نجد أن عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية قد زاد من ١٫٩٧٦٫٠٠٠ سنة ١٩٥٧/٥٦ الى ٣٫٤٤٨٫٠٠٠ سنة ١٩٦٧/٦٦ ، أما تلاميذ المرحلة الاعدادية فقد زاد عددهم من ٣١٨٫٠٠٠ سنة ١٩٥٧/٥٦ الى ٦٧٨٫٠٠٠ عام ١٩٦٧/٦٦ ، وزاد عدد تلاميذ الثانوى العام من ١٠٩٫٠٠٠ عام ١٩٥٧/٥٦ الى ٣٤٤ ألف عام ١٩٦٧/٦٦ . أما خريجو الجامعات فقد كان عددهم قبل الثورة حوالى ٥٤٫٧٩٢ ووصل عددهم عام ١٩٦٩ الى ٣١١٫٠٤٥ بمعدل زيادة بلغ ٣٦٧٫٧٪ .[١٧]

ولعل هذه الأرقام تعطى مؤشرا لمدى الضغط على الجهاز البيرقراطى وكيفية مساهمة هذا التحول الاجتماعى فى توسيع قاعدة الهيكل البيروقراطى الجديد .

---

(١٤) شملت حركة التأميمات عام ١٩٦٣ مايقرب من ٢٩٣ شركة وأدت بدورها إلى إيجاد فرص هائلة للتكنوقراطيين والادرايين للحصول على مناصب المديرين ورؤساء مجالس الادارة . أنظر بالتفصيل :
أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الثانى (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٥) ص ٢٥٦ .

(١٥) د. على الجريتلى ، التاريخ الاقتصادى للثورة (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٤) ص ص ٩٧ — ٩٩ .

(١٦) عادل غنيم ، حول قضية الطبقة الجديدة ، جلة الطليعة ، السنة الرابعة العدد الثانى ، فبراير ١٩٦٨ ، ص ٩٠ .

(١٧) د. أحمد زايد ، م. س. ذ. ، ص ٣١٣ .

وتجدر الاشارة إلى أن ثمة أربعة عناصر متعددة ساهمت فى تشكيل المؤسسة البيروقراطية بعد الثورة ويمكن تحديد تلك العناصر على النحو التالى :

- **العنصر الأول** : يتمثل فى بيروقراطية ماقبل الثورة ، وهى فى أغلبها عناصر تنتمى إلى الرأسمالية الزراعية . وبالرغم من قيام الثورة بتطهير هذا الجهاز إلا أنه ظل مشتملا على العديد من شرائحه التى مثلت القاعدة الأساسية للهيكل البيروقراطى الجديد . ورغم ضآلة هذه الشرائح إلا أنها حملت فى ثناياها بعض العناصر التى شكلت الخيط الرفيع الذى ربط بين عناصر البرجوازية البيروقراطية فى المدينة (وهى عناصر بيروقراطية جديدة) والتى وفد بعضها للعمل فى الريف وبين الرأسمالية الزراعية التى إزدهرت فى الريف ، فضلا عن أنها شكلت مصدرا تقليديا فى التكوين البيروقراطى الجديد حيث تمكنت العديد من العناصر البيروقراطية القديمة ان تزج بأبنائها داخل جهاز الدولة الجديد .

ففى الوقت الذى احتكرت فيه البرجوازية البيروقراطية السلطة فى المدينة تركت الريف لسلطة اغنياء الفلاحين ومتوسطيهم الذين سيطروا على مفاتيح الادارة المحلية واحتكروا لأنفسهم غالبية الخدمات الحكومية وكانوا بمثابة القوة السياسية الفعلية الوريثة لكبار ملاك الأراضى الزراعية فى التنظيمات السياسية التى اقامتها السلطة الجديدة ، هذا فضلا عن صلات القرابة والنسب والمصاهرة فيما بينهم وبين بعض عناصر النخبة العسكرية التى مارست بدورها دورا لايستهان به من خلال تدخلها فى الريف وبالذات عقب تشكيل لجنة تصفية الاقطاع فى منتصف الستينات ، وحين ايقنت الرأسمالية الزراعية الريفية حقيقة ومغزى التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية ونتيجة لتزايد وزنها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى الريف فقد رفعت شعارات تأييد للنظام الجديد كنوع من أنواع المناورة[١٨] واستغلال الموقف لصالحها وتمكنت من أن تدفع بأبنائها إلى المراكز القيادية السياسية والادارية داخل مجالس القرى والمدن والمحافظات والتعاونيات فضلا عن الزج بهم فى الاتحاد الاشتراكى والتنظيمات السياسية الأخرى .

وقد كشف الواقع العملى أن التنافس بين الجماعات المختلفة فى الحكم قد تم حسمه لصالح الرأسمالية الريفية التى نجحت فى تدعيم موقفها وفى خلق امتدادات لها من بين صفوفها عبر المؤسسة العسكرية من ناحية ومن خلال الجهاز البيروقراطى المدنى من ناحية ثانية ، أى أن العلاقة بين المؤسسة البيروقراطية بشقيها المدنى والعسكرى وبين الرأسمالية الزراعية فى الريف والرأسمالية الصناعية والتجارية فى المدينة علاقة تداخل وتشابك وتفاعل .

- **العنصر الثانى** : فى تشكيل المؤسسة البيروقراطية بعد الثورة تمثل فى مستخدمى القطاع الخاص والشركات المؤممة . وقد ساهم هذا العنصر مساهمة فعالة فى توسيع نطاق التشكيل البيروقراطى الجديد وصبغه بالصبغة الرأسمالية ، فقد تم الاستعانة بالقائمين على إدارة القطاع الخاص الذى آلت

---

(١٨) المرجع السابق ، ص ٣٦٦ .

ملكيته إلى الدولة بعد عمليات التأميم الواسعة ، وكانت الصبغة المميزة لهذا العنصر هى الصبغة الرأسمالية وسيادة روح المشروع الخاص والايمان بالربح السريع .

هكذا تشكلت الرأسمالية المصرية سواء بجناحها الزراعى أو بجناحها الصناعى والتجارى داخل الهيكل البيروقراطى الجديد وأضفت عليه الصبغة الرأسمالية بل وساهمت فى تخليق فئة برجوازية بيروقراطية جديدة كيانها وقوامها الكادر الادارى السياسى من أبناء الرأسمالية الوطنية المصرية وتعكس فى مضمونها التحالف بين القطاع العام والقطاع الخاص من ناحية والتناقض الفكرى بين فكرة القطاع العام وفكر القائمين على ادارته من ناحية أخرى .

ــ **العنصر الثالث** : فى تشكيل المؤسسة البيروقراطية هو المؤسسة العسكرية التى مثلت الجناح العسكرى لها . فقد اعتمد النظام على العسكريين إلى أن اصبحوا يمثلون ركيزة النظام .[١٩]

أى أن القيادة الحاكمة ارتأت تقلد العسكريين للمناصب والمراكز العليا فى المجتمع حيث أصبح الجيش هو المورد الرئيسى لنواب الرئيس ورؤساء الوزارات والوزراء الذين سيطروا على الوزارات الرئيسية مثل قطاع التجارة الخارجية والداخلية وجهاز المخابرات ومراكز توجيه الرأى العام ومجالس إدارة الصحف .[٢٠]

وقد اهتم عبد الناصر بالمؤسسة العسكرية وعمل على ارضاء العسكريين كما اهتم النظام القائم بتلبية الاحتياجات العامة للمؤسسة العسكرية التى وضعتها القيادة المصرية واستهدفت رفع المركز الاجتماعى للقوات المسلحة ماديا ومعنويا . فقد غدا نظام التجنيد اكثر ديمقراطية بمعنى أنه يتشدد فى تجنيد كل أولئك الذين انطبقت عليهم شروط الخدمة العسكرية الاجبارية ولذلك تم الغاء ضريبة البدلية التى كانت تدفع عوضا الخدمة العسكرية كذلك خفضت مدة التجنيد من خمس سنوات إلى ثلاث سنوات واستبدلت قواعد السلوك التقليدية التى حكمت علاقات المستويات المختلفة فى المؤسسة العسكرية من الناحية الرسمية على الأقل بعلاقات أكثر ديمقراطية بحيث لم يعد ينظر إلى الجنود والضباط على أنهم عبيد أو خدم شخصيون لرؤسائهم فضلا عن ان العلاقات بين أفراد القوات المسلحة أصبحت أكثر مراعاة للجانب الانسانى ، الا أن هذا لايعنى أن الاذلال الراسخ الجذور الذى طالما عانت منه القوات المسلحة قد تم اقتلاعه .[٢١]

ويمكن القول بأن مجمل هذه التغيرات سواء تلك التى تضمنت رفع المستوى الاجتماعى للبيروقراطية العسكرية أو التغير فى السلوك لم تحجب طبيعة التركيب غير المتوازى وغير المتسق الذى كان

(١٩) أحمد حمروش ، م. س. ذ. ، ص ص ١٣٩ ــ ١٤١ .
(٢٠) المرجع السابق ، ص ١٣٣ .
(٢١) د. اسعد عبد الرحمن ، **الناصرية : البيروقراطية والثورة فى تجربة البناء الداخلى (بيروت** : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨١) ، ص ١٠٢ .

سائدا داخل القوات المسلحة المصرية ، فقد ادى عدم الاتساق هذا إلى حالة من الضعف السوسيولوجي العميق الجذور حيث كان غالبية أفراد الجيش المصرى حتى عام ١٩٦٧ على الأقل من الفلاحين الأميين وأبنائهم ، أما الضباط فكانوا يجندون من بين صفوف الطبقة الوسطى فى المجتمع ولطالما اتسعت الهوة بين الضباط والجنود الأميين فضلا عن أن المؤسسة العسكرية كانت تحتوى على عناصر من الضباط ينتمون بصلة قرابة ونسب ومصاهرة إلى الرأسمالية الزراعية فى الريف والرأسمالية التجارية والصناعية فى المدينة .

وأصبح أمراً حتميا أن يخلق التركيب الاجتماعى غير المتجانس للقوات المسلحة نتائج سلبية سواء فى مجالات العسكر بعضهم مع بعض أو فى مجال فعاليتهم العسكرية ، فالمؤسسة العسكرية ليست طبقة أو فئة اجتماعية واحدة كما أنها ليست جهازا معزولا عن عمليات الصراع الطبقى[٢٢] .

وجدير بالذكر أن السلطة قد انيطت بعد قيام الثورة بالأعضاء الأربعة عشر[٢٣] الذين شكلوا مجلس قيادة الثورة وأن القيادة الناصرية نفسها قررت أن يتولى جميع الضباط الذين شاركوا بشكل مباشر فى ثورة يوليو ١٩٥٢ مسئوليات جديدة خارج الجيش . وبالفعل تقلد العديد من العسكريين مراكز هامة ، إذ نجد على سبيل المثال وزارة الشئون البلدية والقروية تولاها العسكريون (عبد اللطيف البغدادى وعبد المحسن أبو النور وكمال الدين حسين وعلى صبرى) لمدة تقرب من سبع سنوات خلال الفترة من ١٩٥٤/٤/١٧ ــ ١٩٦٢/٩/٢٤ . ووزارة الثقافة والارشاد القومى تولاها (صلاح سالم وعبد القادر حاتم وأمين هويدى) لمدة ثمانى سنوات تقريبا خلال الفترة من ١٩٥٣/٦/٨ ــ ١٩٦٧/٦/١٩ ، كما تولى وزارة الشباب طلعت خيرى خلال الفترة من ١٩٦٢/٩/٢٤ ــ ١٩٦٨/٣/٢٠ ، أما وزارة الشئون الاجتماعية فقد تولاها (كمال الدين حسين وحسين الشافعى) لمدة ثمانى سنوات تقريبا خلال الفترة من ١٩٥٤/٤/١٧ ــ ١٩٦٢/٩/٢٤ .

وقد تقلد عسكريون من الضباط الأحرار مناصب ادارة المحافظات عام ١٩٦٠ مثل حسن عبد اللطيف ووجيه اباظه وعبد المحسن أبو النور ومحمد أحمد البلتاجى ، هذا فضلا عن أن رؤساء الوزارات ونواب رئيس الجمهورية كانوا من العسكريين[٢٤] .

ولم تتوان قيادة الثورة فى اغداق الامتيازات والتسهيلات على العسكريين سواء داخل الجيش أو خارجه فى المؤسسات البيروقراطية الجديدة .

---

(٢٢) أحمد حمروش ، م. س. ذ. ، ص ١٢٧ .

(٢٣) عبد الحكيم عامر ، عبد المنعم أمين ، عبد اللطيف البغدادى ، كمال الدين حسين ، حسن ابراهيم ، خالد محيى الدين ، زكريا محيى الدين ، محمد نجيب ، جمال عبد الناصر ، انور السادات ، جمال سالم ، صلاح سالم ، يوسف صديق ، حسين الشافعى ، أنظر ــ د. أسعد عبد الرحمن ، م. س. ذ. ، ص ص ١٠٢ ــ ١٠٩ .

(٢٤) المرجع السابق ، ص ٦٦ .

ومنذ تولى عبد الحكيم عامر وزيرا للحربية وقائدا أعلى للقوات المسلحة فى ٥٤/٤/١٧ ظل على رأس التنظيم العسكرى حتى قدم استقالته من جميع مناصبه فى يونيو ١٩٦٧ بعد أن فقد الجناح البيروقراطى العسكرى الكثير من مكانته وهيبته .

وقد اعتبر الحكيم عامر المؤسسة العسكرية بمثابة قبيلة هو شيخها[٢٥] ، واغمر ضباطه الموالين بالمناصب والمراكز المادية والمعنوية . فقد اتبع سياسة مضمونها ان المناصب والامتيازات كانت تقرر فى ضوء اعتبارات الولاء والمحسوبية . وبناء على ذلك سادت المؤسسة العسكرية سياسة قوامها ضمان ولاء القوات المسلحة من خلال الاجراءات التالية :

١ ــ أصبح التعيين فى مناصب عسكرية مريحة امتيازا خاصا للضباط الموالين بغض النظر عن مؤهلاتهم وكفاءاتهم . ويؤكد د. سعد عبد الرحمن هذا فى مؤلفه فى مقابلة له مع خالد محيى الدين إذ قال له «كان الضابط الكفء حتى ولو تسلح بثلاثمائة شهادة عرضة لأن يلقى به فى الشارع طالما ان علاقته الشخصية بعامر أو أى من حاشيته علاقة سيئة» . هكذا كان يتم الترفيع الاجتماعى داخل الجيش وقد ادركت الحاشية التى احاطت بعبد الحكيم عامر هذا فتمادت فى سلوكها اللاأخلاقى واستغلت أموال الدولة اسوأ استغلال .

٢ ــ انتشرت حالات الترفيع الاستثنائى والاحالة المبكرة على التقاعد بشكل فاضح ومنح العديد من الضباط فرصا هامة لتولى مناصب جديدة داخل الجهاز البيروقراطى المدنى سواء فى الجهاز الحكومى أو فى القطاع العام .[٢٦] (سفراء ــ محافظون ــ مديرو شركات) .

٣ ــ محاباة الضباط ونقلهم فى البلدان التى كان لمصر فيها التزامات عسكرية مقابل علاوات كانوا يتقاضونها .

ومن العوامل التى ساعدت على زيادة حجم وثقل البيروقراطية العسكرية الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨ حيث أتاحت تلك الوحدة فرصة عظيمة لنمو وثراء جناح رأسمالى صناعى وتجارى تدعمت ثروته فى ظل المنافسة الخارجية فضلا عن أنها كانت بمثابة الوريث الطبيعى للوكلاء التجاريين الأجانب[٢٧] كما أن حرب اليمن ــ وهى المجال الطبيعى والذى يتناسب مع دور العسكريين ــ قد اتاحت فرصة مماثلة لمزيد من اثراء هذا الجناح العسكرى سواء عن طريق مشروع (الامتيازات التى اغدقت عليهم) أو عن طرق غير مشروعة مثل التهريب والسمسرة والوساطة والرشوة .

لقد اكتشفت أجهزة المباحث الجنائية العسكرية أثناء تتبعها لبعض الذين يتاجرون بأجهزة وآلات

---

(٢٥) المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

(٢٦) تزايد تدفق الجيش الى الخارجية حتى بلغ عدد الضباط فى مناصب وزارة الخارجية ٧٢ ضابطا من بين ١٠٠ عام ١٩٦٢ وكان جميع سفراء أوروبا خلال ذلك العام من الضباط عدا ٣ من المدنيين . انظر أحمد حمروش ، م. س. ذ. ، ص ١٤٤ .

(٢٧) د. جمال مجدى حسنين ، م. س. ذ. ، ص ٦٦ .

يحضرونها من اليمن ان اثنين من أعضاء مكتب المشير عبد الحكيم عامر قد هربا عدة صناديق من دخان التمباك للمتاجرة فيه ، وقد تبين أن هناك عصابة فى إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة تصدر أذونات صرف وهمية تستولى عليها وأنها مرتبطة بعصابة أخرى فى مكتب عبد الحكيم عامر يرأسها الصاغ عبد المنعم أبو زيد مهمتها بيع هذه التصاريح والأذونات للتجار اليمنيين مقابل عمولات وسمسرة(٢٨) . وتشير دراسة د. سعد عبد الرحمن إلى أن الفريق أول أنور القاضى قائد القوات المصرية السابق فى اليمن كان يمتلك عام ١٩٧٠ شركة كبيرة للاستيراد والتصدير فروعها الرئيسية فى مصر واليمن(٢٩) .

وهكذا أدت حرب اليمن إلى فساد وإفساد عدد كبير من الأجهزة الرسمية التى شاركت فى ادارتها حيث كانت الحرب بعيدة عن كل رقابة ، كما كان المجهود الحربى متحررا من القيود التى تطبق على غيره من أنواع النشاط التى تقوم بها أجهزة الدولة العادية . والمحقق يجد أن حرب اليمن كانت بداية لانخراط جهاز الدولة (نسبيا) فى مجال الأعمال ومثلت نقطة هامة فى توثيق الروابط بين المال العام والمال الخاص .

وثمة واقعة ثالثة كان لها أبلغ الأثر فى اثراء البيروقراطية بجناحيها المدنى والعسكرى ألا وهى عمليات التأميم الواسعة وفرض الحراسات إذ أدت تلك الوقائع إلى سطوة البيروقراطية وخاصة جناحها العسكرى بعد تشكيل لجان الحراسات .

وبذلك ساعدت العوامل السابقة وغيرها على استشراء الفساد داخل القوات المسلحة ولم يقتصر الأمر على ذلك بل امتد نفوذ الجيش إلى المؤسسة البيروقراطية المدنية واشتد التداخل بينهما بعد أن أنيطت مسئولية الاشراف على القطاع العام المؤمم بالمجلس الأعلى للمؤسسات العامة الذى رأسه المشير عبد الحكيم عامر منذ ١٥/٤/١٩٦١ . وازداد تحول العسكريين من الجهات الحكومية والوزارات الى شركات القطاع العام .

وقد أفضى هذا التداخل غير المنسجم إلى مزيد من التعقيد فى العمليات الادارية وتحطم بعض القيود والاجراءات التنظيمية المهمة ، فضلا عن ازدياد تعرض الموظفين المدنيين لاجراءات العزل والإحالة على التقاعد الأمر الذى أثار عدم الأمان وعدم الارتياح بين العسكريين والمدنيين . ولعل هذا يعكس كيفية اللقاء بين البيروقراطية العسكرية والبيروقراطية المدنية .

أما العنصر الرابع فى تشكيل المؤسسة البيروقراطية بعد الثورة يتمثل فى البيرو/ تكنوقراط الجدد (أساتذة جامعات ، مهنيين ، فنيين) ، فمع التحولات الاقتصادية والاجتماعية الواسعة استعانت الدولة بعدد من الفنيين والتكنوقراط .

---

(٢٨) احمد حمروش ، م. س. ذ. ، ص ٢٣٣ .

(٢٩) د. أسعد عبد الرحمن ، م. س. ذ. ، ص ١٢٧ .

ونتيجة لأن الثورة قد أولت اهتماما لتلبية احتياجات الطبقة الوسطى الصاعدة فى المدينة والريف فقد شهدت الفترة الناصرية نموا هائلا للفئات المتوسطة الجديدة غير «العمالية» التى تعمل نظير أجر مثل موظفى المكاتب والمصالح والكوادر الادارية والفنية فى الهيئات والمؤسسات والشركات والمدرسين والمهندسين والفنيين والباحثين غير المرتبطين مباشرة بالعملية الانتاجية المادية .(٣٠)

وبالرغم من تحديد وتوصيف هذه الفئات على أساس وظيفى أو مهنى الا أن تحديد الانتماء الطبقى النهائى لكل هذه الفئات يظل مسألة بالغة التعقيد . وقد شكلت هذه الفئات جزءا أساسيا من القيادة الادارية فى جهاز الدولة البيروقراطى حيث مكن التدريب التقنى كبار البيروقراطية والتكنوقراطية هؤلاء من أن يصحبوا مؤثرين فى عملية صنع القرارات الرئيسية فى البلاد .

وقد حظيت هذه الفئات نتيجة وضعها المتميز داخل الجهاز البيروقراطى بمزايا مالية وعينية تمثلت فى بدلات التمثيل وغيرها من المخصصات الأخرى التى مكنتها من تكوين ثروات طائلة فضلا عن أنها كانت تستغل وضعها وقدراتها الثقافية ومرونتها الأيديولوجية فى تحقيق ثروات ومصالح خاصة .(٣١)

ويمكن القول أن فترة الستينات كانت بمثابة عهد النمو السرطانى البيروقراطى حيث أمسى التوسع البيروقراطى من أهم المتغيرات المؤسسية ان لم يكن أهمها على الاطلاق . ففى غضون عشر سنوات تمت زيادة أعداد موظفى الدولة المشمولة بمزايا الكادرات الخاصة ــ وهم الذين يمثلون النخبة فى مجال الوظائف العامة ــ أربع مرات وازدادوا أثناء الخطة الخمسية ١٩٦٥/٦١ مرة ونصف مرة .(٣٢)

وبعد أن أصبحت الدولة عاملا جوهريا فى الإنتاج والتوزيع الاجتماعى للثروة غدت البيروقراطية قوة اجتماعية ذات وزن خطير فى تقرير شكل ومضمون الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد إلى الحد الذى دفع بعض الباحثين إلى وصف النظام المصرى بعد الثورة بأنه نظام بيروقراطى يتقاسم فيه القوة الفعلية رئيس الدولة واتباعه من جانب والمؤسسة البيروقراطية بشقيها المدنى والعسكرى من جانب آخر .(٣٣)

ونظرا لأن الثورة ــ رغم جهودها المستمرة ــ لم تتمكن من خلق كوادر سياسية ذات ولاء لها ولمبادئها لشغل المناصب الادارية الكبرى(٣٤) فكانت النتيجة أن أصبح الجهاز البيروقراطى فى مصر منذ بداية الستينات القاعدة المؤسسية التى يعتمد عليها النظام الناصرى والتى غدت بدورها تتشكل من

---

(٣٠) د. محمود عبد الفضيل ، **الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى** (بيروت : معهد الانماء العربى ، ١٩٨٠) ص ٢١٦ .

(٣١) د. جمال مجدى حسنين ، م. س. ذ. ، ص ٦٢ .

(٣٢) د. محمود عبد الفضيل ، **الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى** ، م. س. ذ. ، ص ٢١٨ .

(٣٣) د. أسعد عبد الرحمن ، م. س. ذ. ، ص ٢٠٥ .

(٣٤) باتريك اوبريان ، م. س. ذ. ، ص ٣١ .

الروافد الأساسية التالية :

ـــ الموظفون المدنيون من البيروقراطية القديمة .

ـــ مستخدمو القطاع الخاص والشركات المؤممة .

ـــ المؤسسة العسكرية

ـــ البيرو/ تكنوقراط الجدد .

ويلاحظ أن كلا من الرافدين الأول والثانى يعكسان العلاقة الوطيدة بين الجهاز البيروقراطى القديم والجهاز البيروقراطى الجديد الذى استوعب داخله تلك العناصر المحافظة التى تنتمى إلى الرأسمالية الزراعية والرأسمالية الصناعية والتجارية من ناحية والتى تكن عداء للقطاع العام والحكومى من ناحية أخرى ، ومن ثم فإن عدم الانسجام الأيديولوجى داخل القطاع العام كان راجعا منذ البداية إلى التركيبة الاجتماعية غير المنسجمة والتى ترتب عليها استنزاف مقدرات القطاع العام لصالح القطاع الخاص .

أما الرافد العسكرى فإنه يعكس مدى سطوة الجناح البيروقراطى العسكرى على البيروقراطية المدنية كما يعكس أيضا التلاحم بين الرأسمالية المصرية بجناحيها الزراعى/ الصناعى والتجارى داخل المؤسسة البيروقراطية بشقيها المدنى والعسكرى .

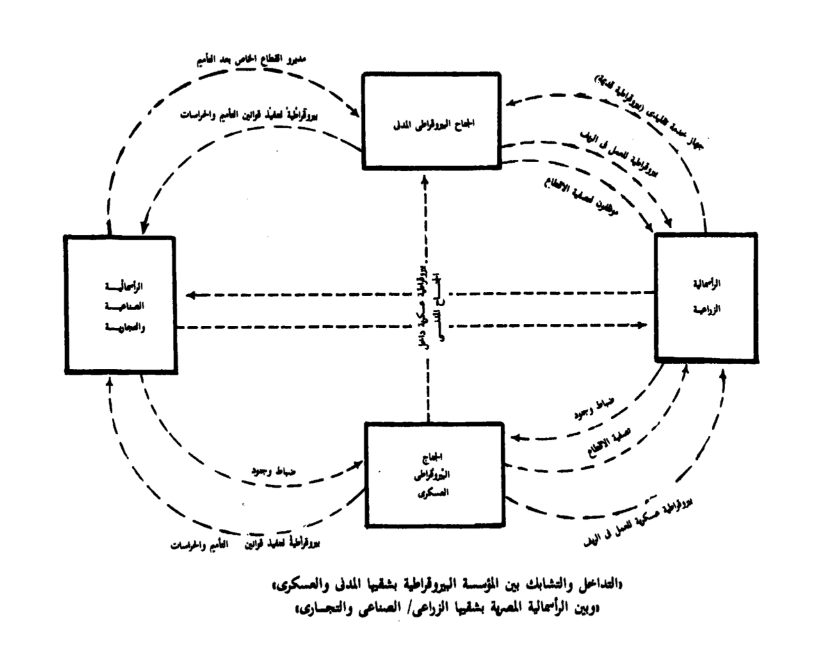
بينما يعبر الرافد الرابع عن فئات اجتماعية استطاعت ان تستفيد أقصى استفادة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى شهدها المجتمع المصرى خلال الستينات وتمكنت شأنها شأن الروافد الأخرى من تكوين ثروات واستطاعت ان تدعم مركزها فى المدينة كبرجوازية متوسطة وبرجوازية صغيرة حيث أخذت الرواتب العليا من هذه الفئات تنسلخ عن الفئات العاملة لتشكل جزءا من البرجوازية البيروقراطية ـــ فى إطار التكوين البيروقراطى الجديد ـــ والتى شكلت شقا لايستهان به من القاعدة الاجتماعية التى دشنت لسياسة الانفتاح الاقتصادى ولاسيما تلك العناصر التى تمرست بالفعل فى عالم الأعمال وأصبحت تضيق بسياسات وتشريعات تلك الفترة . ومع منتصف السبعينات يتمخض اللقاء المستتر بين البرجوازية البيروقراطية وبين عناصر الرأسمالية التقليدية داخل جهاز الدولة والقطاع العام عن لقاء مقنن فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى . بمعنى آخر بين عناصر الرأسمالية التقليدية وبين عناصر البيروقراطية الجدد (البرجوازية البيروقراطية) وخاصة بعد أن توطدت فيما بينهم علاقات القرابة والمصاهرة والنسب .(٣٥)

هكذا وجدت الرأسمالية القديمة لها امتدادات داخل النظام الجديد فعند قيام الثورة بدت الرأسمالية الزراعية وكأنها مدافعة عن النظام الجديد واستطاعت ان تتغلغل داخل تنظيماته وان يكون لها

---

(٣٥) انظر بالتفصيل كيف توطدت علاقات المصاهرة والنسب بين عناصر الرأسمالية القديمة وبين أبناء البرجوازية البيروقراطية (لعل علاقات المصاهرة والنسب بين عائلة الرئيس محمد أنور السادات وبين عائلة عثمان أحمد عثمان وسيد مرعى وعبد الغفار خير مثال على ذلك)

Malak Zaalouk, Commercial AGents in Egypt, Opcit., PP. 279-282.



«التداخل والتشابك بين المؤسسة البيروقراطية بشقيها المدنى والعسكرى»
«وبين الرأسمالية المصرية بشقيها الزراعى/ الصناعى والتجارى»

صوت فيها . ساعد على ذلك أن النظام الجديد ذاته قد أظهر ميلا للتحالف مع هذه الصفوة ورفع الشعارات التى تؤكد إنه لن يقدم على احداث تغيرات جذرية تهدد مصالحها .

وبالرغم من صدور قوانين الاصلاح الزراعى الا أنها لم تلغ نهائيا نمط توزيع الملكية السابق وإنما ادخلت عليه تعديلات غيرت من حجم ملكية كبار الملاك . فقد ظل عدد كبار الملاك (أكثر من ١٠٠ فدان) ثابتا ٥ آلاف مالك الا أن نصيبهم من الأرض قد انخفض من اجمالى المساحة من ٢٧٪ إلى ١٣٪[٣٦] ، يعد هذا مؤشرا على استمرار الأساس الاقتصادى الذى ساد التكوين الاجتماعى السابق على الثورة ، ومع ذلك كان الاصلاح الزراعى بداية لفرض علاقات إنتاج إزدادت وضوحا بعمليات التأميم الواسعة .[٣٧]

والمحقق يجد أن التنظيمات السياسية (هيئة التحرير والاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى)[٣٨] قد ضمت الكثير من عناصر الرأسمالية القديمة .

وإذا كانت الرأسمالية التقليدية تمكنت من أن تجد لها امتدادات داخل النظام الجديد فإنه يمكن القول بأن عناصر البرجوازية البيروقراطية لم يكن لديها ايديولوجية واضحة ومحددة المعالم تعكس وعيها وتعبر عن مصالحها وإنما وجد فى صفوفها تيارات فكرية متباينة تعبر عن أجنحتها جمع بينها الطابع البرجوازى التكنوقراطى العام لتلك العناصر وقيمتها النفعية ونظرتها التجريبية .[٣٩]

وتجدر الاشارة هنا إلى أن السرعة الشديدة التى شغلوا بها هؤلاء البيرو/تكنوقراط مناصبهم العليا فى الدولة جعلتهم يعانون مما اسماه أحد الباحثين «التوترات الهيراركية»[٤٠] وخاصة بعد أن أصبح لديهم مجال جديد لوظائف أعلى وفرصة للترقية اسرع وسلطة أكبر للطموحين وثروة أكبر للمرتشين[٤١] ، وقد عزز هذه القوة الضباط المتقاعدون وانصار النظام من السياسيين الذين لم تعد الحكومة قادرة على أن توفر لهم عددا من الوظائف المجزية .

ويواكب هذه الحالة باستمرار حالة من فقدان التوزان والاتزان الناجم عن الانتقال الخاطف من مستوى إلى مستوى أعلى وخاصة أن الأدوار التى تقلدها البيرو/تكنوقراط خلال الستينات كانت ذات مواقع حساسة تستطيع من خلالها التأثير على البرامج الاقتصادية فى البلاد . ففى الوقت الذى سيطر فيه القطاع العام على ٨٢٪ من وسائل الانتاج خارج القطاع الزراعى كانت بيروقراطيات الدولة مسئولة عن صرف ٦٠٪ من مجموع الانتاج القومى فى عام ١٩٦٧/٦٦ .[٤٢]

---

(٣٦) د. محمود عبد الفضيل ، **التحولات الإقتصادية الاجتماعية** ، م. س. ذ. ، ص ٢٤ .

(٣٧) د. أحمد زايد ، م. س. ذ. ، ص ٣١٢ .

(٣٨) المرجع السابق ، ص ٣٦١ .

(٣٩) عادل غنيم ، **حول قضية الطبقة الجديدة** ، م. س. ذ. ، ص ٩٣ .

(٤٠) د. اسعد عبد الرحمن ، م. س. ، ص ١٦٢ .

(٤١) روبرت مابرو ، الاقتصاد المصرى ٥٢ — ١٩٧٢ ، م. س. ذ. ، ص ١٩٨ .

(٤٢) لطفى الخولى ، م. س. ذ. ، ص ٤١ .

وكان البيروتكنوقراط خلال فترة الستينات بحكم طبائع التقدم التكنيكى الحديث بمثابة القادة والمديرين والخبراء وتمكنوا من السيطرة رويدا رويدا على مقدرات المجتمع واستأثروا بخبراته وعائد إنتاجه بل أنهم كانوا فى نفس الوقت يحملون بذور تهديد للكيان الذى يستمدون منه مكانتهم وثرواتهم بعد أن تمكنت البرجوازية البيروقراطية من السيطرة على مفاتيح العمل الاقتصادى بتوليها المراكز والوظائف الرئيسية فى الحكومة والقطاع العام والتنظيمات السياسية ووسائل الاعلام والثقافة .

ويمكن القول بأن ثمة بذورا للتهديد كانت كامنة فى الهيكل البيروقراطى الجديد اذ ضم بداخله وارثى قيم المجتمع السابق على الثورة الذين كانوا يحجبون خبراتهم وقدراتهم الفنية عن الأجيال الصاعدة الجديدة التى تنتمى إلى شرائح اجتماعية كانوا أصلا ينظرون اليها نظرة احتقار وتعال[٤٣]. هذا بالاضافة إلى فريق آخر لم يلتزم بأى موقف سياسى أو اجتماعى وإنما تهيأ أن يكون خادما للحكم ومنفذا لارادة السلطة . وهذا الفريق بحكم خبراته وتعليمه وقدراته الفنية أصبح ذا أهمية بالغة تطلبتها فترة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع خلال الستينات وإن كان قد افتقد الاحساس النفسى بأهمية ومغزى تلك التحولات وعادة مايصاب هذا النوع بعقد الاستعلاء وهو باستمرار مستعد للفرار أو الاستفادة من الموقف لمصلحته الشخصية .

واستطاعت هذه الفئات أن تورث ابناءها مناصبها التى كانت تتحكم فيها من خلال منحها الامتيازات التعليمية والثقافية وخلق الجو الثقافى الخاص للتنشئة الاجتماعية لأبنائها[٤٤] وبذلك استطاعت ان تجمع بين قوة السلطة من ناحية وقوة الثروة من ناحية أخرى بعد أن وظفت الأولى فى سبيل الحصول على الثانية .

والأرجح أن الجناح العسكرى للبيروقراطية لم يكن إلا صورة مماثلة للوضع السابق فقد كان العسكريون القابضون على السلطة وانصارهم لايؤمنون بأى اصلاح اجتماعى وكانت ضغوط الجيش تسير باتجاه يمينى بمعنى أنه لم يكن هناك مجال لخطوات تقدمية اضافية تبتغى أية اصلاحات اجتماعية تمس الملكية الخاصة وبالذات الملكية الزراعية .[٤٥]

ومجمل القول أن الثقافة العلمية السائدة لدى أبناء البرجوازية البيروقراطية أو (الطبقة الجديدة) ثقافة رأسمالية بمعنى أن القيم والمناخ الرأسمالى كان مسيطرا على العلاقات الاجتماعية بحكم طبيعة تكوين وتطور الهيكل البيروقراطى . هذا فضلا عن أن الثورة قد احدثت تغييرا فى الجوانب المادية دون أن يسبقه تغيير فى القيم المجتمعية علما بأن التغير فى الأولى غالبا مايتم بصورة اسرع من الثانية .

وازدادت الأوضاعترديا نتيجة المكاسب الخاصة التى كان يجنيها كبار البيروقراطية الذين انغمسوا

---

(٤٣) انظر مقال د. عبد الملك عودة ، حول الطبقة الجديدة ، الأهرام ، ١٩٦٣/٩/١٠ ، ص ١ .

(٤٤) د. جمال مجدى حسنين ، م. س. ذ. ، ص ٦٥ .

(٤٥) د.اسعد عبد الرحمن ، م. س. ذ. ، ص ١٤١ .

فى عملية مضاعفة دخولهم بطرق مشروعة وأخرى غير مشروعة . وتمثلت أهم الطرق المشروعة فى بدلات التمثيل التى كانت غالبا ماتمنح لكبار البيروقراطية باعتبار أنهم يقومون بأداء أعمال تتضمن علاقات عامة تحتاج الى مصاريف اضافية فضلا عن العلاوات العديدة الأخرى التى كانت تمنح تحت مسميات مختلفة .[٤٦]

وبهذا الصدد يكشف التقرير المقدم من رئيس الهيئة المركزية للادارة الى اللجنة الوزارية الخاصة بالتنظيم والادارة عام ١٩٦٤ الكثير من الحقائق حيث أكد التقرير أن التعويضات والمرتبات الاضافية التى دفعت للبيروقراطية اشتملت على كمية كبيرة من العلاوات التى لاموجب لها وكان للأخيرة اسماءمختلفة مع أنها كانت فى جوهرها واحدة . وقد بلغت هذه البدلات المتشابهة عدد ٣٧ علاوة .[٤٧]

وبالاضافة الى مصادر تجميع الثروات المشروعة كانت هناك مصادر أخرى غير مشروعة تمثلت فى السمسرة والرشاوى والعمولات وقد سلك عدد من البيروقراطية هذا المسلك لتحقيق مآرب شخصية ونجحوا فى تجميع ثرواتهم بهذه الطريقة .[٤٨]

وإزاء تضخم الدور الذى بدأت تلعبه البرجوازية البيروقراطية بدأت الأقلام والآراء تنادى بضرورة ضغط الجهاز البيروقراطى وتحجيم دور (الطبقة الجديدة) وكبح جماح الوحش الذى ينهش اقتصاد البلاد ويلتهم نتائج التأميم ويعزل المثقفين عن الجماهير[٤٩] ويميل إلى الحفاظ على مطالب نوعية خاصة بفئة محددة .[٥٠] وقد كتب محمد حسنين هيكل فى شأن نمو البرجوازية البيروقراطية إنه «ليس من حق هذا الجيل أن يأكل ويستنفذ آمال الأجيال القادمة[٥١] ، نحن لانبنى مجتمعا كى يحكمه البيروقراطيون والتكنوقراطيون »[٥٢] .

وتجدر الاشارة هنا الى أن الثورة قد أرادت أن تخلق من البيروقراطية طبقة بديلة تساهم فى انجاز المهام الثورية وتكون عوضا عن الرأسمالية المستغلة ، الا أن القيادة الناصرية قد ادركت الدور الذى بدأت تلعبه البرجوازية البيروقراطية ومن ثم بدأت فى مجابهة عناصرها سواء داخل الجناح المدنى أو الجناح

---

(٤٦) المرجع السابق ، ص ١٤٥ .
(٤٧) د. رفعت السعيد ، الطبقة الوسطى ودورها فى المجتمع المصرى ، **مجلة الطليعة** ، السنة الثامنة ، العدد الثالث ، مارس ١٩٧٢ ، ص ص ٦٥ — ٧١ .
(٤٨) الأهرام ، ١٩٨٤/٨/١٤ ، ص ١ .
(٤٩) شارل بتلهايم ، التخطيط والتنمية ، ترجمة د. اسماعيل صبرى عبد الله (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٨) ، ص ٢٦٦ .
(٥٠) المرجع السابق ، ص ٢٦٨ .
(٥١) محمد حسنين هيكل مشكلات الادارة ، الأهرام ، ١٩٦٤/٣/٦ ، ص ٣ .
(٥٢) محمد حسنين هيكل ، مشاكل القطاع العام ، الأهرام ، ١٩٦٤/٣/٢ ، ص ٩ .

العسكرى . ففى خطبة للرئيس جمال عبد الناصر أمام مجلس الأمة سنة ١٩٦٤ قال فيها : «ان البيروقراطية فى مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ستعمل على أن تحصل بكل الوسائل على أكبر قدر من السلطة حتى تستطيع أن تقوم بدور حاسم فى الانتاج وفى العلاقات الاجتماعية وان تحتكر هذا الدور . وتستطيع البيروقراطية بفضل هذا الاحتكار ان تأخذ مكان الرأسمالية فى المجتمع الرأسمالى » .(٥٣)

وفى اعقاب الموجة الأولى من قوانين التأميم سنة ١٩٦١ حذر عبد الناصر من احتمال انحراف القادة الجدد فى القطاع العام قائلا : «على القادة الجدد أن يعوا دورهم الاجتماعى الجديد ، فافدح مايمكن أن يتعرضوا له من اخطار فى هذه المرحلة هو انحرافهم عن الطريق الصحيح وتخيل انفسهم ممثلين لطبقة جديدة حلت محل القديمة وأصبحت ممتلكاتهم بالتالى ملكا لهم»(٥٤) .

«لاينبغى لنا مهما كان الثمن أن نسمح لظهور طبقة جديدة تظن أن الامتيازات ارث لها بعد الطبقة القديمة وعلينا أن نقاوم هذا الانحراف ونثور عليه اذا اقتضى الأمر ونجرده من أى سلاح يكون قد حصل عليه»(٥٥) .

وبالرغم من التهديدات المستمرة لعناصر البيروقراطية التى وظفت وظائفها ومناصبها داخل الجهاز الحكومى والقطاع العام والتنظيمات السياسية المختلفة فى تجميع الثروة الا إنها تمكنت من أن تشكل نوعا من مراكز القوى والاحتكارات فى القطاعات السياسية والاقتصادية وخاصة أنها كانت لاتملك وسائل الانتاج وإنما كانت تسيطر عليها وتمسك بمفاتيح العمل السياسى والاقتصادى الأمر الذى خولها السيطرة والتحكم فى القرارات الأساسية فضلا عن التحكم فى الفائض الاقتصادى المتولد فى المجتمع .(٥٦)

ولم يفلت الجناح العسكرى البيروقراطى من مجابهة القيادة الناصرية فقد قدم عبد الناصر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٦٢ مشروع قانون جديد يقضى بأن تكون عملية ترفيع الضباط من رتبة عقيد فما فوق خاضعة لقرار يتخذ فى مجلس الرئاسة كما تضمن مشروع القانون فقرة تقضى باستبدال الضباط الكبار بين فترة وأخرى بشكل منتظم ، وقد تم وضع هاتين النقطتين بسبب موجة المحاباة التى غمرت الترفيع فى المؤسسة العسكرية ، وحقيقة كون المناصب العسكرية العليا قد أصبحت حكرا على عدد قليل من الضباط الذين اعتبروا مناصبهم ممتلكات شخصية لهم الأمر الذى ترتب عليه استشراء الفساد والافساد والرشوة والمحسوبية داخل المؤسسة العسكرية .(٥٧)

(٥٣) عادل غنيم ، حول قضية الطبقة الجديدة ، م. س. ذ. ، ص ٩٣ .

(٥٤) المرجع السابق ، ص ٩٣ .

(٥٥) المرجع السابق ، ص ٩٣ .

(٥٦) د. محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى ، م. س. ذ. ، ص ٢١٨ .

(٥٧) د.اسعد عبد الرحمن ، م. س. ذ. ، ص ١٦٨ .

هكذا تمكنت البرجوازية البيروقراطية من أن تستغل وظائفها كوسيلة لجمع الثروة مستفيدة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى انتابت المجتمع المصرى خلال الستينات عقب عمليات التمصير والتأميم والحراسات إلى الدرجة التى أصبحت فيها مهددة للنظام ذاته ومعوقا أساسيا من معوقات التنمية إلى الحد الذى وصفها البعض بأنها ثورة مضادة انقضت على منجزات التنمية والتهمت نتائج التأميم .[٥٨]

---

(٥٨) د. عبد الملك عوده ، حول الطبقة الجديدة ، الأهرام ، م. س. ذ. ، ص ١ .

المبحث الخامس
الرافد البرجوازى البيروقراطى ونخبة الانفتاح الاقتصادى

ان أية مرحلة انقالية تفترض دائما تنازلات متبادلة من كافة الطبقات الثورية فلا يمكن أن ترفض تقديم التضحيات الضرورية والانفراد بالامتيازات الاجتماعية ولا يمكن أن تكون تضحيات طبقة فرصة نادرة لاثراء طبقة أخرى والتسلق على السلم الاجتماعى ، ولا يمكن أن تحتفظ طبقة بجدارتها الثورية السياسية اذا تخلت عن دور الثورة الاجتماعى وان حدث هذا تفقد الطبقة بالفعل وظيفتها الثورية وهذا ماحدث على يد عناصر البرجوازية البيروقراطية .

فعقب هزيمة ١٩٦٧ وجهت ضربة الى جهود التنمية فى مصر وعلت أصوات عناصر البرجوازية البيروقراطية ساخطة على التجربة الناصرية . فهى فى أغلبها عناصر غير معنية بالتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغير متحمسة لها وإنما كانت تردد شعاراتها من منطلق مجاراة الأوضاع طالما هناك استفادة تثرى امتيازاتها الشخصية .

واسكاتا لعناصر البرجوازية البيروقراطية حدثت تنازلات من قبل النظام فتم السماح بنمو القطاع الخاص فى قطاع المقاولات لاعادة تعمير مدن القناة وإزالة آثار العدوان كما سمح بنمو القطاع الخاص فى التجارة الداخلية وحدث تراخ فى عمليات تأميم تجارة الجملة فضلا عن السماح بتنشيط القطاع الخاص فى مجال التجارة التخارجية والاستيراد والتصدير وكان حليفها الأساسى فى هذا المجال القطاع العام عن طريق العناصر البيرورتكنوقراطية الجديدة .

وتم اللقاء بين القطاع الخاص بعد أن كان القطاع الخاص لايملك الحق فى الخروج المستقل إلى السوق الخارجى[1] نظرا لأن تجارة التوكيلات كانت مقصورة على القطاع العام فقط وكانت عمليات التصدير والاستيراد تتم من خلال شركات التجارة الخارجية التابعة للدولة . إلا أن بعد هزيمة ١٩٦٧ منحت شركات القطاع الخاص العديد من الامتيازات وسمح لها عام ١٩٦٩ باستيراد كل السلع الضرورية اللازمة لضمان استمرار العمل اليومى للمصانع التى تنتج سلعا للتصدير بما لايتجاوز سبعة آلاف وخمسمائة جنيه مصرى لكل شركة وبدون تحويل عملة أجنبية[2] وبهذا استطاع الكثير من العاملين فى مجال التجارة والأعمال والمقاولات فى القطاعين العام والخاص وبالاتفاق فيما بينهما وتحت أساليب التستر نقل العملة القابلة للتحويل بجهة خارج مصر وقد تم الابقاء عليها حتى حانت الفرصة الحقيقية مع الاعلان الرسمى لسياسة الانفتاح الاقتصادى .

---

(١) ف . أ لوتسكفتيش ، **عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادى** ، م. س. ذ. ، ص ٣٨ .

(٢) المرجع بالسابق ، ص ٣٩

ونتيجة لما سبق شهد المجتمع عملية واسعة من التهريب من الداخل والخارج وبدأت السوق الداخلية تمارس تجارة السلع المهربة واتسع نشاط التصدير الخاص الا أنه يمكن القول بأنه فى ظل كل هذه الظروف ظل توسع النشاط الرأسمالى عملا استثنائيا فرضته طبيعة التحولات وواقع الهزيمة .[٣]

تبلورت أبعاد البرجوازية البيروقراطية وسعت لبسط نفوذها وسلطتها من أجل جمع الثروة وبدأت تهدد بالفعل التجربة التنموية التى تعثرت فى منتصف الستينات حيث ارتفع الدين الخارجى وأصبح التمويل الخارجى أكثر صعوبة فاضطر النظام الحاكم إلى تخفيض الواردات وأصاب التخفيض مستلزمات الانتاج أساسا مما أضر بالصناعة بالذات[٤] إلا أن قيمة الواردات الغذائية سرعان ماأتجهت إلى الزيادة نتيجة لارتفاع اسعارها بمعدل ١١٫٥ سنويا فيما بين عام ٦٤/ ١٩٦٥ وعام ١٩٦٧/٦٦ ونتيجة لمحاولة اسكات أفواه عناصر البرجوازية البيروقراطية الساخطة[٥] .

وتأثر النظام بعد حرب ١٩٦٧ حيث أصبح أكثر اعتدالا وجرى تمويل الزيادة فى الانفاق الحربى على حساب معدل الاستثمار والتراكم الرأسمالى فضلا عن الخسائر فى رصيد رأس المال التى نتجت عن العمليات العسكرية (تدمير مدن القناة ــ اغلاق القناة ــ احتلال آبار البترول) ولذلك لم يتمكن الاقتصادى المصرى من المحافظة على معدل الاستثمار اللازم لتحقيق زيادة مستمرة فى النمو وأخذت معدلات النمو فى التباطؤ من أكثر من ٦٪ فى الستينات الى ٢٫٥٪ عام ١٩٧٣ .[٦]

لقد عسكت التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة من ١٩٦٢/٦١ ــ ١٩٦٧/٦٦ ثلاثة ظواهر أساسية أولها اتساع ونمو الرأسمالية المستغلة وخاصة فى قطاعى تجارة الجملة والتشييد (مقاولى الباطن) ويكفى أن نعلم أن القطاع الخاص قام بتنفيذ ٧٠٪ من إجمالى عمليات التشييد التى تبلغ قيمتها ٧٠٠ مليون جنيه وتكون ٤٧٪ من إجمالى استثمارات الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥/٦١[٧] ، وثانيها النمو غير العادى لبيروقراطية الدولة والقطاع العام . وقد شهدت هذه الفترة

---

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(٤) أحمد عبد الحميد ثابت ،**علاقات التبعية وأزمة التنمية فى العالم الثالث : مصر كدراسة حالة ٧٠ ــ ١٩٨١** ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٣) ص ١٨٠ .

(٥) المرجع السابق ، ص ١٨١ .

(٦) د. أحمد يوسف أحمد ، وعثمان محمد عثمان ، الأبعاد الاقليمية والدولية لبدائل التنمية فى مصر ، **مجلة المستقبلات العربية البديلة** ، عدد ٥ يوليو ، ١٩٨٢ ، ص ٣٢ .

(٧) عادل غنيم ، م. س. ذ.، ص ٩٠ .
يشير د. رمزى زكى الى أن عام ١٩٦٧/٦٦ شهد أعلى معدل للاستثمار القومى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى حيث وصلت الى ١٥٪ ، أنظر د. رمزى زكى ، **دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية** ، م. س. ذ. ، ص ٢٤٥ .

حركة هجرة واسعة من الحكومة (قطاع الخدمات الحكومى) الى شركات ومؤسسات القطاع العام سعيد وراء الامتيازات الاقتصادية وجريا وراء فرص الترقى الاجتماعى ، وثالثها نشاط العناصر الفاسدة داخل القطاع العام والجهاز الحكومى مستغلة وظائفها ومناصبها ومراكزها المؤثرة فى النظام ومحتضنة رصيدها الاجتماعى ورواسب التجارب السابقة ومواقفها العدائية منه[8] . فى ظل تلك الظروف والتحولات تمكنت البرجوازية البيروقراطية أن توجد تراكما رأسماليا عبر المسالك التالية :

(١) الفوائض المستحقة من النشاط الرأسمالى الخاص الذى ظل طليقا فى الزراعة وفى مجالات التجارة الداخلية والمقاولات (خاصة من الباطن) والخدمات والانتاج السلعى الصغير الذى غرزته التنمية العامة ووسعت له السوق الداخلية والخارجية أيضا «كما حدث لمنتجى الأثاث» ويسرت له الدولة التمويل اللازم .

(٢) الأرباح المتحققة للقطاع الخاص فى تعامله مع الهيئات الحكومية والقطاع العام خاصة فى مجال التوريدات والمقاولات ودخوله وسيطا لتداول السلع بين هذه الهيئات من خلال المناقصات .

(٣) الأرباح غير المشروعة للقطاع الخاص من خلال التواطؤ مع موظفى الحكومة والقطاع العام على عقد صفقات لاتتسم بالمواصفات المطلوبة ولاتحقق أفضل الشروط الممكنة للأطراف الأخرى .

(٤) الثروات التى كونها موظفو الدولة داخل الجهاز الحكومى والقطاع العام من خلال الرشاوى والعمولات والاختلاسات وغير ذلك من ألوان الفساد مقابل «تسهيل الأمور» للقطاع الخاص ومن خلال استغلال النفوذ والسيطرة على الأجهزة الاقتصادية والاستيلاء دون وجه حق على الأموال العامة وفرض الأولوية من خلال الوساطات لحصولهم وأقاربهم على السلع النادرة التى تعرضها الدولة مثل السيارات وغيرها من السلع المعمرة بالاضافة إلى اساءة التصرف فى أموال الحراسات والمشاركة المستترة فى النشاط الخاص .

(٥) أرباح القطاع الخاص من خلال السوق السوداء التى فرضتها ظروف الندرة الشديدة فى بعض السلع ومن خلال الاستيلاء على السلع والخدمات التى تلقى دعما حكوميا دون وجه حق وخلال عمليات التهريب للداخل والخارج .

(٦) الثروات التى تحققت لبعض الأفراد من خلال التهرب من قوانين تحديد ملكية الأراضى الزراعية والحيازة والايجارات والتأمين على العمال والحد الأدنى للأجور وقوانين الرقابة على النقد والجمارك والضرائب وغيرها .

---

(٨) حاول النظام تحجيم هذه العناصر فكانت الحراسة تفرض فى حالة استخدام الغش والتواطؤ أو الرشوة فى تنفيذ عقود المقاولات أو التوريدات مع الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة ووحدات القطاع العام وفى حالة الاتجار فى الممنوعات أو فى السوق السوداء وتهريب المخدرات والاستيلاء بغير وجه حق على المال العام وقد صدر فى هذا الشأن قانون الكسب غير المشروع عام ١٩٦٨ . أنظر د. جمال العطيفى ، أراء فى الشرعية وفى الحرية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠) ص ٤٦٤ .

(٧) الأموال التى تراكمت للقطاع الخاص بشتى السبل من خلال الرفع المصطنع لتكاليف الإنتاج نتيجة لعقد الصفقات المربحة للقطاع الخاص ومن خلال تحويل عملاء القطاع العام إلى القطاع الخاص إما بالتواطؤ مع الأخير أو بمجرد وضع العراقيل الادارية فى الطريق .

(٨) المدخرات التى كونها بعض العاملين فى الحكومة والقطاع العام من خلال استثمار التراكم البشرى أى الخبرات والمهارات والمعلومات التى اكتسبوها فى عملهم ثم هجرة العمل الحكومى والقطاع العام إما لممارسة نشاط مستقل أو للاشتغال بأجور أعلى فى القطاع الخاص أو للهجرة إلى دول عربية غنية[٩] .

هكذا استطاعت عناصر البرجوازية البيروقراطية أن تجمع بين الثروة والسلطة معا وبدأت تستعد لأن تطفو على السطح بعدما غاصت سنوات وتسترت داخل جهاز الحكومة والقطاع العام وبدأت تبحث عن معادل سياسى لوزنها الاقتصادى والاجتماعى ولم يكن هذا المعادل يتمثل لديها سوى فى تغيير فلسفة النظام وتوجيهاته حيث التوجه نحو فلسفة الاقتصاد الحر[١٠] .

وبعد هزيمة ١٩٦٧ انقسمت البيروقراطية إلى شقين :

الشق الأول : يمثله الجناح العسكرى وكان يريد قلب نظام الحكم مختفيا وراء الدعوة الى الديمقراطية ولكنه فى الواقع كان يريد الانقضاض على مكاسب الثورة .

الشق الثانى : يمثله البيرو/تكنوقراط (البيروقراطية المدنية) وهو الشق الذى رفع شعار الدولة الحديثة القائمة على العلم والتكنولوجيا والتى تقضى على التخلف الحضارى بحيث تعيش الجماهير الشعبية داخليا فى مستوى لائق دون تطلع إلى مواقع القيادة وأن هذه الدولة الحديثة لابد أن يكون نظامها الاقتصادى هو رأسمالية الدولة البيروقراطية ولذلك يصبح المطلوب ليس الغاء التأميمات فى مجملها وإنما الغاء بعضها فقط وكان الاحتياطى المباشر لهذا الجناح يتمثل فى البرجوازية الوطنية الليبرالية وبصفة خاصة المهن الحرة[١١] .

هكذا أعربت البرجوازية البيروقراطية بشقيها المدنى والعسكرى عن طبيعة تكوينها وتطلعاتها وفكرها . فبعد أن جمعت رأس المال النقدى لم تعد فى حاجة إلى القيود التى فرضتها طبيعة التحولات

---

(٩) د. ابراهيم العيسوى ، **تطور النظام الاجتماعى ومستقبل التنمية فى مصر** ، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ، القاهرة : ٢٧ — ٢٩ مارس ١٩٨٠ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ص ص ٨٢ — ٨٤ .

(١٠) السيد على ابراهيم زهرة ، **الأحزاب السياسية وسياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر** ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٤) ص ٣٣ .

(١١) د. أسعد عبد الرحمن ، م. س. ذ. ، ص ٦٥ .

والتبدلات السابقة فى مواجهة الملكية العقارية الكبيرة وبعض الفئات الممثلة لرأس المال ومن ثم أصبح من الضرورى ازالة تلك القيود لأنها تعوق حركتها[١٢] .

سجلت العناصر البيرو/تكنوقراطية المدنية انتصارا نسبيا بعد ١٩٦٧ وانحصر دور المؤسسة العسكرية[١٣] وبدأت هذه العناصر فى ابراز ورقة الديمقراطية كتعبير عن حاجتها لازالة القيود التى تقف وتحول دون تعانقها مع رأس المال الأجنبى وبدأت النخبة الحاكمة تطرح مايعرف «بالاشتراكية الديمقراطية» التى لاتعترف لا بالتأميم ولا بالمصادرة[١٤] وتحت الضغط الشديد حصلت البرجوازية البيروقراطية على نطاق أوسع للحركة حيث نادت بضرورة اعادة تحديد دور القطاع الخاص واطلاق حرية رأس المال والربح الفردى وفتح باب الهجرة وتشجيع القطاع الخاص وتحجيم دور القطاع العام تحت اسم (الترشيد) .

ومن المفارقات التاريخية أن يتلقى القطاع العام الضربة الأولى حيث نادت البرجوازية البيروقراطية بتقليم أظافره وتقييده وتحجيم دوره وجعله معاونا لرأس المال الخاص والأجنبى وفك الاجراءات التى تم تطبيقها خلال فترة الستينات واطلاق حرية رأس المال الخاص بدعوى تصحيح المسار (الاشتراكى) الا أن هذه الدعوة كانت مدفوعة بالاعتبارات المصلحية حيث كانت هذه القوى تسعى من وراء ذلك الى تضخيم ثرواتها وتصعيد نصيبها الاجتماعى وتحقيق مزيد من السيطرة والنفوذ السياسى[١٥] .

ومن المفارقات أيضا أن يصدر التهجم على القطاع العام ومحاولة اجهاض التجربة الناصرية ليس فقط من أولئك الذين أضيروا من جراء التأميم والحراسات والاصلاح الزراعى ولكن أيضا من تلك العناصر التى كونت ثرواتها من رحم القطاع العام الذى تم تسخيره وتخريبه من داخله لصالحهم ، كما كان التهجم من تلك الحناجر التى طالما بحت أصواتها من شدة ماكالته ليس للقطاع العام فقط بل للتجربة الناصرية كلها كتجربة متميزة وفريدة فى المنطقة بل ماهو أكثر من ذلك أنهم أرجعوا كل أزمات

---

(١٢) د. محمد دويدار ، **الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير** ، م. س. ذ ، ص ٥١٨ .

(١٣) أمانى قنديل ، **صنع السياسات العامة فى مصر مع تطبيق على السياسة الاقتصادية ٧٤ ـــ ١٩٨١** ، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٥) ص ١٣٦ .

(١٤) Ali E Hillal Dessouki, (The Politics of Income distribution in Egypt, **the politcal Economy of Income distribution on Egypt**), In Gouda Abdel Khalek and Robert Tignor eds., (New yourk - London: Holmes & Meier Publishers, 1980). PP. 62-64.

(١٥) د. جمال حمدان ، **شخصية مصر : دراسة فى عبقرية الزمان والمكان** (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٤) ص ص ١٤٢ ـــ ١٤٤ .

المجتمع المصرى إلى التبدلات والتحولات التى انتابته ابان الحكم الناصرى وإن كانوا هم أنفسهم قد مثلوا أعمدة رئيسية داخله[١٦] .

هكذا يمكن القول بأن ثورة يوليو أفرزت البرجوازية البيروقراطية ليس بهدف استنزاف ثروات المجتمع ولكن بهدف انجاز المهام الثورة الا أنها استغلت وظائفها ومناصبها داخل الجهاز الحكومى والقطاع العام فى تجميع الثروة مسخرة جهاز الدولة لتحقيق مآربها الشخصية وهاهى الآن تواصل مسيرتها بعد أن قننت لها الفرصة فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى .

وإذا كانت ثمة روابط وتداخلات وتشابكات بين عناصر الرأسمالية التقليدية وبين البرجوازية البيروقراطية قد عكستها دارسة المبحث السابق الا أن التحالف الحقيقى فيما بينهما قد تم فى اطار سياسة الانفتاح الاقتصادى . وقد بينت الدراسة أن ثمة تحالفا قويا بين بقايا الرأسمالية التقليدية التى حافظت على بعض ثرواتها القديمة من خلال التهريب إلى الخارج أو عبر تنميتها فى عالم الأعمال والذين لعبت تصفية الحراسات دورها فى تزويدهم بثروة عقارية أو نقدية كانوا قد فقدوا الأمل فيها والذين أتاح لهم الانفتاح الاقتصادى اعادة جزء من ثرواتهم فى الخارج ولهم أيضا ارتباطاتهم القديمة برأس المال الأجنبى وبالذات (الأوربى) ، وبين عناصر البرجوازية البيروقراطية التى جمعت ثرواتها الطائلة أحيانا بفضل الثورة وأحيانا أخرى بالتحايل عليها أفضى إلى تشكيل تكوينة اجتماعية قوية كانت سندا للنظام الاقتصادى المسمى بالانفتاح الاقتصادى[١٧] .

والسؤال الذى يطرح نفسه بهذا الصدد هو : هل أثبتت الدراسة العملية أن البرجوازية البيروقراطية تمثل شقا فى رأسمالية الانفتاح الاقتصادى ؟ هل يوجد تحالف بين الرأسمالية التقليدية والبرجوازية البيروقراطية عكسه تكوين الشركات موضع الدراسة ؟ ماهى أهم القطاعات التى نزحت منها تلك العناصر ؟ هل يوجد تحالف بين بيروقراطية الستينات وبيروقراطية السبعينات والثمانينات ؟

تساؤلات عديدة طرحتها الدراسة وتم التوصل الى اجاباتها عبر النتائج التالية :

أولا : أن ثمة عناصر رأسمالية تقليدية استطاعت أن تجد لها امتدادات ونفوذا داخل النظام الجديد بعد الثورة حيث آلت العديد من شركاتهم إلى جهاز الدولة بعد عمليات التأميم الواسعة ومن

---

(١٦) سيد مرعى ، م س. ذ. ، ص ص ٥٣٩ ــ ٥٤٠ وكذا عثمان أحمد عثمان ، م. س. ذ. ، ص ٢٩٣ ، وأيضا عبد الله أمام ، م. س. ذ. ، ص ٢٧ .

(١٧) د. فؤاد موسى ، **هذا الانفتاح الاقتصادى** ، م. س. ذ. ، ص ١١٧ .

يود الباحث أن يشير الى تحفظ هام وهو أن هناك بعض العناصر البيروقراطية والتكنوقراطية استطاعت أن تقوم بدورها المنشود فى انجاز المهام التى رسمتها لها القيادة الناصرية واستطاعت أن تبنى صرح القطاع العام وأن تواصل خطواتها فى تحقيق الانماء الوطنى وإن كانت قد كونت ثروات فهذا لايعيبها إذا كان ذلك مقابل جهد وطنى وعطاء جاد للوطن والمواطن المصرى .

ثم تصبح مثل هذه العناصر ــ الى كونها رأسمالية تقليدية ــ ضمن عناصر البرجوازية البيروقراطية التى وظفت وظائفها ومراكزها داخل القطاع العام لاستعادة بعض امتيازاتها (بشكل نسبى) التى سبق وأن ضربت ولا سيما تلك العناصر التى ظلت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقطاع الخاص من ناحية وبرأس المال الأجنبى من ناحية ثانية .

ومن العناصر الرأسمالية التقليدية التى تقلدت مناصب ومراكز ووظائف داخل جهاز الدولة والقطاع العام بعد الثورة نجد منهم الآتى أسماؤهم :
عبد الجليل العمرى ، وحسن عباس زكى ، ونعمة الله بولس ، وعدلى أيوب ، ومحمد العبد ، وجبر سالم ظريفة ، وبطرس غالى ، وحمد الباسل ، وعلى شعراوى ، وأحمد يوسف الطويل ، ومحمد محمود العتال ، وسيد مرعى ، واسماعيل بليغ صبرى ، وميشيل باخوم ، وعبد الغفار البربرى ، وزكى هاشم ، وأحمد جرانة ، وبعد الستار عبد المقصود عرفه .

ثانيا : أفصحت الدراسة عن وجود عدد من أولئك الذين تقلدوا مراكز ووظائف داخل الجهاز الحكومى والقطاع العام والتنظيمات السياسية المختلفة خلال فترة الستينات واستأنفوا عملهم كمساهمين ورجال أعمال مع سياسة الانفتاح الاقتصادى ومنهم على سبيل المثال :

الاسم	المناصب والوظائف التي تقلدوها خلال الستينات	الشركات المساهمة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه	التوكيلات التجارية الحاصل عليها
محسن عبد الخالق	ـ من الضباط الأحرار . ـ عمل ضابطا للارتباط العسكري في الستينات . ـ عمل سفيرا لمصر في اليابان خلال الستينات وأوائل السبعينات .	ـ بنك النيل	١٩٧٨/١/٢٦	١٥	
أنور القاضي	ـ فريق أول وكان قائدا للقوات المسلحة باليمن . ـ كان يملك شركة استيراد وتصدير للدخان والسجاير في نهاية الستينات وأوائل السبعينات وأهم مراكز توزيع للشركة في مصر واليمن .	ـ شركة فالي للاستشارات . ـ وجملكو مصر لمواد البناء ـ والمفيس الصناعية والتجارية . ـ والدقهلية الوطنية للطباعة والنشر .	١٩٧٨/٣/٢٦ ١٩٧٨/٨/١٤ ١٩٨٠/٩/٢٩ ١٩٨٢/١٢/١٤	٢٠ ٣٦ ٤٥٠ ٦٠	
وجيه أباظه	ـ من الضباط الأحرار . ـ عين محافظا عام ١٩٦٠ .	ـــ	ـــ	ـــ	صاحب توكيل سيارات بيجو
عبد العظيم أبو العطا	ـ كان مديرا لمكتب وزير الري والسد العالي . ـ كان سكرتيرا للجنة بناء السد العالي . ـ كان مديرا لمكتب السد العالي في موسكو . ـ كان وكيلا لوزارة السد العالي أثناء التنفيذ لمدة ثلاث سنوات . ـ عمل وزيرا للري ثم وزيرا للزراعة عام ١٩٧٨ .	ـ شركة مصر أيران لمواد البناء ـ بنك الاعتماد والتجارة مصر .	١٩٨١/٣/٣ ١٩٨١/٦/٨	٤٠ ٢٠	

الاسم	المناصب والوظائف التى تقلدوها خلال الستينات	الشركات المساهــــــم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه	التوكيلات التجارية الحاصل عليها
اسماعيل بليغ صبرى	ـ كان رئيسا لشركة الحوامدية للسكر (قطاع عام) والآن رئيس الشركة المصرية الفرنسية للصناعات الغذائية «فيعراك» (شركة مساهمة) .	ـ بنك النيل . ـ الشركة المصرية الفرنسية للصناعات الزراعية الغذائية «فيعراك» .	١٩٧٨/١/١٦ ١٩٨٠/٢/١٦	١٢٫٥ ١٠٠	
شارل رمزى ستينو	ـ شقيق كمال رمزى ستينو الذى تولى الوزارة ٦ مرات خلال الفترة من ٥٢ ـ ١٩٧٢ والذى شغل منصب نائبا لرئيس الوزراء فى ج.ع.م خلال الفترة من ١٩٦٤/٣/٢٥ الى ١٩٦٦/٩/١٠ .	ـ شركة المطاعم المصرية السويسرية (سوركو) .	١٩٧٦/٧/٢٩	٢٠	
محمد محمود العتال	عضو منتدب بمجلس ادارة بنك مصر خلال الستينات .	ـ شركة النيل للفنادق والسياحة .	١٩٧٨/١٢/١٢	١٠٠	
محمد أحمد غانم	ـ كان ضابطا من ضباط الثورة . ـ كان رئيسا لمجلس ادارة شركة النصر للاستيراد والتصدير[18] . ـ عمل بعد ذلك فى مجال الأعمال .	ـ شركة الجرانيت والرخام المصرية . ـ شركة تصنيع الأقلام البلاستيك . ـ الشركة المصرية الكويتية للتعمير . ـ شركة النيل للأحذية البلوبيان .	١٩٧٦/١/١ ١٩٧٦/١/٢٢ ١٩٧٨/٩/١٩ ١٩٨٢/٤/٢٢	١٤٠ ٦٠ ٩٦٫٢ ٤٠٠	

(١٨) أنظر الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٦/٢/٨ . ويعتبر من العناصر المؤسسة لشركة المصريين فى الخارج للاستثمار والتنمية مع كل من محمد عبد الله عربى ، وأحمد يوسف الجندى . أنظر الأخبار بتاريخ ١٩٨٥/٢/٩ ص ٧ .

الاسم	المناصب والوظائف التي تقلدوها خلال الستينات	الشركات المساهمة المساهـــم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه	التوكيلات التجارية الحاصل عليها
أشرف مروان	ـ كان نقيبا كيماويا وانتدب للعمل في مكتب سامي شرف . ـ عمل موظفا بمكتب الرئيس عبد الناصر. ـ كان يتقاضى مرتبا لايزيد عن ٥٠ جنيها(١٩) .	ـ شركة الاتحاد العربي للاستشارات . ـ الشركة المتحدة للانشاءات	١٩٧٩/٨/١٤ ١٩٨٠/٧/١٥	١٠٠٠ ١٠٠	
(تابع) أشرف مروان	ـ شغل في عهد السادات رئاسة الهيئة العربية للتصنيع وفوضه الرئيس السادات في شراء الأسلحة . ـ اتهم بتقاضي رشوة في صفقة الاتوبيسات الايرانية(٢٠) . ـ يعمل الآن بمجال الأعمال واشترى حصة من متاجر (أوستن ريد) بلندن قيمتها ٣ ملايين جنيه . ـ يذكر عثمان أحمد عثمان أن ثروته بلغت ٤٠٠ مليون جنيه(٢١) .				
مجد الدين كشك	رئيس مجلس ادارة الشركة العربية لحليج الأقطان .	شركة مجمع زفتى الوطني للتجميد والتبريد .	١٩٧٩/٢/١٩	٢٨٠	

(١٩) أنظر عبد الله إمام ، تجربة عثمان ، م. س. ذ. ، ص ١٥٠ .

(٢٠) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، ص ٤٣٣ .

(٢١) عثمان أحمد عثمان ، تجربتي ، م. س. ذ. ، ص ٣٩٣

الاسم	المناصب والوظائف التى تقلدوها خلال الستينات	الشركات المساهمة المساهـــــم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه	التوكيلات التجارية الحاصل عليها
أحمد محرم	ـ أستاذ جامعى ومهندس استشارى . ـ كان وزيرا للاسكان . ـ تولى رئاسة جمعية المهندسين . ـ يملك مكتبا استشاريا منذ الخمسينات مع مشيل باخوم وعلى علاقة وثيقة بعثمان أحمد عثمان ومأمون قداح .	ـ شركة مصر ايران للاستشارات الهندسيـــة . ـ شركة أردمان ـ أيس هندسة التربة واختبار مواد التشييد . ـ شركة براون الدوت المصرية . ـ شركة ى . أى . بى الشرق الأوسط . ـ البنك المصرى الخليجى	١٩٧٦/٥/٢٠ ١٩٧٨/٤/٢٧ ١٩٧٨/١٠/١٧ ١٩٧٩/٥/٣ ١٩٨١/١٠/٢٦	٢٥ ١٧,٥ ٤٠ ٥ ٢٥	
عبد الوهاب البرلسى (وجمال الدين البرلسى)	ـ أستاذ جامعى . ـ تولى وزارة التعليم فى ج . ع . م خلال الفتـــرة من ٦٨/١٠/٢٨ الى ١٩٧٠/١١/١٨ .	ـ شركة تاكى فاتيا ـ الشركة العربية المشتركة للأغذية .	١٩٧٨/٨/٦ ١٩٨٢/٢/١٤	٢٠ ٦٥	
ميشيل باخوم	ـ أستاذ جامعى ويملك مكتبا استشاريا .	ـ شركة مصر ايران للاستشارات الهندسية . ـ شركة بنك النيل . ـ شركة أردمان أيس هندسة التربة . ـ شركة ى. أى. بى الشرق الأوسط . ـ الشركة المصرية الفرنسية للصناعات الغذائية .	١٩٧٦/٥/٢٠ ١٩٧٨/١/٢٦ ١٩٧٨/٤/٢٧ ١٩٧٩/٥/٣ ١٩٨١/٧/٢٥	٢٥ ٢,٥ ٢٤ ٥ ٢٥	

الاسم	المناصب والوظائف التي تقلدوها خلال الستينات	الشركات المساهمة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه	التوكيلات التجارية الحاصل عليها
عبد المنعم الطناملي	ـ رئيس مجلس ادارة البنك العقاري المصري[22] .	ـ بنك النيل	١٩٧٨/١/٢٦	١٢٫٥	
حسن عباس حلمي فهمي	ـ ابن عباس حلمي فهمي مدير الشئون الادارية وعضو مجلس ادارة شركة المقاولات المصرية (مختار ابراهيم سابقا) .	ـ الشركة الاسلامية للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية (فاركو للأدوية) .	١٩٨٢/١١/١٧	٣٦٢	
عبد العزيز فريد حامد المصري	ـ ابن فريد حامد المصري رئيس مجلس ادارة شركة الجيزة العامة للمقاولات[23] .	ـ الشركة المصرية لصناعة الأدوات الصحية .	١٩٨٢/١/١٨	٦٥٠	
مختار حسين حسن علي	ـ ابن حسين حسن علي عضو مجلس ادارة الشركة المصرية للأحذية (باتا) . ثم رئيسا لمجلس ادارة الشركة العربية للتجارة الخارجية[23] .	ـ شركة بيراميد للملاحة .	١٩٧٨/٦/١٥	١٥٠	
فاروق حسن الابياري أبو بكر حسن الابياري محمد حسن الابياري	ـ أبناء حسن الابياري رئيس الوفد التجاري للجمهورية العربية المتحدة[24]	ـ بنك الاسكندرية الكويت الدولي . ـ الشركة الاسلامية للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية (فاركو للأدوية) .	١٩٧٨/٤/٢٤ ١٩٨٢/١١/٧	٢٠ ٥١	

(٢٢) أنظر الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٩ .

(٢٣) الجريدة الرسمية (عدد ٣٦) بتاريخ ١٩٦٥/٢/١٦ .

(٢٤) الجريدة الرسمية (عدد ٢٠٨) بتاريخ ١٩٦٥/٩/١٥ .

الاسم	المناصب والوظائف التي تقلدوها خلال الستينات	الشركات المساهمة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه	التوكيلات التجارية الحاصل عليها
مصطفى كامل مراد وشقيقه محمود صدقى مراد	ـ من ضباط الثورة . ـ رئيس مجلس ادارة الشركة الشرقية للأقطان منذ الستينات حتى الآن[25] . ـ عمل وكيلا لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية . ـ عمل نائبا لمحافظ البنك المركزى ونائبا لمحافظ الجمهورية العربية لصندوق النقد الدولى[26] .	ـ الشركة الفرعونية للملاحة. ـ بنك الدلتا الدولى . ـ المصرية الأمريكية للنقل والشحن والتفريغ .	١٩٧٧/١٢/٢٨ ١٩٧٨/٨/٢٠ ١٩٧٩/٤/٢٩	١٠ ١٥ ١,٥	
محمد محمود أبو شادى	ـ عمل رئيسا لمجلس ادارة البنك الأهلى[27] .	أنظر الملحق رقم ٣	أنظر الملحق رقم ٣	انظر الملحق رقم ٣	
منير صبرى الخولى		أنظر الملحق رقم٣	أنظر الملحق رقم ٣	أنظر الملحق رقم ٣	

(٢٥) الجريدة الرسمية (عدد ٩٨) بتاريخ ١٩٦٥/٥/٨ .

(٢٦) الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٥/٨/٣١ ، ١٩٦٧/٢/١٩ ، ١٩٦٨/٣/١٤ .

(٢٧) الجريد الرسمية بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٥ .

الاسم	المناصب والوظائف التي تقلدوها خلال الستينات	الشركات المساهمة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه	التوكيلات التجارية الحاصل عليها
عمرو حسين ذو الفقار صبرى		ـ شركة الاتحاد العربي للاستثمارات . ـ شركة الاتحاد للأجهزة الكهربائية .	١٩٧٩/٨/١٤ ١٩٨٢/٥/٢٦	١٠ ٢٥٢	
محمد عبد الله مرزبان(٢٨)	ـ عمل رئيسا للمؤسسة العامة للغزل والنسيج ١٩٦٦ . ـ عمل رئيسا لمجلس ادارة بنك القاهرة ١٩٦٧ .	أنظر الملحق رقم ٣	أنظر الملحق رقم٣	أنظر الملحق رقم ٣	عدد ١ من سويسرا . ٢ من انجلترا . ١ من ألمانيا الغربية .
(تابع) محمد عبد الله مرزبان	ـ عمل وزيرا للتموين والتجارة الداخلية ١٩٦٨ ـ أصبح نائبا لرئيس الوزراء فى بداية السبعينات(٢٩)				عدد ١ من ايطاليا . ١ من بلجيكا . ١ من أمريكا . آلات للغزل والنسيج والخزف والصيني

(٢٨) اتهم فى قضية صفقة طائرات البوينج مع أحمد نوح وزير الطيران وقد أصدرت محكمة أمن الدولة بالقاهرة الحكم ببراءة الوزيرين أنظر الأخبار بتاريخ . ١٩٨٤/٥/٢٣ .

(٢٩) أنظر الجريدة الرسمية ١٩٦٧/٢/١٩ ، ١٩٦٨/٣/١٤ .

الاسم	المناصب والوظائف التى تقلدوها خلال الستينات	الشركات المساهمة المساهم فيها	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه	التوكيلات التجارية الحاصل عليها
حسن عباس زكى وشقيقه محمود عباس زكى	ـ وزير سابق للاقتصاد خلال أواخر الستينات وأوائل السبعينات . ـ شغل رئيسا لمجلس ادارة بنك الائتمان العقارى (٣٠) .	ـ شركة القاهرة للاستثمارات والتنمية . ـ الشركة الاسلامية للاستثمار والتنمية .	١٩٧٦/١١/١٩ ١٩٨٣/١/١٧	١٨ ٣٥	
فؤاد كامل مرسى (مع شقيقه رؤوف كامل مرسى	ـ شغل فؤاد كامل مرسى رئاسة هيئة الطيران فى عام ١٩٦٦ (٣١) .	أنظر الملحق رقم ٣	أنظر الملحق رقم٣	أنظر الملحق رقم٣	
عبد العزيز حجازى	كان وزيرا خلال الستينات .	أنظر الملحق	أنظر الملحق	أنظر الملحق	
محمد فؤاد ابراهيم	كان مديرا لجريدة الأهرام ثم سافر الى الدول العربية .	أنظر الملحق	أنظر الملحق	أنظر الملحق	
بشرى عبد المنعم الصاوى	ـ ابن عبد المنعم الصاوى الذى كان وزيرا للاعلام .	أنظر الملحق	أنظر الملحق	أنظر الملحق	
عقل محمد حلمى	ـ شغل رئيسا لمجلس ادارة الشركة المصرية للصناعات الحربية والطيفونات(٣٢) .	أنظر الملحق	أنظر الملحق	أنظر الملحق	

(٣٠) أنظر الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٩ .

(٣١) أنظر الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٦/١/٧ .

(٣٢) أنظر الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢ .

ثالثا : ان الشق الأكبر من عناصر البرجوازية قد نزح من قطاعات رئيسية ثلاثة هى : قطاع التجارة الخارجية وتجارة التوكيلات وقطاع المقاولات وقمة جهاز الدولة الحكومى .

واذا كانت هذه النتيجة قد تم التوصل اليها على مستوى الشركات المساهمة فان ثمة بحثا آخر قدمته الدكتور ملك زعلوك على مستوى التوكيلات التجارية وتبين منه أن أصحاب التوكيلات التجارية بلغوا ٧٠٠ فى أواخر عام ١٩٧٧ وهم فريقان :

الفريق الأول تمثل فى فريق الوكلاء القديم من أصحاب مكاتب التوكيلات المؤممة عام ١٩٦١ وقد نجحت بعض عناصره فى نقل مكاتبها بالخارج وعملت على استمرارية صلات التعامل مع رأس المال الأجنبى ثم عادت مع سياسة الانفتاح الاقتصادى أما البعض الآخر فقد غاص داخل القطاع العام وخاصة تلك القطاعات القائمة بالتجارة الخارجية وتجارة التوكيلات إلى أن عادت إلى نشاطها الصريح أيضا مع تبنى النخبة الحاكمة لسياسة الانفتاح الاقتصادى .

أما الفريق الثانى فتمثل فى أصحاب التوكيلات الجدد الوافدين الى صفوف الوكلاء والوسطاء والسماسرة والمستشارين معتمدين على نفوذهم السياسى وصلاتهم بالجهاز التنفيذى وقد تضخمت هذه الفئة بطريقة سريعة الى أن أصبحت من الفئات المؤثرة فى المجتمع ."(٣٣)

رابعا : عكست الدراسة تمركزا بيروقراطيا فى العديد من الشركات كما عسكت أيضا تحالفا بين عناصر الرأسمالية التقليدية من ناحية والبرجوازية البيروقراطية من ناحية ثانية ومن هذه الشركات على سبيل المثال :

- **بنك النيل** : وتلتقى فيه عناصر الرأسمالية القديمة مع البرجوازية البيروقراطية إذ نجد عائلات المفتى ، والبدراوى ، ودوس ، وأبو الفتوح ، واندراوس ، والطويل ، وتوبه ، مع عائلات تنتمى الى البرجوازية البيروقراطية مثل محسن عبد الخالق ، وعبد الغفار البربرى ، وعبد المنعم الطناملى .
- **بنك الاعتماد والتجارة مصر** : يضم زكى هاشم ، وعبد الله مرزبان ، وعبد العظيم أبو العطا .
- **الشركة المصرية الأمريكية للنقل والشحن والتفريغ** تضم حسين عبد الله مرزبان شقيق محمد عبد الله مزربان مع مصطفى كامل مراد .
- **شركة الاتحاد العربى للاستثمارات** تضم أشرف مروان مع عمرو حسين ذو الفقار صبرى .
- **بنك مصر العربى الأفريقى** يضم عبد المنعم القيسونى مع محمد محمود أبو شادى .
- **الشركة الاسلامية للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية** (فاركو للأدوية) تضم حسن عباس حلمى فهمى مع فاروق حسن الابيارى .

---

(٣٣) Malak Zaalouk Opcite., P.P. 290- 295.

وإذا كانت الشركات السابقة تعكس فى تكوينها تمركزا للعناصر البرجوازية البيروقراطية فان هناك العديد من الشركات التى عكست تحالفا حميما بين البرجوازية البيروقراطية والرأسمالية التقليدية على نحو ماأوضحه المبحث الثالث من الفصل الأول .

خامسا : ان بيروقراطية الستينات قد شهدت تلاحما وثيقا بينها وبين بيروقراطية السبعينات والثمانينات . وقد دعم من تلك الظاهرة اندماج جهاز الدولة من ناحية والقطاع العام من ناحية ثانية فى مجال الأعمال والانخراط فى الشراكة مع رأس المال الخاص المحلى والعربى والأجنبى ولعل هذا يشير إلى أن الدور السلبى للبرجوازية البيروقراطية لم يقتصر على الحقبة الناصرية بل امتد الى الفترة التى تليها . لقد أفصحت الدراسة عن تكرار أسماء العديد من المسئولين الذين تقلدوا مناصب ومراكز هامة داخل جهاز الدولة والقطاع العام والتنظيمات السياسية والمؤسسات الصحفية ، إذ نجد على سبيل المثال أسماء بعض أعضاء مجلس الشعب مثل حافظ بدوى ، وكامل بدوى ، وزينب السبكى ، وعقيلة السماع ، ومحمد البطران ، وعبد القادر أبو هميلة ، وفرخندة حسن وأسماء بعض كبار المسئولين فى المؤسسات الصحفية مثل عبد الله عبد البارى ، وابراهيم سعده ، وابراهيم نافع ، ومصطفى شردى ، وجلال الدين الحمامصى . هذا بالاضافة الى أسماء وزراء سابقين منهم على سبيل المثال عبد المنعم القيسونى ، وحسن عباس زكى ، وعثمان أحمد عثمان ، وسيد مرعى ، وعبد العزيز حجازى ، ومحمد عبد الله مرزبان ، وعبد العظيم أبو العطا ، ومحمد حامد محمود ، وجمال الناظر ، وحامد السايح ، وأحمد أبو اسماعيل وسليمان نور الدين ، وعلى زين العابدين ، ومنصور حسن ، وعبد المنعم الصاوى ، وزكى هاشم ، ومصطفى السعيد ، وعبد العزيز كامل ، ويوسف السباعى .

ونخلص مما تقدم الى أن التبدلات والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى انتابت المجتمع المصرى منذ بداية الستينات قد ساعدت على تكوين عناصر بيرو/تكنوقراطية تمكنت من أن توظف مناصبها ووظائفها داخل جهاز الدولة والقطاع العام والتنظيمات السياسية من أجل الحصول على ثروات بطرق مشروعة أو غير مشروعة أو بكلاهما معا . وقد ساعد على ذلك العديد من العوامل منها انخراط البيروقراطية القديمة وجهاز الدولة القديم داخل النظام الجديد بالاضافة إلى أن العناصر الرأسمالية التقليدية استطاعت أن توجد لنفسها امتدادات داخل النظام الجديد أما عن طريق الزج بأبنائها داخله وإما عن طريق عمليات التأميم الواسعة التى أفضت الى تحويل الشركات المؤممة بهيكلها الادارى (العائلى غالبا) الى جهاز الدولة أيضا .

وانطلاقا من التحالف والتشابك بين الرأسمالية التقليدية والبرجوازية البيروقراطية تكونت جبهة اجتماعية ضاغطة على النظام فالأولى تسعى لاستعادة امتيازاتها والثانية ناقمة على التجربة وتسعى إلى تعظيم ثرواتها وأصبحت تلك الجبهة تضيق بالقيود والاجراءات التى تحد من دور رأس المال الخاص وضرورة تغيير

فلسفة النظام وتوجهاته حيث التوجه نحو فلسفة الاقتصاد الحر .

قننت النخبة الحاكمة الفرصة بالاعلان الرسمى لسياسة الانفتاح الاقتصادى وتم استدعاء عناصر الرأسمالية التقليدية أولا ثم عناصر البرجوازية البيروقراطية التى شكلت شقا أساسيا من القاعدة الاجتماعية المدشنة لسياسة الانفتاح الاقتصادى .

ويلاحظ أن الرأسمالية التقليدية كان لها السبق فى تأسيس الشركات المساهمة فقد أثبتت الدراسة أن الشركات المساهمة التى تأسست فى السنوات الأولى كانت تتضمن مساهمة من قبل عناصر الرأسمالية التقليدية أما الانخراط الرسمى والواضح لعناصر البرجوازية البيروقراطية لم يظهر الا ابتداء من عام ١٩٧٨ (فى اطار الشركات المساهمة) . وقد يرجع ذلك الى أن النخبة الحاكمة خلال الفترة من ١٩٧٤ ــ ١٩٧٨ تقريبا كانت لاتزال تمجد تجربة الستينات وتؤكد أن التحولات خلال السبعينات ماهى الا امتداد لتحولات الستينات ومن ثم كان لايليق والنخبة الحاكمة تمجد النظام السابق أن يخرج ويبرز (الاشتراكيون) فى ثوب رأسمالى جديد .

هكذا شكلت البرجوازية البيروقراطية عنصرا فاعلا فى النسيج الاجتماعى الذى أخذ على عاتقه التدشين والدفاع عن سياسة الانفتاح الاقتصادى .

الفصل الثالث

الرافد الطفيلى

□□□□□□□□□□□□

المبحث السادس :

تحديد مفهوم الطفيلية وخصائصها

المبحث السابع :

السياسات الحكومية والرافد الطفيلى

المبحث الثامن :

التهجين بين الروافد الثلاثة

(الرأسمالية التقليدية.والبرجوازية البيروقراطية والطفيلية)

الفصل الثالث
الرافد الطفيلى

كما حدث فى الستينات عندما اتسمت فترة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بظهور البرجوازية البيروقراطية ، شهدت حقبة السبعينات ظهور بعض الفئات الاجتماعية الطفيلية الناشطة على سطح المجتمع المصرى لتضيف رافدا اجتماعيا جديدا فى النخبة الاجتماعية (موضع الدراسة) التى تشكل فى مجملها نخبة رأسمالية السبعينات . وبتفاعل الرافد الطفيلى مع الرافد الأول (الرأسمالية التقليدية) والرافد الثانى (البرجوازية البيروقراطية) تكتمل التكوينة الاجتماعية لرأسمالية الانفتاح الاقتصادى وتبدأ فى تشكيل ملامحها وخصائصها كتكوينة اجتماعية جديدة تعكس واقعا مصريا جديدا .

وقد عكست المحاكمات التى شهدتها مصر صورة واضحة لبعض أقطاب الطفيلية وأفصحت عن طبيعة نشأتهم وطرق تكوين ثرواتهم ونمط سلوكياتهم الذى دفع بعضهم الى حد ارتكاب الجرائم بالمعنى « الجنائى » للكلمة[1] .

وتشير الطفيلية فى الدراسة الى عناصر الطفيلية «البحتة» أى العناصر ذات النشأة الطفيلية من ناحية والنشاط الطفيلى من ناحية ثانية ، بمعنى آخر العناصر التى تنتمى الى خريجى السجون وأرباب السوابق والخارجين عن القانون . فهى عناصر ليست من ذوى الوظائف العامة فى الدولة وليست من عناصر رأسمالية قديمة ، وأنما هم يشكلون نبتة جديدة اضافتها فترة السبعينات الى التركيبة الرأسمالية المعهود بها تحقيق التنيمة فى اطار سياسة الانفتاح الاقتصادى .

ويتضمن هذا الفصل المباحث التالية :

---

(١) نظرا لصعوبة دراسة هذا الرافد وبالذات الجوانب غير المشروعة فى نشاطه كالاتجار بالعملة أو التهريب بحكم الطبيعة السرية لهذه الأنشطة تم الاعتماد على حيثيات الاحكام والقضايا كمصدر وكمثل .

المبحث السادس : تحديد مفهوم الطفيلية وخصائصها .
المبحث السابع : السياسات الحكومية والرافد الطفيلي .
المبحث الثامن : التهجين بين الروافد الثلاثة (الرأسمالية التقليدية ، والبرجوازية البيروقراطية ، والطفيلية)

المبحث السادس
تحديد مفهوم الطفيلية وخصائصها

تناولت بعض الكتابات العلمية[2] بل والمحاكات القانونية التى تعرضت لها بعض العناصر التى نشطت خلال سنوات الانفتاح الاقتصادى لفظ الطفيلية كوصف لطبيعة نشأة ونشاط هذه الشريحة ، وغالبا مايستخدم هذا اللفظ لوصف ماينقده الكاتب أو يعتقد أنه ضار بالاقتصاد الوطنى .

وبالرغم من شيوع هذا اللفظ فى الكتابات العلمية الا أن هذا لايعنى أنه قد اكتسب معنى محددا وواضحا بالشكل الذى يجعله يرتقى الى مستوى المفاهيم والأفكار المنضبطة كأداة لتشريح وفهم تضاريس الواقع الاقتصادى والسياسى والاجتماعى المصرى .

أولا : تحديد مفهوم الطفيلية :

والمعنى الاصطلاحى للفظ الطفيلية يعنى لغويا « الكائن الذى يعيش متطفلا على كائن آخر داخله أو خارجه ، أى أنه يعيش على حساب غيره يتغذى بغذائه ويستنزف قواه »[3] .

وبناء على هذا المعنى الاصطلاحى للفظ الطفيلية تصبح الطفيلية فى معناها العام تدور حول مايلى :

١ ــ ان النشاط الطفيلى يقوم على استغلال الغير الأمر الذى يترتب عليه حرمان هذا الغير من فرص الترقى والنمو .

٢ ــ ان دخول العناصر الطفيلية لاترتبط بالعملية الانتاجية الأمر الذى يعكس فى النهاية ان النشاط الطفيلى هو نشاط ناقل للثروة ومجاله الأساسى هو التبادل[4] ، ومن ثم فهو يفسر الى حد بعيد ظاهرة التكاثر المالى وليس التراكم الرأسمالى[5] .

---

(٢) استخدم هذا اللفظ فى كتاباتهم الأساتذة : د.فؤاد مرسى ، د.اسماعيل صبرى عبد الله ، د.محمود عبد الفضيل ، د. ابراهيم العيسوى ، د.جمال حمدان ، عادل حسين ، د.محمد دويدار ، د.محمد عبد الشفيع ، د. لويس عوض ، د. رمزى زكى ، وغيرهم من أئمة الفكر السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى مصر . الا أن ثمة فريقا من كبار المفكرين الاقتصاديين يحترض على وصف تلك العناصر بالطفيلية وعلى رأسهم د.جلال أمين .

(٣) د. محمود عبد الفضيل ، مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى ظل الانفتاح الاقتصادى ، مجلة الطليعة ، عدد مايو ١٩٨٤ ، ص . ١٩ .

(٤) د.ابراهيم العيسوى ، فى اصلاح ماأفسده الانفتاح ، كتاب الأهالى رقم ٣ ، سبتمبر ١٩٨٤ ، ص ١٩١ .

(٥) يفرق د. اسماعيل صبرى عبد الله بين ظاهرة التكاثر المالى القائمة على أساس نقل الثروة وتراكمها لدى بعض العناصر نتيجة استخدام أساليب السلب والنهب والتحايل على القانون وبين ظاهرة التراكم الرأسمالى الناتجة عن توظيف رأس المال فى العملية الانتاجية وفق فن انتاجى معين الأمر الذى يترتب عليه تحقيق قيمة مضافة على المستوى القومى وتحقيق تراكم أسمالى حقيقى .

(مقابلة للباحث مع د. عل صبرى عبد الله بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٨) .

وازاء هلامية هذا اللفظ وعدم ارتقائه الى مستوى المفاهيم الدقيقة تعددت الآراء فى تحديد معناه . فثمة رأى يرى أن العناصر الطفيلية هى تلك التى تمارس أنشطة غير انتاجية ولاتساهم فى تدعيم الهيكل الانتاجى ، ورأى آخر يرى أن الأنشطة الطفيلية هى تلك التى تقوم على أساس استغلال الغير وحرمانه من فرص الترق والنمو ، ورأى ثالث يرى أن الأنشطة الطفيلية هى تلك التى تقوم بنقل وتراكم الثروة لدى بعض العناصر بشكل لايتناسب وطبيعة العملية الانتاجية السائدة ودونما اسهام حقيقى فى تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد القومى .

والمحقق يجد أن قصر مفهوم الطفيلية على صفة أو سمة واحدة من السمات والخصائص السابقة يجعل من هذا اللفظ مفهوما ضيقا لايتسع لاستيعاب الخصائص المختلفة كما عايشتها الخبرة المصرية منذ منتصف السبعينات .

فالقول بأن الأنشطة الطفيلية أنشطة غير انتاجية هو وصف ضيق فثمة أنشطة غير انتاجية ولكن لها وظيفتها الاجتماعية وتساهم فى العملية الانتاجية بشكل غير مباشر ، بل أن هناك أنشطة انتاجية قد يترتب عليها اضرار ببناء القيم فى المجتمع مثل انتاج الخمور[٦] .

ومع ذلك يمكن القول بصفة عامة ان كل عمل منتج ليس عملا طفيليا ولكن كل عمل غير منتج ليس بالضرورة عملا طفيليا[٧] .

ومن استقراء التعريفات المختلفة التى تتردد فى الكتابات المتعلقة بهذا الموضوع يمكن تحديد الخصائص العامة للأنشطة الطفيلية فيما يلى :

أ ـــ السعى الى الربح السريع والتركيز على الأنشطة قصيرة الأجل والميل الى تراكم رؤوس الأموال تراكما سريعا .

ب ـــ هذا السعى يستخدم كافة الطرق المشروعة أو شبه المشروعة .

جـ ـــ التركيز على الأنشطة الخدمية (غير المرتبطة بالعملية الانتاجية) وعدم ربط رأس المال بأصول ثابتة انتاجية وانما يزج به فى الأنشطة التى تحتفظ بسيولته الدائمة (مثل الاقراض الربوى ، والمضاربة ، والسمسرة)[٨] حتى يتمكن من التحول من نشاط الى آخر حسب الظروف وتوقعات الربح السريع .

د ـــ الارتباط بمصالح أجنبية وبصفة خاصة فى إطار الوكالات التجارية والسمسرة والوساطة .

هـ ـــ ان العناصر الطفيلية لاتكتفى بالضمانات والتسهيلات والمزايا التى منحها قانون استثمار رأس المال العرب والأجنبى بهدف تشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية ، بل أنها تتفنن فى كيفية

---

(٦) د. ابراهيم العيسوى ، م .س .ذ ، ص ١٩٤ .

(٧) المرجع السابق ، ص ص ١٩٤ ـــ ١٩٨ .

(٨) د. محمود عبد الفضيل ، مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى ظل الانفتاح الاقتصادى ، م .س .ذ ، ص ١٩٠ .

الاستفادة من كل الثغرات التى تضمنها هذا القانون بل وبمخالفته أحيانا(٩) ، اذ نجد على سبيل المثال « سامى على حسن » تاجر العملة يقول فى دفاعه أمام المدعى العام الاشتراكى انه طبق القانون الذى أقره الرئيس محمد أنور السادات وهو قانون التعامل فى النقد الأجنبى فهو يطبق القانون ويستفيد من الضمانات والامتيازات التى منحها له القانون واذا كان ثمة عيب فهو فى القانون نفسه . هذا مع العلم أن القانون يجيز التعامل فى النقد الأجنبى شريطة أن يتم التعامل عبر المصارف .

هذه هى أهم الخصائص التى يتحدد من خلالها مفهوم الطفيلية كنشأة وكنشاط تحديدا اجرائيا من واقع خبرة الاقتصاد المصرى منذ منتصف السبعينات ، وهنا تجدر الاشارة الى عدة نقاط هامة :

١ ــ ان الطفيلية بمعناها السابق لاتمثل شريحة أو طبقة أو فئة بذاتها ، ومن ثم لايمكن القول بأن هناك طبقة طفيلية أو فئة طفيلية بعينها ، كما أنه من غير الصحيح القول بأن النشاط الطفيلى مقصور على أنشطة بعينها مثل التجارة والنقل والتخزين ، اذ توجد « جيوب هامة » للأنشطة الطفيلية داخل الأنشطة السلعية الرئيسية فى مجالات الزراعة والصناعة والبناء والتشييد(١٠) . الأمر الذى يصعب معه القول بأن كافة الأنشطة السلعية الرئيسية فى مجملها أنشطة انتاجية خالصة فى ظل ممارسات سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر .

والمحقق يجد أن انخراط جهاز الدولة وكبار مسئوليه فى مجال المال والأعمال والالتقاء الذى شهدته السبعينات وتكرسه الثمانينات بين عالم السياسة وعالم الاقتصاد جعل من الطفيلية بمفهومها السابق سمة سائدة على المستويين العام والخاص ، بل ربما أصبحت سمة مميزة للمجتمع بأسره ، وكما يقول الدكتور ابراهيم العيسوى « لم يعد بمنأى عنها سوى قلة قليلة من أفراد المجتمع المصرى »(١١) . حيث أدت التحولات التى شهدها المجتمع المصرى الى تحويل بعض العناصر الى

---

(٩) يصل الأمر ببعض الشركات الاستثمارية بعد انتهاء مدة الاعفاء الضريبى التى أقرها قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى الى تصفية شركاتها واقامة شركات جديدة بنفس الأصول الثابتة للشركات القديمة مع تغيير اسم الشركة أو نشاطها للحصول على مدة اعفاء ضريبى جديد . انظر المخالفات القانونية والاقتصادية والحضارية التى وجهت لمشروع هضبة الأهرام ، ومشروع العامرية . د. محمد دويدار ، **الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير** ، م .س .د ، ص ٩٤٧ .

(١٠) فى القطاع الزراعى يوجد قسم هام من الرأسمالية الزراعية ذات الطابع الطفيلى فى مجال تأجير الآلات الزراعية وفى مجال المضاربة والاتجار فى مستلزمات الانتاج الزراعى والاعلاف فى السوق السوداء ، وفى القطاع الصناعى توجد فئات من الرأسمالية الصناعية التقليدية تتحول الى فئات طفيلية تصفى أنشطتها فى الورش وتعيش على فروق الأسعار من خلال التعاقدات القائمة على عقود التوريد من الباطن مع صغار المنتجين والحرفيين (كما هو الحال فى صناعة الأثاث والأحذية والمنتجات الجلدية) ، انظر بالتفصيل : د. محمود عبد الفضيل ، حول مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى الواقع المصرى الراهن ، **مجلة الطليعة** ، عدد يناير ــ مارس ١٩٨٥ ، ص ١١٧ .

(١١) د.ابراهيم العيسوى ، م .س .ذ ، ص ٢٠٢ .

عناصر « طفيلية رغم أنفها » أى أجبرت بعض العناصر على أن تخوض هذا المجال مثل أصحاب الأراضى والمبانى والعقارات التى ارتفعت قيمتها فى غمار سياسة الانفتاح الاقتصادى ، هذا فضلا عن فئات الأعمال الفنية الذين ارتفعت أجورهم ارتفاعا كبيرا بسبب الهجرة الى الدول العربية النفطية والعمل فى الشركات الانفتاحية الاستثمارية . وقد شجع هذه العناصر المناخ الذى أوجدته تلك السياسة حيث الاشتغال بالسمسرة والعمولات والتوكيلات التجارية الأجنبية .

٢ ــ بالرغم من عدم صحة ربط الطفيلية بنشاط معين من الأنشطة حيث أنها سلوك اقتصادى ، وبالرغم من أن الأنشطة الطفيلية أنشطة اخطبوطية قد توجد فى كافة المستويات الاجتماعية وفى كافة الأنشطة الاقتصادية ، الا أنه يمكن القول بأن هناك أنشطة اقتصادية أكثر استعدادا وقبولا لانتشار ونمو هذه الأنشطة الطفيلية وهذه الأنشطة كما حددها الدكتور محمود عبد الفضيل هى على النحول التالى :

أنواع الأنشطة الطفيلية	فئات الرأسمالية الطفيلية	أنواع الدخول الطفيلية
ــ التجارة الخارجية وعمليات الاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية	الرأسمالية الوكيلة لرأس المال الأجنبى	الأرباح الطفيلية الناتجة من الاتجار فى السلع المستوردة
ــ عقود المقاولات من الباطن	كبار المقاولين	العمولات والسمسرة
ــ تجارة السوق السوداء فى النقد الأجنبى وتجارة المخدرات	تجارة العملة فى السوق السوداء	فروق الأسعار الناجمة عن المضاربة على أسعار العملات
ــ تهريب السلع المستوردة من خلال المناطق الحرة .	تجارة السلع المهربة	هوامش ربح طفيلية
ــ جمعيات الاسكان	شرائح من كبار المهنيين	دخل عمولات وسمسرة
ــ تقسيم الأراضى التعاونية	شركات تقسيم الأراضى والسماسرة	أرباح مضاربة وعمولات واتمام الصفقات العقارية
مقاولات البحر وعمليات التخليص الجمركى	مقاولو البحر والمخلصون الجمركيون	ارباح طفيلية وآتاوات وخلوات الرجل
ــ عقود التوريد للحكومة والقطاع العام	المتعهدون والموردون	دخل العمولات والسمسرة

ـــ مكاتب السفريات والتسهيلات	مقاولو الانفار وأصحاب مكاتب السفريات	دخل العمولات والسمسرة
ـــ الاتجار غير المشروع فى السلع التموينية	بعض تجار البقالة والجملة	أرباح طفيلية[12]

وتمثل هذه المجالات من الأنشطة شبكة متداخلة حيث يرتبط بعضها بالبعض الآخر . فعمليات التصدير والاستيراد مرتبطة بتجارة النقد الأجنبى وجمعيات الاسكان وتقسيم الأراضى التعاونية والعقارات مرتبطة بجانب المقاولات ، كما أن تهريب السلع المستوردة من خلال المناطق الحرة مرتبط بمقاولات البحر والتخليص الجمركى . الأمر الذى يفضى الى تداخل وتشابك هذه الأنشطة مع بعضها البعض .

٣ ـــ ان الدراسة تقصد بالعناصر الطفيلية العناصر « البحتة » منها من منطلق التمييز بين عناصر طفيلية وأخرى قد تكون أقل حدة فى طفيليتها . ولعل ماقدمه الدكتور ابراهيم العيسوى فى هذا الشأن تحت ماسماه « بالطفيلية » واخوات الطفيلية يخدم تلك التفرقة بين الطفيلية والطفيلية البحتة .

أن وصف العناصر الطفيلية « بالبحتة » ينطلق من أن أنشطة ونشأة هذه العناصر لاتتوقف عند كونها غير إنتاجية وسريعة التراكم للثروة بالطرق غير المشروعة وشبه المشروعة وأنها تشيع الخلل فى الهيكل الانتاجى الاقتصادى وتمارس بعض عناصرها أنشطة مجرمة جنائيا ، بل تمتد الى النمط القيمى الجديد الذى اشاعته فى مجتمع مصر السبعينات ، فهذا الوصف لاينطوى على أبعاد اقتصادية فحسب بل يتضمن أبعادا اخلاقية وقيمية أفضت الى حدوث انتكاسة حضارة عمقت من مفهوم الأزمة المجتمعية المصرية .

ويصبح اطلاق لفظ الطفيلية دون نعته على هذا الرافد ينطوى على تعميم يضيع معه ملامح أساسية لعناصر هذا الرافد . فهل الطفيلى الذى يملك عقارا فى منطقة هامة ودفعته ظروف السوق للمتاجرة فيه بغرض الاستفادة من فروق الأسعار أو الطفيلى الذى تقاضى رشوة أو عمل بالسمسرة يعتبر طفيليا بنفس درجة رشاد عثمان أو عصمت السادات أو توفيق عبد الحى وغيرهم من أقطاب الطفيلية الذين احدثوا شرخا فى البناء الاجتماعى والاقتصادى المصرى ؟؟

والجدير بالذكر أن الدراسة حينما تفرق بين الطفيلية والطفيلية البحتة لاتضفى شيئا من التبرير على تلك الأنشطة فى مجملها وانما تقيم تمييزا موضوعيا له أساسه فى الواقع وتبريره العلمى والاخلاقى ، كما أن اطلاق لفظ الطفيلية على علاته يختزل الواقع الاقتصادى المصرى ، فثمة

(١٢) د.محمود عبد الفضيل ، **مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى ظل الانفتاح الاقتصادى** ، م .س .ذ ، ص ١٩٢ .

عناصر استفادت من الضمانات والامتيازات والتسهيلات التى منحها قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ وحققت أموالا طائلة اذ نجد عناصر تدير مكاتب استشارية وأخرى تعمل كأعضاء ورؤساء مجال ادارة فى عديد من الشركات الاستثمارية ويتقاضون أجورا ومكافآت طائلة لاتتناسب مع حقيقة الجهد المبذول . فهل يعتبر هؤلاء طفيليون بنفس درجة طفيلية عصمت السادات أو غيره ؟؟؟

وتلقى الدراسة التى اجراها الدكتور محمد عبد الشفيع الضوء على بعض جوانب هذه التفرقة ، فقد اطلق على رأسمالية الانفتاح الاقتصادى « الشريحة الانفتاحية المميزة » وحدد فئاتها على النحو التالى :

ــ **الفئات** التى تمارس أنشطة قائمة على ملكية رأس المال فى قطاعات الانتاج السلعى والخدمات وتحصل بذلك على أرباح استثنائية واحتكارية استنادا الى مركزها الخاص على سلم السلطة وسلم الثروة والدخل القومى .

أ ــ رأس المال التجارى ويمارس أنشطة التصدير والاستيراد وتجارة الجملة (خاصة فى الأغذية ، قطع غيار السيارات والتوكيلات الأجنبية لشركات السيارات) .

ب ــ رأس المال الصناعى الذى يتركز أساسا فى صناعات السلع الاستهلاكية الموجهة لتشكيل نمط جديد من الاستهلاك الجماهيرى .

جـ ــ رأس المال الريفى ويدور حول زراعة المحاصيل النقدية التصديرية والمحاصيل البستانية والخضرية ومزارع الدواجن والبيض .

د ــ رأس المال العقارى وخاصة فى انتاج الأبراج السكنية المخصصة للفئات الجديدة أساسا ومجمعات الاسكان الادارى المخصصة للمشروعات الاستثمارية .

هـ ــ رأس المال « المالى » ويتركز فى البنوك وشركات التأمين الخاصة .

ــ **الفئات** ذات الأنشطة الطفيلية وتشمل القائمين بالمضاربة والسمسرة والوساطة .

ــ **الفئات** ذات الأنشطة الاجرامية ويقصد بها الأنشطة التى تجرمها القوانين المعمول بها مثل التهريب من المنطقة الحرة وتهريب المخدرات وتجارة العملة فى السوق السوداء .

ــ **الفئات** شبه الريعية أى التى تحصل على عائد عملها فيما يسمى « شبه الريع » استنادا الى محدودية عرض مهاراتها وخاصة كبار المهنيين من المحامين وأطباء ومهندسين استشاريين(١٣) .

---

(١٣) انظر بالتفصيل د. محمد عبد الشفيع ، **الاقتصاد المصرى من أين والى أين ؟** بحث غير منشور ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ص ص ٢ ــ ٣ .

ثانيا : خصائص الطفيلية البحتة :

لقد عكست عناصر الطفيلية « البحتة » مجموعة من الخصائص التى تميزها وتحدد معالمها من حيث طبيعة النشأة ومن حيث أساليب الصعود والارتقاء فى دنيا الثراء والأعمال اسماها الدكتور محمود عبد الفضيل « بالخصائص التشريحية » وذلك على النحو التالى[١٤] :

١ ــ من حيث أساليب جمع وتراكم الثروات :

الملاحظة الأساسية على هذه العناصر هو نجاحها فى جمع ثروات طائلة فى عدد محدود من السنوات وبشكل غير مألوف فى الأنشطة الرأسمالية والاستثمارية ، لذلك فمن الأرجح أن هذه الأرباح جاءت نتيجة عمليات تهريب وفرض عمولات واتاوات واحتكار منافذ للتوزيع والاتجار فى السوق السوداء واستغلال النفوذ لدى المسئولين بجهاز الدولة والقطاع العام ، وعلى سبيل المثال فقد جاء فى حيثيات حكم محكمة القيم العليا أن ثروة رشاد عثمان قاسم حتى عام ١٩٧٦ كانت نصف مليون جنيه ثم قفزت الى ٦٨ مليون جنيه حسب المركز المالى له فى عام ١٩٨٢ أى زادت عناصر ثروته بمقدار ٦٧٫٥ مليون جنيه على مدى ست سنوات . كذلك أشارت بيانات الجرد الأولى التى شكلها جهاز المدعى الاشتراكى الى أن ثروة عصمت السادات وزوجاته وأولاده لاتقل عن ١٨٠ مليون جنيه .

ان ماأفصحت عنه محاكمات محكمة القيم بشأن قضية عصمت السادات يتضمن تحديدا لأهم أساليب جمع تلك الثروات حيث تضمنت مانصه الآتى :

« لقد انقلبت هذه العناصر كالثعالب الضالة يقصدون ضحاياهم ويمتصون دماءهم ويخربون اقتصاد مصر . لا هم لهم الا السطو والنهب وجمع المال والاستيلاء على الغنائم مسلحين بالجشع والأنانية وحب الذات متخذين الحيلة والنصب والوساطة والرشوة وفرض الأتاوات بالارهاب والتهديد ركابا الى اثمهم وعلوانهم بغرض الكسب السريع ذلك أنهم نفوس لهث الثراء فداست بأقدامها كل القيم الانسانية والانسان أيضا مما يصدق عليها وبحق انها عصابة « المافيا » التى ظهرت فى مصر ونشرت فسادها فى أرجاء البلاد تسرح وتمرح دون رادع الى أن استطاعت بوسائلها الخبيثة تكوين ثروات طائلة تقدر بالملايين من الجنيهات . كل ذلك بعد أن انقضوا على كل ماهو محرم فارتكبوا الأفعال الضارة بالمجتمع مالا عين رأس ومالا أذن سمعت ولاخطر على قلب بشر »[١٥] .

٢ ــ الطبيعة التداخلية والتشابكية لتلك العناصر :

بمعنى أن تلك العناصر لها طبيعة اخطبوطية متشعبة ومتداخلة مع بعضها البعض . فالمحقق يجد

---

(١٤) د. محمود عبد الفضيل ، تاملات فى المسألة الاقتصادية (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣) ص ص ٦٠ ــ ٦٨ .

(١٥) عبد الله امام ، قضية عصمت السادات : محاكمة عصر (القاهرة : روزا اليوسف ، ١٩٨٣) ص ١٥٢ .

أن ثمة علاقة قوية بين كل من رشاد عثمان ، وعصمت السادات ، وتوفيق عبد الحى ، وكامل الكفراوى من ناحية ومن ناحية ثانية نجد أن سامى على حسن له علاقة وطيدة بكل من عبد الرحمن بركة المتهم فى قضية تحويل النقد الأجنبى الى الخارج فى قضية بنك الأهرام وبنك هونج كونج بعد أن نقل اليه وبعلى عبد الله الجمال صاحب « جمال ترست بنك »[١٦] .

ويؤكد ذلك ماقاله رشاد عثمان أمام محكمة القيم « ان الذى ورطنى فى هذا هو عثمان أحمد عثمان وتوفيق عبد الحى »[١٧] كما أوردت حيثيات حكم محكمة القيم بصدد قضية عصمت السادات انه على صلة وثيقة بكامل الكفراوى « المليونير الهارب » صاحب شركة « اخوان الصفا » لتقسيم الأراضى ومزارع عروس النيل كما أوضحت أن عصمت السادات قد حصل من كامل الكفراوى على مبالغ كبيرة كى يحميه من منافسة عثمان أحمد عثمان ولتسهيل عمليات استيراد الكتاكيت والبيض من اسرائيل هذا بالاضافة الى أن الأول قد فرض على الثانى اتاوة لمشاركته فى أعماله[١٨] .

وتجدر الاشارة الى أن الطبيعة التداخلية والتشابكية بين أقطاب الطفيلية هذه تأخذ بعدين : البعد الأول هو التداخل فيما بينهم والبعد الثانى هو التداخل بينهم وبين أجهزة الدولة والقطاع العام الأمر الذى أدى الى قيام علاقات عمل بين هذه العناصر وعدد من المسئولين فى جهاز الدولة .

٣ ــ العمل فى مجال الأنشطة الهامشية والطفيلية :

النشاط الأساسى لهذه العناصر هو نشاط ليس خارجا عن العملية الانتاجية وحسب بل هو يصفى الهيكل الانتاجى القائم . فهذه العناصر من خلال أنشطتها الطفيلية تعمل على تجريف القطاعات الانتاجية المملوكة للقطاع العام والزج بها فى عالم الوساطة والسمسرة والشراكة مع رأس المال الخاص المحلى والعربى والأجنبى . فالأنشطة الطفيلية أدت الى تعاظم الأنشطة الخدمية بالدرجة التى أوجدت خللا فى البنية الاقتصادية المصرية أفضى الى إعطاء الصدارة لهذه الأنشطة وتقليص القطاعات السلعية (الزراعة والصناعة) .

---

(١٦) تم فرض الحراسة على كل من عبد الرحمن بركة وسامى على حسن وعلى عبد الله الجمال ، أنظر الأهرام بتاريخ ١٩٨٥/٣/٣١ ، ص ١ .

(١٧) يقول رشاد عثمان « الله ينتقم منك ياعثمان أحمد عثمان » لماذا لاتسألون عن نشاط شركة أبيك . هى شركة توفيق عبد الحى إنه نصاب وشريك لعثمان أحمد عثمان ، لقد رفضت أن أشارك النصابين فى نهب قوة الشعب لقد رفضت ياسيادة الرئيس . أنظر : محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٣) الطبعة الثالثة ، ص ٤١١ .

(١٨) تكونت شركة « أخوان الصفا » من طلعت السادات رئيسا والدمرداش والكفراوى شركاء معه . وقد أعطى الكفراوى سبعة آلاف جنيه لطلعت السادات مقابل التوسط له عند عثمان أحمد عثمان حتى لايحاربه فى أعمال المقاولات . أنظر بالتفصيل عبد الله امام ، م .س .ذ ، ص ٤١ .

وقد أوضحت الدراسة أن أنشطة هذه العناصر تتمحور حول عمليات الشحن والتفريغ والتخليص الجمركى والتهريب والمقاولات والمضاربات العقارية والحصول على توكيلات تجارية والاشتغال بالوساطة والسمسرة والاتجار فى السلع الأجنبية المستوردة وتخليص الصفقات والمشروعات وغيرها من الأنشطة المماثلة بل وصل الأمر ببعض أقطابها للاتجار فى الأغذية الفاسدة .

وتعكس طبيعة الشركات التى كونتها أو ساهمت فى تأسيسها مثل هذه العناصر طبيعة الأنشطة التى يمارسونها وان كانت فى معظم الأحيان تمثل ستارا أو مظلة لممارسة أنشطة أخرى أكثر خطورة .

فالشركات التى كونها عصمت السادات هو وأولاده هى :

الشركة العالمية للتوكيلات الملاحية والتجارة والتوريدات ، وشركة الشرق الأوسط للمشروعات والتوزيع ، والشركة العربية للنقل والسياحة[19] .

أما توفيق عبد الحى فقد أسس الشركة الدولية للعلاقات الصناعية والتجارية الشهيرة بشركة « اريك » وقد أسسها عام ١٩٧٧ ، والشركة الثانية أسسها فى نوفمبر عام ١٩٨١ اذ قام بتحويل فرع من فروع شركة « أريك » بالجيزة الى شركة مستقلة تحت اسم شركة الجيزة الوطنية لانتاج وتوزيع المواد الغذائية .

والشركة الوحيدة المساهمة التى ساهم فيها فى الفترة من ٧٤ — ١٩٨٤ فهى شركة دار مايو الوطنية للنشر وساهم فيها بعشرة آلاف جنيه .

ويدور النشاط العام لتلك الشركات حول أنشطة خدمية مثل الشحن والتفريغ والمقاولات والخدمات المصرفية وهو النشاط الذى يميز الاقتصاد المصرى منذ منتصف السبعينات .

كما أسس سامى على حسن مع شقيقه محمد على حسن وحسين شوقى عبد السلام وزكريا داود عبد القادر شركة مصر الجديدة للاستثمار والتنمية برأسمال قدره ٣ ملايين جنيه ساهم فيها الشقيقان بنصف رأس المال . وجدير بالذكر أن نشاط هذه الشركة غير محدد[20] .

٤ — الطبيعة العائلية الضيقة لمشروعات تلك الفئات :

فالطبيعة التنظيمية لتلك الشركات يغلب عليها الطابع العائلى حيث تكون الشركة قاصرة فى

(١٩) د. محمود عبد الفضيل ، **تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية** ، م .س .ذ ، ص ٦٢ . معظم الشركات التى تؤسسها هذه العناصر هى شركات أشخاص وليست شركات أموال وقد اثبتت الدراسة العملية انها تعزف عن توظيف أموالها بالشكل القانونى ، فالشركات المساهمة التى اسسها أو ساهم فيها بعض هذه العناصر ضئيلة للغاية على نحو ما سوف يتم توضيحه .

(٢٠) أنظر الوقائع المصرية عدد ٢٧٤ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٣ . العديد من الشركات المساهمة لاتفصح صراحة عن طبيعة نشاطها أو الغرض الذى تؤسس من أجله ولكنها تكتفى بأن تذكر أن نشاطها ينطوى على ماحددته الفقرة الثانية من المادة الثالثة بقانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .

تكوينها على الزوجة والزوج والأبناء البالغين والقصر . وقد يتسع مفهوم العائلة ليشمل الأخوة والأخوات وأخوات الزوجة وبعض العناصر الأخرى من الأقارب والأصهار . فالشركات التى كونها رشاد عثمان أسسها ويديرها رشاد عثمان وزوجته وأبنائه وبناته الستة وشركات توفيق عبد الحى يديرها توفيق عبد الحى وزوجته وشقيقه وصهره وشركات عصمت السادات يقوم على ادارتها وتسيير شئونها هو وزوجاته وأبنائه الخمسة عشر .

وتجدر الاشارة الى أن مثل هذا الشكل من أشكال تنظيم وادارة المشروعات يقوم على الدمج الكامل بين الملكية والادارة والعائلة بما لايسمح بتطبيق أسس الادارة الحديثة والمراقبة على مصادر الأموال واستخداماتها .

ولعل هذا الشكل العائلى لتنظيم مشروعات وأعمال مثل هذه العناصر يمثل الشكل الذى يلائم طبيعة انشطتها ذات الطابع الطفيلى وعدم احترام حرمة المال العام والخاص على السواء وبالشكل الذى يجعل سر المهنة محصورا بين أفراد عصبة عائلية محدودة العدد متحدة الارادة بحكم علاقات الدم والمصاهرة[٢١] .

٥ ــ الاحتماء بفساد أداة الحكم :

لايكفى لصعود وتألق مثل هذه العناصر توافر الخصائص السابقة دونما عمليات تواطؤ من قبل أجهزة الحكم والقطاع العام التى قدمت التسهيلات اللازمة لظهور مثل هذه العناصر « كنجوم لامعة فى عالم الاقتصاد » .

ولقد أوضحت تحقيقات المدعى العام الاشتراكى والواقع العملى وجود علاقات قوية بين كبار رجال الدولة وبين تلك العناصر . فنجد على سبيل المثال حيثيات محكمة القيم بصدد قضية رشاد عثمان تتضمن مايلى : **« ان تدرج ثروة رشاد عثمان ليس طبيعيا ولامشروعات ولكنه وليد تصرفات غير مشروعة واستغلال علاقته ببعض الوزراء والتى لم يقتصر استغلالها على تحقيق مكاسب مالية بل استخدامها فى التنكيل بخصومه وأبعاد من يتصدى له من الموظفين العموميين »**[٢٢] كذلك أفصحت محاكمة توفيق عبد الحى عن صلاته المتعددة بكبار رجالات الدولة ولاسيما فى مجال الجهاز المصرفى ، اما سامى على حسن فقد استغل صلته ببعض أقاربه وبعض الوزراء وكبار العاملين بالقطاع المصرفى ليس فى استغلال وابتزاز الجهاز المصرفى بل فى توريط هذا الجهاز ذاته .

وبشأن عصمت السادات تضمنت حيثيات محكمة القيم أسماء العديد من الوزراء وكبار المسئولين

---

(٢١) د. محمود عبد الفضيل ، تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية ، م .س .ذ ، ص ٦٣ .

(٢٢) المرجع السابق ، ص ٦٣ .

بالقطاع العام مثل أحمد نوح وزير التموين السابق ، سليمان متولى سليمان وزير المواصلات وناصف طاحون وعبد الرحمن الشاذلى وزيرا تموين سابقين[٢٣] .

أما فيما يتعلق بشركات وهيئات القطاع العام والعاملين بها فقد ورد مايلى :

- الهيئة العامة للسلع التموينية حيث قدم كل من عبد الرحمن الشاذلى وحسن ابراهيم (عضو مجلس قيادة الثورة) وناصف طاحون تسهيلات عديدة لعائلة عصمت السادات .

- رئيس مجلس ادارة شركة الحديد والصلب المصرية فؤاد أبو زغلة .

- أحمد نوح وزير التموين السابق الذى أضاع على هيئة السلع التموينية سبعة ونصف مليون جنيه اذ تعاقد مع شركة الشرق الأوسط المحدودة (التون وشركاه) فى صفقة دواجن دون مناقصة ولم تصل الصفقة وتم سحب قيمتها بمستندات مزورة من بنك كاميكال بلندن .

- ورد اسم زكريا طلبة بالشركة المصرية للحوم والدواجن حيث قدم لأولاد عصمت السادات (شركة تابانا) كميات كبيرة من البيض والدواجن وتم بيعها فى السوق السوداء .

- تواطؤ عبد الرحمن الشاذلى بتقديمه خطين آليين من الشركة العامة لمخابز القاهرة الكبرى لشركة ألمانية تدعى « فنكلر » والتى يعمل اللواء المسيرى وكيلا لها بمصر[٢٤] .

- شركة مطاحن شمال الاسكندرية صرفت كميات كبيرة من نخالة الدقيق تم بيعها كعلف للماشية فى السوق السوداء .

- الشركة المصرية للنشا والخميرة صرفت مائتى كرتونة رابسومتيك لأحد أولاد عصمت السادات .

- شركة طنطا للكتان والزيوت صرفت ١٥ ألف لوح خشب لأبناء عصمت السادات بمعرفة رئيس مجلس الادارة عبد الكريم جادو وتم بيعها فى السوق السوداء .

- شركة طنطا للزيوت والصابون صرفت كميات كبيرة من الجلسرين وتم بيعه للاستفادة بفروق الأسعار فى السوق السوداء .

وكذلك ورد اسماء العديد من الشركات مثل الحديد والصلب ، وحلوان للصناعات غير الحديدية ، والنصر لصناعة المواسير والصلب ، والتجارية للأخشاب ، والدلتا للصلب ، والنصر للزجاج والبللور ، ومصر للتأمين . أما قطاع البنوك فهو يكاد يكون أكثر الجهات تورطا مع هذه العناصر حيث

---

(٢٣) انظر النص فى عبد الله امام ، م .س .ذ ، ص ص ١٥٠ — ١٧٠ .

(٢٤) كان ضابطا بالحرس الجمهورى وله صلة بالرئيس محمد أنور السادات . انظر محمد حسنين هيكل ، م .س .ذ ، ص ٣٩٨ .

قام بتقديم تسهيلات لتلك العناصر بمقتضى توصيات شخصية دون الأخذ فى الاعتبار الأصول المعمول بها فى مجال العرف المصرفى[٢٥] .

والمحقق يجد أن مثل هذه العناصر لم تكن على صلة وثيقة برأس الدولة وقمة[٢٦] جهاز الحكم فقط بل انها تحدت النظام ذاته بدعوى أن هناك ممارسات مماثلة لم يتم تجريمها وعقابها . فنجد على سبيل المثال توفيق عبد الحى بعد ان تمكن من الهرب يتساءل فى حديث صحفى عن سبب الضجة التى حدثت بسبب استيراد اللحوم الفاسدة واصدار شيكات بدون رصيد فيقول :

« ان الأغذية الفاسدة لاعقوبة عليها والنصب على البنوك عقوبته الحبس ثلاثة شهور ثم ان القانون فى أوربا وامريكا يمنع تسليمى لمصر ، وعلى فرض أن هناك صفقة من اللحوم والدواجن الفاسدة ــ رغم أننى اتحدى الحكومة أن تثبت ذلك ــ فأين جمعية المنوفية التى استوردت الجبنة الفاسدة التى مات فيها عشرات التلاميذ ؟ هل تحفظ أحد على أموالها ؟[٢٧]

ومن المفارقات التاريخية ورغم هذا الرصيد من الأعمال غير الشرعية والتى يجرمها القانون[٢٨] تقدم هذه العناصر نفسها للمجتمع باعتبارها رجال أعمال ومستثمرين عصاميين جمعوا ثرواتهم بكفاحهم وكدهم فى حين أن المراكز الاحتكارية والتسهيلات التى تمتعوا بها هى التى صنعت منهم أباطرة فى السوق ورجالا من ذوى السطوة والجاه[٢٩] .

---

(٢٥) كشفت تحقيقات المدعى الاشتراكى مع أباطرة الطفيلية أمثال رشاد عثمان وعصمت السادات وتوفيق عبد الحى وسامى على حسن عن مدى عمق الفوضى المصرفية التى انتابت المجتمع المصرى وضربت بكل القواعد المصرفية عرض الحائط .

(٢٦) انظر كيف يطالب رشاد عثمان السيدة جيهان صفوت رؤوف حرم الرئيس محمد أنور السادات بمبلغ ١٥ ألف جنيه فى مذكرة مرفوعة من رشاد عثمان ضد حرم الرئيس امام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية تتضمن مايلى: « صار رئيس الجمهورية ورئيس الحزب لايعقد اجتماعا الا ويدعوه اليه وزكاه ورشحه لعديد من المسئوليات السياسية والاجتماعية وطواه فى معيته وصحبته المستديمة حتى صرف الطالب عن مشروعاته التجارية » انظر: عبد الله امام، م .س .ذ ، ص ص ١٨ ــ ١٩ .

(٢٧) الأهرام ، ١٩٨٢/٤/٩ .

(٢٨) عصمت السادات ارتكب العديد من الجرائم بإصدار شيكات بدون رصيد قبل أن يتولى شقيقه الحكم . وتوفيق عبد الحى له رصيد مماثل فى السلب والنهب والنصب والاحتيال واصدار شيكات بدون رصيد وله فى هذا الشأن عشر قضايا ابتداء من عام ٦٦ ــ ١٩٧٨ (انظر الأهرام بتاريخ ٨٢/٤/٢ ، ٨٢/٤/٥) أما رشاد عثمان فلم يكن تاجرا ومستوردا للأخشاب وهاربا من الضرائب ومغتصبا لاملاك الدولة (استولى على ٩٠٠ فدان من الأراضى المحيطة بالاسكندرية . انظر محمد حسنين هيكل ، م .س .ذ ، ص ٤٠٩) ومهربا للبضائع الأجنبية ومتاجرا فيها على النحو المبين بالملف رقم ١٨٢٠ لدى قسم مكافحة المخدرات بإدارة البحث الجنائى بالاسكندرية (انظر د. محمود عبد الفضيل ، **تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية** ، م .س .ذ ، ص ٦١) بل وصل به الأمر الى تجويف عروق الخشب وتعبئتها بالمخدرات .

(٢٩) د. محمود عبد الفضيل ، **تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية** ، م .س .ذ ، ص ٦٥ .

ان نظرة لما احتواه ملف المدعى الاشتراكى المقدم الى مجلس الشعب عن أعمال وجرائم ارتكبت خلال عام ١٩٨٣ فقط توضح حقيقة الخلل الذى أوجدته ممارسات هذه العناصر الطفيلية[٣٠] .

تم فرض الحراسة على أموال وعقارات نتيجة للكسب غير المشروع بلغ حجمها ٤٦ ملايين جنيه .

— استرداد حوالى ٦٨٦ ألف متر مربع من أراضى الدولة المسروقة التى سطا عليها لصوص الأراضى تبلغ قيمتها ١٢٩ مليون جنيه .

— اعادة حوالى ٢٫٢ مليون جنيه خلوات رجل دفعت لملاك العمارات .

— اكتشف الجهاز تورط بعض بنوك القطاع العام والقطاع الخاص فى التعامل مع تجار العملة فى السوق السوداء .

— اوضح الجهاز أن بعض كبار تجار الخشب وكبار تجار قطع غيار السيارات قد تهربوا من الضرائب وسداد مستحقات الجمارك واشار الى أن شخصا من تجار الخشب تهرب من سداد رسوم جمركية تبلغ ٢٤ مليون ونصف مليون جنيه وان شخصا آخر مستحق عليه حوالى ٩ ملايين ونصف مليون جنيه . أما صاحب شركة « ارتيزان » فقد تهرب من سداد حوالى ٢١ مليون جنيه فضلا عن أنه مدين للبنوك المصرية بما يربو على ٤٥ مليون جنيه وانه توقف عن السداد لهروبه خارج البلاد كما تهرب من سداد ضرائب مستحقة قدرها ١٥ مليون جنيه . وقد صدر قرار بالتحفظ على أموال صاحب تلك الشركة وقدرها ٤٤ مليون جنيه .

— فيما يتعلق بقضايا المخدرات بلغت ثروة أحد المدعى عليهم حوالى ٨٥٠ ألف جنيه وآخر حوالى نصف مليون جنيه وثالث ٤٠٠ ألف جنيه ورابع ٧٠٠ ألف جنيه وخامس ٦٠٠ ألف جنيه[٣١] .

ونخلص من ذلك الى أن كافة الوقائع السابقة تشير الى أن أقطاب الطفيلية ليست فقط رشاد عثمان وعصمت السادات وتوفيق عبد الحى وسامى على حسن بل إن الطفيلية هذه أصبحت بمثابة تشكيلة اجتماعية متشابهة من حيث النشأة وطبيعة النشاط وشكل السلوك والممارسات الاقتصادية والاجتماعية والقيمية .

---

(٣٠) عماد غنيم ، فاتورة حساب ١٩٨٣ ، **مجلة الأهرام الاقتصادى** ، عدد ٧٩٥ ، ١٦ ابريل ١٩٨٤ ، ص ص ١٦ — ٢٠ .

(٣١) المرجع السابق ، ص ص ١٨ — ٢٠ .

« المبحث السابع »
السياسات الحكومية والرافد الطفيلى

إن ادراك الصفوات الحاكمة للواقع الاجتماعى فى مجتمع ما واختياراتها الأيديولوجية والقيمية هو مدخل لفهم ممارساتها وسلوكياتها ، ومن ثم لايمكن الفصل بين نجاح أو اخفاق التجارب التنموية وبين نوعية القوى الاجتماعية والطبقة المسيطرة وكذا منظومة القيم والأفكار السائدة فى المجتمع ولدى الصفوة السياسية المسيطرة .

فاذا كانت السلطة السياسية فى دولة ما فى أيدى طبقة تتفق مصالحها مع مصالح الأغلبية يصبح فى الامكان ادارة الدولة وفقا لارادة الأغلبية أما اذا كانت السلطة السياسية فى أيدى طبقة تختلف مصالحها مع مصالح الأغلبية فإن السياسات المتبعة سوف تعكس هذا الوضع .

أولا : العلاقة بين جهاز الدولة والرافد الطفيلى :

لقد عكست مدركات وسلوكيات النخبة الحاكمة المصرية منذ منتصف السبعينات تحيزا لبعض العناصر الطفيلية التى تشكل شقا من نخبة الانفتاح الاقتصادى (موضع الدراسة) بدعوى أن المساس بها من شأنه تهديد للمناخ الاستثمارى ، وتمثل هذا التأييد قولا وعملا فى مواقف متعددة ، فعلى سبيل المثال عندما علت أصوات الكتّاب والمثقفين تنادى بوضع حد لعمليات الانحراف والتسيب نجد أن رئيسا سابقا للوزراء يقول فى مؤتمر صحفى بتاريخ ١٩٧٥/٢/٥ مايلى :

« اسمحوا لى أن أتكلم بصراحة للأسف أننا نعطى الانحراف والتسيب واللا أخلاقيات أكثر من حقيقتها بحيث تضخمت من خلال الأحاديث والجلوس فى النوادى . هذا قد يؤدى الى السلبية المطلقة . وقد عملت فى الحكومة موظفا فى مصلحة الضرائب وعملت فى الجامعة واطلعت على أرقام وقضايا الرشوة والاختلاس . لقد وجدت أن النسبة بسيطة جدا أو على هامش السيرة وفى أى مجتمع شرقا وغربا يوجد انحراف لكن ماهو حجمه ؟ ومن هم القائمون به ؟ الرئيس قال فى بداية رسالته ولاشك أننا معه أن هذه قلة وهى على هامش المجتمع .... إنها قلة ، وربما يبرر وجود القلة وجود نشاط اقتصادى ومن هنا أقول أن التشكيك مقصود وموجه لسياسة الانفتاح الاقتصادى »[١] .

وقد تتضمن تلك الرؤية شيئا من المصداقية من منطلق أن سياسة الانفتاح الاقتصادى لم تكن قد اتضحت كل معالمها وأبعادها بعد ولاسيما لو أخذ فى الاعتبار أن تلك الفترة كانت مازالت امتدادا

---

(١) د. محمود القاضى ، **البيوت الزجاجية** ، (القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨١) ، ص ١٣٦ .

للفترة السابقة وكانت النخبة الحاكمة قد أعلنت مرارا أن ورقة أكتوبر هى امتداد لمواثيق الثورة الا أن ما حدث بعد ذلك كان أعمق بكثير من تصورات الكثيرين الأمر الذى دفع بهم الى العدول عن تلك السياسة وتوجيه النقد اليها .

ولكن مايثير التساؤل هو موقف عناصر النخبة الحاكمة من العناصر الجديدة الذى أضفى على وجودها قدرا من الشرعية السياسية والاجتماعية ، بحجة أن الفساد موجود فى كل مجتمع ، ولعل هذا يذكرنا بموقف النخبة الحاكمة من عناصر البرجوازية البيروقراطية خلال الستينات .

وتبدو المقارنة أكثر وضوحا بسرد ماقاله الرئيس محمد أنور السادات وموقفه من تحولات الستينات وتبريره لوجود العناصر الطفيلية إذ يقول :

« لقد تمزق الانسان المصرى فى فترة الستينات وكان ذلك نتيجة حتمية لمأساة التطبيق الاشتراكى فى مصر . لقد أصبحت الاشتراكية فى ذلك الوقت مرادفا لفرض الحراسات ومصادرة الملكيات وفتح المعتقلات وغياب القانون . أوشكت هذه الموجة الطاغية أن تطمس معالم شخصيتنا الأصيلة مع ضياع القيم والمثل والتقاليد التى منحت شعبنا الإصرار والصمود والارادة الصلبة على مر حقب تاريخه الحضارى الطويل . فالاشتراكية ليست توزيع الفقر بالعدل بل هى توزيع الرفاهية والخير »[٢] .

« قد وجدت طبقة فعلا نتيجة للانفتاح الاقتصادى بس لانكون مبالغين لأننا بنتكلم على مستوى علمى . فى أربع سنين مش ممكن يطلع خمسمائة مليونير زى ما واحد من الجماعة الماركسيين قال فى مجلس الشعب وقالوا دا خمسمائة مليونير طلعوا .... وقالها من سنتين والانفتاح كان بقاله سنتين ... يبقى فى سنتين اشتغلت الدولة أو دخل الدولة انفتاح أو رؤوس أموال مما يسمح لخمسمائة واحد يبقوا مليونيرات ... حصل فعلا تفاوت وحصل طبقة طلعت ... طبقة طفيلية آه صح الطبقة دى ما طلعتش لوحدها .... لأ فيه طبقة أخرى كانوا أوعى من ثورة ٢٣ يوليو وأوعى من عبد الناصر جم راحوا حاطين الفلوس والمجوهرات تحت البلاطة ... يوم ما أنا أعلنت سياسة الانفتاح الاقتصادى وأصبح كل واحد آمن .... راحت طالعة .... من مصر الجديدة للهرم .... تجد على الأقل ألف عمارة على الأقل .... من ذات الـ ١٢ والـ ١٥ دور .... بس اسكان فاخر مش الاسكان اللى احنا عاوزينه الشعبى ، مين الملاك بتوع دول .... دى اللى تدينى المفتاح .... هل هى فعلا طبقة المليونيرات اللى طلعت جديد واللا ناس تانيين طلع ان فيه ٩٠ فى المائة منها من اللى كانوا حاطين الفلوس والمجوهرات تحت البلاط .... أنا لا أحقد على أحد يكسب ولكن يدينى حق الدولة »[٣] .

(٢) محمد أنور السادات ، **وصيتى** (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، د.ت) ص ص ١٢ — ١٤ .

(٣) خطاب الرئيس محمد أنور السادات بجامعة الاسكندرية ، **مجموعة خطب وأحاديث الرئيس محمد أنور السادات — الفترة من يناير — يونيو ١٩٧٨** ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ص ٥٧١ .

ويعكس هذا الحديث عدة نقاط هامة :

١ ــ أن الفئات الطفيلية التى نشأت وتحالفت مع بعضها البعض مستفيدة من كل الظروف والضمانات والامتيازات قد نمت فى اطار علم ومعرفة السلطة الحاكمة وفى ظل تأييدها . فالواضح أن قمة النظام السياسى تعترف بوجود هذه العناصر مشكلة طبقة جديدة وتبرر وجودها وتستنكر كل تيار فكرى سياسى أو اجتماعى يحذر من توسعها وامتداد أنشطتها ، ومن ثم يصبح انتقاد تلك العناصر ليس من قبيل التشكيك فى سياسة الانفتاح الاقتصادى بل يصبح تشكيكا فى القيادة السياسية نفسها .

والمحقق يجد أن اعتراف السلطة بهذه الفئات وإضفاء الحماية والأمان عليها قد خلق منها قوة تملك القدرة على حماية مصالحها ومواقفها وان تعارضت مع السلطة ذاتها .

وهكذا كان الاختيار السياسى لقيادة الدولة هو أن تسبغ الحماية وتوفر الأمان لهذه العناصر بحجة أن المساس بفئة الأغنياء الجدد يتعارض مع مبدأ سياسة الانفتاح الاقتصادى كنموذج غربى يؤكد على الحرية المطلقة للفرد وقيمه ، إذ أن النموذج الغربى هو الذى يقيم المجتمع الحر[٤] .

٢ ــ أن أيديولوجية النخبة الحاكمة قد أدركت ظروف التحالف واللقاء التاريخى وكيفية الربط بين العناصر الغنية القديمة والعناصر الغنية الجديدة . فإعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى كان ايذانا بتكوين عناصر غنية جديدة وفى نفس الوقت استدعاء لعناصر غنية قديمة ايمانا بأن هذا التحالف هو الجبهة الاجتماعية القائلة لهذه السياسة والآخذة على عاتقها مهمة تنفيذها . أى أنها الأداة التى سوف تصنع النموذج الغربى للتنمية موضع التنفيذ .

٣ ــ أن انبهار النخبة الحاكمة المصرية بالنموذج الغربى للتنمية قد جعلها تقبل وجود مثل هذه العناصر بحجة خلق قوى اجتماعية غنية لديها القدرة على شراء السلع والمنتجات الأجنبية ولها ارتباطاتها بالرأسمالية العالمية من خلال عمليات التجارة والوساطة والتوكيلات الأجنبية الأمر الذى يشكل منها فى النهاية قوى وسيطة لها ارتباطاتها برأس المال الأجنبى .

ولعل هذا يفسر كيف أن مايتم على أيدى هذه العناصر ومايتعرض له المجتمع المصرى يرتبط ارتباطا وثيقا باستراتيجية قوامها خلخلة البناء القيمى المصرى وتفكيك أوصال المجتمع الى الحد الذى وصفه الدكتور على الدين هلال بأنها نوع من (المؤامرة)[٥] .

فباسم التنمية والانفتاح الاقتصادى تُحدث هذه العناصر خلخلة فى التوازن الاقتصادى

(٤) محمد أنور السادات ، **البحث عن الذات** (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٨) ص ١٠٣ .

(٥) د. على الدين هلال ، المؤامرة ، **مجلة روز اليوسف** ، السنة التاسعة والخمسون ، م .س .ذ. ، ص ١٨ .

والاجتماعى ، ويحدث التفاوت الصارخ بين المرتبات والدخول وتنفصل العلاقة بين الدخل والتعليم ،ويصبح لا الانتاج والا العمل هو معيار الدخل ، وتساهم هذه العناصر فى إضعاف عناصر الربط والضبط فى المجتمع فاذا كانت المؤسسات الاقتصادية عنصرا ضابطا لحركة القطاع العام ، فمن الأفضل أن تلغى واذا كانت الرقابة الادارية عنصرا ضابطا للسلوك الادارى فمن الأفضل أن تلغى بحجة أنها أصبحت جهازا معطلا لحرية الحركة والمبادرة . ومن ثم يصبح الحديث عن الرشوة والاختلاس والاتجار بالمخدرات وتجارة العملة واستغلال الجهاز الحكومى فى تقديم ضمانات وتسهيلات من قبيل التشويش و « تطفيش » أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى مصر .

٤ ــ أن النخبة الحاكمة المصرية تجاهلت أقلام وأفكار الكتّاب والمثقفين الذين نادوا بتحجيم دور هذه العناصر بغية أن يأخذ الخط التنموى فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى مساره الحقيقى . فرغم القول بأن هذه العناصر قلبت موازين المجتمع وأصبحت تشكل خطرا اجتماعيا وسياسيا وقيميا ، الا أن النخبة الحاكمة تمادت ليس فى إضفاء الحماية عليها بل والمساهمة والمشاركة معها فى عالم الأعمال .

لقد تزامن مع انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى وفتح الاقتصاد المصرى على مصراعيه (دخول رؤوس أموال أجنبية وسلع استهلاكية وتكنولوجيا أجنبية وخروج عمالة مصرية) تفاقم الأزمة المجتمعية المصرية التى عبرت عن نفسها فى العديد من الأزمات مثل أزمة الهوية الحضارية والجدل حول الانتماء القومى فيما يسمى بعروبة مصر فى مواجهة تحييد وتحجيم دور مصر وأزمة التطور الديمقراطى وأزمات التنمية الاقتصادية (الناتج / التوزيع) فضلا عن مشكلات التحول الاجتماعى وبروز التناقضات الطبقية وتعميق التمايزات الاجتماعية .

وصحيح أن تلك التبدلات والتحولات كانت نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادى فى مجملها فضلا عن عوامل عديدة أخرى داخلية وخارجية الا أنه يمكن القول بأن تلك العناصر الطفيلية قد لعبت دورا لا يستهان به فى إحداث وتأصيل ميكانزم التفسخ فى المجتمع المصرى .

ولعل محاكمات المدعى العام الاشتراكى قد أفصحت صراحة عند محاكمة بعض أقطاب تلك العناصر عن مدى خطورتها وخطورة سلوكياتها على المجتمع المصرى ، كما أشارت تلك المحاكمات الى مدى تورط ومشاركة الجهاز الحكومى والقطاع العام فى ومع الممارسات الطفيلية والقائمين بها والى استغلال تلك العناصر لجهاز الدولة بغرض تحقيق أطماع شخصية ، اذ نجد بعض كبار رجال الحكم يتهمون بتقاضى رشوة مثل أحمد سلطان[٦] (نائب رئيس وزراء سابق) الذى إتهم بتقاضى عمولة من ممثلى شركة وستنجهاوس قدرها ٢٥٠ ألف دولار عند فوز الشركة بعقد مشروع محطة القاهرة غرب وكانت قيمة

(٦) أعلنت براءة أحمد سلطان بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٧

العقد ٣٠ مليون دولار ، كما إتهم هانى جرانه بتقاضى رشوة من نفس المشروع قدرها ٧٣٫٩ ألف دولار ، وما اثير بشأن تقاضى السيد عويس بصفته كبير مستشارى بنك مصر ورئيس مجلس الادارة المنتدب لمجمع العامرية وبصفته وكيلا تجاريا لشركة عائلية تدعى الاسكندرية للادارة والتصنيع يمتلكها هو وأبناؤه عمولة من مشروع مصر العامرية للألياف الصناعية[٧] .

لقد وصل عرف العمولات والسمسرة الى قمة النظام ذاته وفى هذا الشأن يذكر محمد حسنين هيكل فى مؤلفه خريف الغضب ما تم بشأن قضية طائرات « البوينج » حيث كان طرفا فيها الرئيس محمد أنور السادات مع أحمد نوح وزير الطيران ومحمد عبد الله مرزبان نائب رئيس وزراء سابق وكمال أدهم مستشار الملك فيصل ومدير المخابرات العامة السعودية[٨] .

بل إن هناك عددا من الحالات والوقائع التى أثير فيها اتهام بعض المسئولين بتقاضى عمولات وسمسرة مثل صفقة الأتوبيسات الايرانية التى اتهم فيها أشرف مروان ومرعى أحمد مرعى وكذا صفقة حديد التسليح الأسبانى التى اتهم فيها عثمان أحمد عثمان وآخرون[٩] .

وتوالت عمليات ادانة كبار المسئولين فى مثل هذه الصفقات وغيرها وعلق على ذلك الدكتور مصطفى كامل السيد فى عام ١٩٨٣ بقوله « **لم تشهد الأحكام المصرية تعددا فى الأحكام الصادرة من أعلى الهيئات القضائية (محكمة القيم العليا — المحكمة الدستورية العليا) تدين كبار المسئولين الحكوميين مثلما حدث خلال العامين السابقين** »[١٠] .

والجدير بالذكر أن تعامل بعض المسئولين مع العناصر الطفيلية لم يتوقف على الداخل فقط ، بل وامتد فى الخارج أيضا من خلال التعامل مع بعض المشروعات الاستثمارية التى تبنتها الدولة مثل مشروع هضبة الأهرام ومشروع العامرية .

فمشروع هضبة الأهرام يدور حول رغبة شركة أجنبية مسجلة فى هونج كونج فى الاستثمار السياحى والفندقى بأرض الأهرام ، ويقوم المشروع أساسا على الاقتراض من الداخل واستخدام الموارد

---

(٧) عادل حسين ، م .س .ذ. ، ص ١٥٠ .

(٨) بعد عقد الصفقة نشر صحفى أمريكى يدعى « جيم هوجولاند » فى جريدة الواشنطن بوست أن ثمة مبالغ قد تم ايداعها بواسطة الشركة بعد عقد صفقة الطائرات البوينج فى حسابين سريين فى سويسرا أحدهما وضع فيه ٨ ملايين دولار والآخر ٦٥٠ ألف دولار . أنظر : محمد حسنين هيكل ، م .س .ذ . ، ص ٣٩٨ . اعلنت براءة كل من أحمد نوح ومحمد عبد الله مرزبان من تهمة الاهمال الجسيم وذلك بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٣ .

(٩) د. محمود القاضى ، م .س .ذ. ، ص ٢٦ .

(١٠) د. مصطفى كامل السيد ، السلطة التنفيذية فى مصر : السلطان فى يد والفيتو فى اليد الأخرى ، **مجلة الأهرام الاقتصادى** ، العدد ٧٦٠ ، ١٩٨٣/٨/١٨ ، ص ٣٦ .

الذاتية . وتقدم كل من السيدين « جليورومونك » ممثلين للشركة (تبين فيما بعد أنهما مطرودان من كندا بسبب فضيحة مالية)[11] للحصول على حق الاستغلال للشركة فى ممارسة نشاطها لمدة ٩٩ عاما[12] . وقد وافق الرئيس محمد أنور السادات بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٩ وبعد الموافقة تبين أن المشروع مخالف للقوانين الاستثمارية وقانون الشركات بل وقانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والذى يجيز حق الاستغلال لمدة عشرين عاما فقط .

أما مشروع العامرية فهو يعكس الدور الجديد لأحد البنوك الوطنية وهو بنك مصر فى اطار الشراكة الأجنبية مع بيوت الخبرة السويسرية لإنتاج كميات كبيرة من الغزل والنسيج والتريكو والأقمشة والألياف الصناعية . ولم تقدم دراسة جدوى لهذا المشروع وتمكنت العناصر المسئولة عن تنفيذه من الحصول على الموافقة عليه من قبل هيئة الاستثمار فى غضون أربعة أيام فقط وقد قدرت تكاليف هذا المشروع بحوالى ٥٣٠ مليون جنيه . وقد اعترضت العديد من الجهات المسئولة من منطلق حماية الصناعة الوطنية مثل وزارة الصناعة واتحاد الصناعات المصرية والغرفة الصناعية[13] .

يتضح مما سبق أن العناصر الطفيلية سواء خارج جهاز الدولة أو داخله استطاعت أن تحجم دور الدولة التقليدى وأن تستغل سلطة الدولة السياسية فى الحصول على التراخيص والأذونات وتقديم التسهيلات والزج بالدولة ذاتها كشريك فى العملية الاستثمارية واستخدام المال العام وخاصة فى القطاع المصرفى لتمويل الأنشطة الطفيلية (فى مجال التجارة والسمسرة والوساطة وغيرها) بل والاستيلاء على أصول القطاع العام ذاته إما من خلال الشراكة أو من خلال الاستيلاء وتصفيته بالكامل (مثال شركة كلورايد وهى شركة استثمارية تقوم بصناعة البطاريات وقد قامت على أساس تصفية الشركة العامة للبطاريات والاستيلاء على كافة الأصول الثابتة للشركة فضلا عن الموظفين والعاملين وفائض التمويل الذاتى المحقق لدى الشركة) .

فالنظام الحاكم لم يضف فقط الأمان والاستقرار على العناصر الطفيلية بل أصبح شريكا لها فى العديد من الأنشطة ويتضح هذا التداخل بعمق على مستوى المحليات أيضا حيث اندماج عناصر الحزب الحاكم فى الشركات الاستثمارية المكونة فى المحليات ولاسيما فى فروع البنك الوطنى للتنمية وشركات الأمن الغذائى .

ثانيا : التحالف بين الرافد الطفيلى ونخبة الانفتاح الاقتصادى :

عكست دراسة الرافدين السابقين (الرأسمالية التقليدية والبرجوازية البيروقراطية) درجة عالية من

---

(١١) يأتى دائما فى ثنايا رأس المال الأجنبى العديد من عناصر الطفيلية والسماسرة والأفاقين أنظر دافيدس لاندز ، بنوك وباشوات ، م .س .ذ .

(١٢) أنظر د. محمود القاضى ، م .س .ذ . حيث قال ان هذا المشروع يمثل أكبر عملية بيع لأرض مصر وان مدة استغلاله تذكر بمدة امتياز حفر قناة السويس .

(١٣) د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، م .س .ذ. ، ص ٩٥٠ .

التداخل والتشابك كرستها تحولات الستينات وأصقلتها فترة السبعينات وبصفة خاصة مع بداية الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى .

وتجدر الاشارةالى أن العلاقة بين الرافد الطفيلى والرافدين السابقين أقل وضوحا (فى اطار دراسة الشركات المساهمة) وهذا يرجع الى أن العناصر الطفيلية بصفة عامة لاتميل الى توظيف أموالها بشكل رسمى وقانونى سواء فى شركات مساهمة أو غيرها من شركات الأموال[١٤] فعصمت السادات وعائلته لم يشارك فى أية شركة مساهمة على الاطلاق خلال فترة البحث (٧٤ ــ ١٩٨٢) كما أن الشركات التى ساهم فيها كل من توفيق عبد الحى ورشاد عثمان وسامى على حسن شركات ضئيلة للغاية اذا ماقورنت برؤوس الأموال التى يشتغلون بها .

وقد يتضح التحالف والترابط بين الرافد الطفيلى والرافدين السابقين من خلال طرح « النظم الأساسية » لإنشاء تلك الشركات ومن خلال موقعهم بين بقية المساهمين يمكن الحكم على مدى الترابط بين الروافد الثلاثة : **شركة دار مايو الوطنية للنشر ٨١/٩/١٢**

المساهمون	قيمة المساهمة بالألف جنيه	المساهمون	قيمة المساهمة بالألف جنيه
ــ محمد أنور السادات	١ر	ــ صندوق التنمية الشعبية	٥٠٠
ــ محمد حسنى مبارك	١ر	ــ عبد الله عبد البارى	١٠
ــ عثمان أحمد عثمان	١٠٠	ــ ابراهيم سعده	٢
ــ البنك الوطنى للتنمية	٢٥٠٠	ــ توفيق عبد الحى	١٠
ــ بنك مصر(قطاع عام)	٥٠٠	ــ شريف فتحى الفضالى	٢٥
ــ بنك القاهرة (قطاع عام)	٢٥٠	ــ محمد ومصطفى البليدى[١٥]	٢٥
بنك الاسكندرية (قطاع عام)	٢٥٠	ــ برّى بدار	٢٠
ــ البنك الأهلى المصرى (قطاع عام)	٢٥٠	ــ ماجد محمد موسى	٥٠
ــ بنك قناة السويس	٢٥٠	ــ لطفى محمد موسى	٥٠
ــ بنك المهندس	٥٠	ــ شركة منتصر للمقاولات	٢٠
		ــ ماهر محمد على	١

---

(١٤) تميل هذه العناصر الى توظيف أموالها فى شركات أشخاص تكونها فيما بينها وغالبا ما تأخذ الصفة العائلية على نحو ما أوضحت الدراسة سابقا .

(١٥) حذر مصطفى البليدى وهو رجل أعمال مشهور وعمل رئيسا للغرفة التجارية من اشتراك توفيق عبد الحى فى تلك الشركة نظرا لرصيده فى النصب والاحتيال .

شركات ساهم فيها رشاد عثمان :

ـ الشركة الوطنية للأمن الغذائى ١٩٨٠/٩/١١

أهم المساهمين	قيمة المساهمة بالألف جنيه
ـ محمد أنور السادات	١٠٠
ـ بنك ناصر الاجتماعى	٥٠٠ (قطاع عام)
ـ بنك مصر	٢٥٠ (قطاع عام)
ـ بنك قناة السويس .	٢٥٠
ـ بنك المهندس	١٠٠
ـ محافظة بورسعيد	٢٥٠ (قطاع عام)
ـ شركة الشرق الأوسط لاستصلاح الأراضى	٢٥٠
ـ شركة المهندس للتأمين	١٠٠
ـ شركة الاسماعيلية للدواجن	٥٠
ـ شركة النيل للمجمعات الاستهلاكية	٢٥٠ (قطاع عام)
ـ شركة الأهرام للمجمعات الاستهلاكية	٢٥٠ (قطاع عام)
ـ الشركة العامة الاقتصادية للقوات المسلحة	٢٠٠ (قطاع عام)
ـ رشاد عثمان قاسم	١٥٠

ـ الشركة الوطنية للاسكان للنقابات المهنية ١٩٨٠/١٢/٩

أهم المساهمين	قيمة المساهمة بالألف جنيه
ـ نقابة المهندسين	٢٠٠٠ قطاع عام
ـ نقابة المهن التطبيقية	١٠٠٠ قطاع عام
نقابة المعلمين	٥٠٠ قطاع عام
ـ نقابة الزراعيين	٢٥٠ قطاع عام
ـ بنك مصر	٢٠٠٠ قطاع عام
ـ بنك ناصر الاجتماعى	٢٠٠٠ قطاع عام
ـ بنك قناة السويس	٥٠٠
ـ بنك المهندس	٢٥٠
ـ شركة مصر للتعمير	١٠٠٠

ـــ الشركة المحمودية المصرية للتعمير	١٠٠٠ قطاع عام
ـــ هيئة قناة السويس	١٠٠٠ قطاع عام
ـــ المقاولون العرب للاستثمار	٥٠٠
ـــ رشاد عثمان قاسم	٢٠٠
ـــ شركة المهندس للتأمين	١٠٠
ـــ حسن محمد السيد	١

ـــ شركة ديوب نجم للاستثمار ١٩٨١/٥/١٩

ـــ عائلة شلبي وتشمل :

عزة محمد حسن شلبي (زوجة وزير الاقتصاد السابق الدكتور مصطفى السعيد) ومختار محمد يوسف شلبي ، وفاطمة محمد يوسف شلبي ، ومنى محمد يوسف شلبي ، وأحمد السعيد يوسف شلبي ، وأحمد سيف الاسلام شلبي ، وهبة محمد يوسف شلبي ، وزينب محمد يوسف شلبي .

ـــ محمد السعيد ابراهيم (شقيق د. مصطفى السعيد)	
ـــ ممدوح السعيد ابراهيم	
ـــ ابراهيم السعيد ابراهيم	٢٢
ـــ عبد الرحمن بركة	
ـــ أحمد عثمان أحمد عثمان	١٠
ـــ صلاح فريد الطاروطي (عضو مجلس الشعب)	٢
ـــ رشاد عثمان قاسم (عضو مجلس الشعب)	١٠
ـــ بهية عبد المنعم براده (عضو مجلس الشعب)	٢
ـــ خالد محمد حامد محمود (رأسمالية قديمة)	٥
ـــ محمد أحمد الطويل (رأسمالية قديمة)	٤
ـــ كامل توفيق دياب (رأسمالية قديمة)	١٠
ـــ سيد على المرسى	٣

— بنك الاسكندرية التجارى البحرى :

المؤسســـون	قيمة المساهمة بالألف جنيه
— محمد ابراهيم حسن	١٠٠٠
— عبد الفتاح الشافعى	٢٥٠
— أنور محمد مرسى	١٠٠
— نبيلة محمد مختار	٥٠
— رشاد عثمان قاسم	٥٠
— شركة رشاد عثمان للشحن	٥٠٠
— مصطفى رمزى الشافعى	٥٠
— رمزى أحمد الشافعى	٥٠
— الشركة العربية للشحن والتفريغ	١٠٠٠ قطاع عام
— شركة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية	٤٠٠٠ قطاع عام
— شركة القناة للتوكيلات الملاحية	٢٠٠٠ قطاع عام
— الشركة المصرية لأعمال النقل البحرى	٤٠٠٠ قطاع عام
— الشركة المصرية لاصلاح السفن	٥٠٠ قطاع عام
— بنك الاستثمار القومى	٣٠٠٠ قطاع عام
— بنك الاسكندرية	١٤٢٨ قطاع عام
— البنك الأهلى المصرى	١٤٢٨ قطاع عام
— شركة مصر للتأمين وآخرون	٢١٠٠ قطاع عام

« مجلس ادارة بنك الاسكندرية التجارى البحرى »

رقم	الاسم والجنسية	الصفـة
١	السيد الدكتور م/نعيم أبو طالب (مصرى)	رئيسا وعضوا منتدبا
٢	السيد / محمد فهمى محمود فهمى (مصرى)	عضوا منتدبا
٣	السيد الربان / حسين كامل الجندى (مصرى)	عضوا
٤	السيد / محمد ابراهيم حسن (مصرى)	عضوا
٥	السيد / حكمت أحمد رزق (مصرى)	عضوا
٦	السيد / عبد الفتاح الشافعى (مصرى)	عضوا

٧	السيد / عبد الرحمن الرافعى (مصرى)	عضوا
٨	السيد / محمد شوقى يونس (مصرى)	عضوا وممثلا عن الشركة المصرية لأعمال النقل البحرى
٩	السيد / محمد عادل البرقوقى (مصرى)	عضوا وممثلا عن شركة اسكندرية للتوكيلات الملاحية
١٠	السيد /......................	عضوا وممثلا عن شركة القناة للتوكيلات الملاحية
١١	السيد / فؤاد بيومى هاشم (مصرى)	عضواً وممثلا عن الشركة العربية للشحن والتفريغ
١٢	السيد المهندس / محمد أحمد أبو طالب (مصرى)...........	عضوا وممثلا عن الشركة المصرية لاصلاح السفن
١٣	السيد / مصطفى محمد نور الدين (مصرى)	عضوا عن بنك الاسكندرية
١٤	السيد الدكتور / يونس أحمد البطريق (مصرى).........................	عضوا عن البنك الأهلى المصرى
١٥	السيد / اسماعيل غانم (مصرى)	عضوا عن بنك الاستثمار القومى
١٦	السيد / سيد صالح (مصرى)	عضوا عن شركة مصر للتأمين
١٧	السيد / رشاد عثمان قاسم[(١٦)] (مصرى)	عضوا عن شركة رشاد عثمان للشحن والتفريغ
١٨	السيد الدكتور / محمد عبد اللاه (مصرى)...........................	عضوا عن صندوق تأمين ومعاشات العاملين بشركة الاتحاد العربى للنقل البحرى (فامكو)

(١٦) اتهم كل من ماجد محمد موسى ولطفى محمد موسى (أصحاب معرض سيارات النهضة وشركة النهضة للتجارة الخارجية والمناطق الحرة) بالاستيلاء على ١٠٠ مليون جنيه فقد حصلا على تسهيلات ائتمانية ضخمة من البنوك بالعملات المحلية والأجنبية تفوق هذا المبلغ واستوليا على ٩٨٧ سيارة مازدا كانت واردة لأحد البنوك دون وجه حق وقاما بتخزين السيارات فى مخازن بالمنطقة الحرة رغم أنها غير مالكة لها وذلك نتيجة للتواطؤ مع بعض العاملين فى هيئة الاستثمار وجمارك بورسعيد وتوكيل اسيوط للملاحة حيث سهلوا للشركة تخزين السيارات فى مخازنها دون أن تقدم سند ملكيتها لتلك السيارات وقد ثبت أنهما قد تعاملا مع ١٥ بنكاً . انظر موقعهما بين قمة جهاز الدولة والقطاع العام ورجال الأعمال . الأهرام ١٩٨٥/١٢/٢٤ .

ونستخلص مما سبق النتائج التالية :

١ ــ أن تواريخ مساهمة تلك العناصر فى الشركات المساهمة تشير الى تأخر ظهورها فى مجال الأعمال . فالشركات التى ساهم فيها رشاد عثمان وتوفيق عبد الحى وسامى على حسن تم تأسيسها ابتداء من عام ١٩٨٠ أى بعد ٦ سنوات من بدء سياسة الانفتاح الاقتصادى وهذا يعنى أن هذه العناصر لم تَطْفُ على السطح الا بعد أن أمَّنت موقعها واستطاعت أن توجد قنوات تدخل وتشابك مع جهاز الدولة .

(أنظر مساهمة الرئيس محمد أنور السادات مع توفيق عبد الحى ورشاد عثمان وأيضا موقع رشاد عثمان بين كبار موظفى الدولة والقطاع العام) .

٢ ــ رغم ضآلة الشركات التى تساهم فيها العناصر الطفيلية الا أن هذا العدد المحدود عكس أيضا التداخل والتشابك بين الروافد الثلاثة (الرأسمالية التقليدية ، البرجوازية البيروقراطية والطفيلية) .

٣ ــ أن تكوين الشركات السابقة عكس ظاهرة الخلط بين المال العام والمال الخاص وكيفية اندماج جهاز الدولة والقطاع العام فى مجال الاستثمارات الخاصة .

المبحث الثامن
التهجين بين الروافد الثلاثة
الرأسمالية التقليدية والبرجوازية البيروقراطية والطفيلية

بإلتقاء الروافد الثلاثة السابقة يصب الكل فى واحد ويصبح الواحد جزءا من الكل لتتشكل رأسمالية جديدة لها سمات وقسمات وخصائص مميزة اذ أن عمليات التزواج والتشابك والتحالف فيما بينها قد اكسبتها مذاقا آخر جعلها تتميز عن رأسمالية أخرى عهدها المجتمع المصرى فى العشرينات .

واذا كانت الدراسة قد تناولت كل رافد على حدة فان هذا التناول قد تم على سبيل التبسيط العلمى حيث أن الدراسة تطلبت هذا الفصل لمعرفة الأبعاد المشكلة لكل رافد على حدة والظروف التاريخية والتحولات المجتمعية التى سمحت بالتقاء هذه الروافد فى اطار تشكيلة رأسمالية جديدة اطلق عليها رأسمالية الانفتاح أو رأسمالية السبعينات أو الشريحة الانفتاحية المميزة .

وبالرغم من تناول كل رافد على حدة الا أن الدراسة العملية قد عكست تشابكا وترابطا وتحالفا وثيقا بين الروافد الثلاثة . فدراسة الرافدين الأول والثانى (الرأسمالية التقليدية والبرجوازية البيروقراطية وقد أوضحت ان التشابك والتداخل فيما بينها ليس وليد السبعينات ، وانما له جذوره وبداياته الجنينية منذ الستينات اذ فجرته العديد من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (التأميم ــ المصادرة ــ الحراسة ــ قوانين الاصلاح الزراعى ــ الوحدة بين مصر وسوريا ــ حرب اليمن) بيد ان فترة السبعينات قد جعلت منه تحالفا رسميا فى اطار استراتيجية التنمية التى تبنتها النخبة الحاكمة .[1]

وثمة ملاحظة هامة تجدر الاشارة اليها ألا وهى قدرة الرافد الرأسمالى التقليدى على التشكيل والتحور عبر الحقب الزمنية المختلفة التى انتابت المجتمع المصرى .

فالملاحظ أن الرأسمالية التقليدية كانت بمثابة النواة الجنينية التى تنشطر مع كل تحول وتتكيف وتتلاءم مع كل حقبة تاريخية فهى لها جذورها التاريخية الممتدة فى التاريخ المصرى قبل الثورة وهى تلعب دورا فى الخمسينات ثم تستكمله فى الستينات وتتمكن من أن تجد لها ولأبنائها منافذ ومداخل فى النظام الجديد بعد قيام الثورة ، بل ان النظام قد فتح لها بنفسه العديد من تلك المداخل عبر عمليات التأميم الواسعة وعن طريق التنظيمات السياسية التى تم نزوح العديد من أبنائها اليها وبتطور دورها بتحالف البرجوازية البيروقراطية معها لاستكمال دورها فى السبعينات اذ شكلا معا الركيزة الاجتماعية الناشطة والفاعلة من أجل الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى ووضعها موضع التنفيذ ولاسيما بعد أن اكتملت

---

(١) أنظر خطاب الرئيس أنور السادات بجامعة الاسكندرية ، م .س .ذ .

التشكيلة الاجتماعية بانضمام الرافد الثالث الذى هو بالأساس وليد حقبة السبعينات ، ومن هنا نجد أن الرأسمالية التقليدية هى نقطة التخمر الحقيقية فى تشكيل واتساع البرجوازية البيروقراطية فى الستينات كما مثلت أيضا خط الدفاع الأول الذى تم استدعاؤه لتشكيل رأسمالية السبعينات .

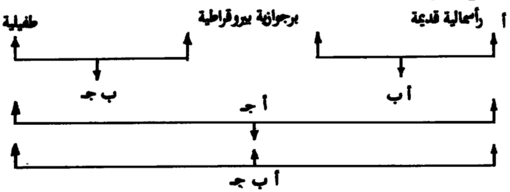
ولعل هذا يعكس طبيعة تشكيل « الرأسمالية الانفتاحية » منذ منتصف السبعينات اذ يبدو وكأن كل حقبة تاريخية قد أفرزت عنصرا هاما داخل تلك التكوينة الرأسمالية الجديدة فمرحلة ماقبل ثورة يوليو تفرز الرأسمالية التقليدية وحقبة الستينات تقدم البرجوازية البيروقراطية وحقبة السبعينات تضيف أسوأ ماأضيف الى هذا النسيج الاجتماعى وهو الجناح الطفيلى لها . وبالتقاء الروافد الثلاثة تتشكل تكوينة رأسمالية جديدة فينصهر فيها الكل لتكتسب خصوصية جديدة .

وفى هذا التكوين يكتسب كل رافد خصائص وسمات جديدة ، فواقعة عودة الرأسمالية التقليدية لاتنطوى على نفس الدور الذى لعبته الرأسمالية التقليدية قبل الثورة وبعدها (حتى الستينات) ولكنها تنطوى على دور جديد فى اطار ظروف تاريخية جديدة ، وكذلك واقعة عودة عناصر البرجوازية البيروقراطية كانت تنطوى أيضا على محاذير وتساؤلات عديدة ولاسيما لو أخذنا فى الاعتبار الدور الأيديولوجى الذى لعبته تلك العناصر خلال الستينات .

وماتجدر الاشارة اليه بهذا الصدد هو أن التفرقة بين رأسمالى قديم وبرجوازى بيروقراطى وطفيلى هو تقسيم يستند الى أصل النشأة التاريخية على أن الواقع العملى يشهد اندماج وتداخل تلك الروافد الثلاثة .

فالمحقق يجد أن ثمة عناصر رأسمالية تقليدية تمكنت من أن تتقلد مناصب ووظائف داخل جهاز الدولة والقطاع العام وهى بذلك تجمع بين كونها رأسمالية تقليدية من ناحية وبرجوازية بيروقراطية من ناحية ثانية مثل سيد مرعى ، ومحمد حامد محمود ، وأبو بكر الباسل ، ومريت بطرس غالى ، ونعمة الله بولس ، وعائلة العبد .

كما أن هناك عناصر ذات أصول رأسمالية تقليدية تمارس أنشطة طفيلية فتجمع بين كونها رأسمالية تقليدية وطفيلية وهى كل العناصر الرأسمالية القديمة التى تعمل بمجال الوساطة والسمسرة والأنشطة الطفيلية ، وثمة عناصر برجوازية بيروقراطية تمارس أيضا أنشطة طفيلية فتجمع بين الصفتين . أما الحالة الرابعة فهى التى تجمع بين عناصر الرأسمالية القديمة والبرجوازية البيروقراطية والطفيلية . ويمكن توضيح ذلك على النحو التالى :



وقد عكست الدراسة حالات تبين تركز العناصر الرأسمالية القديمة وتحالفات تشبه الى حد بعيد تحالفاتها قبل الثورة وحالات تركز للعناصر البرجوازية البيروقراطية ، وحالات تداخل وتشابك بين الروافد الثلاثة . وفيما يلي بعض الأمثلة التى تعكس مثل هذه الحالات المختلفة :

أولا : شركات تعكس تركزا للرأسمالية التقليدية :

ــ الشركة المصرية الفرنسية « فريمس » ١٩٨٠/٢/١٦ .
ــ الشركة العربية الحديثة لصناعة الأخشاب « متين » ١٩٨٠/٢/١٨ .
ــ الشركة المصرية الفرنسية للصناعات الغذائية ١٩٨١/٧/٢٦ وتضم من بين مؤسسيها سعد فخرى عبد النور ، وسيد مرعى ، واسماعيل بليغ صبرى .
ــ شركة النيل للفنادق والسياحة ١٩٨١/١٢/٣٠ وتضم توفيق بباوى منصور ، وزكى هاشم .
ــ الشركة المصرية العالمية للنشر (لونجمان) ١٩٨٢/٣/٨ . وتضم مريت نجيب بطرس غالى ، ويوسف مراد وهبة .
ــ الشركة المتحدة للأثاث كرومكس ١٩٨٢/٤/٢٠ وتضم محمد زكى هاشم ، ومحمد حامد محمود .

ثانيا : شركات تعكس التركز البرجوازى البيروقراطى :

ــ شركة الاستثمار العربى ١٩٧٨/١٢/٥ تضم عبد العزيز حجازى مع محمد فؤاد ابراهيم .
ــ الشركة المصرية الأمريكية للنقل والشحن والتفريغ ١٩٧٩/٤/٢٩ تضم محمد عبد الله مرزبان ومصطفى كامل مراد .
ــ شركة الاتحاد العربى للاستثمار ١٩٧٩/٨/١٤ . تضم عمرو حسين ذو الفقار صبرى واشرف مروان .
ــ بنك الاعتماد والتجارة مصر ١٩٨١/٦/٨ تضم محمد عبد الله مرزبان ومقبل البلدراوى[٢] .
ــ الشركة الاسلامية للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية (فاركو للأدوية) ١٩٨٢/١١/٧ . تضم حسن عباس حلمى فهمى مع فاروق حسن الابيارى .

ثالثا : شركات تعكس التداخل بين الرأسمالية القديمة والبرجوازية البيروقراطية :

ــ شركة المطاعم السويسرية المصرية « سيركو » ١٩٧٦/٧/٢٩ تضم توفيق بباوى منصور وشارل رمزى ستينو .
ــ شركة فالى للاستثمارات ١٩٧٨/٣/٢٦ تضم على عبد الفتاح الشلقانى وأنور القاضى وشقيقه .

---

(٢) كان يعمل رئيسا لمجلس ادارة شركة النصر لصناعة المحولات والمنتجات الكهربائية خلال الستينات . أنظر الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٧/١/١ .

ـــ شركة النيل للفنادق والسياحة ١٩٧٨/١٢/١٢ تضم توفيق بباوى منصور ، وزكى هاشم مع محمد محمود العتال .

ـــ الشركة المتحدة للانشاءات ١٩٨٠/٧/١٥ تضم حسن علام واشرف مروان .

ـــ بنك الاعتماد والتجارة مصر ١٩٨١/٦/٨ . ويضم زكى هاشم مع محمد عبد الله مرزبان وعبد العظيم أبو العطا ، وعثمان أحمد عثمان.

ـــ الشركة المتحدة للأثاث كرومكس ١٩٨٢/٤/٢٠ . وتضم محمد زكى هاشم ، ومحمد حامد محمود ، وبشرى عبد المنعم الصاوى .

ـــ بنك هونج كونج ١٩٨٢/٥/١٧ يضم مصطفى البليدى ، والطويل مع حامد السايح .

ـــ بنك مصر العربى الأفريقى ١٩٨٢/٩/٤ يضم عائلة سعيد الطويل مع عائلة أبو الفتوح ، وعبد المنعم القيسونى .

رابعا : شركات تعكس التداخل والتشابك بين الروافد الثلاثة :

وهى شركات محدودة العدد (انظر الشركات التى تساهم فيها العناصر الطفيلية فى المبحث السابق) .

وتوضح مصفوفة النهجين بين الروافد الثلاثة هذا التداخل والتشابك بصورة أكثر وضوحا على النحو التالى :

ـــ يشير الرمز «أ» الى التحالفات والتشابكات بين العناصر الرأسمالية التقليدية بعضها وبعض والشركات التى تؤسسها أو تساهم فيها .

ـــ يشير الرمز «هـ» الى التحالفات والتشابكات بين العناصر البرجوازية البيروقراطية بعضها وبعض والشركات التى تساهم فيها .

ـــ يشير الرمزان «ب» ، «د» الى التحالفات والتشابكات بين عناصر الرأسمالية التقليدية والبرجوازية البيروقراطية والشركات التى تساهم فيها تلك العناصر .

ـــ يشير الرمز «جـ» الى التحالف والتشابك بين العناصر الطفيلية وعناصر الرأسمالية التقليدية والشركات التى تساهم فيها .

ـــ يشير الرمز «و» الى التحالف والتشابك بين عناصر البرجوازية البيروقراطية والعناصر الطفيلية .

مصفوفة التهجين بين الروافد الثلاثة (الرأسمالية التقليدية ، البرجوازية البيروقراطية ، الطفيلية)

الشراكة المنشأة	رأسمـــالية تقليـــدية	برجوازية بيروقراطيـــة	طفيلية
أ رأسمالية تقليدية	أبو بكر محمد حمد الباسل مع عمرو المصرى محمد عبد العظيم فى (شركة فيرو للبلاستيك) ـــ يوسف مراد وهبه مع مهت نجيب بطرس غالى فى (الشركة المصرية العالمية للنشر (لونجمان) ـــ محمد عبد المحسن شتا مع كامل توفيق دياب ، سعيد الطويل ، مصطفى البليدى فى (بنك هونج كونج المصرى) ـــ منير شريف صبرى مع محمد أحمد جرانه فى (شركة نوفابارك القاهرة) جلال محمد حسن العبد مع عائلة العشور فى (الشركة العربية للخزف) عبد اللطيف الديب مع سعيد الطويل ، مدحت أبو الفتوح فى (بنك مصر العربى الأفريقى) ـــ عائلة الديب مع عيسى العيوطى فى (شركة النيل للطباعة والتغليف) ـــ توفيق بباوى منصور مع نعمة الله بولس ، محمد عبد المحسن شتا فى (بنك قناة السويس) ـــ توفيق بباوى منصور مع زكى هاشم فى (شركة النيل للفنادق والسياحة) ـــ محمد أحمد الطويل مع كامل توفيق دياب ، خالد محمد محمود فى (شركة ديوب نجم للاستثمار) ـــ سعد فخرى عبد النور مع إسماعيل بليغ صبرى ، سيد أحمد مرعى فى (الشركة المصرية الفرنسية للصناعات الزراعية الغذائية) ـــ أحمد محمد أباظة مع حامد جرانة ، عائلة شاهين ، هانى عبد الجليل المصرى ، مراد ميشيل باخوم فى (البنك المصرى الخليجى) محمد أحمد الطويل مع حسام أبو الفتوح فى (الشركة المصرية الفرنسية فريس) ـــ حسام أبو الفتوح مع عيسى العيوطى فى (الشركة الشرقية لصناعة الأخشاب «حسين») ـــ عيسى العيوطى مع حسام أبو الفتوح ، إسماعيل بليغ صبرى ، سعيد الطويل ، البدراوى فى (بنك النيل) ـــ حسام أبو الفتوح ، مع عبد اللطيف أبو رجيله فى (بنك الأهرام) ـــ عبد الحكيم مرعى مع عبد القادر الحراكى فى (شركة مصر للدواجن) ـــ المعتز عادل الألفى مع حسام أبو الفتوح فى (شركة المهندس الوطنية لصناعة اللحوم) ـــ عادل نادر بنداري مع أمل شهاب الكسان ، أحمد يوسف الجندى فى (شركة الطوان العربى الدولى) .	د زكى هاشم ، توفيق بباوى منصور مع محمد محمود العتال فى (شركة النيل للفنادق والسياحة) ـــ إسماعيل بليغ صبرى ، سعد فخرى عبد النور ، سيد مرعى مع محمد محمود أبو شادى وأحمد كامل مرسى فى (الشركة الفرنسية للصناعات الزراعية الغذائية) أولاد محمد محمود مع عبد العزيز فهيد حامد المصرى المصرى فى (الشركة المصرية لصناعة الأدوات الصحية) ـــ أحمد محمد أباظة ، حامد جرانة ، عائلة شاهين ، هانى عبد الجليل المصرى ، ميشيل باخوم مع جمال الدين البولسى ، أحمد محرم فى (البنك المصرى الخليجى) ـــ محمد عبد المحسن شتا ، كامل توفيق دياب ، سعيد الطويل ، مصطفى البليدى مع حامد عبد اللطيف السائح فى (بنك هونج كونج المصرى) عيسى العيوطى ، أبو الفتوح ، إسماعيل بليغ صبرى ، سعيد الطويل ، البدراوى مع عبد السلام البيرى ، عبد المنعم الفشامل ، محسن عبد الخالق ، عثمان أحمد عثمان فى (بنك النيل) ـــ المعتز عادل الألفى ، أبو الفتوح مع عثمان أحمد عثمان فى (شركة المهندس الوطنية لصناعة اللحوم) .	لا يوجد
ب برجوازية بيروقراطية	محمد عبد الله مرزبان ، مقبل البدراوى ، عبد العظيم أبو العطا مع زكى هاشم فى (بنك الاعتماد والتجارة مصر) ـــ أحمد محرم مع ميشيل باخوم (فى العديد من الشركات) ـــ حسن علام مع أحمد عمر مرعى فى (ق ـــ ق .ق إنجيت لدراسة المنشآت العمرانية) ـــ شارل رجرى ستينو مع توفيق بباوى فى منصور فى (شركة المطاعم السويسرية المصرية) ـــ عبد المنعم القيسونى ، محمد محمود أبو شادى مع عبد اللطيف الديب ، سعيد الطويل ، مدحت أبو الفتوح فى (بنك مصر العربى الأفريقى)	هـ عبد العظيم أبو العطا ، محمد عبد الله مرزبان فى (بنك الاعتماد والتجارة مصر) ، محمد عبد الله عبد السلام عبد الغفار البيرى ، عبد المنعم الفشامل ، محسن عبد الخالق ، عثمان أحمد عثمان فى (بنك النيل) ـــ محمود صدقى مراد مع مصطفى كامل مراد ، عثمان أحمد عثمان فى (بنك الدلتا) حسين عبـــد اللـــه مرزبـــان مع مصطفى كامل مراد فى (الشركة المصرية الأمريكية للنقل والشحن والتفريغ) ـــ أشرف مروان مع عمرو حسين ذو الفقار فى (شركة الاتحاد العربى للإستثمارات) عبد العزيز حجازى مع محمد فؤاد ابراهيم فى (شركة الاستثمار العربى) ـــ عمرو حسين ذو الفقار مع هانى أبو الوفا مروان فى (شركة الاتحاد للأجهزة الكهربائية) مع عبد العزيز حجازى مع عبد المنعم القيسونى مع محمد محمود أبو شادى فى (بنك مصر العربى الأفريقى)	لا يوجد
جـ طفيلية	رشاد عثمان قاسم مع محمد أحمد الطويل ، كامل توفيق دياب ، خالد محمد حامد محمود فى (شركة ديوب نجم للاستثمار) ـــ توفيق عبد الحى مع مصطفى البليدى فى (شركة دار مايو الوطنية للنشر)	و رشاد عثمان قاسم مع نعيم أبو طالب فى (بنك الاسكندرية التجارى) ـــ رشاد عثمان قاسم مع عثمان أحمد عثمان فى (شركة ديوب نجم للاستثمار) ـــ رشاد عثمان قاسم مع عثمان أحمد عثمان فى (دار مايو الوطنية للنشر) ـــ	لا يوجد

• هذه الأسماء لاتمثل حصرا كاملا لكل الأسماء الواردة بالدراسة ولكنها مجرد أمثلة من الأسماء تعكس التشابك والتداخل بين الروافد الثلاثة فهناك أسماء أخرى تنتمى إلى كل رافد ولكنها لم تدخل فى شراكة مع بعضها البعض .

وتعكس المصفوفة النتائج التالية :

* عمق التداخل والتشابك بين الرأسمالية القديمة والبرجوازية البيروقراطية .

* ضآلة مساهمات العناصر الطفيلية فى الشركات المساهمة الأمر الذى أفضى الى قلة تداخلها وتشابكها مع بقية الروافد الأخرى .

ونخلص مما سبق الى أن رأسمالية السبعينات رأسمالية مهجنة متعددة الروافد وتنتمى الى أحقاب تاريخية مختلفة فهى تضم عناصر رأسمالية قديمة وعناصر برجوازية بيروقراطية وعناصر طفيلية .

أما عناصر الرأسمالية التقليدية فقد تمكنت من أن تبقى على دورها من خلال عدة منافذ هى :

أ ــ عناصر ظلت مرتبطة بدوائر الأعمال العربية والأجنبية ونجحت فى تكوين ثرواتها بالخارج . وقد عكست الدراسة الارتباط الوثيق بين رأس المال القديم ورأس المال الأوربى (فى اطار الشراكة الأجنبية) .

ب ــ عناصر انخرطت داخل القطاع العام وجهاز الدولة والمحليات وخاصة بعد عمليات التأميم الواسعة التى آل بمقتضاها العديد من الشركات التجارية والصناعية (بهيكل ملكيتها العائلى) .

جـ ــ عناصر لم تنخرط لاداخل القطاع العام ولا داخل جهاز الدولة بل ظلت تمارس نشاطها فى عالم الأعمال (خاصة المقاولات والتوريدات) .

ونجحت كل هذه العناصر فى تكوين ثروات طائلة وانتظرت الفرصة المقننة لأن تستأنف دورها فى ظل المعطيات التاريخية الجديدة .

أما الرافد الثانى فهو البرجوازية البيروقراطية التى استغلت مكانتها الوظيفية داخل جهاز الدولة والقطاع العام فى تحقيق ثروات طائلة . أى أن مصدر ثرواتها هو الوظيفة العامة .

وتجدر الاشارة هنا الى بعض العناصر التى استغلت وظيفتها ومكانتها فى السلم الوظيفى فى توطيد علاقاتها برجال ودوائر الأعمال المحلية والعربية والأجنبية ولاسيما فى مجال الاستيراد والتصدير وتجارة التوكيلات التى كانت حكرا آنذاك على القطاع العام . وتمكنت تلك العناصر من تكوين ثروات طائلة وبدأت بعد ذلك تطالب بمزيد من التحولات التى من شأنها تفكيك مركزة الاقتصاد وإضعاف دور الدولة والقطاع العام واعطاء الفرصة للقطاع الخاص .

أما الرافد الثالث فيتمثل فى العناصر ذات النشأة الاجتماعية والنشاط الطفيلى ، حيث أن معظم عناصر هذا الرافد غير معروف مصدر شرعى لثرواتهم وفى كثير من الأحيان ارتبطوا بأنشطة التهريب وبتجارة المخدرات وتجارة العملات .

وتمكنت عناصر هذا الرافد من خلال علاقاتها غير الشرعية بجهاز الدولة وكبار العاملين به من تسخيره لخدمتها وتحقيق أغراضها بل ونجحت فى توريط جهاز الدولة ذاته فى العديد من قضاياها .

من الروافد الثلاثة السابقة تشكلت تكوينة اجتماعية تنصهر فيها هذه الروافد مجتمعة معلنة عن تشكيل رأسمالية جديدة منذ منتصف السبعينات وتتمكن من استقطاب العديد من عناصر بيروقراطية السبعينات والثمانيات مستغلة اندماج جهاز الدولة ذاته فى مجال الأعمال والشراكة مع رأس المال الخاص المحلى والعربى والأجنبى .

وقد أوضحت الدراسة مدى انخراط العديد من الوزراء السابقين والحاليين وبعض المحافظين وكبار العاملين فى المؤسسات الصحفية وبعض أعضاء مجلس الشعب وغيرهم من كبار رجال الدولة فى عالم المال والأعمال .

ويلاحظ أن النخبة الحاكمة عندما أعلنت الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى كانت تعى أن هناك عناصر محلية تملك من الثروة مايمكنها من تشكيل ركيزة اجتماعية تأخذ على عاتقها تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادى . الا أنه من المفارقات التاريخية ان قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى جاء ليعطى الفرصة أولا لرأس الأجنبى وليس لرأس المالى المحلى . ويمكن تفسير ذلك بعدة اعتبارات .

أولا : أن النخبة الحاكمة أدركت وبعمق مدى تخوف رأس المال المحلى من المبادرة والمخاطرة فى إطار التجربة الجديدة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أدركت أن رأس المال المحلى لن يخرج الا فى مظلة رأس المال العربى والأجنبى ، ومن ثم فان منح الضمانات والامتيازات لرأس المال العربى والأجنبى كان يتضمن تشجيع رأس المال المحلى للمطالبة بنفس الامتيازات والضمانات الممنوحة للمستثمر العربى والأجنبى وهو ماحدث بالفعل .

ثانيا : أن النخبة الحاكمة كانت منطقية مع ذاتها ــ باعتبار أنها تمثل مصالح الرأسمالية الجديدة ــ عند استدعاء رأس المال العربى والأجنبى فى البداية . ذلك لأن استدعاء عناصر الرأسمالية المحلية بروافدها المختلفة كان يتناقض مع التكتيك الذى اختطته ولاسيما فى السنوات الأولى من الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى عندما كانت تؤكد أن هذه السياسة ليست خروجا عن النهج الاشتراكى .

ولعل هذا يفسر لماذ تأخر ظهور البرجوازية البيروقراطية فى عالم الأعمال (فى اطار دراسة الشركات المساهمة) حيث كان عليها أن تنتظر حتى تتم اجراءات التحول الرأسمالى إذ لايليق أن يخرج « الاشتراكيون » فجأة فى « ثوب » رأسمالى جديد ومن ثم كان على النظام الحاكم ان يدفع بعنصرين هامين فى هذا المجال هما : الرأسمالية التقليدية ، والقطاع العام . أما بالنسبة للرأسمالية التقليدية فقد تم فى البداية استدعاؤها وخاصة بعد أن تم تعويضها . وقد اثبتت الدراسة أن الشركات المساهمة التى تأسست فى بداية سنوات الانفتاح الاقتصادى كانت فى معظمها برأسمال محلى تقليدى .

أما من ناحية القطاع العام فقد تم الزج به فى الشراكة مع رأس المال المحلى والعربى والأجنبى اذ شهدت السنوات الأولى أيضا لتلك السياسة تكثيفا لمساهمات القطاع العام على نحو سوف يتم تفصيله .

وتكمن الخطورة الحقيقية فى اندماج جهاز الدولة والقطاع العام فى تلك الشراكة المتعددة الأطراف من ناحية وفى كيفية تحويل ذلك الجهاز لخدمة التشكيلات الرأسمالية الجديدة ، من ناحية ثانية حيث أن وحدة المصالح المشتركة بين تلك العناصر[٣] سوف تجعل من الدولة وأجهزتها المختلفة أداة لاستصدار التشريعات والقوانين المختلفة التى تمكنها من تحقيق هذه المصالح ولاسيما لو أخذنا فى الاعتبار تبدل موقف السلطة الحاكمة وتحولها لتأييد جماعات المصالح الجديدة والتى خرج كثير منها من « عباءة الدولة »[٤] .

ومن المفارقات الغريبة أن تلك العناصر بعد تحولها الى عالم الأعمال تضيق ببعض التشريعات التى قد صاغتها واصدرتها أثناء وجودها فى السلطة بحجة أنها تحد من أنشطتهم فى مجال الأعمال .

كما تجدر الاشارة أيضا الى الدور الذى بدأ يلعبه رأس المال الأجنبى فى استقطاب كبار رجالات الدولة والزج بهم فى عالم الأعمال كمساهمين وكمشاركين ، ولعل هذا يذكرنا باندماج جهاز الدولة فى مجال الأعمال قبل الثورة حيث حرص رأس المال الأجنبى دائما على الاستعانة بكبار رجال الحكم .[٥]

ونخلص مما سبق الى أن رأسمالية الانفتاح الاقتصادى رأسمالية مهجنة تتضمن روافد اجتماعية مختلفة تعود الى أحقاب تاريخية مختلفة وبالرغم من أن كل رافد يحمل سمات وقسمات خاصة الا أن حقبة السبعينات قد شهدت اندماج تلك الروافد فى إطار تشكلية واحدة عبرت عنها الدراسة بنخبة الانفتاح الاقتصادى .

---

(٣) أنظر « حضور لفيف من الوزراء السابقين مؤتمر رجال الأعمال بوصفهم رجال أعمال منهم عبد العزيز حجازى رئيس وزراء سابق ، وعثمان أحمد عثمان ، وحامد السايح ، وسليمان نور الدين ، وفؤاد حسين ، وجمال الناظر ، الأهالى ، ١٩٨٤/١٢/١٢ ، ص ٧ .

(٤) د. سمير رضوان ، الاقتصاد المصرى بين الرأسمالية والاشتراكية ، **مجلة الأهرام الاقتصادى** ، عدد ٨٣١ ، ١٩٨٤/١٢/١٧ ، ص ١٥ .

(٥) أنظر كيف تضم جمعية رجال الأعمال لفيفا من كبار رجال الدولة السابقين والحاليين مثل عبد العزيز حجازى ، على جمال الناظر ، وزكريا توفيق ، وعبد الرحمن الشاذلى ، ومحمد الدكرورى ، ومحمد عبد المنعم رشدى ، وكيف ان الجمعية تمنح العضوية بالانتساب لكبار موظفى الدولة الذين يتصل عملهم بالنشاط الاقتصادى وذلك خلال شغلهم لوظائفهم فهى أداة هامة لجذب الوزراء وكبار موظفى القطاع العام . أنظر بالتفصيل : أمانى قنديل ، **صنع السياسات العامة فى مصر** ، م .س .ذ ، ص ٤٧٤ .

الفصل الرابع

نخبة الانفتاح الاقتصادى : تحليل امبريقى

□□□□□□□□□□□□

المبحث التاسع :

تحليل هيكل ملكية رأس المال

المبحث العاشر :

تحليل الأنشطة الاقتصادية

المبحث الحادى عشر :

التشابكات والتحالفات العائلية

الفصل الرابع
نخبة الانفتاح الاقتصادى : تحليل امبريقى

مقدمة : تنطوى دراسة هذا الفصل على تحليل امبريقى لبعض خصائص نخبة الانفتاح الاقتصادى من واقع دراسة تحليلية للشركات المساهمة . فقد تم حصر الأنظمة القانونية لتلك الشركات من الجريدة الرسمية والوقائع المصرية خلال الفترة من ١٩٧٥ ــ ١٩٨٢ وتحليلها للوقوف على حقيقة الروافد المشكلة لتلك النخبة من ناحية وخصائصها من ناحية أخرى .

وتنقسم الشركات من حيث طبيعة تكوينها الى شركات اشخاص وشركات أموال ويتضمن التقسيم الأول شركات التضامن والتوصية البسيطة وشركات المحاصة بينما تضم شركات الأموال شركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .

وتعتبر شركات المساهمة أهم أشكال شركات الأموال وقد شهد الاقتصاد المصرى نموا مضطردا لهذا النوع من الشركات ابتداء من أواخر القرن التاسع عشر حيث صدرت عدة قرارات منظمة له .

ويمثل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ أهم القوانين التى عالجت موضوع الشركات فى مصر فقد أبقى هذا القانون على التقسيم السالف لشركات الأموال . ومع التبدلات والتحولات التى شهدها الواقع الاقتصادى المصرى منذ منتصف السبعينات أبقى قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ وكذا القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على تقسيم شركات الأموال كما هو مع ادخال تعديلات جوهرية أدت الى الغاء القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

وترجع أهمية الشركات المساهمة الى أن القانون يخولها ويجيز لها القيام بمشروعات أعمال التأمين والبنوك والادخار وتلقى الودائع والأموال لحساب الغير . وتمثل هذه الأنشطة الشق الأكبر من

النشاط الاقتصادى المصرى منذ منتصف السبعينات فى حين لا يجوز للنوعين الآخرين من شركات الأموال القيام بتلك الأنشطة(١) .

وتنشأ شركة المساهمة بترخيص من الدولة وتؤسس وفق اجراءات معينة ينص عليها القانون اذ يجب ألا يقل عدد الشركاء المؤسسين عن ثلاثة ، ويقسم رأسمالها الى اسهم متساوية القيمة تطرح للاكتتاب العام وقابلة للتداول بالطرق التجارية وتحدد مسئولية الشريك المساهم فيها بقدر حصته فقط .

ويتم تأسيس الشركة المساهمة بإحدى وسيلتين : إما طريقة التأسيس الفورى وهو الذى يقتصر فيه المؤسسين فى الاكتتاب فى أسهم الشركة على أنفسهم دون الالتجاء الى الجمهور فى صورة اكتتاب عام (المادة ٣٧ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١) وإما التأسيس عن طريق الاكتتاب العام ويطلق عليه التأسيس المتتابع(٢) .

ومن أهم خصائص الشركات المساهمة أنها شركات أموال لا أساس فيها للاعتبار الشخصى فالغرض من تكوينها هو تجميع الأموال وتوظيفها فى مشروعات بغض النظر عن شخصية المساهمين فيها . وبمجرد طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام يستطيع أى فرد ان يكون شريكا فيها بمجرد دفع قيمتها ويترتب على ذلك عدة نتائج هى :

أ ـــ أن أسهم الشركة قابلة للتداول بالطرق التجارية فيجوز التنازل عنها للغير والتصرف فيها بكافة أنواع التصرفات دون أن يكون لذلك أثره على حياة الشركة .

ب ـــ أن مسئولية الشريك محدودة بقدر حصته ولا يسأل عن ديون الشركة الا فى حدود ما اكتتب فيه من أسهم .

جـ ـــ إن إسم الشركة التجارى مستمد من غرضها .

ونظرا لأهمية هذا النوع من الشركات رأت الدراسة أن تركز على تحليلها حيث استطاعت أن تجيب من خلالها على تساؤلات عديدة . ومن هذه التساؤلات : ما هو حجم رأس المال المستثمر فى تلك الشركات ؟ ما هى العلاقة بين حجم رؤوس الأموال وجنسيات أصحابها ؟ هل تمثل شركات المساهمة نفس المنحى الذى تنحوه الاستثمارات الاجمالية العاملة فى الاقتصاد المصرى فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى من حيث استثمار رأس المال العام بشق لا يستهان به من اجمالى رأس المال المحلى

---

(١) قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

(٢) د . سميحة القليوبى ، **الشركات التجارية** (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٣) ص ص ٢٥٦ ـــ ١٥٨) . انظر كيف يكرس قانون الشركات طريقة التأسيس الفورى الأمر الذى يشجع تكوين الشركات العائلية المغلقة فهو يجيز لأى مساهمين ثلاثة تكوين شركة مساهمة حتى لو كانوا عائلة واحدة .

المستثمر وكذا سيطرة الأنشطة الخدمية على النشاط العام وتراجع الأنشطة الانتاجية ؟ هل تعكس تلك الشركات ضآلة الاستثمارات العربية والأجنبية وهى الشركات المساهمة التى يجب أن تعكس صورة مغايرة للاستثمارات الاجمالية ؟ هل تعكس تلك الشركات الطبيعة العائلية والتكوين الضيق ؟

تساؤلات عديدة تجد اجاباتها من خلال تحليل تلك الشركات ولذلك رؤى أن يتناول هذا الفصل دراسة المباحث التالية :

المبحث التاسع : تحليل هيكل ملكية رأس المال .
المبحث العاشر : تحليل الأنشطة الاقتصادية .
المبحث الحادى عشر : تحليل التشابكات والتحالفات العائلية .

المبحث التاسع
تحليل هيكل ملكية رأس المال

استهدفت سياسة الانفتاح الاقتصادى كاستراتيجية تنموية تبنتها النخبة الحاكمة منذ منتصف السبعينات تشجيع رأس المال المحلى من ناحية وجلب الاستثمارات العربية والأجنبية من ناحية ثانية ، إيمانا بأن رأس المال الأجنبى عامل محورى لتحقيق التنمية نظرا لما يأتى فى ركابه من موارد وخبرات وتكنولوجيا .

وبالرغم من الضمانات والامتيازات والاعفاءات التى تضمنها القانون بهدف جلب رأس المال العربى والأجنبى ، الا أن الواقع العملى منذ تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى (٧٤ حتى ١٩٨٣) اثبت أن رأس المال المحلى مازال يستأثر بالشق الأكبر من جملة الاستثمارات العاملة فى مصر فى ظل قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى .

ويوضح الجدول رقم (٦) نسبة مساهمة الجنسيات المختلفة فى المشروعات التى بدأت الانتاج داخل البلاد حتى ١٩٨٣/٦/٣٠ .

جدول رقم « ٦ »
نسبة مساهمة الجنسيات المختلفة فى المشروعات التى بدأت الانتاج داخل البلاد حتى ١٩٨٣/٦/٣٠

الجنسيــــة	مصريون	عرب	اوربيون	أمريكيون	دول اخرى
نسبة الملكية الى اجمالى رأس المال	٦٣	٢٣	٥	٤	٥

المصدر : التقرير السنوى ١٩٨٣/٨٢ ، وزارة الاستثمار والتعاون الدولى ، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ٦٩ .

وإذا كان الجدول السابق يعكس الشكل العام للاستثمارات الاجمالية العاملة فى ظل قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى حتى عام ١٩٨٣ فماذا عن الاستثمارات فى الشركات المساهمة خلال الفترة من ٧٤ ـــ ١٩٨٢ ؟؟

بلغت جملة الاستثمارات العاملة فى الشركات المساهمة (٥٣٤ شركة) ١٩٥٢٣٦٢ ألف جنيه وقد استأثر رأس المال المحلى (العام والخاص معا) بـ ٧٠٪ من جملة تلك الاستثمارات ، بينما شكلت الجنسيات الأخرى بما فيها رأس المال العربى والأمريكى والأوربى واليابانى وغيره من الجنسيات ما نسبته ٣٠٪ من جملة تلك الاستثمارات فى الشركات المساهمة .

ويوضح الجدول رقم (٧) والجدول رقم ٧ أ والشكل رقم (١) حجم ونسب مساهمة الجنسيات المختلفة فى الشركات المساهمة فى الفترة محل الدراسة ٧٥ ـــ ١٩٨٢ على النحو التالى :

جدول رقم « ٧ »

حجم مساهمة الجنسيات المختلفة فى الشركات المساهمة فى الفترة

٧٥ ـــ ١٩٨٢

(بالمليون جنيه)

الجنسية	مصرى	عربى	اوربى	أمريكى	إيرانى	يابانى	بنما	كورى	جنسيات أخرى	جملة
قيمة المساهمة	١٣٦٢	٣١٨ر٥	١٨٥	٢٧ر٨	٢٧ر٤	١٤ر٤	٦ر٧	٦ر٥	٣ر٧	١٩٥٢
نسبة المساهمة الى الاجمالى	٧٠	١٦ر٣	٩ر٥	١ر٤	١ر٤	ر٧	ر٣	ر٣	ر١	١٠٠٪

المصدر : الجريدة الرسمية والوقائع المصرية ، أعداد مختلفة .

وفيما يلى تحليل لاسهام كل نمط من أنماط رؤوس الأموال :

جدول رقم (٧/ أ)

جنسيات وحجم رؤوس الأموال المساهمة في الشركات المساهمة (٧٥ ــ ١٩٨٢)

بالألف جنيه

السنة	مصر	السعودية	الكويت	ليبيا	الإمارات	لبنان	فلسطين	سوريا	العراق	اليمن	الأردن	السودان	عرب غير محدد	جملة العرب	أمريكا	اليابان	بنما	ايران	كوريا	كندا	ليبيا [?]	باكستان	جنسيات أخرى
١٩٧٥	٥٩٠٠٠	٢١٠٠٠	٨٢٠٠	٥٨٠٠	٣٦٠٠	٣٦٨٢	—	٨٧	—	—	—	—	١٣٦٨	١٠٢٫٧٣٧ [?]	١٢٣٣	—	٧٢	٢٧٢٨٠	—	—	—	—	—
١٩٧٦	٥٥٨٣٧	١٣٧٦٠	٣٢١٠	—	٣٦٤٠	١٤٨	٢٢	٢٢٤	١٩٢	—	٩٤	—	٧٣١٠	٨٤٫٨١٠ [?]	٣٤٩	١٥٠	٧٧٩	٥٠	—	—	٧٥	—	٣٢
١٩٧٧	٨٤٤٠٠	١٠٣٦	٥٨٠٨	٨٧	٢١٠٠	١٧٠	—	—	١٩٠	١٩٠	—	—	١٣٤٣	٩٦٫٤٥٧ [?]	٦٦٩٠	٨٠٠٠	١٥٣	—	—	—	٤٨٠	—	—
١٩٧٨	٣٦٣٧٧٤	٢٩٥٠٠	٦١٥٠٨	٣٢٠	٢٢٢٥	٥٨٥١	٥٠	—	—	—	٥٣٦	٢١	١٢٨	١٠٠٫٠٣٩ [?]	٤٤٠٧	—	٢٩٨٨	—	٩٢٠٠	٧٨٣	—	٧٥٠	—
١٩٧٩	١٢٤٤٧٣	١٢١٨	٩٠٤٧	٤٨	٣٧٧٥٠	٤٣٦٨	١٣٦	١٥٧	٥٧٠	١٤٢٤	٥٣	٣٥	٣٧٥٠	٤٩٫٥٣١ [?]	١٧٨٥	٥٢٥	٧١٨	—	—	—	—	—	—
١٩٨٠	٢٤٨٨١٥	٩٢٥٢	١١٥٠	٥١	٣١٢١	٨٨٨	—	١٥٠٠	٣٧٥	—	—	—	٣٧٠٠٨	٣١٦٫٨٤٥ [?]	٥٢٩٤	٥٩٨	١٠١٠	—	—	—	—	—	٣٧٨
١٩٨١	٣٥٤٢٥٨	١٩٥٤٨	٥٦٠٨	١٤٨٨	١٩٨٠	٢٧٧٦	١٠٠	—	٢٢٤	٢٥٠	—	—	١٨٠٠	٣٩٣٫٥٧٤	٥٤٨٩	—	—	—	—	—	٥٥٠	—	٩١١
١٩٨٢	٢١٢٣٢٢	٥٤٢٠	٧٨٥٢	١٢٤٥	٣٧٠٥	٩٣٢	٧٧٩	١٩٤	١٣٦	١١٩	٢٣٨	—	١١٣٧٣	٢٤٩٫٠٨٣	٣٦٧٠	٥٠٠٠	—	—	—	—	—	—	—
الجملة	١٫٣٦٢٫٨٨٠ [?]	١٠٠٫٣٧٤ [?]	٩٥٫٨٨٦ [?]	٩٫٠٣٩ [?]	٤٤٫٣٢١ [?]	٢٢٫٣٩٥ [?]	١٫٠٨٧ [?]	٢٫١٦٢ [?]	١٫٨٧٧ [?]	١٫٩٥٣ [?]	٩٢١ [?]	٥٦ [?]	٤٤٫٤٩٠ [?]	٢١٨٫٣٥١ [?]	٣٧٫٧٨٤ [?]	١٤٫٢٦٣ [?]	٥٫٧٢١ [?]	٢٢٫٤٣٠ [?]	٩٫٢٠٠ [?]	٧٨٣ [?]	١٫١٠٥	٧٥٠	١٣٢١ [?]

المصدر : الجريدة الرسمية والوقائع المصرية ، أعوام مختلفة .

شكل (١)



إجمالي رؤوس الأموال المساهمة في الشركات المساهمة ٧٥ ــ ١٩٨٢ (بالمليون جنيه)
(وفقا لتحليل الجريدة الرسمية والوقائع المصرية في الفترة من ٧٥ ــ ١٩٨٢)

أولا : رأس المال المصرى :

ارتبطت زيادة نسبة مساهمة رأس المال المصرى بالزيادة المضطردة فى عدد الشركات حيث ساهم رأس المال المصرى فى كافة الشركات المؤسسة تقريبا . ويوضح الجدول رقم (٨) طردية العلاقة بين عدد الشركات وقيمة مساهمة رأس المال المصرى (العام والخاص) فضلا عن عدد الشركات التى تضمنت مساهمة من قبل رأس المال المصرى[٣] .

جدول رقم « ٨ »
العلاقة بين عدد الشركات وحجم مساهمة رأس المال المصرى
فى الفترة ٧٥ — ١٩٨٢

سنة التأسيس	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	جملة
عدد الشركات	٢٢	٣٦	٤٠	٦٦	٦٥	٧٩	١١٧	١٠٩	٥٣٤
شركات تتضمن مساهمة مصرية	٢٢	٣٤	٣٩	٦٦	٦٣	٧٩	١١٥	١٠٩	٥٢٧
قيمة المساهمة بالمليون	٥٩	٥٥ر٨	٨٤ر٤	٢٢٣ر٨	١٢٤ر٥	٢٤٨ر٥	٣٥٤ر٥	٢١٢ر٥	١٣٦٣

المصدر : الوقائع المصرية ، أعداد مختلفة .

وبشأن تحليل رأس المال المصرى يمكن استخلاص الخصائص التالية :

(١) ميل رأس المال المصرى لمشاركة رأس المال العربى والأجنبى . فبالرغم من أن الأول يشكل نصيب الأسد من جملة الاستثمارات وبالرغم من ضآلة الاستثمارات العربية والأجنبية الا أن رأس المال المصرى يميل دائما الى أن يأتى فى ركاب رأس المال العربى والأجنبى ، ففى الفترة من ١٩٧٥ — ١٩٧٧ يأتى رأس المال المصرى دون أية شراكة عربية أو أجنبية فى ثلاث شركات فقط من بين ٩٨ شركة أى بنسبة ٣ر٪ وهذه الشركات هى :

شركة السويس للأسمنت : تأسست بتاريخ ١٩٧٧/٣/١ برأسمال قدره ١٦ مليون جنيه ويساهم فيها شركة اسمنت بورتلاند طرة/ اسمنت بورتلاند حلوان/ القومية للأسمنت/

(٣) يراعى طردية العلاقة بين عدد الشركات المؤسسة فى الفترة من ٧٥ — ١٩٨٢ وبين قيم المساهمة المصرية على عكس الفترة من ٨٣ — ١٩٨٤ حيث عكسية العلاقة اذا انخفض عدد الشركات انخفاضا ملموسا ومع ذلك ظلت قيمة المساهمة المصرية مرتفعة وهذا يعكس ارتفاع فئات رؤوس اموال تلك الشركات .

الاسكندرية للأسمنت/ البنك الأهلى المصرى/ بنك مصر/ بنك الاسكندرية/ بنك القاهرة/ بنك ناصر الاجتماعى/ شركة الشرق للتأمين/ مصر للتأمين/ التأمين الأهلية/ المصرية لإعادة التأمين/ مصر للتجارة الخارجية .

ــ **الشركة العربية للألياف الصناعية** : وهى شركة عائلية تضم عائلة عثمان أحمد عثمان .

ــ **شركة أوناس للسياحة** : وهى أيضا شركة عائلية اقتصرت فيها المساهمة على السيد محمد عويس (مستشار بنك مصر والمسئول عن مجمع العامرية) ، وفاروق ابراهيم عويس ، وحسن عبد الفتاح الشلقانى ، ومحمد عبد المنعم شاهين ، وأبو بكر عبد الفتاح مصطفى .

ومع تزايد عدد الشركات ترتفع نسبة مساهمة رأس المال المصرى بالنسبة للاستثمارات الاجمالية . وكذا يتزاد عدد الشركات التى يأتى فيها رأس المال المصرى (خالصا ١٠٠٪) دون أية شراكة عربية أو أجنبية ويوضح الجدول رقم (٩) عدد المرات التى شارك فيها رأس المال المصرى بنسبة ١٠٠٪ .

جدول رقم « ٩ »
الحالات التى شارك فيها رأس المال المصرى بنسبة ١٠٠٪ فى الفترة
٧٥ ــ ١٩٨٢

سنة التأسيس	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	جملة
عدد الشركات	٢٢	٣٦	٤٠	٦٦	٦٥	٧٩	١١٧	١٠٩	٥٣٤
شركات مساهمة مصرية ١٠٠٪	ـــ	ـــ	٣	١٢	١٢	٢٣	٥٢	٥٦	١٥٨
النسبة	ـــ	ـــ	٨ر٪	٢٪	٢٪	٢٩٪	٤٤٪	٥١٪	٢٩٪

المصدر : الوقائع المصرية ، والجريدة الرسمية ، اعداد مختلفة .

ويرجع تزايد الشركات المصرية الخالصة الى عاملين **أولهما** اطمئنان رأس المال المحلى الى المناخ الاستثمارى ولا سيما بعد أن حصل على نفس الضمانات والامتيازات التى منحها قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى للمستثمر المحلى . وقد يؤكد هذا طبيعة الشركات المحلية الخاصة التى تأسست بنسبة محلية ١٠٠٪ حيث أن معظمها إما شركات عائلية مغلقة وإما شركات قطاع عام برأسمال محلى خالص **وثانيهما** انتشار ظاهرة اشتراك شركة مساهمة فى

تأسيس شركة أو شركات مساهمة أخرى الأمر الذى يوجد نوعا من التداخل الذى يفقد رأس المال هويته وحدوده ولتوضيح ذلك نضرب مثالا :

لو فرض وان الشركة « س » تأسست كشركة مساهمة من المساهمين أ (رأسمال محلى) ب (رأسمال عرفى) ، جـ (رأسمال أجنبى) ثم ساهمت هذه الشركة « س » فى تأسيس شركة « ص » فى هذه الحالة تساهم الأولى فى الثانية باعتبارها شركة مساهمة مصرية ١٠٠٪ هذا من الناحية القانونية والشكلية الا أن الواقع العملى يؤكد ان ثمة خليطا من رأس المال المحلى والعرفى والأجنبى . والأمثلة عديدة نذكر منها الآتى :

— **بنك مصر ايران للتنمية** : شركة مساهمة مصرية تأسست بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٧ برأسمال قدره ٤٠ مليون جنيه مناصفة بين رأس المال المصرى ورأس المال الايرانى . يساهم هذا البنك فى العديد من الشركات الأخرى باعتباره شركة مساهمة مصرية ١٠٠٪ ومن هذه الشركات « الشركة المصرية للصناعات الغذائية » ١٩٧٩/٢/٧ و « الشركة المصرية المالية للتعمير ومواد البناء ممفيك .

— **شركة كرافن مصر للاستثمارات** : تساهم فى تأسيس شركة جورج ويمبى ايجيبت بتاريخ ١٩٧٩/٢/٨ باعتبارها رأس مال مصرى ١٠٠٪ رغم ان تلك الشركة قد تم تأسيسها بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٧ بين رأسمال محلى (١٠٪) ورأسمال بنمى (٩٠٪) .

— **شركة النصر الفطيم للاستثمارات** : تساهم فى تأسيس شركة النصر الفطيم للتجارة ٧٦/٥/١ باعتبارها رأسمال محلى ١٠٠٪ فى حين أن هذه الشركة المؤسسة بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٥ هى شراكة مصرية (٤٠٪) وعربية (٦٠٪) .

مثل هذه الظاهرة تؤدى الى تضخيم رأس المال المصرى فى حين أن واقعه يشهد تداخلا مع رأس المال العرفى والأجنبى .

(٢) من حيث نسبة مساهمة القطاع العام الى اجمالى رأس المال المصرى : بلغت جملة مساهمات القطاع العام فى الشركات المساهمة ٧٥ — ١٩٨٢ ، ٧٢٥٫٢ مليون جنيه من اجمالى رأس مال مصرى ١٣٦٣ مليون جنبه بنسبة ٥٣٫٢٪ . أى أكثر من نصف رأس المال المصرى .

وقد نزح الشق الأكبر من تلك الاستثمارات (ما يقرب من النصف) من قطاع المال (البنوك وشركات التأمين) حيث مثل ٤٧٪ من جملة مساهمات القطاع العام . ويوضح الجدول رقم « ١٠ » نسبة حيازة وحدات القطاع العام من اسهم الشركات المساهمة خلال الفترة من ٧٥ — ١٩٨٢ على الوجه التالى :

جدول رقم « ١٠ »
نسبة حيازة وحدات القطاع العام من أسهم الشركات المساهمة فى الفترة
٧٥ — ١٩٨٢

(١)

الجهة	الجهاز المصرفى	شركات تأمين	شركات مقاولات وتشييد	شركات كيماوية	نقل	أجهزة خدمية بالمحافظات	سلع غذائية (تموين)	سياحة	بترول	أخرى	جملة
نسبة المساهمين الى الاجمالى	٣٧٪	١٠٪	١٩٪	٧٪	٦٫٢٪	٤٫٣٪	٣٫٥٪	٢٫٥٪	٢٪	٨٫٥٪	١٠٠٪

المصدر : الوقائع المصرية ، اعداد مختلفة .

ويستخلص من الجدول السابق النتائج التالية :

أ — يعكس الجدول السابق دلالة هامة ألا وهى اندماج كافة وحدات وأجهزة القطاع العام فى مجال الاستثمار الخاص والانخراط فى الشراكة مع رأس المال الخاص من ناحية والعربى والأجنبى من ناحية أخرى . والباحث يجد أنه لا قطاع قد فلت من تلك الشراكة ابتداء من قطاع المال الذى يشكل عصب الاقتصاد المصرى وانتهاء بالأجهزة الخدمية المحلية بالمحافظات التى تمركزت فى مساهماتها بشكل واضح فى البنوك الوطنية للتنمية وشركات الأمن الغذائى بالمحليات .

ب —إستئثار قطاع المال (البنوك وشركات التأمين) بحوالى نصف مساهمات القطاع العام ، وتجدر الاشارة هنا الى نقطة هامة ألا وهى تفاوت قيم المساهمة ونسب الحيازة ليس على مستوى القطاعات المختلفة بل على مستوى كل قطاع على حدة . اذ نجد داخل القطاع المصرفى يستأثر بنك مصر وحده بحوالى ٢٧٪ من جملة مساهمات هذا القطاع بينما تبلغ مساهمة البنك المركزى ٢٢٪ ، والبنك الأهلى المصرى ١٧٪ ، وبنك القاهرة ١٣٫٦٪ ، وبنك الاسكندرية ١٣٪ . وفيما يتعلق بشركات التأمين نجد أن مساهمة شركة مصر للتأمين بلغت ٣٨٫٥٪ والشرق للتأمين ٣٦٫٥٪ من جملة مساهمة شركات التأمين كلها .

(٤) تشمل أخرى وحدات فى قطاع الزراعة وشركات التجارة الخارجية وشركات القطن وشركات كهرباء وشركات غزل ونسيج وشركات أدوية وهيئات عامة (أنظر الملحق رقم (١) الخاص بمساهمات القطاع العام كلها .

جـ ـــاحتل قطاع المقاولات والبناء والتشييد[5] المرتبة الثانية بعد قطاع المال حيث بلغت نسبة مساهماته ١٩٪ من جملة مساهمات القطاع العام كاملة . وكان نصيب شركة « المقاولون العرب » وحدها ٢٠٪ حيث انتشرت مساهمات تلك الشركة فى حوالى ١٦ مشروعا[6] .

د ـــ مثل كل من القطاعين السابقين (المال ، الاسكان والتعمير والمقاولات) معا مانسبته ٦٦٫٥٪ من جملة مساهمات القطاع العام المختلفة والتى أخذت كافة صور الشراكة مع رأس المال المحلى والعربى والأجنبى .

هـ ـــ مثلت كافة القطاعات الأخرى ما نسبته ٣٣٫٥٪ ومع ضآلة نسبة المساهمات إزداد عدد الوحدات المساهمة بحيث انخرطت كافة وحدات القطاع العام داخل المجالات الاستثمارية ، شركات التجارة الخارجية ، وكافة شركات القطن ، وكافة شركات السياحة ، وشركات النقل ، وشركات الغزل والنسيج ، وشركات الكهرباء ، وشركات الزراعة ، والنقابات المهنية والأجهزة الخدمية وصناديق الخدمات المحلية والهيئات العامة مثل هيئة الأوقات المصرية ، والهيئة العامة للتأمينات ، ومؤسسة الأهرام .

٣ ـــ إرتباط رأس المال المصرى برأس المال العربى بصفة عامة والخليجى بصفة خاصة . فالمحقق يجد أن شقا من رأس المال المصرى قد تكون وتبلورت بداياته الجنينية فى الدول العربية البترولية اذ تزامن وتلازم مع انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى فتح أبواب المجتمع المصرى على مصراعيه للهجرة الى الدول العربية وغير العربية وقد نجحت العديد من العناصر المصرية فى تكوين ثروات طائلة فى الدول العربية البترولية وقد ساعد على ذلك حصول العديد منهم على الجنسيات العربية المختلفة وبصفة خاصة الجنسية « السعودية » .

وقد عكست الدراسة العديد من العناصر المصرية الحاصلة على الجنسية السعودية حيث تساهم تارة باعتبارها سعودية وأخرى باعتبارها مصرية ونذكر منها على سبيل المثال :

عبد العظيم لقمة : مهندس مصرى سافر الى السعودية فى الستينات (عقب حركة الاخوان المسلمين) وله ارتباطات وعلاقات وثيقة بعثمان أحمد عثمان[7] . ونجح فى تكوين ثرواته بالمملكة

---

(٥) يشمل هذا القطاع شركات الاسكان والتعمير والهيئات التابعة لها وعددها ١٠ وحدات ، شركة المقاولات وعددها ٧ شركات ، شركات الأسمنت وعددها ٤ شركات .

(٦) هناك شركات أسسها عثمان أحمد عثمان بصفته الخاصة وهناك شركات ساهمت فيها « المقاولون العرب » كرأسمال عام .

(٧) انظر بالتفصيل : **عثمان أحمد عثمان** ، تجربتى ، م . س . ذ ، ص ٣٦٤ .

العربية السعودية . وقد أوضحت الدراسة مدى ارتباطه الوثيق برأس المال العربي ومن الشركات التي يساهم فيها بصفته سعودي الجنسية[٨] : بنك قناة السويس/ مجمع زفتى الوطني للتجميد والتبريد/ شركة انتركار للسياحة/ شركة الاسماعيلية مصر للدواجن/ شركة الاسماعيلية مصر للتنمية/ شركة مصر السعودية العقارية/ الشركة العربية الدولية للاستثمارات[٩] .

السيد السيد الجوهري : مصري حاصل على الجنسية السعودية وساهم في عديد من الشركات بصفته سعودي الجنسية وارتبطت معظم مساهماته برأس المال العربي حيث تكاد تنحصر مع مجموعة من العائلات العربية منها الشيخ غسان ابراهيم شاكر ، وغازي ابراهيم شاكر ، وخالد بن سالم بن محفوظ ، وسعيد بن سالم بن محفوظ ، وسالم محمد بن لادن ، والشيخ محمد الشربتلي ، وعبد الله تحسين ، وأحمد بن علي العمودي ، ومؤسسة لادن أخوان ، وعلي عبد الله بقشان ، والشيخ كمال أدهم .

ومن الشركات التي ساهم فيها بصفته سعودي الجنسية : شركة القاهرة للمرطبات والصناعة الاسكندرية للمرطبات والصناعة/ الشرق الأوسط لصناعة الزجاج/ السعودية المصرية للاستثمار والتمويل/ المقطم للفنادق والمنشآت السياحية .

عبد القادر السمان : يساهم في تأسيس شركة عائلية بصفته سوري الجنسية وهي الشركة العربية للغازات السائلة[١٠] .

محيي الدين عبد الله هلال : يساهم في الشركة العالمية للمقاولات والتشييد بصفته سعودي الجنسية .

محمد علي عادل عزام : يساهم في شركة الشرق الأوسط للتنمية والتعمير[١١] بصفته سعودي الجنسية .

الطيب التونسي : يساهم في شركة مصر للانتاج الحيواني مع عدة عائلات عربية مثل حسين محمد الحارثي ، وأمين حسن جاوة ، وصالح عبد الله كامل ، وحسن عبد الله كامل ، وبن لادن ، وفهد شبكشي ، ويساهم أيضا في شركة الاستثمار العربي مع نفس العائلات العربية .

وتجدر الاشارة الى أن هذه العائلات ليست فقط التي تميل الى شراكة رأس المال العربي بل إن الاتجاه العام لرأس المال المصري (العام والخاص) يميل الى تلك الشراكة فثمة شخصيات وعائلات مصرية ركزت كل مساهماتها تقريبا مع رأس المال العربي ومن هذه العائلات :

(٨) اعتبرت مساهمات هذه العناصر مساهمات مصرية حيث لم تؤخذ الجنسية الثانية في الحسبان .

(٩) انظر الملحق رقم (٣) .

(١٠) الوقائع المصرية ١٩٨٣/٥/١٢ .

(١١) الوقائع المصرية ١٩٨٢/١/١٦ .

أحمد يوسف الجندى[12] : يساهم فى شراكة عربية فى الشركات التالية « الوطنية للاستثمار والمشروعات العامة » ١٩٨١/٣/١٩ مع عائلة وشركات فهد وعلى شبكشى « الطيران العربى الدولى » ١٩٧٨/١٢/٢٤ مع الشيخ سرور بن آل نهيان ، وفرج بن على بن حموده ، وأحمد العبيدلى (الامارات) وعائلات سعودية أخرى ــ « مصر أبو ظبى للاستثمارات العقارية » ١٩٧٦/٥/٢٥ مع المساهمين السابقين أيضا .

محمد سيد عبد المنعم : يساهم مع رأس المال العربى فى الشركات التالية : مصر العربية للانتاج الحيوانى ١٩٨٢/٦/٢٤ ، المصرية الكويتية للتعمير ١٩٨٠/٩/١٩ ، الوطنية للاستثمار والمشروعات العامة ١٩٨١/٣/١٩ ، الطيران العربى الدولى ١٩٧٨/١٢/٢٤ ، الاستثمار العربى ١٩٨٠/١/٢٧ مع فهد الشبكشى والشيخ محمد الحارثى وصالح عبد الله كامل ويحيى حمزه كوشك وابن لادن .

محمد جميل عبد الرحمن : يساهم مع عائلات عربية فى الشركات التالية : ينوفرسال لصناعة المنتجات ذات اللصق « يونياك » ١٩٨١/٣/٢ مع بن عبود على العمودى وأحمد محمد بكريم ، ينوفرسال للاستثمار والتنمية (يدكو) ١٩٧٩/٢/١٤ مع نفس العائلات العربية السابقة .

المعتز عادل الألفى : يساهم فى الشركة العربية للمبانى الجاهزة والمواد العازلة ١٩٧٨/٩/٣٠ ويدخل فى شراكة مع عبد المحسن الخزانى (كويتى الجنسية) .

عبد المنعم وعبد الحميد مصطفى سعودى : عائلة تساهم فى تأسيس شركة النيل للتنمية الزراعية ١٩٧٩/١٠/٨ مع عائلة عبد العزيز السليمان (سعودية) .

بشرى عبد المنعم الصاوى : يساهم فى شركة مصر للاستثمار والتنمية ١٩٧٨/٢/٤ مع الأمير فهد بن عبد العزيز والشيخ على حسن الشبكشى والشيخ صالح عبد الله كامل وحسن الحارثى .

حسام أبو الفتوح : يساهم فى الشركة العربية لصناعة الأخشاب « متين » ١٩٨٠/٢/١٨ مع الأمير عبد الله الفيصل[13] .

وبالرغم من أن الأمثلة السابقة توضح ميل رأس المال المحلى الخاص للشراكة العربية ، الا أنه يمكن القول بأن *رأس المال المحلى (العام والخاص) يميل الى مشاركة رأس المال العربى والأجنبى معا .

(١٢) رجل أعمال مشهور (رأسمالى قديم) نائب رئيس الجالية المصرية بلندن وله ارتباطات وثيقة برأس المال العربى والأوربى ، عضو باللجنة القانونية لحزب الوفد . انظر الأهرام ١٩٨٥/٣/٢٤ ، ص ٩ .

(١٣) بالاضافة الى ذلك توجد عائلات أخرى دائمة الشراكة مع العائلات العربية مثل حسن عباس زكى ، عبد الوهاب قوطه .

انظر محدودية العائلات العربية دائمة الشراكة .

فقد شهد الواقع العملى تكثيفا لمشاركة رأس المال العام والزج به منذ البداية فى تلك الشراكة . فمن بين ٢٢ شركة تأسست عام ١٩٧٥ توجد ٥ شركات يشارك فيها رأس المال المحلى العام رأس المال العربى .

ويوضح الجدول التالى عدد الشركات التى دخل فيها رأس المال العام فى شراكة مع رأس المال العربى .

جدول رقم « ١١ »

العلاقة بين رأس المال المحلى العام ورأس المال العربى ٧٥ ــ ١٩٨٢

سنة التأسيس	عدد الشركات	شركات عام + عربى	النسبة
١٩٧٥	٢٢	٥	٪٢٣
١٩٧٦	٣٦	١٣	٪٣٦
١٩٧٧	٤٠	٦	٪١٥
١٩٧٨	٦٦	١٣	٪٢٠
١٩٧٩	٦٥	٦	٪٩
١٩٨٠	٧٩	٨	٪١٠
١٩٨١	١١٧	٧	٪٦
١٩٨٢	١٠٩	٤	٪٤
جملة	٥٣٤	٦٢	٪١١٫٦

المصدر : الوقائع المصرية ، والجريدة الرسمية ، أعداد مختلفة .

ويعكس الجدول السابق ارتفاع نسبة مساهمة رأس المال العام مع رأس المال العربى فى السنوات من ٧٥ ــ ١٩٧٨ . وبالرغم من ضآلة النسبة على المستوى الاجمالى ، الا أن المشاركة بين رأس المال العام ورأس المال العربى فى حد ذاتها تثير العديد من التساؤلات . والمحقق يجد أن سياسة النخبة الحاكمة فى بداية سنوات الانفتاح الاقتصادى قد كرست الشراكة بين رأس المال العام ورأس المال العربى والأجنبى لحين تحضير رأس المال المحلى الخاص (بروافده المختلفة) . وهذا يعكس أن رأس المال المحلى الخاص لا ينفرد بميله الى شراكة رأس المال العربى بل وأيضا رأس المال العام . فمن بين ٣٦٥ شركة[١٤] متعددة الجنسية (يأتى فيها رأس المال المحلى مختلطا برأس المال العربى أو الاجنبى أو كلاهما) يأتى رأس المال المحلى (العام والخاص) فى شراكة مع رأس المال العربى فى ١٦٣ شركة

(١٤) عدد الشركات التى اختلط فيها رأس المال المحلى بالعربى والأجنبى ٣٦٥ شركة من بين ٥٣٤ . ويمثل الفارق ١٦٩ شركة ، إما شركات محلية خالصة أو عربية خالصة أو أجنبية خالصة .

بنسبة ٤٥٪ من عدد تلك الشركات بينما لا يأتى المال العربى خالصا ١٠٠٪ الا فى شركتين فقط هما :

ـــ الشركة العربية للعقارات المتحدة ١٩٧٦/٧/١٥ (كويتية سعودية) .

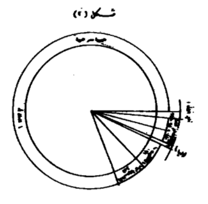
ـــ الشركة الكويتية للاستثمار والامتداد العمرانى ١٩٧٩/٥/١٩ (كويتية ١٠٠٪) .

واذا كانت شراكة رأس المال المحلى الخاص لا تثير تساؤلات بشأن اندماجها مع رأس المال العربى الا أن التساؤل يكمن بشأن رأس المال العام وتزداد الأمور تعقيدا ليس فى إطار تلك الشراكة الثنائية بل عندما تمتد وتتسع تلك الشراكة لتأخذ ابعادا أكثر تشابكا وتداخلا فى إطار شراكات رباعية يصبح أقطابها رأس المال العام ورأس المال الخاص ورأس المال العربى ورأس المال الأجنبى ومع هذا التداخل تضيع وتتميع هوية كل منهم .

ثانيا : رأس المال العربى :

بلغت جملة رؤوس الأموال العربية المستثمرة فى الشركات المساهمة فى الفترة ٧٥ ـــ ١٩٨٢ حوالى ٣١٨ مليون جنيه بنسبة ١٦٪ من جملة رؤوس الأموال المستثمرة فى تلك الشركات . ويوضح الشكل رقم (٢) جنسيات رؤوس الأموال العربية وجملة مساهماتها . ويتضح من هذا الشكل ما يلى :

شكل (٢)



هيكل رأس المال المصرى والعربى المساهم فى الشركات المساهمة ٧٥ ـــ ١٩٨٢ (بالمليون جنيه)
(وفقا لتحليل الجريدة الرسمية والوقائع المصرية فى الفترة من ٧٥ ـــ ١٩٨٢)

أولا : ان الشق الأكبر من الاستثمارات العربية نزح من الدول العربية البترولية السعودية (٣٢٪) ، الكويت (٣٠٪) ، الامارات (١٤٪) ، وقد مثلت جملة مساهمة الأقطار العربية الثلاثة ما نسبته ٧٦٪ تقريبا من جملة المساهمة العربية .

ثانيا : أن شقا لا يستهان به (١٤٪) من رأس المال العربى جاء تحت اسم (عربى غير محدد) وقد اعتبرته الدراسة ضمن رؤوس الأموال العربية البترولية نظرا لأنها تميل الى أن تكون بترولية حيث ضآلة المساهمات غير البترولية .

ونظرا لاستئثار الدول العربية البترولية بنصيب الأسد من جملة رأس المال العربى نجد رؤوس أموال تلك الجنسيات تميل الى التغلغل والشراكة المحلية والأجنبية .

وقد أوضحت الصفحات السابقة طبيعة العلاقة الشائكة بين رأس المال العام ورأس المال العربى ولا سيما أن تلك العلاقة قد شهدت تكثيفا لقطاعات بعينها مثل قطاع المال وقطاع التجارة الخارجية وقطاع التشييد . وتوضح بعض أمثلة تلك الشراكة مكمن الخطورة الحقيقية التى تضيع معها حدود رأس المال العام :

الشركة	تاريخ التأسيس	رأس المال	مساهمة مصرية	مؤسسون
ــ العربية المشتركة للاستثمار (تمويل مشروعات)	١٩٧٩/١/٥	٥٠ مليون جنيه	٥٠٪	طرف عربى : حكومة الامارات . طرف مصرى : الشرق للتأمين/ التأمين الأهلية/ المصرية لاعادة التأمين/ البنك الأهلى المصرى/ بنك مصر/ بنك الاسكندرية/ بنك القاهرة .
ــ المصرية الكويتية للتنمية العقارية (امتلاك أراضى بغرض البناء والتشييد)	١٩٧٨/٤/٢٧	١٠٠ مليون جنيه	٥٠٪	محافظة القاهرة ، شركة مدينة نصر للاسكان والتعمير ــ المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية .
ــ الاستثمار العربى (استثمار أموال)	١٩٧٨/١٢/٥	٥ ملايين جنيه	١٨٫٧	مؤسسات فهد وعلى شبكشى شركة تمويل الدولية ــ حسن الحارثى ــ عبد الله صالح كامل ــ يحيى حمو كوشك . طرف مصرى : شركة مصر للتأمين ــ عبد العزيز حجازى ، محمد فؤاد ابراهيم ــ على مشرفة ــ محمد سيد عبد المنعم

ـ النصر القطيع للاستثمارات (اعمال تجارية وتوكيلات)	١٩٧٥/١١/٢٥	مليون جنيه	٤٠٪	مصرى ـ شركة النصر للتصدير والاستيراد عربى ـ مؤسسة القطيم
ـ القطيم للفنادق والمنشآت السياحية « فندقة وسياحة »	١٩٧٨/١٢/٣١	٣ ملايين جنيه	٨١٪	طرف مصرى : ـ شركة مصر للتأمين ـ شركة الشرق للتأمين[1] ـ شركة السعودية المصرية للاستثمار طرف عربى : ـ الشيخ كمال أدهم ـ عبد الله بقشان ـ غسان ابراهيم شاكر ـ السيد السيد الجوهرى .

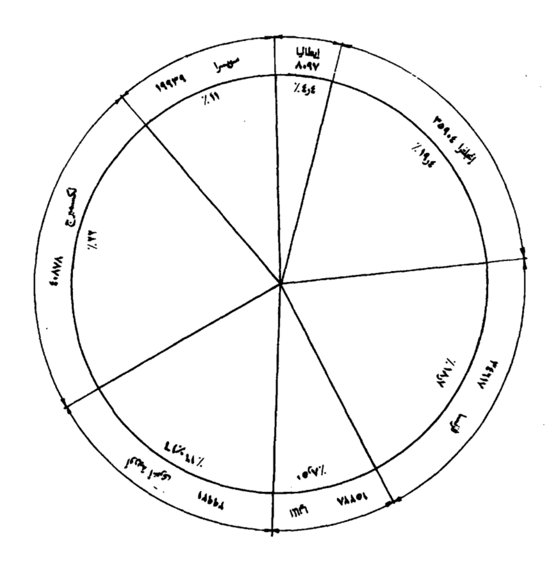
ومع ضآلة حجم الاستثمارات العربية الا أنها انتشرت انتشارا واسعا فى كم هائل من الشركات . ولعل هذا يعكس الدور الذى يلعبه رأس المال العربى والأجنبى معا وأن هذا الدور لا يتناسب مع حجم كل منهما وأن الضمانات والامتيازات والاعفاءات التى تم منحها بغرض استجلاب رأس المال العربى والأجنبى لا تتناسب مع حجم تلك الاستثمارات ، ولا سيما لو أخذنا فى الاعتبار الطبيعة العائلية لتلك المساهمات فقد أوضحت دراسة رأس المال العربى نتيجتين **أولاهما** أن ثمة عائلات عربية (سعودية ـ كويتية ـ من الامارات ـ لبنانية) هى تلك التى تتكرر شراكتها فى العديد من الشركات المساهمة (فهد وعلى شبكشى/ كمال أدهم/ صالح عبد الله كامل/ الحارثى/ بن لادن/ العمودى) **وثانيتهما** ان القول بأن هناك رأسمالا عربيا خالصا ينطوى على العديد من المحاذير اذ ما هو المعيار لمعرفة هوية رأس المال العربى ؟ بمعنى آخر ما هى الحدود الفاصلة بين رأس المال العربى والأجنبى ؟ وما هى الحدود الفاصلة بين رأس المال العربى والمصرى وخاصة فى اطار تعدد الجنسسيات ؟ . وقد دعم من تلاشى تلك الحدود ظاهرة تعدد الجنسيات سواء على مستوى المساهمين الأفراد أو الشركات . فهناك العديد من الأفراد الذين يحصلون على جنسية سعودية بجانب جنسيتهم المصرية كما أن هناك العديد من الشركات العربية المؤسسة برؤوس أموال عربية والمسجلة فى دول أجنبية (لكسمبرج ـ بنما ـ ليبيريا) وتحصل على جنسية تلك الدول فتبدو من الناحية الشكلية والقانونية وكأنها رأسمال أجنبى فى حين الواقع يعكس أن طبيعة تلك الأموال قد تكون عربية أو محلية والأكثر من ذلك هو تلاشى تلك الحدود بين رأس المال العربى والأجنبى فى اطار ما يعرف بظاهرة تدوير « البترودولارات » .

---

(١٥) الشركة السعودية المصرية للاستثمار هى شركة مساهمة مصرية تأسست بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٥ برأسمال قدره ٢٠ مليون جنيه مناصفة بين رأس المال السعودى ورأس المال المحلى . فهى ليست مصرية ١٠٠٪ ورغم ذلك تساهم فى تلك الشركة باعتبارها مصرية ١٠٠٪ . ومؤسسو هذه الشركة هم : الشرق للتأمين/ رشدى صبحى/ محمد محمود نصير/ على على فايد/ السيد السيد الجوهرى/ الشركة السعودية للتنمية والتجارة (سعودية) .

ثالثا : رأس المال الأوربى :

مثلت الاستثمارات الأوربية ما يقرب من ٩ر٥٪ (١٨٥ مليون جنيه) من جملة رؤوس الأموال المستثمرة فى الشركات المساهمة ٧٥ ــ ١٩٨٢ . ويوضح الشكل رقم « ٣ » والجدول رقم (١٢) المساهمات الأوربية على مستوى كل جنسية على حدة ويتضح منها الآتى :



جنسيات رأس المال الأوربى المساهم فى الشركات المساهمة ٧٥ ــ ١٩٨٢ (بالألف جنيه)
(وفقا لتحليل الجريدة الرسمية والوقائع المصرية ٧٥ ــ ١٩٨٢)

جدول رقم (١٢)

حجم رؤوس الأموال الأوربية المستثمرة فى الشركات المساهمة (٧٥ ـــ ١٩٨٢)

بالألف جنيه

الجنسية / السنة	ألمانيا	فرنسا	انجلترا	ايطاليا	سويسرا	لوكسمبورج	رومانيا	اليونان	بلجيكا	فنلندا	هولندا	أسبانيا	الدانيمارك	النرويج	النمسا	يوغوسلافيا	مجموع
١٩٧٥	—	—	١٢٢٧٤	١٤٠٠	٤٨٢٢	١٧٢٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٠٢٢١
١٩٧٦	٦١٦٢	١٩٠١	١٠٧٤	١٥٠	٤١٩	٦٨٠٩	—	—	—	—	٦٠	—	٤٠١٧	٣٦	—	—	٢٠٦٢٨
١٩٧٧	٨٠	١٠٤٤٥	١٧٧٦	٤٥٠	٦٣٥٠	٤١٢٠	٢٤٥٠	٣٢٠	٧٣٨	١٦٠٠	—	—	—	—	—	—	٢٨٣٢٩
١٩٧٨	٢٨٩٦	٤١٧٠	٢١٤٠	٢٩٦	١١٣٦	—	—	—	٢٧٠	—	١٤٦١	٥٠٠	—	—	٤٠٠	—	١٣٢٥٩
١٩٧٩	٥٦٢	٦٣٨	٨٠٥	٥١٦	١٦١١	١٤٣٤٠	—	—	٢٧٦	—	٣٨٩	١٤٧	١١٠٠	—	—	—	٢٠٣٨٤
١٩٨٠	٨٥٦	١١٧٢٢	٨٣١٨	٢٥٠	٣٥٩٩	٥٠٠	—	٥٠٠	—	—	٢٤٧٢	٢٧٠٠	—	—	—	—	٣٠٩١٧
١٩٨١	٢٩٢٦	٢٨٤٣	٥٢٥٤	٢٥٨٥	١٢٩٣	٧٤٠	—	—	—	—	٣٧٠	٥٦٠٠	—	٢١٠	٤٥٠	٣٤٣	٢٢٦١٤
١٩٨٢	١٧٤٦	٢٨٩٨	٤٢٦٣	٢٤٥٠	٧١٩	١٢٦٤٤	—	—	٢١٧٠	—	١٠٢٤	٢٠٨	—	—	٨١	٥٢٩	٢٨٧٣٢
جملة	١٥٢٢٨	٣٤٦١٧	٣٥٩٠٤	٨٠٩٧	١٩٩٣٩	٤٠٨٧٨	٢٤٥٠	٨٢٠	٣٤٥٤	١٦٠٠	٥٧٧٦	٩١٥٥	٥١١٧	٢٤٦	٩٣١	٨٧٢	١٨٥٠٨٤

المصدر : الوقائع المصرية والجريدة الرسمية ، أعداد مختلفة .

كما شكل رأس المال العام نصف مساهمة رأس المال المصرى وكما استأثر رأس المال السعودى والكويتى ورأسمال الامارات بالشق الأكبر من رأس المال العربى استأثر رأس المال اللكسمبرجى والانجليزى والفرنسى والسويسرى بنصيب الأسد من جملة تلك المساهمات الأوربية . الا أن رأس المال اللكسمبرجى قد احتل المرتبة الأولى حيث ساهم وحده بنسبة ٢٢٪ من جملة رأس المال الأوربى بينما بلغت نسبة مساهمات رأس المال الانجليزى والفرنسى والسويسرى ١٩٫٤٪ ، ١٨٫٧٪ ، ١١٪ على التوالى .

والمحقق يجد أن تقسيمة رأس المال الأوربى وفق جنسياته المختلفة تشير عدة تساؤلات منها : لماذا احتل رأس المال اللكسمبرجى المرتبة الأولى ؟ وبالتالى لماذا احتل رأس المال الانجليزى والفرنسى والسويسرى المرتبة الثانية ؟ هل رأس المال الأوربى هذا يعتبر اوروبيا خالصا أم انه ينطوى على رؤوس اموال محلية وعربية مودعة بالبنوك الأوربية ؟ ماهى معايير الاحتكام الى هوية رؤوس الأموال المختلفة ؟

اثبتت الدراسة ان ثمة علاقة وثيقة بين رأس المال المحلى ورأس المال الأوربى بصفة عامة والانجليزى والفرنسى بصفة خاصة . فطبيعة العلاقات التاريخية والخبرة التاريخية فى مجال الأعمال بين الرأسمالية المحلية والرأسمالية الأوربية (الانجليزية والفرنسية)[١٦] ما زالت لها جذورها ولا سيما عند العناصر الرأسمالية المحلية القديمة التى مازالت تحتفظ بعلاقاتها فى مجال الأعمال مع تلك الدول بالرغم من انتقال العاصمة الرأسمالية من لندن الى واشنطن . الا أن التساؤل الذى يظل يحتل الصدارة هنا هو طبيعة رأس المال الوارد من لكسمبرج هل هو اوربى خالص أم يتضمن رأسمال محلى وعربى بين ثناياه ؟ .

والاجابة على هذا التساؤل تتطلب تناول ظاهرة تعدد الجنسيات سواء على مستوى الفرد المساهم أو الشركة المساهمة . والدراسة عكست بعض العناصر التى حصلت على جنسيات عربية وأجنبية ويساهمون بهذه الصفة الى جانب جنسيتهم المصرية . والأكثر من ذلك أن هناك شركات قد تم تأسيسها وفقا لقوانين جنسيات مختلفة فى حين أن حقيقة رؤوس أموالها لا تمت لتلك الجنسيات بأية صلة[١٧] . والأمثلة على ذلك عديدة فهناك شركات تم تأسيسها فى لكسمبرج ، وبنما ، وليبيريا ، لختنشتين ، وهونج كونج وحملت نفس الجنسيات وساهمت باسم هذه الجنسيات رغم ان معظم رؤوس أموالها تنتمى الى دول عربية بل الى عائلات عربية محددة . وتسعى رؤوس الأموال

(١٦) الظروف الاستعمارية التى تعرضت لها المنطقة العربية بصفة عامة . فضلا عن أن بذور الرأسمالية المصرية قد نشأت فى ظل الوجود الاستعمارى (أنظر نشأة الرأسمالية المصرية ، الفصل الأول) .

(١٧) ظاهرة التلاعب بجنسية الشركات ليست ظاهرة جديدة بل هى ظاهرة عهدتها العديد من الشركات للحصول على مزايا مالية وعينية . فنجد على سبيل المثال أحمد عبود باشا قد اشترى شركة بواخر البوستة الخديوية وهى شركة بريطانية فى الواقع ثم رفع عليها العلم المصرى استدرارا للمعونات المالية فى مصر . انظر فتحى رضوان ، **طلعت حرب** ، م . س . ذ ، ص ١١٩ .

العربية وغير العربية لتسجيل شركاتها والحصول على تلك الجنسيات لسببين هما ان قوانين تلك الدول تسمح بدخول وخروج رؤوس الأموال ، وأنها تسمح بحرية تحويل الأرباح والاعفاءات الضريبية والمالية التى تتمتع بها تلك الشركات عند التكوين .

وقد تبين ان هناك العديد من الشركات ذات رأس المال العربى قد تم تسجيلها فى لكسمبرج وبنما وليبيريا . وهنا تكمن الخطورة التى تطيح بحدود وهوية رأس المال فرأس المال اللكسمبرجى هنا ينطوى على رؤوس اموال عربية والأمثلة تؤيد ذلك :

الشركـــة	الجنسيـــة	الشركات المساهم فيها
ـ التطهير والمقاولات البحرية (عربية مسجلة فى لكسمبرج)	لكسمبرج	القناة العالمية لمشروعات التطهير والأعمال البحرية ١٩٧٥/١٠/٢
ـ ترايياد مصر (مصرية مسجلة فى لكسمبرج)	لكسمبرج	ـ الاستشارات العربية للتعمير ١٩٧٩/٢/٢٧ ـ الاستثمارات العربية للتعمير ١٩٧٥/١١/١٨
ـ مشروعات البحر الأحمر (عربية مسجلة فى لكسمبرج)	لكسمبرج	ـ القاهرة للمرطبات والصناعة ١٩٧٩/٣/١٠ ـ الاستثمارية للاسكان والتعمير ١٩٧٦/٢/١٦ ـ الشرق الأوسط لصناعة الزجاج ١٩٧٩/١/١٥ ـ الاسكندرية للمرطبات والصناعة ١٩٧٩/١١/٢٤
ـ العربية الأولى (عربية مسجلة فى لكسمبرج)	لكسمبرج	ـ الاسكندرية للمرطبات والصناعة ١٩٧٩/١١/٢٤ ـ الألومنيوم العربية ١٩٧٦/٤/١٥
ـ التمويل والاستشارات (عربية مسجلة فى لكسمبرج ويمثلها على عبد الله الجمال)	لكسمبرج	ـ فنادق حدائق الأهرام بيراميد ١٩٧٦/٦/٢ ـ اوفرسيز للتنمية والاستثمار « أوديك » ١٩٧٩/١١/١٩

(من بين مؤسسيها جمال ترست بنك وشركة هبه للاستثمار ويمثلها على عبد الله الجمال) .

ــ العربية للتمويل الدولى (عربية مؤسسة فى لكسمبرج)	لكسمبرج	ــ المصرفية العربية الدولية ١٩٧٩/٥/٢٥	
ــ Tag group (مجموعة تاج) مسجلة فى لكسمبرج ويمثلها اشرف مروان	لكسمبرج	ــ الاتحاد العربى للاستثمارات ١٩٧٩/٨/١٤	
Mestemo Compny ــ (شركة ميستيمو للاستثمار) يمثلها اشرف مروان[١٨] .	ليختنشين	الاتحاد العربى للاستثمارات ١٩٧٩/٨/١٤	

ويرجع كبر حجم رأس المال اللكسمبرجى بالنسبة لإجمالى رأس المال الأوربى ليس فقط لأنه يتضمن شقا من رأس المال العربى والمحلى بل لأن الشركات الحاصلة على تلك الجنسية هى التى تتكرر مساهماتها فى الشركات المساهمة المصرية بصفة منتظمة . فلو أن الشركة أ شركة عربية مسجلة فى لكسمبرج ساهمت فى تأسيس الشركة ب ، جـ ، د ففى كل حالة شراكة سوف يتم حساب قيمة المساهمة على أنها رأسمال لكسمبرجى رغم أن الشركة هى الشركة لم تتغير وفى كل حالة شراكة جديدة تتضمن رأسمالا عربيا أيضا ولتوضيح ذلك نذكر بعض الأمثلة :

ــ شركة مشروعات البحر الأحمر (شركة عربية مسجلة فى لكسمبرج) تساهم فى تأسيس الشركات التالية :

المشتركة الاستثمارية للاسكان والتعمير ١٩٧٩/٣/١٠

مساهمة عربية ٥٠٪ ولكسمبرجية ٥٠٪ . ويمثل المساهمة العربية عائلة العمودى ــ سالم بن محفوظ ــ عبد الجليل عبد الحق .

ــ القاهرة للمرطبات والصناعة ١٩٧٦/٢/١٦

(١٨) قام عدد من المسئولين بتنسيق اعمالهم فى الخارج على هيئة شركة قابضة للتجارة الدولية مقرها لكسمبرج اسمها شركة « مالتى تريد » فى يناير ١٩٧٤ . وقد قامت هذه الشركة بانشاء شركة مساهمة فرنسية مقرها الدائم فى باريس وكانت وراء غالبية صفقات استيراد السلع الاستهلاكية . وقد سجلت تقارير الرقابة الادارية مخالفات وانحرافات متعددة فى الصفقات التى تنفذها وكان أول رئيس لتلك الشركة عبد المنعم القيسونى ثم خلفه حامد السايح ثم مصطفى خليل . انظر بالتفصيل عادل حسين ، **الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية** ج ــ ث ، م . س . ذ ، ص ٥٢ .

مساهمة مصرية ٢٠٪ عربية ولكسمبرجية ٨٠٪ ويمثل الجانب العربى غسان شاكر/ عبد الرحمن الشربتلى ـــ أحمد العمودى ـــ الشركة العربية الأولى ـــ السيد السيد الجوهرى وآخرون .

ـــ الشرق الأوسط لصناعة الزجاج ١٩٧٩/١/١٥ . مساهمة مصرية ٢٦٪ ، مساهمة عربية ولكسمبرجية وجنسيات أخرى ٧٤٪ .

المساهمون : شركة مشروعات البحر الأحمر/ القاهرة للمرطبات والصناعة/ الشيخ غسان شاكر/ خالد بن سالم بن محفوظ/ سالم بن محمد بن لادن/ عبد الله تحسين/ عبد الرحمن الشربتلى/ احمد بن على العمودى/ مؤسسة بن لادن/ حسن حسن منصور/ السيد السيد الجوهرى/ اوفيز النيوى العالمية (سويسرية)/ شركة منتجات الكروم والتقطير (مصرية) .

ـــ الاسكندرية للمرطبات والصناعة : مساهمة مصرية ٩٣٫٣٪ والمساهمون هم نفس المساهمين فى الشركات السابقة[١٩] .

وتعكس أمثلة عديدة (منها المثال السابق) درجة انتشار رأس المال العربى وميله الى تعدد شراكته سواء بصورة مستترة أو من خلال الشراكة الصريحة .

والمحقق يجد أن رأس المال العربى شأنه شأن رأس المال الأوربى يميل تارة الى تفتيت شراكته فى بعض القطاعات وتارة أخرى يميل الى تركيز شراكته وهو بذلك يضمن التغلغل فى أكبر عدد من الشركات فضلا عن النزول بثقل فى قطاعات معينة . ولتحقيق هذه الدرجة من السيطرة والانتشار ينحو رأس المال العربى منحيين أحدهما رأسى والآخر افقى .

أما بالنسبة **للمستوى الرأسى** يتم الانتشار وفقا **لمعيارين هما نسبة المساهمة التى يساهم بها** سواء مع رأس المال المحلى أو الاجنبى فهو إما أن يشارك مناصفة أو بأكثر من النصف فى بعض الشركات وإما يفتت شراكته فى البعض الآخر . أما المعيار الثانى هو **محدودية العائلات العربية** التى تبرز مساهماتها فى أكبر عدد من الشركات التى يساهم فيها رأس المال العربى . فالسمة العائلية لم تبرز على مستوى رأس المال المحلى الخاص فقط بل أيضا على مستوى رأس المال العربى أيضا ويمكن أن نحدد بعض العائلات التى تكررت مساهماتها على النحو التالى :

ـــ الشيخ كمال أدهم — **ـــ الاتحاد العربى للاستثمارات ١٩٧٩/٨/١٤**
ـــ المقطم للفنادق والمنشآت السياحية ١٩٧٨/١٢/٣١

---

(١٩) تتكرر نفس اسماء العائلات العربية مع كل شراكة . وتميل الشركات العربية المسجلة فى لكسمبورج الى شراكة رأس المال العربى وهذا يعكس ان مؤسس تلك الشركات هن أنفسهم الذين يدخلون شركاء معها مرة ثانية .

ـ عائلة العمودى ـ يونفرسال لصناعة المنتجات ذات اللصق « يونيباك »
ـ الشرق الأوسط لصناعة الزجاج .
ـ المشتركة الاستثمارية للاسكان والتعمير .
ـ القاهرة للمرطبات والصناعة .
ـ الاسكندرية للمرطبات والصناعة .
ـ القناة لتصنيع الأسماك .

ـ عائلة الشبكشى مصر للاستثمار والتنمية ـ الاستثمار العربى ـ مصر ابو ظبى للاستثمارات العقارية ـ مصر للاستثمار ـ الوطنية للاستثمار والمشروعات العامة ـ الفيوم للمياه المعدنية ـ مصر العربية للانتاج الحيوانى ـ الطيران العربى الدولى .

ـ عائلة بن لادن بن لادن العربية للاستثمار ـ مصر العربية للاستثمار ـ مصر العربية للانتاج الحيوانى ـ الطيران العربى الدولى ـ الشرق الأوسط لصناعة الزجاج .

ـ عائلة الحارثى مصر للاستثمار والتنمية ـ الاستثمار العربى ـ مصر العربية للانتاج الحيوانى ـ الطيران العربى الدولى .

ـ عائلة صالح بن عبدالله كامل مصر للاستثمار والتنمية ـ الاستثمار العربى ـ دلة القابضة ـ السعودية للانتاج الإعلامى ـ مصر العربية للانتاج الحيوانى ـ الطيران العربى الدولى .

وتعكس الأسماء السابقة الى أى مدى تسيطر عدة عائلات عربية على معظم الشركات التى يساهم فيها رأس المال العربى .

أما بخصوص المستوى الأفقى فيتم الانتشار عن طريق مساهمة شركات فى تأسيس شركات أخرى حيث تنبثق شركات من شركات أخرى فشركة مشروعات البحر الأحمر ساهمت فى تأسيس شركة القاهرة للمرطبات والصناعة ١٩٧٦/٢/١٦ ، والشرق الأوسط لصناعة الزجاج ١٩٧٩/١/١٥ ، والمشتركة الاستثمارية للاسكان والتعمير ١٩٧٩/٣/١٠ ، والاسكندرية للمرطبات والصناعة ١٩٧٩/١/٢٤ . ثم ساهمت شركة القاهرة للمرطبات والصناعة فى تأسيس شركة الشرق الأوسط لصناعة الزجاج ، والاسكندرية للمرطبات والصناعة . ويمكن توضيح تلك العلاقة على النحو التالى :

الشركة س ساهمت بنصيب الأسد فى تكوين الشركة	أ	١٩٧٦/٢/١٦
الشركتان س + أ قامتا بتأسيس الشركة	ب	١٩٧٩/١/١٥
الشركات س+أ+ب قامت بتأسيس الشركة	جـ	١٩٧٩/٣/١٠
الشركات س+أ+ب+جـ قامت بتأسيس الشركة	د	١٩٧٩/١١/٢٤

وتوضح العلاقة السابقة كيف ان هذه الشركات انبثقت من شركة واحدة وكما يقال « اختلفت الفروع والجذع واحد » .

واذا كانت دراسة وتحليل رأس المال الأوربي قد تضمنت بطريقة غير مباشرة تحليلا لبعض أبعاد رأس المال العربي فكان ذلك نتيجة لطبيعة العلاقة الشائكة والمتداخلة فيما بينهما وتبرز من هذا التحليل نتيجتان هما : أن العلاقة وثيقة بين رأس المال العربي ورأس المال اللكسمبرجي اذ من بين ٢٤ شركة شارك فيها رأس المال اللكسمبرجي كانت هناك ١٠ حالات يأتي فيها رأس المال العربي الخليجي في شكل إما شركات عربية مسجلة في لكسمبرج وإما شراكة صريحة . ولعل هذا يؤكد أن رأس المال الوارد من لكسمبرج يتضمن قدرا من « البترو دولارات » والنتيجة الثانية هي أن رأس المال الأوربي بالرغم من ضآلة حجمه بالنسبة لجملة الاستثمارات يميل الى تفتيت وتوزيع شراكته في أكبر عدد من الشركات المساهمة . وتنطبق هذه السمة بالنسبة لجنسيات رؤوس الأموال المختلفة . فلم يأت رأس المال الأوربي خالصا (١٠٠٪) دون أية شراكة الا في شركتين[٢٠] فقط في حين أنه شارك رأس المال المحلي والعربي والأجنبي[٢١] في ١٨٧ شركة من بين ٣٦٥ شركة أي بنسبة ٥١٪ وهي نسبة عالية اذا ما قورنت بحجم الاستثمارات الأوربية . وقد عكس العديد من الشركات سياسة رأس المال الأوربي في الانتشار عبر مساهماته الضئيلة ومن تلك الأمثلة نوضح ما يلي :

الشركة	شكل المساهمة الأوربية
— مذكو للبواخر النيلية ١٩٧٦/٥/٩	٢٢٪ فرنسي ، ١٢٪ ألماني ، ٢ر٦٪ سويسري
— أورليكون مصر لأسياخ ومهمات اللحام ١٩٧٨/٥/١٣	٤ر٣٥٪ سويسري ، ٧ر٦٪ ألماني ، ٦ر١ هولندي
— مستشفى السلام ١٩٧٨/١٢/١٢	٦ر١٪ هولندي ، ٦ر١٪ سويسري .
— المصرية الفرنسية للكاوتشوك سنيكا ١٩٨٠/١٢/٢	٢٥٪ فرنسي ، ١٠٪ انجليزي .
— سالي مصر الكويت للصناعات الخشبية ١٩٨١/١/٢١	٦ر٨٪ ألماني
— مزارع اللوتس لانتاج البيض والدواجن ١٩٨١/٣/٧	٦ر٩٪ ايطالي
— المصرية الألمانية للأغذية ١٩٨١/٣/٢٤	٨ر٢٢٪ ألماني
— مارينو للاستثمار ١٩٨١/١٠/٣١	٤٠٪ ايطالي ، ١٠٪ انجليزي
— سمينس ايجيبت ١٩٨١/١٠/١	٣٠٪ ألماني ، ٣٠٪ نمسوي

(٢٠) شركة أوسس بتشكيب مصر يحتد ١٩٧٦/٩/٧ وهي مساهمة سويسرية انجليزية بغرض تقديم خدمات بترولية ، وشركة مقاولي البناء الدولية ١٩٨١/٦/٧ وهي شركة فرنسية ١٠٠٪ .

(٢١) الأجنبي غير الأوربي .

وتؤكد الأمثلة السابقة على أن الدور الذى يلعبه رأس المال الأورفى أكبر من حجمه وكيف أن استراتيجية استدعاء رأس المال العربى والأجنبى كانت بمثابة مظلة يأتى فى ركابها رأس المال المحلى .

رابعا : رؤوس أموال أخرى وتشمل رؤوس الأموال الأمريكية واليابانية والإيرانية :

١ — **رأس المال الأمريكى** : بلغت نسبة مساهمة رأس المال الأمريكى ٤ر١٪ من جملة رؤوس أموال الشركات المساهمة ٧٥ — ١٩٨٢ وهى نسبة ضئيلة للغاية تمكن بها من الشراكة فى ٣٨ شركة من اجمالى ٣٦٥ شركة أى بنسبة ١٠٪ تقريبا من جملة الشركات متعددة الجنسيات .

وتجدر الاشارة الى أن رأس المال الأمريكى يميل بصفة خاصة الى شراكة رأس المال المحلى « العام » فمن بين ٣٨ شركة يساهم فيها رأس المال الأمريكى توجد ٢٨ شركة (أى بنسبة ٧٢٪) يساهم فيها رأس المال الأمريكى مع رأس المال العام . وتنخرط أنشطة رأس المال الأمريكى فى الأنشطة الخدمية (النقل والتخزين — التأمين — خدمات صحية ومستشفيات ، خدمات استشارية) وصناعات استهلاكية (لبان وحلويات — صناعة شرائط كاسيت — معجون أسنان) وبعض الصناعات الوسيطة المتعلقة بالبناء والتشييد .

٢ — **رأس المال اليابانى** : بلغت نسبة مساهمة رأس المال اليابانى ٧ر٪ من جملة رؤوس الأموال فى الشركات المساهمة أى نصف مساهمة رأس المال الأمريكى وقد جاءت فى شكل مساهمة مكثفة[٢٢] فى ٥ شركات فقط منها واحدة فقط ١٠٠٪ رأس مال يابانى خالص . وهذه الشركات هى :

— العربية الدولية للتأمين ١٩٧٦/٣/٤	نسبة مساهمة ٥٪ .
— أوتسوكا العربية للمستحضرات الطبية ١٩٧٧/١٢/١٣	نسبة مساهمة ١٠٠٪ .
— واى . كى . كى زيبر مصر ١٩٧٩/٥/٣٠	نسبة مساهمة ٧٥٪ .
— الكويتية المصرية لانتاج الأنابيب البلاستيك ١٩٨٠/٥/٤	نسبة مساهمة ٤٩٪ .
— الاسكندرية الوطنية للصلب ١٩٨٢/٧/٢٤	نسبة مساهمة ١٠٪ .

(٢٢) قارن بين عدد الشركات التى يساهم فيها رأس المال الأمريكى والشركات التى يساهم فيها رأس المال اليابانى ، فلم تدخل الشركات التى تتضمن مساهمة يابانية فى انشاء شركات أخرى . يبرز دور رأس المال الأمريكى واضحا فى شركات البترول حيث توقفت مصر عن البحث عنه وأوكلت هذا للشركات الأمريكية .

٣ ــ **رأس المال الإيرانى**(٢٣) : نسبة مساهمة رأس المال الإيرانى هى نفس نسبة المساهمة الأمريكية ١ر٤٪ . وتركزت مساهمات رأس المال الإيرانى (بين عامى ٧٥ ــ ١٩٧٦) فى بنك مصر ايران للتنمية ١٩٧٥/٢/٧ ، المصرية الايرانية للمقاولات ١٩٧٥/١١/٢٢ ، مصر ايران للغزل والنسيج ١٩٧٥/١٢/٢٢ ، مصر ايران للاستشارات الهندسية ١٩٧٦/٥/٢٠ .

هذه هى أهم جنسيات رؤوس الأموال التى شاركت نخبة الانفتاح الاقتصادى (كرأس مال محلى عام وخاص) . وقد أوضحت الدراسة طبيعة أشكال التداخل والتشابك بين كل من الجنسيات المختلفة ويوضح الجدول رقم (١٣) تحليل رأس المال وفقا لنمط الملكية والتمويل ٧٥ ــ ١٩٨٢ ويعكس هذا الجدول العديد من الدلالات فبالرغم من استئثار رأس المال المحلى بنصيب الأسد من جملة رؤوس الأموال الا أنه لم يأت منفردا (١٠٠٪) دون أية شراكة عربية أو أجنبية الا فى ٣٠٪ فقط من عدد الشركات (١٦٢ من ٥٣٤) جاءت على النحو التالى : ٢٤ شركة برأسمال عام بحت ، و ٧٩ شركة برأسمال خاص بحت ، ٥٩ شركة رأسمال مختلط عام وخاص ، بينما جاء فى شراكة رأس المال العربى والأجنبى فى ٧٠٪ من جملة الشركات ، بل ان ثمة نظرة لتكوين الجدول تعكس ميل رؤوس الأموال بجنسياتها المختلفة للدخول فى الشراكة وعزوفها عن أن تأتى « خالصة » .

والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا الصدد هو : لماذا الزج بالقطاع العام فى الشراكة الخاصة المحلية والعربية والأجنبية ، لقد بلغ عدد الشركات التى يساهم فيها أو يؤسسها رأس المال العام ما يقرب من ٢١٦ شركة من اجمالى ٥٣٤ شركة أى بنسبة ٤٠٪ . فهو يساهم بنصف رأس المال المحلى من ناحية وفى ٤٠٪ من عدد الشركات المساهمة من ناحية أخرى .

وتكمن الخطورة فى علاقات التشابك الثنائية والثلاثية وتصل الى أقصاها فى حالات الشراكة الرباعية حين تضم رأس المال العام مع الخاص مع العربى مع الأجنبى . ومع هذا المربع تضيع كل أبعاد وهوية رؤوس الأموال المستثمرة ويندمج كل منها فى الآخر .

وفى نهاية هذا المبحث يمكن استخلاص أنه بالرغم من أن شركات المساهمة تمثل أهم شركات الأموال وكان يجب أن تظهر صورة مخالفة للاستثمارات الاجمالية العاملة فى ظل قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى من حيث بروز دور رأس المال العربى والأجنبى الا أن التحليل يشير الى أنه ينحو نفس المنحى ويعكس نفس النسب الاجمالية تقريبا لجملة رؤوس الأموال العاملة فى ظل قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ . كما يمكن القول بأن الزج بالقطاع العام كان وفق استراتيجية النخبة الحاكمة التى رأت أن تقدمه (كبش فداء) لاستجلاب رأس المال العربى والأجنبى بل والمحلى .

---

(٢٣) دخلت الشركات التى تتضمن رأسمالا ايرانيا فى تكوين العديد من الشركات المساهمة الأخرى وقد ساهمت باعتبارها شركة مصرية وأن رأسمالها مصرى ١٠٠٪ فعلى سبيل المثال وصل عدد الشركات التى يساهم فيها بنك مصر ايران للتنمية ٨ شركات ولعل هذا يؤكد طبيعة التداخل والتشابك بين رأس المال المحلى ورأس المال الأجنبى .

جدول رقم ١٣
تحليل رأسمال الشركات الانفتاحية حسب نمط الملكية والتمويل (٧٥ — ١٩٨٢)

طبيعة رأس المال / السنة	رأسمال محلي			غير محلي			القطاع المشترك										
							شراكة ثنائية				شراكة ثلاثية					شراكة رباعية	
	عام	خاص	مختلط	عربي	أجنبي	عربي + أجنبي	عام + عربي	عام + أجنبي	خاص + عربي	خاص + أجنبي	عام + عربي + أجنبي	خاص + عربي + اجنبي	عام + خاص + عربي	عام + خاص + عربي + أجنبي	عام + خاص + عمري + أجنبي	جملة
١٩٧٥	—	—	—	—	—	—	٢	١٠	٢	٣	٢	١	١	١	—	٢٢
١٩٧٦	—	—	—	١	١	—	٣	٣	٣	٩	٣	٣	٤	٣	٣	٣٦
١٩٧٧	١	٤	٢	—	١	—	١	١٠	٢	٨	—	١	٣	٥	٢	٤٠
١٩٧٨	٢	٦	٣	—	—	—	٣	٥	٩	١٧	—	٥	٧	٦	٣	٦٦
١٩٧٩	٣	٦	٤	١	—	١	١	٥	١١	١٩	٢	١٠	٢	٢	١	٦٥
١٩٨٠	٦	١١	٦	—	—	—	١	٥	١٢	٢٨	١	١	٣	٢	٣	٧٩
١٩٨١	٤	٢٤	٢٤	—	١	١	٢	٦	١٦	٣٦	١	٥	٣	٣	١	١١٧
١٩٨٢	٨	٢٨	٢٠	—	—	—	—	٢	١٨	٢٤	—	٢	٢	٣	٢	١٠٩
جملة	٢٤	٧٩	٥٩	٢	٣	٢	١٣	٤٦	٧٣	١٣١	٩	٢٨	٢٥	٢٥	١٥	٥٣٤

ومن ثم يصبح القول بأن ثمة رأسمالا محليا عاما ورأسمالا محليا خاصاً ينطوى على العديد من المحاذير . فالحدود أصبحت غير واضحة ويستمر الزج بالقطاع العام فى كافة أشكال الشراكة بالرغم من أن معظم وحداته خاسرة وتشكو من قلة السيولة النقدية وتتم تلك الشراكة عبر ثلاثة منافذ هى :

١ ــ تحويل فائض التمويل الذاتى لشركات ووحدات القطاع العام التى تحقق ربحا إما الى البنوك الاستثمارية الخاصة أو بنوك القطاع العام مقابل الحصول على سعر فائدة أعلى بالرغم من أن قانون انشاء بنك الاستثمار القومى رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ يقضى بتحويل تلك الفوائض الى حساب بنك الاستثمار القومى الذى يقوم بتنفيذ ومتابعة الخطة الاستثمارية الخمسية ٨٢ ــ ١٩٨٧ (تمويل القطاع العام) .

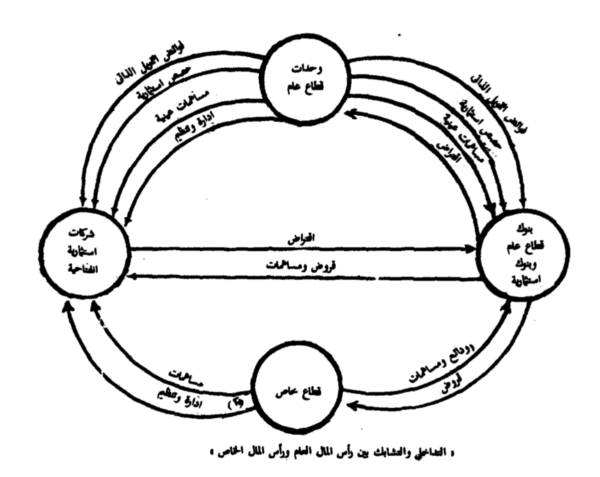
٢ ــ أن بعضا من وحدات القطاع العام (حتى الخاسرة منها) تقوم بايداع حصصها الاستثمارية المدرجة لها بالخطة الاستثمارية كودائع فى البنوك (فى حسابها الجارى) للحصول على فائدة أعلى من جراء تشغيل رأس مال معتمد لتنفيذ الخطة الاستثمارية ، بالرغم من أن التأشيرات العامة للموازنة الاستثمارية لا تجيز مثل هذه التصرفات . ولعل هذا يفسر لماذا يظهر التناقض فى الحسابات الاستثمارية والحسابات الجارية فى معظم وحدات القطاع العام فتبدو مقترضة من بنك الاستثمار القومى (خاسرة وتشكو قلة السيولة) ومن ناحية أخرى تبدو مقرضة للبنوك التجارية والاستثمارية .

٣ ــ أن الشق الأكبر من مساهمات القطاع العام عبارة عن أصول ثابتة (أراضى ، مبانى[٢٤] ، آلات ،) عينية وبالتالى فانها لا تعد استثمارا على المستوى القومى بل هى فى النهاية مجرد نقل ملكية من وحدة اقتصادية الى وحدة اقتصادية أخرى (أنظر شركة كلورايد وكيف أن الشركة العامة للبطاريات « قطاع عام » قد آلت بكامل أصولها الثابتة وفائض التمويل الذاتى الى الشركة الأجنبية كلورايد) .

ويمكن توضيح أبعاد هذا التداخل بين رأس المال العام ورأس المال الخاص على النحو المبين بالشكل التالى :

---

(٢٤) سيد البواب ، طبيعة مشروعات الانتاج فى الاقتصاد المصرى ، **مجلة الأهرام الاقتصادى** ، عدد ٨٤٢ ، ١٩٨٥/٣/٤ ، ص ص ٥٣ ــ ٥٤ .



« التداخل والتشابك بين رأس المال العام ورأس المال الخاص »

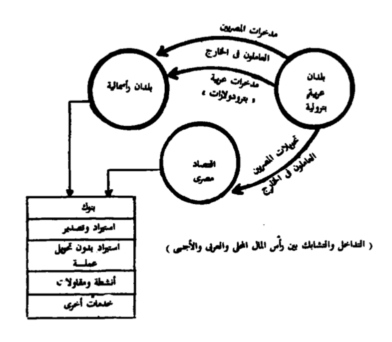
(٢٥) على سبيل المثال : تعطى جمعية رجال الأعمال عضوية شرفية لرؤساء مجالس ادارة شركات القطاع العام كما تشترك بعض العناصر الفنية فى مجال التنظيم والادارة والاستثمارات القانونية والمحاسبية والاقتصادية (مثل مجدى حشيش — عبد العزيز حجازى — عبد الفتاح الشلقانى) .

وتعكس نماذج عديدة للشركات المساهمة ظاهرة الخلط بين المال العام والمال الخاص وخير مثال على ذلك الشركات التى كونها عثمان أحمد عثمان بصفة (المقاولون العرب) والشركات التى كونها بصفته الشخصية . وهناك مثال آخر هو الشركة الفرعونية للملاحة ١٩٧٧/٢/٢٨ برأسمال ٤ ملايين جنيه تأسست بغرض الملاحة وتشغيل السفن يساهم فيها مصطفى كامل مراد (رئيس مجلس ادارة الشركة الشرقية للأقطان) ـــ والشركة الشرقية للأقطان ومعظم شركات القطن الأخرى وشركات التجارة الخارجية ومثال ثالث وهو الشركة المصرية الأمريكية للنقل والشحن والتفريغ المؤسسة بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٩ يشارك فى تأسيسها مصطفى كامل مراد والشركة الشرقية للأقطان ومساهمون آخرون .

وأخيرا يمكن القول بأن تلاشى الحدود لم يقتصر على العلاقة بين رأس المال العام ورأس المال الخاص بل أيضا بين رأس المال المحلى والعربى والأجنبى . ويوضح الشكل التالى عمليات التداخل والتشابك بين رؤوس الأموال المصرية والعربية والأجنبية على النحو التالى :

ونخلص مما سبق الى أنه ليس هناك حدود واضحة تجزم بأن هناك رأسمالا عربيا خالصا أو أجنبيا خالصا . فمعظم رؤوس الأموال المصدرة الى الدول النامية والقادمة من الدول الأجنبية قد تمثل فى جوهرها عوائد النفط العربى المودعة لدى البنوك الأجنبية بل قد تمثل رؤوس أموال محلية أيضا مودعة فى تلك البنوك ويدعم أيضا من تلك الظاهرة انتشار مؤسسات التمويل المشتركة (رأس مال عربى + رأسمال دولى) .

ومع هذه الدرجة العالية من التداخل والشابك تضيع هوية وحدود رؤوس الأموال .



(التداخل والتشابك بين رأس المال المحلى والعربى والأجنبى)

(٢٦) نقلا عن : د . محمود عبد الفضيل ، **مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى ظل الانفتاح الاقتصادى** ، م . س . ذ ، ص ١٩٢ .

المبحث العاشر
تحليل الأنشطة الاقتصادية

لم يعد الاقتصاد المصرى ذلك الاقتصاد المختلط التقليدى الذى يقوم على تواجد القطاع العام والقطاع الخاص جنبا الى جنب فى عمليات التنمية . فمنذ منتصف السبعينات بدأ الاقتصاد المصرى كاقتصاد مختلط فى تركيبه هيكلية جديدة تعكس درجة عالية من التشابك والتداخل بين رأس المال المحلى ورأس المال العربى والأجنبى .

فالنظام الاقتصادى المصرى المختلط قد أصبح يتشكل من وحدات ومكونات وهى وحدات القطاع العام البحت/ وحدات القطاع الخاص البحت/ فروع لشركات أجنبية/ وحدات قطاع مختلط بين رأس المال العام ورأس المال الخاص/ وحدات قطاع مختلط بين رأس المال العام والعربى والأجنبى/ وحدات قطاع مختلط بين رأس المال الخاص والعربى والأجنبى[1] .

وانطلاقا من الضمانات والامتيازات التى منحها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والخاص باستثمار رأس المال العربى والأجنبى بدأت تلك الوحدات الاقتصادية فى ممارسة الأنشطة التى حددها ذلك القانون فى الفقرة الثانية من مادته الثالثة والتى تضمنت المجالات المختلفة لرأس المال على النحو التالى :

«التصنيع ، التعدين ، الطاقة ، السياحة ، النقل ، استصلاح الأراضى البور والصحراوية واستزراعها ، مشروعات تنمية الانتاج الحيوانى والثروة المائية ، مشروعات الاسكان ومشروعات الامتداد العمرانى ، شركات الاستثمار وبنوك الاستثمار وشركات اعادة التأمين التى يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملات الحرة ولهذه أن تقوم بتمويل عمليات تجارة مصر الخارجية والبنوك المتعاملة بالعملة المحلية بشرط أن تكون مشتركة ، نشاط التعمير فى المناطق الخارجة عن الرقعة الزراعية ونطاق المدن الحالية ، نشاط بيوت الخبرة الفنية المتخذة شكل شركات مساهمة مع بيوت خبرة أجنبية عالمية»[2] .

ويتضح من نص المادة الثالثة بقانون الاستثمار العربى والأجنبى أن مفاتيح الاقتصاد المصرى التى تتمثل فى قطاع المال وقطاع التجارة الخارجية والتجارة الداخلية والصناعات الثقيلة والتعدين قد فتحت أبوابها أمام الاستثمارات الخاصة المحلية والعربية والأجنبية .

وبالرغم من أن ذات المادة قد أفسحت المجال أمام تلك الاستثمارات الا أن القانون قد حرص على أن يتضمن عبارة صغيرة (وغيرها من المجالات) وقد دفعت تلك العبارة العديد من الشركات لأن تحيط نفسها بسياج من التمويه وعدم الافصاح صراحة عن طبيعة نشاطها بل كانت تكتفى بعبارة صريحة فى

---

(١) د. محمود عبد الفضيل ، المشاكل الجديدة للادارة والتوجيه والتخطيط فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ، المؤتمر العلمى السنوى الثامن للاقتصاديين المصريين ، جمعية الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ١٢ — ١٩٨٣/٥/١٤ .

(٢) قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .

النظام الأساسى المشكل لها والمنشور رسميا بالجريدة الرسمية والوقائع المصرية ألا وهى ان نشاطها يتحدد فى اطار ماورد بالفقرة الثانية من المادة الثالثة بذلك القانون الأمر الذى دفع بنحو أربعين شركة لأن تندرج تحت بند أنشطة غير محددة ، هذا فضلا عن العديد من الشركات التى تفصح صراحة عن نشاطها (فى النظام الأساسى) ثم تمارس أنشطة أخرى . وفى هذا الاطار خلص تحليل الأنشطة الاقتصادية الى النتائج التالية :

أولا : العزوف عن النشاط الانتاجى :

مع كل الضمانات والامتيازات والمجالات التى فتحت أمام رأس المال الخاص المحلى والعربى والأجنبى الا أنه ظل عازفا عن الخوض فى الاستثمارات الانتاجية . وقد أوضحت الدراسة على مستوى الشركات المساهمة تحيز رأس مالها للأنشطة الخدمية على حساب الأنشطة الانتاجية الأمر الذى كان مدعاة لوجود خلل فى البناء الهيكلى للاقتصاد المصرى وهى أمور لاتستقيم ومتطلبات التنمية التى تنبثق من رحم القطاعات الانتاجية (الزراعية والصناعية) .

وإذا كان الاقتصاد المصرى قد أحرز معدلا عاليا من النمو بلغ ٩٫٥٪ سنويا خلال الفترة من ٧٥ ــ ١٩٨٢/٨١ الا أن هذا النمو كان يخفى عدم التوازن بين القطاعات المختلفة[٣] من ناحية ، وتبديد الموارد الاقتصادية القابلة للنضوب من ناحية أخرى (ايرادات صادرات البترول ، تحويلات المصريين العاملين بالخارج) .

ويؤكد هذا متوسطات معدل النمو السنوى فى كل قطاع على حدة فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوى فى قطاع التجارة والمال والتأمين ١٧٪ وفى قطاع الخدمات الحكومية ٩٫٩٪ وفى قطاع النقل والتخزين والمواصلات ٧٫٦٪ بينما لم يزد معدل النمو السنوى فى قطاع التعدين والصناعة عن ٦٫٢ وفى قطاع الزراعة عن ١٫٨[٤] .

(٣) انظر بالتفصيل توزيع اجمالى مشروعات الانفتاح التى بدأت الانتاج داخل البلاد حتى ١٩٨١/١٠/٣١ والتى تعكس نتائج هامة منها :

١ ــ استئثار قطاع الاستثمار والبنوك بحوالى ٦٣٪ من رؤوس اموال مشروعات الانفتاح محتلين المركز الأول والثانى .

٢ ــ تأتى الصناعة فى المركز الثالث ونصيبها ١٨٪ فقط من رؤوس اموال مشروعات الانفتاح وتركزت فى الصناعات الكيماوية والمعدنية والهندسية والغذائية حيث استأثرت وحدها بأكثر من ثلثى رؤوس الأموال فى الصناعة .

انظر بالتفصيل د. جودة عبد الخالق ، محرر ، **الانفتاح : الجذور ، الحصاد ، المستقبل** ، م .س .ذ ، ص ٥٨ .

(٤) انظر بالتفصيل بحث مقدم من سيد البواب (غير منشور) ببنك الاستثمار القومى بعنوان « **قضية الاقتصاد المصرى الكبرى : قضية الانتاج المصرى فى ظل الانفتاح الاقتصادى : المشاكل والحلول ١٩٧٥ ــ ١٩٨٢** » ويتضمن هذا البحث مقارنة بين معدل النمو فى قطاعى الزراعة والصناعة فى ظل الخطة الخمسية الأولى ٦٠/٦١ ــ ١٩٦٥/٦٤ ومعدل النمو خلال الفترة موضع البحث حيث أوضح أن الزراعة قد نمت بمعدل سنوى حقيقى ٣٫٦٪ بأسعار ١٩٦٠/٥٩ . وبالرغم من انخفاض معدل النمو الكلى السنوى فى النصف الثانى من الستينات حيث لم يبلغ الا نحو ٣٫٢٪ فقط باسعار ١٩٦٥/٦٤ كان معدل النمو السنوى فى الصناعة ٤٪ وفى الزراعة ٢٫٤٪ . ص ٦ .

ومن المفارقات ان شركات المساهمة وهى أهم اشكال شركات الأموال والتى تسمح لها طبيعة تكوينها وضخامة رؤوس اموالها القيام بمشروعات استثمارية ضخمة وطويلة الأجل تعكس نفس المنحى الذى تنحوه الاستثمارات الاجمالية العاملة فى ظل قانون الاستثمار وسياسة الانفتاح الاقتصادى من حيث تحيزها لصالح الأنشطة الخدمية . ويوضح الجدور رقم «١٤» تطور العلاقة بين تأسيس الشركات الانفتاحية المساهمة وفروع النشاط المختلفة (٧٥ ــ ١٩٨٢) .

ويعكس هذا الجدول نتائج هامة تؤكد نفس الخط الذى تنحوه الاستثمارات الاجمالية ومنها :

١ ــ مثلت فروع النشاط الخدمية المجال الأكثر ارتيادا لرؤوس الأموال المستثمرة فى الشركات المساهمة حيث تمحورت تلك الأنشطة حول الفندقة ، والسياحة ، والخدمات المصرفية والبنكية ، وشركات استثمار الأموال والخدمات الاستشارية على التوالى اذ استأثرت بأكبر عدد من تلك المشروعات . وكان نصيب الأنشطة الخدمية ٣٨٫٥٪ . من عدد المشروعات وحدث ذلك عاما بعد عام باستثناء عام ١٩٨٠ حيث احتلت المشروعات الانشائية موقع الصدارة . ففى عام ١٩٧٥ كان عدد المشروعات التى تم تأسيسها فى الأنشطة الخدمية يعادل ضعف عدد المشروعات التى تم تأسيسها فى أنشطة الزراعة والصناعة معا وستة أمثال عدد المشروعات المتعلقة بالاسكان والتشييد والمقاولات .

٢ ــ استمر التفوق النسبى للأنشطة الخدمية حتى عام ١٩٧٧ وبدأ انخفاض نسبى ملحوظ ابتداء من عام ١٩٧٨ ، الا أن هذا الانخفاض لايعنى التوجه الى الأنشطة السلعية بقدر ما كان توزيعا وتفتيتا للمشروعات على فروع النشاط المختلفة (الزراعة ــ الصناعة ــ الاسكان والتشييد ــ الأمن الغذائى ــ أنشطة غير محددة) .

٣ ــ جملة المشروعات التى تم تأسيسها فى الأنشطة الخدمية (٧٥ ــ ١٩٨٢) تعادل أكثر من ضعف عدد المشروعات فى الزراعة والصناعة معا .

والمحقق يجد أن الجلول رقم «١٤» لايعكس الحقيقة كاملة بل إنه يكتفى بإلقاء الضوء على العلاقة بين فروع النشاط المختلفة وكم المشروعات . ومن ثم فليس بالضرورة أن يعكس عدد المشروعات الثقل الحقيقى لكل فرع من فروع تلك الأنشطة . بمعنى آخر أن عدد المشروعات لايعبر عن الثقل الحقيقى إلا من خلال أخذ حجم رؤوس أموال تلك المشروعات فى الحسبان وهذا مايوضحه الجدول رقم «١٥» الذى يعكس العلاقة بين حجم رؤوس الأموال وفروع النشاط المختلفة حيث يبين أنه اذا كانت الأنشطة الخدمية قد استأثرت بنصيب الأسد من عدد المشروعات فإنها أيضا استأثرت بنصيب الأسد من جملة رؤوس الأموال المستثمرة فى الشركات المساهمة ٧٥ ــ ١٩٨٢ ، حيث بلغت جملة رؤوس اموالها ٩٨٥٫٥ مليون جنيه بنسبة ٥٠٪ من جملة رؤوس اموال تلك الشركات .

وتجدر الاشارة الى أن نسبة ٥٠٪ السابقة تخفى وتستوعب الانحرافات على مستوى كل سنة على حدة بمعنى أن هذه النسبة تراوحت فى تلك الفترة مابين ٢٧٪ ، ٧٩٪ على مستوى السنوات المختلفة .

جدول رقم ١٤
تطور العلاقة بين تأسيس الشركات الانفتاحية وفروع النشاط الاقتصادي (٧٥ ــ ١٩٨٢)

فروع النشاط	خدمية								جملة الخدمية	انشائية		جملة الانشائية	صناعية					جملة الصناعية	زراعية		جملة الزراعية	غير محددة	الاجمالي
	بنوك وشركات أموال	فندقة و وسياحة	خدمات استشارية	مستشفيات ومراكز طبية	نقل ومواصلات وإعلام	تخزين وصيانة وتوكيلات تجارية	سمسرة ووساطة	تأمين		اسكان وتشييد	مقاولات		استهلاكية: جملة	استهلاكية: محورة	وسيطة: جملة	وسيطة: لوازم بناء	ثقيلة		أمن غذائي	استصلاح أراضي			
١٩٧٥	٤	٤	٣	—	١	—	١	—	١٣ ٪٥٩	١	١	٢ ٪٩	٣	—	٢	١	١	٦ ٪٢٧	١	—	١ ٪٥	—	٢٢
١٩٧٦	—	١١	٤	—	١	٣	٢	١	٢٢ ٪٦١	٢	١	٣ ٪٨	٤	—	٥	٣	١	١٠ ٪٢٨	١	—	١ ٪٣	—	٣٦
١٩٧٧	٣	٨	٤	١	٢	٢	١	١	٢٢ ٪٥٥	٢	٣	٥ ٪٥ر١٢	١	—	٧	٣	٢	١٠ ٪٢٥	٢	١	٣ ٪٥ر٧	—	٤٠
١٩٧٨	٥	٧	٧	١	٣	٢	٢	—	٢٧ ٪٤١	٨	١١	١٩ ٪٢٩	٧	—	٧	٦	٢	١٦ ٪٢٤	١	—	١ ٪٥ر١	٣ ٪٥ر٤	٦٦
١٩٧٩	٥	٩	٧	١	١	٣	—	—	٢٦ ٪٤٠	٥	١٣	١٨ ٪٢٨	٨	٢	٦	٢	١	١٥ ٪٢٣	٥	—	٥ ٪٥ر٧	١ ٪٥ر١	٦٥
١٩٨٠	٢	٩	٤	١	٣	١	١	—	٢١ ٪٢٧	١٣	١٢	٢٥ ٪٥ر٣١	١١	٢	١٥	١١	٢	٢٨ ٪٣٥	٣	—	٣ ٪٤	٢ ٪٥ر٢	٧٩
١٩٨١	١٧	٦	٥	٣	٧	٤	—	—	٤٢ ٪٣٦	٣	١٤	١٧ ٪٥ر١٤	١٣	٤	٧	٦	—	٢٠ ٪١٧	١٥	٥	٢٠ ٪١٧	١٨ ٥ر١٥	١١٧
١٩٨٢	٨	٩	٤	٣	٢	٦	١	—	٣٣ ٪٣٠	٢	١٤	١٦ ٪١٥	٩	٢	١٧	١٠	١	٢٧ ٪٢٥	١٦	١	١٧ ٪٥ر١٥	١٦ ٪٥ر١٤	١٠٩
الجملة	٤٤	٦٣	٣٨	١٠	٢٠	٢١	٨	٢	٢٠٦ ٪٥ر٣٨	٣٦	٦٩	١٠٥ ٪٥ر١٩	٥٦	١٠	٦٦	٤٣	١٠	١٣٢ ٪٢٥	٤٤	٧	٥١ ٪٥ر٩	٤٠ ٪٥ر٧	٥٣٤

جدول رقم (١٥)
العلاقة بين فروع النشاط وحجم رؤوس الأموال (٧٥ — ١٩٨٢)

بالمليون جنيه

فروع النشاط	خدمية								جملة الخدمية	انشائية			صناعية				زراعية				
السنة	بنوك وشركات أموال	فندقة و وسياحة	خدمات استشارية	مستشفيات ومراكز طبية	نقل ومواصلات وإعلام	تخزين وصيانة وتوكيلات تجارية	تسويق وسمسرة	تأمين	والنسبة المئوية	اسكان وتشييد	مقاولات	جملة الانشائية	استهلاكية	وسيطة	ثقيلة	جملة الصناعية	أمن غذائي	استصلاح أراضي	جملة الزراعية	غير محددة	الإجمالي
١٩٧٥	٩٢٫٥	٢٤٫٩	—	٤٫٨	—	١	—	٩٨٫١ ٪٧٩		٣٫٦	١٫٥	٤٫١	٦٫٣	٢٠	٣٧	٢	—	٢	—	١٤٩٫٢	
١٩٧٦	—	٤٩٫٢	٠٫٥	—	٢	٧٫٥	٢٠	٣	٨٦٫٢ ٪٧٣	١٠٫٤	٠٫٣	١٠٫٧	٥٫٨	٥٫١	١١٫١	٨٫٤	—	٨٫٤	—	١١٦٫٤	
١٩٧٧	٢٥	٣٢	١٫٥	٦٫٣	٦	٦٫٤	١٫٥	٣	٧٣٫٧ ٪٥٢	٥٫٦	٣٫٦	٨٫٢	١٫٣	١٤٫٨	١٫٧	٤٧٫٨	٧٫٢	٤	١١٫٢	—	١٥٠٫٩
١٩٧٨	٧٠	٣٥٫٨	٢	١٣٫٣	٢٠	١٫٩	٢	—	١٤٥ ٪٤١	١١٤٫٦	١٣٫٢	١٢٦٫٨	٣٦٫٧	٧٫٤	٥٫٥	٣٩٫٦	٣٣	—	٣٣	٩٫٦	٣٥١
١٩٧٩	٨٤٫٥	٢٠٫٥	٤٫٦	٧	١٫٢	٣٫٢	—	—	١٢٠ ٪٩٢	٦٫٩	٢٣٫٥	٢٩٫٤	١٧	٣٫٣	١٫٥	٢١٫٨	١٩٫٣	٤	١٩٤٫٥		
١٩٨٠	١٩	٥٣٫٣	٣٫٩	٣	٥٫٩	٠٫٣	١٫٥	—	٨٤٫٤ ٪٢٧	٧٩٫٥	١٤٫٢	٩٣٫٧	٢١٫٣	٩٧٫٢	١٣٫٩	١٣٢٫٤	١٣	—	١٣	٥٫٣	٣١٨٫٨
١٩٨١	٢٠٩	١٥٫٧	٦	١٣٫٤	٤٣٫٧	٤	—	—	٢٨٩٫٣ ٪٦٩	١٩٫٧	١٣	٣٢٫٧	٢٨	٩	—	٣٤	١٩٫٨	١٢	٢٨٫٢	٣٦٫٣	٤١٧
١٩٨٢	٥٣	٢٦٫٨	٠٫٧	٤	٠٫٨	٧٫٥	٤	—	٩٦٫٨ ٪٣٤	٦٫٥	٢٣٫٥	٣٦	١٣	٢٧	٥٠	٩٠	٣٠	٢	٣٢	٣٦	٢٧٦٫٨
جملة	٥٢٠	٢٥٤٫٢	٢٣٫١	٤٢	٨٤٫٤	٢٥٫٨	٣٠	٦	٩٨٥٫٥ ٪٥٠٫٥	٢٤٦٫٨	٨٨٫٨	٣٣١٫٦ ٪١٧	١٢٧٫٨	١٩٠٫٨	٨٥٫١	٤٠٣٫٧ ٪٢٠٫٨	١٢٩٫٧	١٨	١٤٧٫٧ ٪٧٫٤	٨٤٫١ ٪٤	١٩٥٣٫٦

واذا كانت هناك بعض الأنشطة التى استأثرت بعدد كبير من المشروعات واحتلت المرتبة الأولى فى الجدول رقم «١٤» فان أخذ قيمة رؤوس الأموال فى الاعتبار قد يغير من وضع تلك الأنشطة نسبيا .
(الجدول رقم «١٤» يعطى الصدارة لمشروعات الفندقة والسياحة / بنوك وشركات استثمار اموال / خدمات استشارية على التوالى فى حين أن الجدول رقم «١٥» يعطى الأولوية للبنوك وشركات الأموال / فندقية وسياحة / نقل ومواصلات على التوالى) .

كما تجدر الاشارة أيضا الى أن الجدول رقم «١٤» يتفق مع الجدول رقم «د.٠» بشأن المشروعات الخدمية » من حيث ان مشروعات البنوك وشركات الاستثمار ومشروعات الفندقة والسياحة تحتل الصدارة فى كل منهما فهى فى الجدول الأول تشكل معا ٥٢٪ من عدد المشروعات وهى فى الجدول الثانى تستأثر ٧٨,٥٪ من قيمة رؤوس الأموال فى تلك الشركات .

ثانيا : اسهام القطاع العام :

ساهم القطاع العام بنصف مساهمات رأس المال المحلى وقد نزح الشق الأكبر من تلك الاستثمارات من قطاع المال (البنوك وشركات التأمين) حيث ساهم هذا القطاع وحده بما يقرب من ٥٠٪ من اجمالى مساهمة القطاع العام .

ومن الغريب أن توظف البنوك (العامة) الشق الأكبر من اموالها فى انشاء الشركات الاستثمارية والبنوك المحلية الوطنية والأجنبية فضلا عن الأنشطة الخدمية الأخرى المندرجة فى اطار القطاع الخاص .

ونظرا لما يحتله قطاع المال (البنوك وشركات التأمين) من أهمية فقد رؤى حصر الأنشطة وقيم المساهمة التى تخص هذا القطاع على النحو المبين بالجدول رقم «١٦» حيث يعكس هذا الجدول العلاقة بين عدد المشروعات ، وحجم المساهمات ، وطبيعة الأنشطة التى تتعلق بالبنوك .

ويعكس هذا الجدول مايلى :

١ ـــ إن البنوك التجارية قد وظفت معظم رؤوس اموالها فى الأنشطة الخدمية ولاسيما فى البنوك الاستثمارية وشركات استثمار الأموال والفندقة والسياحة . اذ نجد أن بنك مصر يوظف فى الأنشطة الخدمية ٦٤٪ من استثماراته ، والبنك الأهلى ٨٠٪ ، وبنك القاهرة ٩١٪ ، وبنك الاسكندرية ٧٨٪ ، بينما يوجه البنك المركزى ١٠٠٪ من استثماراته لهذا الفرع من النشاط (انظر الجدول رقم ١٦) .

٢ ـــ إن بنك مصر الذى حمل لواء الصناعة منذ العشرينات لم يوجه إلا شقا ضئيلا من استثماراته لقطاعى الزراعة والصناعة (٢٨٪ من جملة مساهماته) وقد تمركزت تلك الأنشطة الزراعية والصناعية حول شركات الأمن الغذائى بينما تركزت شركات الصناعة حول الصناعات الاستهلاكية

جدول رقم (١٦)

حجم مساهمات البنوك فى الشركات المساهمة الانفتاحية (٧٥ ــ ١٩٨٢)

نوعية النشاط / الجهة المساهمة	أنشطة خدمية: فندقة وسياحة		بنوك وشركات أموال		نقل ومواصلات وأعلام		تخزين		خدمات طبية		انشائية: تشييد ومقاولات		صناعية: صناعة استهلاكية ووسيطة		زراعية: أمن غذائى واستصلاح أراضى		أخرى: أنشطة أخرى		جملة المشروعات	جملة: المساهمة بالمليون جنيه
	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة		
بنك مصر	٣	٦ر٩	٨	٣٤ر٢	٤	٤ر٣	١	٧ر	—	—	٤	٥	٢	١٣٫٣	٩	٧ر٨	—	—	٣١	٧٢ر٢
البنك الأهلى	٤	٤ر٧	٨	٢٨ر٣	٣	٢ر٥	—	—	١	١	٢	٩ر	٣	٢ر٤	٢	٣ر	٢	٤ر٦	٢٥	٤٥ر٧
بنك القاهرة	١	٦ر	٩	٣٢ر٤	٢	٥ر	—	—	—	—	٢	١ر٣	٢	٧ر	٢	٥ر	٢	٧ر	٢٠	٤٦ر٧
بنك الاسكندرية	١	٤ر	٨	٢٦ر٥	١	٣ر	—	—	—	—	١	٢ر	٢	٣	٢	١	١	٣ر٥	١٦	٣٤ر٩
البنك المركزى المصرى	—	—	١	٦٠															١	٦٠
بنك ناصر الاجتماعى	—	—	٩	١ر٥	—	—	١	١ر	٢	٢ر٦	١	٢	٣	٢ر٥	١٠	—	—		٢٦	١١ر٢
بنك التنمية والائتمان الزراعــــى	—	—	٩	١ر٤	—	—	١	١ر	—	—	—	—	—	—	٩	١ر٢			١٩	٢ر٧

بصفة عامة أما الصناعة الوسيطة الوحيدة التى ساهم فيها فهى شركة السويس للأسمنت وهى شركة قطاع عام (١٠٠٪)[٥] .

ومن المفارقات أن بنك مصر الذى كرس صناعة الغزل والنسيج فى مصر يساهم فى ترسيخ صناعة تناوىء نشاطه الأساسى فى هذا الشأن وبدلا من أن ينسجم بنك مصر مع الدور الذى اختطه منذ العشرينات وهو تمصير الصناعة المصرية والنهوض بالأنشطة الانتاجية يغوص فى الأنشطة الخدمية ويولع بالشراكة الأجنبية . فنجد على سبيل المثال كيف تساهم بنوك القطاع العام فى تأسيس البنوك الاستثمارية :

بنك مصر : يساهم فى البنوك التالية : بنك مصر الدولى / بنك مصر رومانيا / بنك قناة السويس / البنك المصرى العالمى / بنك مصر اكستريور / بنك التعمير والانشاء .

بنك القاهرة : يساهم فى بنك القاهرة باركليز الدولى / القاهرة وباريس / بنك قناة السويس / بنك القاهرة والشرق الأقصى / بنك التعمير والاسكان / البنك المصرى العالمى / البنك المصرى الخليجى / بنك مصر العربى الأفريقى .

البنك الأهلى : يساهم فى بنك تشيس الأهلى / بنك الائتمان الدولى / بنك قناة السويس / الشركة المصرفية العربية الدولية / بنك التعمير والاسكان / البنك المصرى العالمى / بنك الاسكندرية التجارى البحرى / بنك الائتمان الدولى مصر .

بنك الاسكندرية : يساهم فى بنك مصر ايران للتنمية / بنك قناة السويس / بنك الاسكندرية الكويت الدولى / بنك الدلتا الدولى / بنك التعمير والاسكان / البنك المصرى العالمى / بنك الاسكندرية التجارى البحرى / بنك مصر العربى الأفريقى .

وماتجدر الاشارة اليه انه حتى البنوك المتخصصة مثل بنك التنمية الصناعية وبنك ناصر الاجتماعى وبنك التنمية والائتمان الزراعى تساهم فى خلق البنوك الاستثمارية والأنشطة الخدمية فبنك التنمية الصناعية يساهم فى تأسيس بنك مصر العربى الأفريقى والبنك الأمريكى والبيت الاستشارى العربى الدولى وشركة مصر لإنتاج الطوب الطفلى وشركة بنى سويف للطوب الطفلى .

وبالرغم من أن أغلبية البنوك الاستثمارية تسجل على أنها بنوك استثمار أموال وبهدف جلب رؤوس الأموال العربية والأجنبية للمساهمة فى تحقيق التنمية ، الا أن هذه البنوك كثيرا ماتعمل كبنوك تجارية . وتساهم فى خلق العديد من الشركات والبنوك الأخرى ولاسيما بعد أن تبددت الفوارق بينها وبين القطاع العام . فبعد أن كانت مهمتها جذب رؤوس الأموال أصبحت مهمتها الأساسية طرد رؤوس الأموال إلى

(٥) قارن بين الشركات التى أنشأها بنك مصر ــ العشرينات (الفصل الأول) وبين الشركات التى أنشأها وساهم فيها منذ منتصف السبعينات (انظر الملحق رقم «١») .

يلاحظ تكرار البنوك الاستثمارية التى تساهم فى تأسيسها البنوك التجارية العامة

الخارج[٦] . ويصبح الموقف منذ منتصف السبعينات حتى الآن شبيها بالدور الذى كانت تلعبه البنوك الأجنبية قبل الثورة وفى هذا الشأن يصدق قول الدكتور عبد الجليل العمرى الذى تقلد وزارة المالية فى بداية عهد الثورة « ان الاقتصاد المصرى قبل الثورة اشبه مايكون ببقرة ترعى على التربة المصرية لكن ضروعها تمتد الى الخارج حيث تحلب هناك »[٧] .

والتساؤل الذى يطرح نفسه بهذا الصدد يتعلق بماهية السياسة التى على أساسها تتم مشاركة القطاع العام للقطاع الخاص المحلى والعربى والأجنبى . بمعنى آخر ماهى الأسس التى من منطلقها يدخل القطاع العام فى تلك الشراكة أو يؤسس هو شركات برأسمال عام بحت ؟ هل هى سياسة اجبارية من قبل الدولة أم أنها سياسة اختيارية من قبل وحدات القطاع العام نفسه ؟ واذا كانت سياسة اجبارية أليست هناك مراعاة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى من المفروض أن يحتكم ويمتثل لها كل من القطاعين العام والخاص بما فى ذلك حالات الشراكة العربية والأجنبية[٨] .

وبالنظر الى المشروعات التى يشارك فيها قطاع البنوك نجد أن ثمة مشروعات تتكرر بصفة دائمة اذ نجد مع كل مساهمات البنوك المختلفة تقريبا تتكرر الشركات التالية : السويس للأسمنت / الملاحة الوطنية / دار مايو الوطنية للنشر / الاسماعيلية للتسويق والتصدير / الوطنية لتنمية الثروة الحيوانية . وتكرار هذه المشروعات ينم عن وجود درجة من درجات التنسيق بين الجهاز المصرفى فى المساهمة فى تلك المشروعات ، اذ انه ليس من قبيل الصدفة أن يتم ذلك . وتتكرر نفس الظاهرة مع شركات التأمين وشركات التجارة الخارجية وغيرها من وحدات القطاع العام المختلفة[٩] . فى حين أن هناك مساهمات عديدة تعكس درجة عالية من عدم التنسيق .

والذى تجدر الاشارة اليه أيضا هو دور البنوك الوطنية للتنمية والتى بدأ إنشاؤها ابتداء من عام ١٩٨١ وانتشرت فى جميع المحافظات والمحليات .

لقد مثلت هذه البنوك وأيضا شركات الأمن الغذائى دور رأس المال المحلى الخاص مع رأس المال المحلى العام النازح بالأساس وبالدرجة الأولى من صناديق الخدمات المحلية بالمحافظات وفروع بنك ناصر الاجتماعى وبنك التنمية والائتمان الزراعى . كما عكست أيضا ظاهرة الخلط بين رأس المال العام والخاص فضلا عن تكريسها للسمة العائلية اذ نجد عددا معينا من العائلات يتكرر بصفة دائمة مع انشاء تلك الشركات فى كل محافظة . فعلى مستوى محافظة الشرقية نجد عائلة أباظة ، ومصطفى السعيد ،

---

(٦) د. فؤاد مرسى ، **التمويل المصرفى للتنمية الاقتصادية** ، م .س .ذ ، ص ٢٥ .

(٧) محمد حسنين هيكل ، م .س .ذ ، ص ٣٨٨ .

(٨) انظر المخالفات التى أوضحها الجهاز المركزى للمحاسبات بشأن شراكة رأس المال العام مع رأس المال الخاص وكيف أنها لاتتم فى اطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة . د. محمود عبد الفضيل ، **المشاكل الجديدة للادارة والتوجيه والتخطيط** ، م .س .ذ ، ص ١٥ .

(٩) انظر بالتفصيل الملحق رقم «١»

والطاروطى ، مُشهور ، وعلى مستوى محافظة الدقهلية نجد سعد الشربينى ، وسعيد محمد الجبل ، ومحمد قشوع ، وعائلة الأحول ، وهكذا تتأكد السمة العائلية ليس على المستوى القومى بل أيضا على المستوى المحلى .

النشاط الصناعى : تأتى الصناعة فى المرتبة الثانية بعد كافة الأنشطة الخدمية وكان نصيبها ٢١٪ من قيمة رؤوس الأموال المستثمرة فى الشركات المساهمة . أما من ناحية عدد المشروعات فقد استحوذت على ٢٥٪ من العدد الاجمالى (٥٣٤ شركة) .

والمحقق يجد أن تضخم القطاع الخدمى كان على حساب القطاعات السلعية الانتاجية والصناعية بل الأكثر من هذا أنه مع ضآلة حجم الاستثمارات وحجم المشروعات الصناعية الا أنها تركزت فى الأنشطة الصناعية الاستهلاكية . فمن بين ١٣٢ شركة صناعية نجد أن ٥٦ شركة بنسبة ٤٢٪ تركز نشاطها فى الصناعات الاستهلاكية مثل اللبان ، المكرونة ، والملابس الجاهزة ، والمبيدات الحشرية ، وشفرات الحلاقة ، ومستحضرات تجميل ، ومياه غازية ، وانتاج سجاد ، وانتاج مشتقات الدم ، وانتاج مراتب اسفنج ، وصناعة بطاطين ، وصناعة أثاث ، وصناعة أحذية . كما اتضح انه من بين ٥٦ شركة التى ركزت نشاطها فى الصناعات الاستهلاكية كان يوجد ١٠ شركات بنسبة ١٨٪ اهتمت بالصناعات الاستهلاكية المعمرة مثل الثلاجات والغسالات .

اما الصناعات الوسيطة فقد استحوذت على نصيب الأسد من جملة المشروعات الصناعية حيث استأثرت بـ ٦٦ مشروعا من اجمالى ١٣٢ مشروعا (وكذلك استأثرت بأكبر حجم من رؤوس الأموال المستثمرة فى الصناعة) بنسبة ٥٠٪ وتركز نشاطها فى صناعة السلع الوسيطة التى تخدم القطاع الخدمى من ناحية والقطاع الاستهلاكى من ناحية أخرى . فنجد مثلا انتاج زجاجات لتعبئة المياه الغازية يخدم على صناعة المياه الغازية ، وانتاج بوليستر يخدم على صناعة الملابس الجاهزة والأقمشة ، وانتاج بطاريات يخدم على صناعة السيارات ، وانتاج شاش وألياف صناعية يخدم على المستشفيات والمراكز الطبية ، وانتاج مواد ومستلزمات بناء يخدم على قطاع التشييد والمقاولات حيث كان من بين ٦٦ مشروعا يوجد ٤٣ مشروعا بنسبة ٦٥٪ تركز نشاطها فى انتاج مواد ومستلزمات بناء .

أما نصيب الصناعة الثقيلة فكان ضئيلا للغاية فمن بين ١٣٢ شركة صناعة كان عدد ١٠ مشروعات فقط للصناعات الثقيلة بنسبة ٧٫٦٪ من جملة المشروعات الصناعية وبنسبة ٢٪ من جملة المشروعات الاستثمارية فى كافة الأنشطة (٥٣٤ شركة) وهى نسبة لاتذكر اذا قورنت بنسب الأنشطة الخدمية بل والأنشطة الصناعية الاستهلاكية والوسيطة .

وقد تركزت تلك الصناعات فى صناعة المحولات الكهربائية ، وصناعة معدات للبناء ، وبناء سفن ، وتصليح خلاطات خرسانية ، وصناعة أجهزة تعمل بالطاقة الشمسية ، وصناعة صلب وحديد لازم للبواخر ، وانتاج مصاعد كهربائية .

الأنشطة الانشائية : البناء والتشييد والمقاولات : احتل هذا النشاط المركز الثالث بعد قطاع الخدمات وقطاع الصناعة . وقد استحوذ على ١٠٥ مشروعات باجمالى رأس مال قدره ٣٣٢ مليون جنيه تقريبا وبنسبة ١٧٪ من اجمالى رؤوس الأموال فى الشركات المساهمة . وقد احتلت أنشطة مشروعات الاسكان والتشييد المرتبة الأولى من حيث حجم رأس المال المستثمر فيها ٢٤٣ مليون جنيه تقريبا ، بالرغم من أن أنشطة المقاولات تستحوذ على الشق الأكبر من عدد المشروعات (٦٩٪) فى هذا القطاع ، فى حين أن نصيبها من رأس المال أقل حيث استحوذت على مايقرب من ٨٩ مليون جنيه بنسبة ٣٧٪ من جملة رؤوس الأموال المستثمرة فى هذا النشاط . ولعل هذا يعكس ارتفاع قيمة رؤوس أموال شركات البناء والتشييد ، فبالرغم من قلة عدد مشروعاتها ، الا أنها تستحوذ على نصيب أكبر من رأس المال .

النشاط الزراعى : كان نصيب هذا القطاع من اجمالى مشروعات الشركات المساهمة ٥١ مشروعا بنسبة ٩ر٦٪ وكان نصيبه ١٤٨ مليون جنيه من جملة رؤوس الأموال المستثمرة فى الشركات المساهمة بنسبة ٤ر٧٪ . وتعكس هذه الأرقام مدى ضآلة الاستثمارات الزراعية والصناعية .

فالجدول رقم «١٤» يوضح ضآلة عدد المشروعات الاستثمارية فى الزراعة والصناعة من ناحية والجدول رقم «١٥» يوضح ضآلة حجم الأموال المستثمرة فى القطاعين من ناحية أخرى ، ويوضحان معا ان ماإحتلته الأنشطة الخدمية سواء من حيث عدد المشروعات أو من حيث حجم رأس المال يعادل أكثر من ضعف نصيب القطاعين الزراعى والصناعى معا .

وكان نصيب شركات الأمن الغذائى[١٠] ٤٤ مشروعا بينما كان نصيب مشروعات استصلاح الأراضى ٧ مشروعات فقط بنسبة ٣ر١٪ من اجمالى المشروعات (٥٣٤ مشروعا) .

ولعل الأرقام السابقة تعكس كيف أن الشركات المساهمة وهى الشركات التى كان من المفروض أن توجه استثماراتها للقطاعات الانتاجية بالأساس تتحيز لصالح الأنشطة الخدمية ، حتى ماخصص منها فى مجال الزراعة والصناعة لايتعلق بصميم العملية الانتاجية ، ففى مجال الصناعة إما صناعة استهلاكية وإما صناعة وسيطة تخدم على الأولى وفى مجال الزراعة تتركز الاستثمارات فى شركات الأمن الغذائى . ونظرا لمحدودية عدد الشركات وحجم رؤوس الأموال فى هذين القطاعين يمكن القول بأن الاستثمارات الموظفة فيهما ليست بالقدر الذى يدعم الهيكل الانتاجى السلعى .

وفيما يتعلق بالأنشطة غير المحدودة فقد استحوذت على ٥ر٧٪ من اجمالى المشروعات برأسمال قدره ٨٤ مليون جنيه . وهذه الأنشطة لم تفصح صراحة عن طبيعة نشاطها ولكنها اكتفت بذكر العبارة التالية (ممارسة الأنشطة الواردة بالفقرة الثانية من المادة الثالثة بقانون استثمار رأس المال العربى

---

(١٠) يقصد بشركات الأمن الغذائى هى الشركات التى تمارس أنشطتها فى النواحى التالية : انتاج دواجن ، انتاج بيض ، تربية ماشية ، تسمين عجول ، مزارع دواجن ، صناعة البان ، انتاج مشاتل ، تصنيع لحوم وتجهيزها ، انتاج وجبات جاهزة وذلك وفقا لما ورد بالنظم الأساسية لتلك الشركات .

والأجنبى) . وتكمن خطورة مثل هذه الشركات فى أنها كثيرا ماتمارس نشاطا ماثم تنقضى مدة الاعفاء الضريبى وتحول نفس الشركة بنفس أصولها الثابتة (مع تغيير الاسم) الى شركة أخرى باسم جديد وبمجال نشاط جديد للتمتع بمدة اعفاء ضريبى جديدة أو للتهرب من تسديد الضرائب .

والمحقق يجد أن المشروعات الخدمية قد استأثرت بالشركات ذات فئات رؤوس الأموال الصغيرة والكبيرة معا[11] . أما باقى فروع النشاط فقد عكست الدراسة أنها استأثرت بالمشروعات ذات فئات رؤوس الأموال الصغيرة . ويوضح الجدول رقم «١٧» العلاقة بين طبيعة فروع النشاط الاقتصادى المختلفة وبين فئات رؤوس الأموال .

ويعكس هذا الجدول ان ثمة تحيزا أفقيا فى كافة فروع النشاط المختلفة حيث توزع فئات رؤوس الأموال الصغيرة على كافة الأنشطة الاقتصادية . اذ نجد حوالى ٨٢٪ من جملة المشروعات يقع فى فئة رأس المال مابين أقل من مليون الى ٥ ملايين جنيه . ومن ناحية ثانية يعكس تحيزا رأسيا يستأثر به جزء من القطاع الخدمى (البنوك وشركات الفندقة والسياحة) حيث يستحوذ على شق كبير من المشروعات ذات رؤوس الأموال كبيرة الحجم . ومن ناحية ثالثة يعكس طردية العلاقة بصفة عامة بين فروع النشاط المختلفة (باستثناء البنوك والفندقة والسياحة) وبين فئات رؤوس الأموال الكبيرة فكلما زادت فئة رأس المال كلما قل عدد المشروعات . فمع فئات رؤوس الأموال الصغيرة تستأثر المشروعات بحوالى ٨٢٪ من العدد الاجمالى لها . ومع الفئات المتوسطة (٥ — ٢٠ مليون جنيه) يقع ١٤٪ من عدد المشروعات بينما يقع ٤٪ فقط من عدد المشروعات فى فئات رؤوس الأموال الكبيرة .

والتساؤل هنا : اذا كانت الاستثمارات الاجمالية العاملة فى ظل قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى قد أثبتت غلبة رأس المال المحلى (من ناحية الجنسيات المختلفة) من ناحية والتحيز للأنشطة الخدمية (من حيث طبيعة النشاط) من ناحية أخرى ، أفما كان جديرا بالشركات المساهمة ان تقدم صورة مغايرة تثبت العكس وخاصة أنها تعكس صورة رأس المال العربى والأجنبى فى اطار الشركات متعددة الجنسيات ؟

ونخلص مما تقدم الى أن الوضع الذى تقدمه الشركات المساهمة بما فيها الشركات متعددة الجنسيات يعكس عدم امكان رأس المال المحلى والعربى والأجنبى عن القيام بدوره فى تحقيق تنمية تتناسب ومقتضيات هذا المجتمع . ومايزيد الأمر خطورة هو دور رأس المال المحلى بالذات فبالرغم من استثاره بنصيب الأسد من جملة تلك الاستثمارات ، الا أنه أثبت عزوفا عن الاستثمار فى الأنشطة الانتاجية الزراعية والصناعية بصفة خاصةوهى الأنشطة التى تمثل حجر الزاوية فى أية عملية تنموية حقيقية .

---

(١١) رؤوس الأموال الصغيرة من أقل من مليون — أقل من ٥ .
رؤوس الأموال المتوسطة ٥ — ٢٠
رؤوس الأموال الكبيرة ٢٠ — ١٠٠

جدول رقم (١٧)
العلاقة بين فروع النشاط الاقتصادي وفئات رؤوس الأموال (٧٥ ــ ١٩٨٢)

فروع النشاط / فئات رؤوس الأموال	خدمية								جملة الخدمية	إنشائية		جملة الإنشائية	صناعية					جملة الصناعية	زراعية				الإجمالي
	بنوك وشركات أموال	فندقة وسياحة	خدمات استشارية	مستشفيات ومراكز طبية	نقل ومواصلات وأعلام	تخزين وصيانة وتوكيلات تجارية	تسويق ووساطة	تأمين		إسكان وتشييد	مقاولات		استهلاكية		وسيطة		ثقيلة		أمن غذائي	استصلاح أراضي	جملة الزراعية	غير محددة	
													جملة	منها	جملة	لوازم							
أقل من مليون	—	١٥	٢٩	٤	٧	١١	—	—	٦٦ ٪٤١	٩	٢٩	٣٥ ٪٢٢	٢٠	٤	٢٢	١٤	٥	٤٧ ٪٢٩	١١	—	١١ ٪٧	١ ٪١	١٦٠ ٪٣٠
من مليون ــ أقل	١٨	٢٩	٩	٣	١٠	٩	٥	٢	٨٥ ٪٣١	١٧	٤١	٥٨ ٪٢١	٣٠	٣	٣٣	٢٤	١	٦٤ ٪٢٣	٢٨	٦	٣٤ ٪١٢	٣٦ ٪١٣	٢٧٧ ٪٥٢
من ٥ ــ أقل من ١٠	٤	٢٣	—	١	١	١	١	—	٣١ ٪٤٧	٦	١	٧ ٪١٦	٤	١	٦	٣	١	١١ ٪٢٤	٤	١	٥ ٪١١	١ ,٢	٤٥ ٪٨
من ١٠ ــ أقل من ٢٠	١٦	٤	—	٢	١	—	—	—	٢١ ٪٦٤	٢	١	٣ ٪٩	٢	٢	٤	٢	١	٧ ٪٢١	—	—	—	٢ ٪٦	٣٣ ٪٦
من ٢٠ ــ أقل من ٥٠	٦	٢	—	—	١	—	٢	—	١١ ٪٧٣	١	—	١ ٪٧	—	—	١	—	١	٢ ٪١٣	١	—	١ ٪٧	—	١٥ ٪٣
من ٥٠ ــ ١٠٠	٢	—	—	—	—	—	—	—	٢ ٪٥٠	١	—	١ ٪٢٥	—	—	—	—	١	١ ٪٢٥	—	—	—	—	٤ ٪١
جملة	٤٤	٩٣	٣٨	١٠	٢٠	٢١	٨	٢	٢٠٦	٣٦	٦٩	١٠٥	٥٦	١٠	٩٦	٤٣	١٠	١٣٢	٤٤	٧	٥١	٤٠	٥٣٤

المبحث الحادى عشر
التشابكات والتحالفات العائلية

قد يبدو لأول وهلة ان ظاهرة التشابكات والتحالفات العائلية ظاهرة جديدة بدأت تطفو حديثا على سطح المجتمع المصرى مع انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى ومع تحول شق كبير من جهاز الدولة الى مجال الأعمال ، الا أن المحقق يجد أن مجتمع ماقبل ثورة يوليو قد قدم نموذجا واضحا يعكس درجة عالية من تلك التحالفات والتشابكات والتداخلات التى أفضت الى أن أصبح عالم السياسة وعالم الاقتصاد وجهين لعملة واحدة[1] .

وبالرغم من قيام ثورة يوليو بالعديد من الاجراءات والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى كان من شأنها تحجيم تلك الظاهرة ، الا أنه يمكن القول بأن فترة مابعد الثورة قد شهدت امتدادا نسبيا لتلك السمة حيث ظلت تلك الظاهرة تسيطر على ادارة بعض الشركات التى تم تأميمها . فنجد على سبيل المثال بعض الشركات التى ظلت تسيطر عليها عائلاتها حتى بعد أن تم تأميمها (شركة عثمان أحمد عثمان تديرها عائلة عثمان أحمد عثمان ، وشركة مختار ابراهيم تديرها عائلة مختار ابراهيم ، وشركة حسن علام تديرها عائلة حسن علام) .

ومن المفارقات التاريخية وبعد مرور أكثر من ٣٠ سنة على قيام الثورة تعود تلك الظاهرة على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى لتأخذ أبعادا من التداخلات والتشابكات والتحالفات تجعلها شبيهة الى درجة كبيرة بتلك التى عهدها المجتمع قبل الثورة . فمع التحولات والتبدلات التى حدثت منذ منتصف السبعينات تنشط العلاقة الجدلية بين الثروة والسلطة واذا بكلتيهما وجهان لعملة واحدة مرة أخرى مع اختلاف شكل العلاقة بينهما .

واذا كان عصر ماقبل ثورة يوليو قد شهد اندماج جهاز الدولة ورجال السلطة وعالم السياسة فى مجال الاقتصاد والمال والأعمال فان العلاقة الجدلية التى كانت تربط بين السلطة والثروة كان مؤداها ان الثروة تؤدى الى السلطة وان الاقتصاد يؤدى الى السياسة وان ممارسة العمل السياسى والوصول الى السلطة تعد من قبيل الوجاهة السياسية والاجتماعية . الا أن مايشهده المجتمع المصرى منذ قيام ثورة يوليو حتى الآن هو أن السلطة تؤدى الى الثروة والسياسة تؤدى الى الاقتصاد وعالم الأعمال . فاذا بكبار رجال السلطة وجهاز الحكم ينخرطون فى عالم الأعمال واذا بالقطاع العام الذى كان يمثل الركيزة الأساسية للتحول الاقتصادى يندمج فى شراكة مع رأس المال الخاص المحلى والعربى والأجنبى ويفضى الأمر فى النهاية الى تحقيق السيطرة على مفاتيح العمل الاقتصادى والسياسى والسيطرة على السلطة والثروة معا .

---

(١) انظر بالتفصيل المبحث الثالث من الفصل الأول .

والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا المبحث (فى اطار دراسة الشركات المساهمة) هو : اذا كانت السمة العائلية سمة ملموسة فى الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى المصرى واذا كانت شبكة التداخلات والتشابكات العائلية سواء على مستوى علاقات الأعمال أو علاقات المصاهرة والنسب قد برزت بصورة واضحة منذ منتصف السبعينات حتى الآن فما هى المؤشرات العلمية التى تؤكد حقيقة هذا التداخل والتشابك ؟ مامعنى العائلية ؟ ماهى المعايير التى يمكن للباحث ان يحتكم اليها فى توصيف شركة ما من الشركات المساهمة بأنها شركة عائلية ؟ هل هناك كتابات علمية تناولت ظاهرة العائلية بالدراسة والتفصيل ؟ .

أولا : مفهوم العائلية :

بالرغم من تكرار استخدام لفظ العائلية لوصف شكل وطبيعة الرأسمالية المصرية التى تبلورت وأخذت ملامحها تتضح منذ منتصف السبعينات حتى الآن الا أنه ليست هناك كتابات علمية تحدد المعايير التى انطلق منها هذا الوصف وتتحدد على أساسها تلك السمة . وقد تناول د. جودة عبد الخالق فى بحثه المقدم الى المؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين بعنوان « أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحولات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ٧١ ــ ١٩٧٧[٢] » هذه الظاهرة حيث وصف رأسمالية السبعينات بأنها رأسمالية عائلية واحتكم فى ذلك الى عدد من المشروعات المنشورة فى الجريدة الرسمية فى الفترة من اغسطس ٧٥ ــ ديسمبر ١٩٧٧ والتى بلغت أربعين مشروعا حيث وجد أن ثمة عددا من العائلات يتكرر بصفة دائمة فى العديد من تلك المشروعات .

والمحقق يجد أن معيار التكرار فى حد ذاته ليس كافيا للحكم على مدى عائلية شركة ما من تلك الشركات . فقد تتكرر مساهمات عائلة واحدة (٥ أفراد مثلا) فى عدة شركات ، الا أن مساهمة تلك العائلة فى كل شركة لاتتعدى نصف فى المائة من قيمة رأس المال فما هو الوزن الحقيقى لتلك العائلة فى

---

(٢) د. جودة عبد الخالق ، **أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحولات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ٧١ ــ ١٩٧٧** ، **المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين** ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ٢٣ ــ ٢٥ مارس ١٩٧٨ .
اكتفى الدكتور محمود القاضى فى كتابه (البيوت الزجاجية) بوصف الشركات التى كونها عثمان أحمد عثمان بأنها شركات عائلية تسيطر عليها عائلة عثمان أحمد عثمان فضلا عن عدم قانونية تشكيل مجلس الادارة فى شركة المقاولون العرب حيث قال « ان شركة المقاولون العرب تعتبر شركة عائلية حيث أن رئيس الشركة حسين عثمان شقيق الوزير ، صلاح حسب الله ابن خالته ونسيبه ، عباس صفى الدين زوج ابنة أخيه محمد عثمان ويحيى أبو الفيط زوج ابنة الوزير ومحمد رفعت زوج ابنة أخيه محمد عثمان ... » .
انظر بالتفصيل د. محمودالقاضى ، **البيوت الزجاجية** ، م .س. ذ ، ص ٢٢٩ .
أما محمد حسنين هيكل فقد تناول نفس العائلة السابقة ووصفها بذات السمة دون تحديد لماهية العائلية . انظر محمد حسنين هيكل ، **خريف الغضب** ، م .س. ذ ، ص ٤١٥ .

تكوين تلك الشركة ؟ وهذا يعنى أن المعيار العددى والكمى ليس كافيا للاحتكام اليه فى تحديد مدى عائلية شركة ما . ومن ثم كان لابد من طرح معيار آخر يتعلق بقيمة المساهمة وهى التى تعكس الوزن الحقيقى للمساهمين فى تلك الشركات .

وبادىء ذى بدء ينبغى تحديد بعض النقاط الهامة المتعلقة « بالعائلية » :

١ ـــ تناولت الدراسة ظاهرة العائلية بناء على مفهوم العائلة الضيقة (الزوج والزوجة والأبناء القصر والبالغين) وذلك لصعوبة الاستناد الى مفهوم العائلة الواسعة (الزوج ـــ الزوجة ـــ الأبناء البالغين والقصر ـــ أشقاء الزوج ـــ اشقاء الزوجة ـــ زوجات الأبناء ـــ أزواج البنات ... الخ) بالرغم من أنه يزيد من تكريس تلك الظاهرة . بيد أن صعوبة استخدام هذا المفهوم تكمن فى عدم الافصاح فى النظام الأساسى لكل شركة مساهمة عن علاقات القرابة والنسب بين المؤسسين . ولذلك رؤى استخدام المفهوم الأول لامكانية التوصل اليه بسبب تشابه اسماء الأبناء مع اسم الاب فضلا عن أن عددا كبيرا من هذا النوع من الشركات كثيرا مايفصح عن اسم الزوجة بل ويعرفها .

٢ ـــ أن تناول ظاهرة العائلية يركز على علاقات الدم والقرابة والنسب والمصاهرة بصرف النظر عن اعتبارات الجنسية . فقد تتشكل شركة من عائلة واحدة (زوج وزوجة وأبناء بالغين وقصر) يتمتع فيها الأب والأبناء بجنسية ما وتتمتع فيها الأم بجنسية أخرى .

٣ ـــ أن الحكم على مدى عائلية الشركة قد انطلق من معيارين : معيار كمى يتعلق بعدد العائلات التى تسيطر على شركة ما ، ومعيار كيفى يتعلق بقيمة المساهمة (منسوبة الى اجمالى رأس مال الشركة) التى تساهم بها عائلة ما .

وبالنسبة للمعيار الأول اعتبرت الدراسة ان الشركة عائلية فى حالة اذا مااقتصرت المساهمة على عدد من العائلات يتراوح مابين عائلة واحدة الى ٥ عائلات[٣] . واذا مازاد عدد العائلات عن ٥ عائلات تنتفى صفة العائلية .

أما بالنسبة للمعيار الثانى فتعتبر الشركة عائلية إذا مااستحوذت عائلة واحدة (بصرف النظر عن عددها) على ٢٠٪ فأكثر من قيمة رأس المال .

وبناء على المعايير السابقة أثبتت الدراسة أن السمة الغالبة على تكوين الشركات المساهمة هى السمة العائلية ، فاذا قسمنا الشركات المساهمة بين شركات مغلقة وشركات طرحت حصة من رأسمالها للاكتتاب العام ، نجد أن السمة الغالبة على تلك الشركات هى ظاهرة الشركات المغلقة التى يقتصر فيها المؤسسون على عائلة واحدة أو عدد ضئيل من العائلات .

---

(٣) تعتبر الشركة التى يسيطر على رأسمالها عائلة واحدة شركة عائلية من حيث العدد ومن حيث قيمة المساهمة .

ومن المفارقات ان الشركات المساهمة العامة والخاصة التى تشكلت قبل عام ١٩٧٥(٤) ومقيدة فى البورصات قبل ذلك التاريخ جميعها كانت اسهمها متداولة بين الجمهور . الا أن الضمانات والامتيازات التى منحها قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانتون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ قد استفاد منها كبار المستثمرين من الأفراد . فبدلا من تكوين شركات أشخاص (شركات تضامن أو توصية بسيطة) أو شركات أموال أخرى (التوصية بالأسهم أو ذات المسئولية المحدودة) انتهز كبار المساهمين تلك الاعفاءات فأسسوا شركات مساهمة مغلقة دون طرح حصة من رأسمالها للاكتتاب العام وأفضى الأمر فى النهاية الى أن شركات المساهمة التى هى أهم أشكال شركات الأموال تحولت الى شركات أشخاص بل وعائلات محدودة .

ثانيا : أنماط العائلية فى الشركات المساهمة :

يوضح الجدول رقم «١٨» الظاهرة العائلية وفقا للمعيار الكمى وعدد العائلات . ويعكس هذا الجدول أن الشركات العائلية (١ ـــ ٥ عائلات) قد استأثرت بنسبة ٥٩٪ من جملة الشركات . كما استأثرت الشركات التى يسيطر عليها من عائلة الى عائلتين والتى تبدأ مساهمة العائلة الواحدة فيها من ٢٠٪ فأكثر بنصيب الأسد من عدد الشركات التى تخضع لهذا المعيار حيث بلغت ١٤٥ من اجمالى ٢٤٤ أى بنسبة ٥٩٪ فى حين مثلت ٣٥٪ من اجمالى الشركات العائلية وغير العائلية .

كما يعكس الجدول تحيزا رأسيا لصالح الشركات التى تسيطر عليها من عائلة الى ثلاث عائلات مع فئات « قيم المساهمة » المختلفة ، ومن ناحية ثانية يعكس الجدول تركيزا افقيا واضحا لصالح الشركات التى تسيطر عليها من عائلة واحدة الى ثلاث عائلات عند الفئة (٥٠ ـــ أقل من ٦٠٪) والفئة (٩٠ ـــ ١٠٠٪) إذا وصل عدد الشركات التى تسيطر عليها من عائلة الى ثلاث عائلات عند الفئة الأولى (٥٠ ـــ ٦٠٪) شركة من اجمالى شركات عائلية ٧٣ شركة أى بنسبة ٨٦٪ وبنسبة ٥٩٪ من اجمالى الشركات العائلية وغير العائلية التى تقع عند تلك الفئة (١٦) شركات .

أما عند الفئة الثانية من (٩٠ ـــ ١٠٠٪) فقد وصل عدد الشركات التى يسيطر عليها نفس الكم من العائلات (عائلة ـــ ثلاث عائلات) ٤٥ شركة من اجمالى عائلى ٥٨ شركة أى بنسبة ٧٧٫٥٪ وبنسبة ٤٥٪ من اجمالى الشركات العائلية وغير العائلية حسب الجدول الموضح والتى يبلغ عددها ١٠٠ شركة .

وتكمن الخطورة الحقيقية فى تلك الفئة حيث تستحوذ على ٢٦ شركة من الشركات التى تسيطر عليها عائلة واحدة من بينها ٢٠ شركة عائلية مغلقة (تساهم فى تكوينها عائلة واحدة بـ ١٠٠٪ من حصة رأس المال) .

---

(٤) انظر بالتفصيل الأهرام الاقتصادى بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٩ حيث نادى نبيل صباغ بضرورة اعادة تنظيم تلك الشركات واقتصار الضمانات والامتيازات على الشركات التى تطرح ٢٠٪ من حصص رأسمالها للاكتتاب العام وتحرم الشركات المغلقة من تلك الضمانات .

جدول رقم (١٨)
العائلية حسب معيار « عدد العائلات »

فئات قيمة المساهمة	عدد العائلات		تكرارات الأسر العائلية					غير العائلية		
	عائلة	عائلتان	ثلاث عائلات	أربع عائلات	خمس عائلات	جملة العائلية	النسبة	أكثر من خمسة عائلات	النسبة	جملة
أقل من ١٠٪	٥	٤	٢	—	—	١١	٥٠٪	١١	٥٠٪	٢٢
من ١٠ — ٢٠	٧	٤	٢	١	١	١٥	٦٠٪	١٠	٤٠٪	٢٥
من ٢٠ — ٣٠	١١	٨	٥	٣	٢	٢٩	٦٧ر٥٪	١٤	٣٢ر٥٪	٤٣
من ٣٠ — ٤٠	٣	٥	٢	٤	١	١٥	٥٥ر٥٪	١٢	٤٤ر٥٪	٢٧
من ٤٠ — ٥٠	٦	١	٢	—	١	١٠	٤٥ر٥٪	١٢	٥٤ر٥٪	٢٢
من ٥٠ — ٦٠	٣٦	١٨	٩	٦	٤	٧٣	٦٩٪	٣٣	٣١٪	١٠٦
من ٦٠ — ٧٠	٥	٧	٥	٢	١	٢٠	٦٢ر٥٪	١٢	٣٧ر٥٪	٣٢
من ٧٠ — ٨٠	٥	٢	—	١	—	٨	٣٢٪	١٧	٦٨٪	٢٥
من ٨٠ — ٩٠	١	٣	—	—	١	٥	٤١ر٥٪	٧	٥٨ر٥٪	١٢
من ٩٠ — ١٠٠٪	٢٦	٨	١١	٥	٨	٥٨	٥٨٪	٤٢	٤٢٪	١٠٠
جملة	١٠٥	٦٠	٣٨	٢٢	١٩	٢٤٤		١٧٠		٤١٤ (١)
النسبة	٤٣٪	٢٤ر٥٪	١٦٪	٩٪	٧ر٥٪	٥٩٪		٤١٪		١٠٠٪

المصدر : الجريدة الرسمية ، والوقائع المصرية ، اعداد مختلفة .

(١) اقتصرت دراسة الظاهرة العائلية على رأس المال المحلى الخاص فى صور شراكته المختلفة مع رأس المال المحلى العام ومع رأس المال الخاص العربى والأجنبى .

ونذكر من تلك الشركات على سبيل المثال :

شركة منتصر للمقاولات[*] : يقتصر فيها المؤسسون على أحمد رفعت منتصر وأبنائه : منى ، ودينا ، وعاطف ، وسامية ، وأحمد ، ومصطفى ، وشريف ، وسارة .

شركة الشرق الأوسط للإنشاءات (ميدكو) : المؤسسون هم غالب وصفى شعشاعة ، وزوجته ملك هاشم الصورانى ، والأبناء عمر (قاصر) ودينا (قاصر) .

الشركة المصرية للإسكان برج النهضة : المؤسسون هم محمد أحمد وابراهيم وأبناؤه مجدى ، ومصطفى وابراهيم .

شركة النيل للإسكان : المؤسسون : يوسف على يوسف توبة ، وزينب محمود حسن (زوجة) ومحمد يوسف على يوسف ، وسناء يوسف ، ويسرى يوسف (أبناء) .

شركة فور — إم للاستثمار والادارة : المؤسسون محمد محمود حسن ، عثمان ومحمد منصور حسن (وزير سابق) وزينب ونفيسة ، ونادية ، وعواطف . (عائلة واحدة) .

شركة منتصر للمحاجر والخرسانة : المؤسسون عائلة أحمد رفعت منتصر .

وتجدر الاشارة هنا الى أن الاحتكام الى عائلية تلك الشركات واضح للغاية فمن حيث عدد العائلات فالمسيطر عائلة واحدة ومن حيث قيمة المساهمة ١٠٠٪ ولكن التساؤل يثار بشأن الأشكال المختلفة الأخرى . فالجدول رقم «١٨» قد حسم السمة العائلية وفقا لعدد العائلات وبناء عليه تم اعتبار الشركات العائلية هى التى يسيطر عليها تماما من عائلة الى خمس عائلات . والأكثر من ذلك لايدخل ضمن هذا المعيار العددى .

ولكن ماذا اذا كانت هناك شركة مساهمة يؤسسها خمسون مساهما ولكن ثمة مساهما واحدا فقط أو عائلة واحدة فقط تستحوذ على ٩٠٪ من حصة رأس المال فهل تعتبر هذه الشركة عائلية أم غير عائلية ؟

وفقا للمعايير التى تبنتها الدراسة تعتبر تلك الشركة عائلية . وتعتبر شركة عائلية كل شركة تستحوذ فيها عائلة واحدة على ٢٠٪ فأكثر من حصة رأس المال حتى لو زاد عدد العائلات فيها عن خمس عائلات وهذا ماقامت بتحديده الدراسة حيث تم حصر الشركات التى تخضع لذلك المعيار وتم التوصل للجدول التالى الذى يوضح معيار العائلية حسب قيمة المساهمة ونوضحه كما يلى :

---

(٥) أول شركة مساهمة عائلية مغلقة تكونت بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٥ .

جدول رقم «١٩»
العائلية حسب قيمة المساهمة

السنة	عدد الشركات	شركات لاتخضع لظاهرة(٦) العائلية	شركات تخضع لظاهرة العائلية	العائلية منها	النسبة
١٩٧٥	٢٢	١٤	٨	٣	٥ر٣٧٪
١٩٧٦	٣٦	١٢	٢٤	٨	٥ر٣٣٪
١٩٧٧	٤٠	١٦	٢٤	١٠	٥ر٤١٪
١٩٧٨	٦٦	١٢	٥٤	٢٥	٣ر٤٦٪
١٩٧٩	٦٥	١٦	٤٩	٢٨	٥٧٪
١٩٨٠	٧٩	١٨	٦١	٣٦	٥٩٪
١٩٨١	١١٧	١٩	٩٨	٤٨	٤٩٪
١٩٨٢	١٠٩	١٣	٩٦	٥١	٥٣٪
جملة	٥٣٤	١٢٠	٤١٤	٢٠٩	٥٠٪

المصدر : الجريدة الرسمية والوقائع المصرية ، اعداد مختلفة .

ويؤكد هذا الجدول السمة العائلية وفقا للمعيار المستخدم حيث نجد ٥٠٪ من عدد الشركات تعد شركات عائلية . والمحقق يجد أن ثمة علاقة طردية بين عدد الشركات العائلية (وفقا للجدول السابق) وبين سنوات تأسيس الشركات المساهمة بصفة عامة . وهذا يؤكد أن رأس المال الخاص لم ينزل الى مجال الأعمال بثقله وانتابته الجرأة الا بعد حصوله على نفس الامتيازات والضمانات التى حصل عليها المستثمر العربى والأجنبى وبالتالى بدأ فى تكوين شركات عائلية مغلقة وشركات عائلية غير مغلقة .

وتكمن خطورة زحف الظاهرة العائلية على الشركات المساهمة فى أنها تؤدى فى نهاية الأمر الى سيطرة عدد ضئيل من العائلات على أكبر حجم من رؤوس الأموال المستثمرة فى تلك الشركات من ناحية

(٦) هذه الشركات تأخذ شكل مساهمة عربية أو أجنبية أو قطاع عام أو أى شكل من أشكال الشراكة بينهم .
العمود رقم ٣ = ١ — ٢ .
العمود رقم ٤ = مشتق من ٣ .
العمود رقم ٥ = ٣/٤ .

وعلى أكبر قدر من السلطة والنفوذ فيما يتعلق بإدارة تلك الشركات من ناحية أخرى . فقد وصل الأمر الى أن نفس المساهمين تتكرر اسمائهم بالكامل كمساهمين ومؤسسين لشركة أو شركات أخرى . والأمثلة عديدة نوضح منها مايلى :

— الشركات التى أسسها كل من منتصر ، وعثمان أحمد عثمان ، والعيوطى ، وحسن علام فى معظمها شركات عائلية مغلقة يتكرر فيها نفس المساهمون .

— الشركة المصرية اللبنانية لصناعة البلاط والقيشانى (ليسيكو) ، وشركة سانشاين للسياحة والخدمات السياحية يؤسسها عزت عبد الوهاب ، مصطفى عبد الوهاب ، ريتشارد وديع غرغور .

— الشركة الإسلامية الدولية للاستثمارات العقارية ، والشركة الإسلامية الدولية للمقاولات تأسس كل منها بنفس أسماء المساهمين وهم المصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية ، وسمير حسن عرابى ، ومحمد عبد المحسن النجار ، وعز الدين الدباج ، وأحمد محمد الشريف ومحمد عبد العزيز السمهان ، ومحمد علاء الدين هلال ، واسحق المليجى ، وتوفيق صادق وآخرون .

وتجدر الاشارة الى أن هناك العديد من العوامل التى تدعم الظاهرة العائلية على المستوى الأفقى(٧) ومن هذه العوامل :

(١) علاقات التزاوج والتشابك والمصاهرة بين رجال الأعمال اذ توطدت تلك العلاقات بين رجال أعمال السبعينات بعضهم ببعض وكذا بينهم وبين رجال السلطة بعد أن انخرط جهاز الدولة فى مجال المال والأعمال واندمج عالم السياسة مع عالم الاقتصاد .

وقد أفصحت الدراسة عن وجود شبكة واسعة من علاقات المصاهرة والنسب وعلاقات الدم بين مجموعة هائلة من العائلات المصرية التى استحوذت على السلطة / النفوذ والثروة معا فى

من الملاحظات التى تؤكد سمة العائلية للشركات المساهمة (موضع الدراسة) أن بعضا من الشركات التى تم تأسيسها قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ يعود بعد مرور أكثر من ثلاثين عاما بنفس الاسم وبنفس المساهمين وأبرز مثال لذلك (الشركة الهندسية للصناعات والمقاولات العمومية) وقد خضعت تلك الشركة لعمليات التأميم الا أنها مع منتصف السبعينات تعود وتؤسس بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٨ تحت اسم (شركة المقاولات والصناعات التخصصية وتؤسسها نفس عائلة عثمان أحمد عثمان .

(٧) العائلية على المستوى الرأسى تحسم وتحسب على مستوى الشركة الواحدة وفقا للمعيارين السابقين (عدد العائلات ، قيمة المساهمة) اما العائلية الأفقية تتحدد على أساس التوسع والانتشار الأفقى للعائلة الواحدة فى أكثر من شركة .

آن واحد من هذه الشبكة :
عثمان أحمد عثمان ، وسيد مرعى ، أنور السادات / ومصطفى كامل السعيد ، وعائلة شلبى / وأحمد يوسف الجندى ، وعائلة لهيطة / وحسن عباس زكى ، وعائلة حسبو / وعثمان أحمد عثمان ، وعبد المنعم الصاوى ، وحسب الله / عبد المقصود عرفة ، والقواسى ، وعجرمة .

وبالنظر الى عدد الشركات التى تؤسسها كل عائلة أو تساهم فيها على حدة قد تبدو السمة العائلية أقل وضوحا ولكن عندما نأخذ علاقات المصاهرة والنسب فى الاعتبار تتضح خطورة هذه الظاهرة حيث يثبت أن قلة من العائلات تستحوذ على أكبر عدد من الشركات . ومثال لذلك : أوضحت الدراسة وجود صلة قرابة وعلاقات مصاهرة ونسب بين العائلات التالية : عثمان أحمد عثمان ، وأنور السادات / وسيد مرعى ، والصاوى ، وحسب الله ، ومذكور . وتستحوذ كل عائلة من تلك العائلات على عدد من الشركات توضح كالتالى :

عائلة عثمان أحمد عثمان	تؤسس وتساهم فى	١٥ شركة
عائلة حسب الله	تؤسس وتساهم فى	٨ شركات
عائلة سيد مرعى	تؤسس وتساهم فى	٦ شركات
عائلة مذكور	تؤسس وتساهم فى	٤ شركات
عائلة محمد أنور السادات	تؤسس وتساهم فى	٣ شركات
عائلة عبد المنعم الصاوى	تؤسس وتساهم فى	٤ شركات

معنى ذلك أن علاقات النسب والمصاهرة أفضت الى أن تستحوذ شبكة عائلات على ٤٠ شركة وهذا من شأنه تكريس الظاهرة العائلية على المستوى الأفقى حيث انتشار عائلة واحدة فى عدد كبير من الشركات . والمثال الثانى تعكسه علاقة القرابة والمصاهرة والنسب بين عائلة مصطفى كامل السعيد وعائلة اسلام شلبى اذ تساهم وتؤسس العائلة الأولى ٥ شركات بينما الثانية تؤسس وتساهم فى ٤ شركات . معنى هذا أن عائلة واحدة تسيطر على ٩ شركات .

٢ ــ مساهمة الشركات المساهمة فى تأسيس بعضها البعض حيث يقوم بعض المؤسسين بتأسيس الشركة «أ» ثم تدخل الشركة «أ» كمساهم فى تأسيس الشركة «ب» ثم تقوم الشركتان أ ، ب بتأسيس الشركة «جـ» وهكذا . وبناء على ذلك تصبح العائلات المؤسسة للشركة «أ» ضمن المؤسسين للشركة «ب» وأيضا فى الشركة «جـ» وتؤكد الأمثلة تلك النتيجة حيث انبثاق الشركات من بعضها البعض .

ــ **شركة كاتوارماتيك** (شركة يؤسسها ابراهيم ابو العيون أحمد كامل) تساهم فى تأسيس الشركات التالية : بنك الفيوم الوطنى للتنمية / بنك هونج كونج / بنك الجيزة الوطنى للتنمية / شركة قارون للاستثمار والتنمية .

ـ **شركة نوفابارك القاهرة للسياحة** : تساهم فى تأسيس شركة جرين بيراميدز .

ـ **الشركة الاستثمارية للمقاولات** : تساهم فى تأسيس الشركة المصرية الايرانية للمقاولات .

ـ **شركة المقاولات والصناعات التخصصية** : تساهم فى تأسيس شركة مصر / رايموند للأساسات / الشركة المصرية لتطوير صناعة البناء (ليفت سلاب مصر) .

ـ **شركة الشرق الأوسط لاستصلاح الأراضى والتنمية الصناعية والزراعية** : تساهم فى تأسيس الشركة العربية لتجميع وتصنيع مواد البناء (إيباك) / شركة مصر للمياه الغازية وحفظ الأغذية / الشركة العربية لتجميع وتصنيع معدات البناء .

ـ **بنك قناة السويس** : يساهم فى الشركات التالية : الاسماعيلية للسياحة / بنك المهندس / العالمية للأحذية / الاسماعيلية للمزارع السمكية / الوطنية للأمن الغذائى / المهندس للمنتجات الغذائية / الوطنية للاسكان للنقابات المهنية / المهندس الوطنية لصناعة المكرونة والنشويات / المهندس الوطنية للمعلومات / مصر الفيوم لمواد البناء / الاسماعيلية الوطنية للمشاتل / الوطنية لتصنيع الأخشاب / الاسماعيلية للتسويق والتصدير / شركة الحفر الوطنية .

ـ ثم يساهم **بنك المهندس** (شركة مساهمة تساهم فى تأسيسها بنك قناة السويس) فى تأسيس معظم الشركات السابقة ابتداء من الشركة الوطنية للأمن الغذائى حتى شركة المهندس الوطنية للمعلومات بالاضافة الى شركات أخرى مثل شركة المهن الطبية للاستثمارات، شركة المهندس الوطنية لصناعة اللحوم .

ـ **شركة المقاولون العرب للاستثمار** : تساهم فى تأسيس شركة بنى سويف للطوب الطفلى / الشركة العربية لتجميع وتصنيع مواد البناء ، الشركة العربية لتجميع وتصنيع معدات البناء .

ـ **المصرف الاسلامى للاستثمار والتنمية** : يساهم فى تأسيس الشركة الاسلامية الدولية للاستثمارات العقارية / الشركة الاسلامية الدولية للمقاولات / الشركة الاسلامية للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية (فاركو للأدوية) .

ـ **البنك العربى الأفريقى الدولى** : يساهم فى تأسيس بنك مصر العربى الأفريقى / شركة مصر ايران فرنسا للفنادق .

وماتجدر الاشارة اليه هو أن شبكة التداخلات والتشابكات هذه ليست على مستوى الشركات المساهمة كمساهمين فى شركات أخرى بل تمتد تلك الظاهرة لتشمل الأفراد المساهمين أيضا حيث نجد المساهم «س» يساهم فى الشركات أ ، ب ، جـ ، د وهكذا .

وقد قامت الدراسة بحصر شبه كامل لكل المساهمين الأفراد الذين تتعدد مساهماتهم فى مشروعين أو أكثر وتوصلت الدراسة الى النتائج التى يعكسها الجدول رقم (٢٠)

جدول رقم (٢٠)

العلاقة بين عدد رجال الأعمال الذين يساهمون فى الشركات المساهمة
(فى مشروعين فأكثر) وبين عدد الشركات التى يساهمون فيها خلال الفترة
٧٥ ـ ١٩٨٤

عدد المشروعات / عدد رجال الأعمال	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	جملة
العدد	٤٢	٣١	٢٠	٨	٨	٣	٣	—	١	١	—	—	—	١	١١٨
النسبة	٣٥ر٥٪	٢٦ر٤٪	١٧٪	٧٪	٧٪	٢ر٥٪	٢ر٥٪	—	٧٪	ر٧٪	—	—	—	ر٧٪	١٠٠٪
العدد(١)	٣٢	٢٧	٢٣	١٢	٥	٥	٨	١	٣	—	١	—	—	١	١١٨
النسبة	٢٧ر١٪	٢٤٪	١٩٪	١٠٪	٤ر١٪	٤ر١٪	٧ر١٪	ر٧٪	٢ر٥٪	—	ر٧٪	—	—	ر٧٪	١٠٠٪

(١) بعد اضافة المشروعات التى ساهمت فيها العينة خلال عامى ٨٣ ، ١٩٨٤ .

المصدر : الجريدة الرسمية والوقائع المصرية ، أعداد مختلفة .

• يعد هذا الجدول ترجمة رقمية للملحق رقم (٣) المعنون بعنوان « بيان بأسماء المساهمين فى الشركات الاستثمارية فى مشروعين فأكثر خلال الفترة ٧٥ ـ ١٩٨٤ » .

ويتضح من تحليل العينة[8] أنها مثلت وبصدق الروافد الاجتماعية الثلاثة التى تشكلت منها نخبة الانفتاح الاقتصادى (موضع البحث) حيث تضمنت عائلات رأسمالية تقليدية وعائلات تنتمى الى البرجوازية البيروقراطية وعائلات طفيلية . وبالرغم من أن العينة قد احتكمت الى المعيار الكمى فقط (عدد المشروعات) الا أنها عكست كيف أن الذين يملكون الثروة هم أولئك الذين يستحوذون على السلطة أو النفوذ أو كليهما معا . فمنهم من ينتمى الى الرأسمالية القديمة ومنهم من ينتمى الى البرجوازية البيروقراطية التى تبلورت منذ منتصف السبعينات ومازالت بعض العناصر التى تنتمى الى الرافدين السابقين تلتحم مع بيروقراطية السبعينات والثمانينات حيث ممارسة السلطة مرة ثانية والاستناد الى النفوذ السياسى والاقتصادى . بالاضافة الى ذلك بعض العناصر الطفيلية التى استغلت من فى السلطة وذوى النفوذ .

أما من حيث مصدر الثروة فقد أوضحت العينة أن العديد من مفرداتها قد كونوا ثرواتهم إما فى الداخل أو فى الدول العربية (خاصة البترولية) والدول الأوربية . وقد تبين أن الشق الأكبر من عناصر الرأسمالية التقليدية والبرجوازية البيروقراطية قد كونوا أيضا ثروات ضخمة من خلال العمل بالدول العربية (أبو الفتوح ــ البسطويسى ــ حسن عباس زكى ــ محمود صدقى مراد ــ محمد أحمد غانم وغيرهم) . فبعض عناصر الرأسمالية القديمة قد هاجرت الى الدول العربية البترولية (بعد اجراءات التأميم والمصادرة وفرض الحراسة) وكذا بعض عناصر البرجوازية البيروقراطية التى تبلورت فى الستينات وتركت العمل بالجهاز الحكومى والقطاع العام ــ مستغلة خبراتها الفنية التى اكتسبتها من العمل فى هذه المجالات ــ للعمل فى الدول العربية النفطية .

وقد أوضحت العينة أن عدد رجال الأعمال الذين يساهمون فى مشروعين فأكثر ولاتقل مساهماتهم عن ١٠٠ ألف جنيه بلغ ١١٨ . وأن عدد أولئك الذين يساهمون فى عدد من ٢ ــ ٨ مشروعات بلغت ١١٥ عائلة بنسبة ٩٧٫٥٪ بينما عدد الذين يساهمون فى عدد مشروعات من ١٠ ــ ١٥ بلغ ٣ فقط بنسبة ٢٫٥٪ .

والمحقق يجد أن وجود مساهم يؤسس ويساهم فى ٧ مشروعات أو ٨ مشروعات أو ١٠ مشروعات الى ١٥ مشروعا يعكس درجة عالية من التداخل والتشابك بين رجال الأعمال ، ولاسيما لو أخذنا فى الاعتبار أن الرقم (١٥) لايعد رقما تراكميا اذ قد يستوعب فى داخله العديد من المشروعات نتيجة لتكرار مساهمة المساهمين فى نفس المشروعات .

وبعد إضافة عدد المشروعات التى ساهمت فيها تلك العينة فى عام ٨٣ ، ١٩٨٤ ينخفض عدد

---

(٨) هذه العينة ليست عينة عشوائية ولكنها بمثابة حصر شبه كامل لكافة أسماء المساهمين الذين يساهمون فى مشروعين أو أكثر شريطة أن تبدأ قيمة مساهماتهم من ١٠٠ ألف فأكثر . أى أن اختيار هذه الأسماء تم على أساس التكرار وليس العشوائية . أنظر بالتفصيل الملحق رقم (٣) .

رجال الأعمال الذين يساهمون فى عدد من ٢ ــ ٣ مشروعات (من ٤٢ الى ٣٢ ، من ٣١ الى ٢٧) وترتفع بناء على ذلك مساهمات رجال الأعمال فى المشروعات ذات العدد الأكبر ، اذ أن الانخفاض فى عدد المشروعات الأقل يعوضه ارتفاع فى المشروعات ذات العدد الأكبر ولعل هذا يعكس مدى استمرارية بعض مفردات تلك العينة فى تأسيس والمساهمة فى شركات جديدة[٩] .

٣ ــ يدعم من السمة العائلية مايعرف بظاهرة (الشريك الدائم)[١٠] وهنا الترابط والتشابك والتداخل قد لاتحكمه علاقات الدم والقرابة والمصاهرة فقط بل أيضا علاقات الأعمال اذ نجد على سبيل المثال :

* الشراكة الدائمة بين ميشيل باخوم ، وأحمد محرم .
* الشراكة الدائمة بين عبد العزيز حجازى وعادل طالبا أغا .
* الشراكة الدائمة بين مدحت التونسى ، وابراهيم أبو العيون أحمد كامل .
* الشراكة الدائمة بين سعد الشربينى وسعيد محمد الجبل ومحمد قشوع .
* الشراكة الدائمة بين بشرى عبد المنعم الصاوى ومحمد جميل عبد الستار ورائد هاشم يحيى ومحمد فريد فؤاد خميس .

٤ ــ ان شراكة بعض المساهمين لاتقتصر على المساهمة فى تلك الشركات بل يواصلون فى تكوينات أخرى وشركات أخرى (توصية بالأسهم ــ ذات مسئولية محدودة) وتوكيلات تجارية ، وشركات أشخاص ، ويتقلدون مناصب فى ادارة تلك الشركات وغيرها وبعض الأمثلة توضح ذلك على النحو التالى :

ــ إسماعيل بليغ صبرى	رئيس مجلس ادارة شركة الدلتا للسكر .
ــ نيازى مصطفى	رئيس مجلس ادارة شركة نيموس للتنمية الزراعية .
ــ أحمد محرم	رئيس مجلس ادارة مصر ايران للاستشارات الهندسية .
ــ محمد سامى أباظة	رئيس مجلس ادارة ترافلرز للنقل والسياحة .
ــ محمد أمين العيوطى	رئيس مجلس ادارة س .س .أى. بى الشرق الأوسط .
ــ فاروق عقل	رئيس مجلس ادارة فندق السلام .
ــ حسن عباس زكى	رئيس مجلس ادارة الشركة المصرفية العربية الدولية .

---

(٩) قام الباحث بتحليل النظام الأساسى للشركات المساهمة خلال عامى ٨٣ ، ١٩٨٤ استكمالا للخط المنهجى الذى انتهجه وأضاف تلك المشروعات الى العينة التى توصل اليها (من حيث المساهمة) حتى عام ١٩٨٢ . وتجدر الاشارة الى أن المساهمة الجديد قد اقتصرت على البعض دون الكل .

(١٠) هذه الظاهرة معناها أن تتزامن وتتلازم شراكة اثنين أو ثلاثة من المساهمين فى أغلب الشركات التى يؤسسونها ان لم يكن جميعها .

ــ محمود صدقى مراد	رئيس مجلس ادارة بنك الدلتا الدولى .
ــ أحمد أبو اسماعيل	رئيس مجلس ادارة بنك القاهرة الشرق الأقصى .
ــ عبد العزيز حجازى	رئيس مجلس ادارة بنك التجارة والتنمية .
ــ نعيم مصطفى أبو طالب	رئيس مجلس ادارة بنك الاسكندرية التجارى البحرى .
ــ حسن رمضان هدارة	رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية الأمريكية للنقل والشحن والتفريغ .
ــ بشرى عبد المنعم الصاوى	رئيس مجلس الادارة ووكيل المستثمرين فى شركة مصر للاستثمار والتنمية «مذكو»
ــ زكى هاشم	رئيس مجلس ادارة شركة النيل للفنادق والسياحة وشركة جود يير لانتاج اطارات السيارات :
ــ محمد عبد الله هلال	رئيس مجلس ادارة (ووكيل المستثمرين) شركة الانشاءات المدنية والأساسات الميكانيكية «ستروميك» .
ــ سمير حسن عرابى	رئيس مجلس ادارة الشركة المصرفية للاستثمارات .
ــ عبد الفتاح الشلقانى	يرأس مجلس ادارة المجموعة المالية المصرية لخدمات الاستثمار والاستشارات المالية ويعمل مستشارا قانونيا فى العديد من الشركات الانفتاحية
ــ محمد محمود نصير	يرأس مجلس ادارة شركةالجيزة للأنظمة والخدمات.

أما فيما يتعلق بالتوكيلات التجارية نجد :

ــ حاتم نيازى مصطفى	حاصل على ١٥ توكيلا من سويسرا/ ألمانيا الغربية/ هولندا/فرنسا/ انجلترا/ دول أخرى .
ــ محمد عبد الله مرزبان وحسين مرزبان	حاصلان على ٧ توكيلات تجارية من سويسرا/ايطاليا/ بلجيكا/ ألمانيا الغربية .
ــ حسام أبو الفتوح	حاصل على توكيلات سيارات .B.M.W

وكذا يوسف بباوى منصور ، وسعيد الطويل ، وأحمد يوسف الجندى ، وجلال الدين الحمامصى ، ووجيه أباظة ، ومحمود أحمد الشيتى ، وأحمد على هدايت ، وجلال السايح .

وقد أوضحت الدكتورة أمانى قنديل أن السمة العائلية تغلب أيضا على جمعية رجال الأعمال المصريين المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمجلس المصرى الأمريكى المعروف باسم اللجنة المصرية الأمريكية ، اذ يشترك الاثنان فى هيكل تنظيمى واحد وتضم تلك الجمعية عبدالعزيز حجازى ، وعلى جمال الناظر ، وزكريا توفيق عبد الفتاح ، وعبد الرحمن الشاذلى ، وعلى زين العابدين ، ومنصور حسن ، وفؤاد أبو

زغلة ، ومحمد دكرورى حيث وجدت فى تكون الجمعية تلك السمة من خلال تكرار أسماء رجال الأعمال وابنائهم مثل سعيد الطويل / محمد الطويل / وأحمد محرم الأب / أحمد محرم الابن ، واشرف علوبة / نائلة علوبة ، ونيازى مصطفى / حاتم نيازى مصطفى ، وحسام أبو الفتوح / حسن أبو الفتوح[11] .

ومع التداخلات والتشابكات السابقة يصعب الفصل بين من يسيطر على الشركات المساهمة ومن يسيطر على حركة وتجارة التوكيلات ومن يسيطر على الشركات ذات التوصية بالاسهم وذات المسئولية المحدودة ومن يسيطر على شركات الاشخاص الانفتاحية ومن يدير تلك الشركات وغيرها . الا أنه يمكن القول أن ثمة مجموعة من العائلات لها اليد الطولى فى السيطرة على كل الأنشطة السابقة إما بطريق مباشر وإما بطريق غير مباشر . ويوسع من نطاق تلك المجموعة علاقات القرابة والمصاهرة والزواج وعلاقات الأعمال بين أولئك الذين يسيطرون على مفاتيح العمل الاقتصادى فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى وأولئك الذين يتقلدون السلطة داخل جهاز الدولة . وفى هذا الاطار تتأكد العلاقة الوثيقة بين السلطة والثروة .

وقد تبين من تحليل العينة السابقة (١١٨ عائلة) أنها تستحوذ بالفعل ليس على أكبر عدد من المشروعات الاستثمارية (الشركات المساهمة) بل أيضا على أكبر حجم من الثروة (من جملة رؤوس اموال الشركات المساهمة) اذ أن مساهماتها فى الشركات المساهمة بلغت ١٤٩٫٥ مليون جنيه[12] .

ويخلص هذا الفصل الى أن الشركات المساهمة التى تعكس وضعا متعارفا عليه سواء فى الدول الاشتراكية أو الدول الرأسمالية من حيث طبيعة التشكيل والتكوين ، ومن حيث طبيعة النشاط قد قدمت فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى نموذجا مناقضا للوضع الذى كان ينبغى أن تكون عليه تلك الشركات . فهى تكرس الطبيعة العائلية والشخصية وعلاقات الدم والقرابة والنسب والتداخل بين رجال المال والأعمال ورجال السياسة وهى الشركات التى كان من المفروض أن تطرح اسهمها للاكتتاب العام حتى تتسع فرصة مشاركة المواطنين بدلا من أن تتشكل فى معظمها من شركات مغلقة . ومن ناحية أخرى قد كرست تلك الشركات جهودها ووظفت رؤوس اموالها فى أنشطة خدمية بالأساس لا علاقة لها بعمليات التنمية الحقيقية وهى الشركات التى كان ينبغى أن تلقى باللا بعمليات التنمية الحقيقية حيث توظيف رؤوس اموالها فى الأنشطة الانتاجية الزراعية والصناعية .

كما أوضحت تلك الشركات ان السمة العائلية ـــ التى تسيطر ليس على الاقتصاد المصرى بل

---

(١١) امانى قنديل ، **صنع السياسات الاقتصادية** ، م .س .ذ ، ص ٤٧٤ .

(١٢) يتضمن هذا الرقم مساهمات بعض العائلات فى بعض المشروعات الاستثمارية (الشركات المساهمة) خلال عامى ٨٣ ، ١٩٨٤) . بالاضافة الى اسماء العينة موضع الدراسة حيث تم حصر اسماء المساهمين الذين تبدأ مساهماتهم من ١٠٠ ألف جنيه فأكثر .

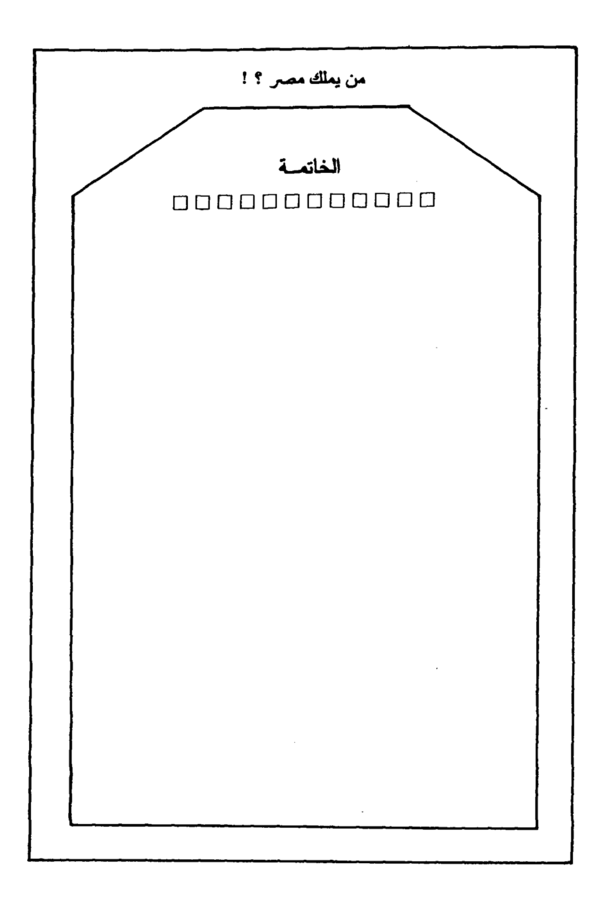
انظر بالتفصيل الملحق رقم (٣) ، والملحق رقم (٤) ، والملحق رقم (٥) ، والملحق رقم (٦) والملحق رقم (٧) .

على الواقع المصرى ككل ـــ هى امتداد للتحالفات العائلية والتشابكات التى شهدها المجتمع المصرى قبل الثورة وتكرسها التحولات والتبدلات المجتمعية منذ منتصف السبعينات ولعل نموذج علاقات القرابة والمصاهرة والنسب بين عائلة الرئيس محمد أنور السادات وبين بعض العائلات الغنية يبين كيف أن تلك الظاهرة قد امتدت الى مابعد ثورة يوليو . فقد زوج الرئيس إحدى بناته لأحد أبناء عائلة من أكبر العائلات الرأسمالية التقليدية (سيد مرعى) وكذا الثانية لأحد أبناء عائلة (عبد الغفار) وهى عائلة رأسمالية تقليدية أيضا أما الثالثة فكانت لأحد أبناء عثمان أحمد عثمان .

وتجدر الاشارة الى أن العائلية لاتسمح بتطبيق أسس الادارة الحديثة والمراقبة على مصادر الأموال واستخداماتها . كما أن هذا الشكل من التنظيم والادارة هو أكثر الأشكال اتساقا لأنشطة مشروعات تهدف الى الربح والثراء السريع[١٣] ، ولعل هذا يذكرنا بطبيعة نشأة الرأسمالية المصرية ومدى عزوفها عن النشاط الانتاجى بالرغم من الضمانات والامتيازات الممنوحة لها .

هكذا عكس تكوين الشركات المساهمة ـــ وهى الشركات التى كان ينبغى ان تطرح اسهمها للاكتتاب العام ـــ سيطرة السمة العائلية على المستويين المحلى والقومى بل وأيضا على مستوى رؤوس الأموال العربية المستثمرة فى تلك الشركات خلال الفترة ٧٥ ـــ ١٩٨٢ .

(١٣) د. محمود عبد الفضيل ، **تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية** ، م .س .ذ ، ص ٦٥ .



الخاتمة

« الخـــاتمـــة »

سعت هذه الدراسة إلى تحليل الروافد أو الأصول الاجتماعية التى شكلت فى مجملها نخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى فى الفترة ٧٤ ـــ ١٩٨٠ ولتحقيق هذا الهدف استوجبت الدراسة استخدام توليفة منهجية قوامها الأسلوبين النظرى والكمى معا . إلا أنه يمكن القول بأن المادة العلمية للبحث قد اعتمدت على دراسة وتحليل النظم الأساسية للشركات المساهمة المنشأة وفقا لقانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والمنشورة بالجريدة الرسمية والوقائع المصرية خلال الفترة ٧٤ ـــ ١٩٨٤ .

وقد أثارت موضوعات الدراسة فى مجملها ثلاث قضايا هى :

أولا :الاستمرارية والتغير .

ثانيا : ظاهرة التشابكات والتحالفات العائلية .

ثالثا : العلاقة الجدلية بين الثورة والسلطة .

أولا : الاستمرارية والتغير : تطرح هذه القضية سؤالا هاما هو : إلى أى مدى تمثل رأسمالية السبعينات إمتدادا للماضى ؟ ، بمعنى آخر ماهى ملامح الاستمرارية التى تعكسها رأسمالية السبعينات وتجعلها وثيقة الصلة برأسمالية ماقبل الثورة من ناحية أو تضفى عليها خصائص جديدة من ناحية ثانية ؟ .

أوضحت الدراسة أن رأسمالية السبعينات رأسمالية مهجنة ذات روافد وأصول متعددة تعود إلى أحقاب تاريخية مختلفة ، بعضها ينتمى إلى ماقبل ثورة يوليو (رأسمالية تقليدية) والبعض الآخر تمخض عن فترة الستينات (البرجوازية البيروقراطية) والبعض الثالث أفرزته حقبة السبعينات (الرافد الطفيلى) .

كما أوضحت الدراسة أن الرأسمالية التقليدية كانت بمثابة نقطة التخمر الحقيقية لأية تشكيلة رأسمالية فى الخبرة المصرية سواء تلك التى تبلورت منذ منتصف الستينات أو تلك التى عهدها ومازال

يعيش المجتمع خبرتها منذ منتصف السبعينات . وهذا يعنى أن الرأسمالية التقليدية تملك من القدرة على التحور والتشكل مامكنها من أن تجد لنفسها امتدادات داخل النظام الجديد بعد الثورة ـــ بالرغم من المحاولات المتعددة لتحجيمها ـــ من ناحية وماجعلها الآلية الرئيسية لاستدعاء رأسمالية السبعينات من ناحية ثانية .

وتتضح ملامح الاستمرارية فى عودة العناصر الرأسمالية التقليدية مرة ثانية لأن تتبوأ مكانتها على مسرح الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (فى أحيان كثيرة بنفس تحالفها وتشابكاتها الاجتماعية) وكذا استمرارية إرتباط تلك العناصر برأس المال الأوروبى من ناحية ثانية .

ويمكن القول بصفة عامة أن رأسمالية السبعينات تميل إلى مشاركة رأس المال الأجنبى ، بمعنى أنها تأتى دائما فى ركابه ولعل هذا يعكس طبيعة تكوينها التابع . وأزاء هذا نجد أن النخبة الحاكمة قد أدركت هذه الطبيعة الكامنة فى تكوين الرأسمالية المصرية ولذا بدأت (رغم إيمانها بأن ثمة عناصر محلية ورأسمال محلى قادر على أن يقود سياسة الانفتاح الاقتصادى ويضعها موضع التنفيذ) باستدعاء رأسمال المال الأجنبى أولا ومنحه كافة الضمانات والامتيازات وإذا برأس المال المحلى يطالب بنفس المعاملة وهو ما حدث بالفعل حيث كان قانون استدعاء رأس المال العربى والأجنبى بمثابة مظلة وخط دفاع وأمان لإستدعاء رأس المال المحلى .

وثمة سمة أخرى تعكس الإستمرارية ين رأسمالية السبعينات ورأسمالية ماقبل الثورة ألا وهى العزوف عن المساهمة فى العملية الإنتاجية وتوجيه الإستثمارات إلى الأنشطة الخدمية والصناعات الإستهلاكية والسعى وراء الربح السريع الأمر الذى يفضى إلى خلخلة الهيكل الإنتاجى وتجريفه بعد أ ن بدأت ملامحه تتشكل مع منتصف الستينات .

وتجدر الإشارة إلى أن الرافد الرأسمالى التقليدى يعكس بوضوح عنصر الإستمرارية فى تكوين رأسمالية السبعينات فهو الرافد الذي يمثل القاسم المشترك حيث عهد خبرة المجتمع المصرى قبل الثورة وبعدها إلا أنه يمكن القول بأن عودة الرأسمالية التقليدية وارتيادها للمسرح الاقتصادى والسياسى المصرى مع منتصف السبعينات بعد أن قننت لها الفرصة لاتنطوى على نفس الدور الذى لعبته قبل الثورة . فمرحلة ماقبل الثورة شهدت سيطرة الرأسمالية التقليدية على قمة الهرم الاجتماعى واستحواذها على السلطة والثورة معا .

كما إتضحت سمة الإستمرارية فى موقف رأسمالية السبعينات ككل من قضية التنمية فى المجتمع فهى رأسمالية لاتلقى بالا للبعد الاجتماعى للتنمية أو بالجوانب التوزيعية للسياسات الاقتصادية وتستأثر لنفسها بنصيب الأسد من الدخل القومى . فهى رأسمالية غير ملتزمة كثيرا بقضية التطوير الاقتصادى وهى غير مطمئنة إلى مستقبلها ولهذا فهى دائما تميل إلى توظيف أموالها فى أنشطة خدمية أو أنشطة تجعلها تحتفظ بسيولتها إستعدادا للتقوقع أو الفرار .

أما من حيث جوانب وملامح التغيير فتعكسها طبيعة تكوين رأسمالية السبعينات بمعنى أنها رأسمالية مهجنة متعددة الروافد والأصول الاجتماعية إذ يحمل كل روافد سمات وقسمات وملامح تاريخية تجعله يختلف عن الآخر ومن ثم فإن هذه العناصر المختلفة عليها أن تنصهر لتشكل معا تكوينة رأسمالية جديدة يندمج فيها الكل .

هذا بالإضافة إلى أن مصدر التكوين والتراكم الرأسمالى لرأسمالية السبعينات مصدر خارجي . بمعنى آخر أنها رأسمالية خارجية التكوين بصفة عامة خليجية التكوين بصفة خاصة أى أن رؤوس أموالها الموظفة فى الاستثمارات المختلفة تكونت خارج القطر المصرى سواء فى الدول العربية النفطية وغير النفطية أو فى الدول الأوروبية وغير الأوروبية ووفدت بدورها مع بدء الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى . وهذا فى مجمله يعنى أن رؤوس الأموال هذه لم تتولد من العملية الإنتاجية داخل المجتمع المصرى .

وتثير قضية الإستمرارية والتغير أسئلة منها : لماذا عودة الرأسمالية التقليدية مرة ثانية على المسرح المجتمعى المصري بالرغم من إتباع سياسات مضادة هدفت إلى إقصائها وتحجيمها وخاصة منذ منتصف الستينات تمثلت فى المصادرة ـــ قوانين الإصلاح الزراعى ـــ التأميم ـــ الحراسات ؟ . ماهى قدرة الطبقات على إعادة تشكيل وإنتاج نفسها ؟ بمعنى آخر ماهى قدرة الطبقات على تطوير وتحوير نفسها للتكيف مع مقتضيات كل عصر ؟ .

إن عودة الرأسمالية التقليدية واستمرارها فى أن تلعب دورها سواء بشكل مقنن أو غير مقنن يمكن فهمه فى ضوء عدة تفسيرات هى :

(١) ربما ترجع قوة الرأسمالية التقليدية وعودتها مرة ثانية إلى ساحة المجتمع المصرى إلى أن السياسات التى اتبعتها الثورة بهدف تحجيمها لم تكن سياسات معادية بالقدر الكافى ، بمعنى آخر أن الثورة ربما تكون قد نجحت فى إقصاء هذه الطبقة سياسيا ومع ذلك ظلت تحتفظ بقوتها الاقتصادية رغم مالحق بها من أضرار ومن ثم فإن تلك الإجراءات لم تقتلع تلك الطبقة منذ جذورها بل إكتفت بتوجيه عدة ضربات متتالية لها علما بأن هذه الطبقة قد نجحت فى أن تجد لها منافذ داخل النظام الجديد تارة عبر الزج بأبنائها داخل جهاز الدولة والقطاع العام وتارة ثانية عبر علاقات النسب والمصاهرة والزواج ، وما تجدر الإشارة إليه هو أن عديدا من العناصر البرجوازية البيروقراطية التى تقلدت مناصب ومراكز عالية داخل جهاز الدولة والقطاع العام سعوا لأن يرتبطوا بعلاقات نسب ومصاهرة مع أبناء العائلات الغنية ، وتارة ثالثة عبر ممارسة أنشطة اقتصادية هامة مثل المقاولات .

(٢) قد ترجع قوة الرأسمالية التقليدية إلى عمليات دعم خارجية تهدف إلى تدعيم تلك القوى بغية العدول عن الخط الذى إنتهجته القيادة الناصرية منذ منتصف الستينات . ولعل استمرارية إرتباط رأس المال التقليدى برأس المال الأوروبى من ناحية وارتباط العناصر البرجوازية البيروقراطية برأس المال الأمريكى من ناحية ثانية وتميع الحدود بين رأس المال العام والخاص ، والمحلى والعربى والأجنبى

من ناحية ثالثة قد يفسر إلى حد بعيد وجود ثغرات تنفذ منها قوى خارجية محركة بشكل مباشر وشكل غير مباشر لهذه القوى .

(٣) الإحتمال الثالث لعودة الرأسمالية التقليدية هو ضعف الطبقات الأخرى ، بمعنى أن قوة الرأسمالية التقليدية مبعثها ضعف التكوينات الإجتماعية الأخرى وعدم بلورتها بلورة كافية تؤهلها لأن تقوم بدور أكبر وتتخذ موقفا تجاه قضية التنمية والتطوير .

ثانيا : التشابكات والتحالفات الاجتماعية :

تمثل رأسمالية السبعينات استمرارية لرأسمالية ماقبل الثورة من حيث سيطرت تلك السمة (العائلية) على تكوينها . لقد سيطرة السمة العائلية على رأسمالية ماقبل الثورة نيتجة لطبيعة تكوينها حيث كان الذين يملكون الثروة هم أولئك الذين يملكون السلطة والنفوذ وهم أيضا الذين يتربعون على قمة الهرم الاجتماعى بشكل أفضى إلى سيطرة عدة عائلات مصرية بعينها على السلطة والثروة معا .

ولقد استخدمت علاقات الدم والمصاهرة والنسب كأسلوب من أساليب تدعيم النفوذ السياسى والاقتصادى والاجتماعى والمحافظة عليه .

ويلاحظ استمرارية تلك السمة (العائلية) على التكوينات الرأسمالية التى تشكلت بعد الثورة فقد لجأ العديد من كبار رجال الدولة والقطاع العام ورجال الثورة أنفسهم إلى تكوين علاقات زواج ومصاهرة مع أبناء العائلات الغنية وخاصة منذ منتصف الستينات حيث فتحت مجالات واسعة أمام أبناء الشرائح والطبقات الوسطى لمساعدتهم على الصعود إجتماعيا ومكنتهم من تبوأ مراكز عالية داخل جهاز الدولة والقطاع العام وسعت العديد من هذه العناصر بعد أن حصنت نفسها بالسلطة لتحصين نفسها اجتماعيا عبر الثروة والجاه[1] .

وقد أوضحت الدراسة سيطرة السمة العائلية على رأسمالية السبعينات إلا أن الجديد فى التحالفات والتشابكات العائلية أنها تتم فى إطار تكوينة إجتماعية أعم وأشمل إذ تتمثل أقطابها فى الروافد المشكلة لنخبة الانفتاح الاقتصادى .

ثالثا : العلاقة الجدلية بين الثروة والسلطة :

عهد المجتمع قبل ثورة ١٩٥٢ علاقة بين الثروة والسلطة مؤداها أن الثروة تؤدى إلى السلطة وأن الاقتصاد يؤدى إلى السياسة وأن ممارسة العمل السياسى تعد من قبيل الوجاهة الاجتماعية . أما بعد الثورة

---

(١) Malak Zaalouk op. cit., pp 275-285 وانظر أيضا علاقات النسب والمصاهرة بين عائلة الرئيس محمد أنور السادات وبين عائلات سيد مرعى ، وعثمان أحمد عثمان ، وعبد الغفار .

فقد عاش المجتمع خبرة مناقضة مؤداها أن السلطة تؤدى إلى الثروة وأن ممارسة الحياة السياسية غالبا ماتؤدى إلى عالم الاقتصاد والأعمال . وهذا يعنى أن السلطة تستخدم كوسيلة لجمع الثروة وأن تقلد المناصب السياسية الكبرى داخل جهازالدولة والقطاع العام بمثابة وسيلة لجمع الثروة .

وقد يفسر هذا طبيعة التحولات التى انتابت المجتمع المصرى بعد الثورة والتى تطلبت عمليات تصعيد إجتماعى مفاجىء ولاسيما أن القادة الجدد داخل المؤسسة البيروقراطية بشقيها المدنى والعسكرى كانوا ينتمون إلى الطبقة الوسطى ولاشك أن المراكز الجديدة قد أصابتهم بما يعرف بالتوترات الهيراركية وهى ظاهرة ناجمة عن الإنتقال المفاجىء من وضع إجتماعى إلى وضع إجتماعى أعلى .

وإذا أخذنا فى الإعتبار أن ثورة يوليو لم تتمكن من خلق كوادر ثورية موالية لها ونتيجة للظروف الثورية فى مجتمع ليس فيه حزب سياسى ولا التزام أيديولجى ، مجتمع قام فيه الجيش بالثورة ، يتم الانتقاء فيه للمناصب الكبرى على أساس الثقة يصبح من المسلم به مسبقا لجوء العديد من تلك العناصر إلى إستخدام السلطة لجمع الثروة .

ويدعم من تلك الظاهرة التغيرات التى إنتابت المجتمع المصرى عقب سياسة الإنفتاح الاقتصادى حيث أصبحت تلك السمة أكثر وضوحا فالسياسة تؤدى إلى عالم رجال الأعمال . وليس فقط كبار رجال الدولة والقطاع العام الذين ينخرطون فى عالم الأعمال بل إن جهاز الدولة ذاته والقطاع العام ينخرطون بدورهم فى عالم الأعمال عبر الشراكة مع رأس المال الخاص المحلى والعربى والأجنبى الأمر الذى يفضى فى النهاية إلى تميع وتلاشى الحدود بين رأس المال العام ورأس المال الخاص .

هذه هى أهم القضايا المحورية التى دارت حولها تلك الدراسة ومن تحليل النظم الأساسية لتلك الشركات والمنشورة بالوقائع المصرية والجريدة الرسمية خلال عامى ٨٣ ـــ ١٩٨٤ . توصلت الدراسة إلى نتائج تؤكد نفس النتائج السابقة :

ـــ وصل عدد الشركات المساهمة عام ١٩٨٣ ، ٧٧ شركة برأسمال قدره ٢٦٣٫٣ مليون جنيه منها رأسمال محلى (عام + خاص) ماقيمته ٢٠٠٫٥ مليون جنيه بنسبة ٧٦٪ من جملة رأس المال . أما فى عام ٨٤ فقد إنخفض عدد الشركات إلى ٤٦ شركة فى حين زاد حجم رأس المال إلى ٣١٢٫٤ مليون جنيه منها ٢٤٦٫٧ مليون جنيه رأسمال محلى وهذا يعنى أن عدد الشركات التى تم تأسيسها فى هذين العامين بلغ ١٢٣ شركة بإجمالى رأس مال قدره ٥٧٥٫٦ مليون جنيه منها ٤٤٧ مليون جنيه رأسمال محلى (عام + خاص) بنسبة ٧٨٪ من جملة رأس المال .

ولعل هذا يعكس استمرار استئثار رأس المال المحلى بنصيب الأسد من رؤوس الأموال المساهمة فى الشركات المساهمة .

ـــ بلغت مساهمات القطاع العام فى عامى ٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٣٨٫٥ مليون جنيه بنسبة ٣١٪ من

جملة رأس المال المحلى . ويعكس انخفاض مساهمة رأس المال العام أحد احتمالين أولهما أن عمليات تكثيف شراكه رأس المال العام فى السنوات الأولى قد استوعبت حجما لابأس به من المال العام ومن ثم يمكن القول بأن كافة أجهزة الدولة ووحدات القطاع العام قد تم استيعابها داخل تلك الشركات خلال الفترة ٧٥ ــ ١٩٨٢ ، أما الإحتمال الثانى فهو إطمئنان رأس المال المحلى الخاص نسبيا إلى الجو الإستثمارى وازدياد مساهماته ، ولعل تأسيس العديد من الشركات العائلية المغلقة يعكس ذلك .

- من بين ٧٧ شركة تأسست عام ١٩٨٣ أتى رأس المال المحلى مساهما مساهمة مصرية خالصة فى ٣٠ شركة بنسبة ٣٩٪ بينما لم يأت رأس المال العربى خالصا من أية شراكة إلا فى شركة واحدة وكذا رأس المال الأجنبى .

- من بين ٤٦ شركة تأسست عام ١٩٨٤ أتى رأس المال المحلى مساهما مساهمة مصرية خالصة فى ٢٠ شركة بنسبة ٤٣٪ من عدد الشركات (من بينهم ١٢ شركة عائلية مغلقة) وشركتين فقط قطاع عام ، وست شركات برأسمال مختلط (عام + خاص) أما رأس المال العربى فلم يأت منفردا فى شراكة خالصة وكذا رأس المال الأجنبى . ويعكس هذا إستمرار علميات التداخل والتشابك بين رأس المال المحلى والعربى والأجنبى .

- إستمرار توجيه رؤوس الأموال إلى الأنشطة الخدمية والصناعات الإستهلاكية وإن كان هناك شق ضئيل منها تم توجيهه للصناعات الثقيلة مثل صناعة المقطورات والمصاعد الكهربائية .

- عكست الدراسة إستمرار أشكال التحالفات العائلية والتشابك بين روافد نخبة الإنفتاح الاقتصادى ، فثمة شركات تعكس تحالفا للرأسمالية التقليدية إذ نجد الشركة المصرية الحديثة لتنمية الإستثمارات (مدينا) المؤسسة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢ برأسمال قدره ٨ ملايين جنيه / مساهمة مصرية ١٠٠٪ تضم عائلة أبو الفتوح ، وعيسى العيوطى ، وشريف بدراوى ، وحسين مذكور ، وهى عائلات رأسمالية قديمة . وكذلك شركة جنرال موتورز مصر المؤسسة بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٤ برأسمال قدره ١٦ مليون جنيه تضم توفيق بباوى منصور مع هانى عبد الجليل العمرى مع حاتم نيازى مصطفى فى شراكة عربية (سعودية وكويتية) وشراكة أجنبية (أمريكية ويابانية) .

- وثمة شركات أخرى تعكس التداخل بين الرأسمالية التقليدية وبيروقراطية الستينيات والسبعينات ورجال أعمال السبعينات إذ نجد شركة العاشر من رمضان لصناعة الغزل المؤسسة بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢ برأسمال قدره مليون جنيه مساهمة مصرية ١٠٠٪ تضم بشرى عبد المنعم الصاوى ، ورائد هاشم يحيى ، ومحمد فريد فؤاد خميس ، ومحمد جميل عبد الستار ، ومحمد سيد عبد المنعم ، ومصطفى فايز حبلص ، ومدحت عبد المنعم أبو الفضل ، وتيسير الهوارى وآخرين .. أما

شركة الوادى الإستثمارية لصناعة الصابون والمنظفات الصناعية المؤسسة بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٤ مساهمة مصرية ١٠٠٪ برأسمال قدره ١٫٢ مليون جنيه تضم عائلات محمد شاهين وتوفيق صلاح الدين دياب وسعيد أحمد الطويل وهى عائلات رأسمالية قديمة كما تضم أحمد كامل يس ، ورانية حسن الهجين ، وعلى زين العابدين ، وطارق وهناء فتحى سرور ، ومحمود ورانية ابراهيم درويش ، وعائلة مصطفى السعيد ، وعائلة شلبى ، فى حين تعكس شركة قارون للإستثمار والتنمية — المؤسسة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٦ برأسمال قدره ٢ مليون جنيه — التداخل بين المال العام والمال الخاص إذ تضم المساهمين الآتى أسماؤهم :

إســـم المساهـــم	قيمة المساهمة بالألف جنيه
— شركة كاتوارماتيك (ابراهيم أبو العيون أحمد كامل)	٨٠٠
— البنك الأهلى المصرى (ق . ع)	٣٠٠
— الشركة المصرية لإعادة التأمين (ق . ع)	٣٠٠
— ابراهيم أبو العيون أحمد كامل	٣٠٠
— بدر الدين حمـــــدى	١٠٠
— ابراهيم نافع (رئيس تحرير الأهرام)	١٠
— فرخندة حسن (عضو مجلس الشعب)	٥٠
— على جمال الناظر (وزير سابق)	٤٠

— أوضحت الدراسة أن بعضا من المساهمين قد ركز مساهماته فى السنوات من ٧٥ — ١٩٨٢ ولم يساهم فى إنشاء شركات أخرى خلال عامى ٨٣ — ١٩٨٤ ، وبعضا ثانيا استكمل مساهماته خلال عامى ٨٣ — ١٩٨٤ ، أما البعض الثالث فقد ركز مساهماته خلال نفس العامين (٨٣ — ١٩٨٤) أنظر ملحق رقم (٧) .

ويعكس تكوين الشركات التى تم تأسيسها خلال عامى ٨٣ — ١٩٨٤ نفس النتائج تقريبا أى أنها إمتداد للشركات التى تكونت خلال الفترة ٧٥ — ١٩٨٢ .

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن أى عمل علمى له دور مزدوج فهو من ناحية يحاول أن يجيب على تساؤلات قائمة ومن ناحية ثانية يفتح الباب أمام تساؤلات جديدة .

لقد سعت هذه الدراسة من خلال منهجية محددة أن تجيب على سؤال عن ماهية تكوين نخبة سياسة الإنفتاح الاقتصادى ، ولكن الإجابة على هذا السؤال قد فتحت الباب بدورها على أسئلة جديدة منها :

١ — ماهى طبيعة العلاقة بين روافد النخبة الثلاثة ؟ هل هى علاقة توافق وانسجام وتداخل ؟ أم هى

علاقة تنافر وصراع ؟ هل يمكن لهذه العناصر أن تنصهر فى بوتقة واحدة لتشكل تكوينة رأسمالية متماسكة ؟

والإجابة الأولية التى تطرحها الدراسة هى أن العلاقة بين الروافد الثلاثة علاقة تداخل وانسجام وقد يكون ذلك مبعثه أن حجم المصالح المشتركة بينهم أكبر من حجم التناقضات وقد ساعد على ذلك عمليات الحراك الإجتماعى التى شهدها مجتمع السبعينات .

٢ ــ ماهى إحتمالات تطور تلك التكوينة الإنفتاحية ؟ بمعنى آخر ماهى إمكانية تحويل تلك النخبة بروافدها الثلاثة إلى طبقة منتجة قادرة على إفراز سياسة تنموية حقيقية ؟

هناك رأيان فى هذا الصدد :

رأى يرى أن المرحلة التى تمر بها رأسمالية السبعينات هى مرحلة طبيعية من مراحل تطور أية رأسمالية وذلك لأن الرأسمالية فى المرحلة الأولى وخاصة فى ظل نظام عسكرى وفى ظل سيادة حزب واحد وعدم إستقرار سياسى تشعر دائما بعدم الأمان ولكن إذا مامنحت لها الفرصة وشعرت بالأمان سوف تبدأ فى رسم وإرساء دورها وتبدأ تنمو طبقة المنظمين الذين يشكلون جوهر الرأسمالية .

رأى ثان يرى أن مثل هذه الفرصة غير ممكنة فى بلاد العالم الثالث إذ ليس بالضرورة أن يحتكم للخبرة الأوروبية فيما يتعلق بمراحل تطور الرأسمالية فى دول العالم الثالث ذلك أن الخبرة التى عايشها المجتمع الأوروبى تختلف عن تلك التى عهدتها الرأسمالية فى دول العالم الثالث . فالرأسمالية فى الأخيرة نشأت فى ظل الوجود الإستعمارى وهى دائما مرتبطة إرتباطا وثيقا برأس المال الأجنبى أى أنها رأسمالية تابعة لرأس المال الأجنبى . ومن ثم فإن إمكانية تحول رأسمالية السبعينات إلى رأسمالية منتجة قادرة على إفراز سياسة تنموية حقيقية أمر مشكوك فيه .

٣ ــ السؤال الثالث يدور حول إحتمال نجاح واستمرار رأسمالية السبعينات فى ضوء المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية . فرأسمالية السبعينات نشطت فى ظل ظروف ساعدت على نشأتها وتطورها . فهى رأسمالية إرتبطت بظاهرة الرواج المالى الناجم عن عمليات الحقن الخارجى للإقتصاد المصرى (تحويلات العاملين من الخارج ــ القروض ــ المساعدات ــ الدخول الريعية من قناة السويس والبترول والسياحة) الأمر الذى جعلها تسبح على بحر من العملات الأجنبية : فما هى إحتمالات تطورها مع نقص العوائد النفطية ورجوع العمالة المصرية وانخفاض تحويلات العاملين بالخارج وانخفاض عوائد السياحة وقناة السويس ؟ إن إستمرارية ونجاح رأسمالية السبعينات خلال العشر سنوات القادمة مرتبطة إرتباطا وثيقا بتلك التطورات .

« قائمـــة المراجـــع »

أولا : المصادر الأولية :

أ ــ الوثائق :

- أعداد من الجريدة الرسمية والوقائع المصرية خلال الفترة ٦٠ ــ ١٩٧٠ .
- كافة أعداد الجريدة الرسمية والوقائع المصرية خلال الفترة ٧٥ ــ ١٩٨٤ .
- قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .
- قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .
- التقرير السنوى الصادر عن الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة لعام ٨٢ ــ ١٩٨٣ .

ب ــ خطب وأحاديث :

مجموعة خطب وأحاديث الرئيس محمد أنور السادات فى الفترة من يناير ــ يونيو ١٩٨٧ ، الهيئة العامة للإستعلامات .

ثانيا : الكتـــب :

أ ــ كتب باللغة العربية :

١ ــ د . ابراهيم العيسوى ، **فى إصلاح ماأفسده الإنفتاح** ، كتاب الأهالى رقم ٣ ، سبتمبر ١٩٨٤ .

٢ ــ أحمد حمروش ، **قصة ثورة ٢٣ يوليو** (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٥) .

٣ ــ د . أحمد زايد ، **البناء السياسى فى الريف المصرى : تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة** (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١) .

٤ ــ د .أسعد عبد الرحمن ، **الناصرية : البيروقراطية والثورة فى تجربة البناء الداخلى** (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨١) .

٥ ــ باتريك أوبريان ، **ثورة النظام الاقتصاد فى مصر** ، ترجمة خيرى حماد ، (القاهرة : دار الكاتب العربى ، ١٩٧٠) .

٦ ــ جاك بولين ، **مع القومية العربية** ، ترجمة نجدة هاجر ، سعيد الغز ، (بيروت : المكتب التجارى ، ١٩٥٩) .

٧ ــ د . جمال العطيفى ، **آراء فى الشرعية وفى الحرية** ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠) .

٨ ــ د. جمال حمدان ، **شخصية مصر . دراسة فى عبقرية الزمان والمكان** ، (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٤) .

٩ ــ د . جمال مجدى حسنين ، **البناء الطبقى فى مصر ٥٢ ــ ١٩٧٠** (القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨١) .

١٠ ــ د. جودة عبد الخالق (محرر) ، التعريف بالإنفتاح وتطوره ، **الإنفتاح الجذور والحصاد والمستقبل** (القاهرة : المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٢) .

١١ ــ دافيد س لاندز ، **بنوك وباشوات** ، ترجمة د. عبد العظيم أنيس (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٦) .

١٢ ــ د . رفعت السعيد ، **الأساس الاجتماعى للثورة العرابية** ، (القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٦٦) .

١٣ ــ د . رمزى زكى ، **دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة** (القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٨٣) .

١٤ ــ روبرت مابرو ، **الاقتصاد المصرى ٥٢ ــ ١٩٧٢** ، ترجمة د . صليب بطرس (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٦) .

١٥ ــ روبرت مابيرو ، سمير رضوان ، **التصنيع فى مصر ٣٩ ــ ١٩٧٤ : السياسية والإدارة** ، ترجمة د . صليب بطرس (القاهرة : هيئة الكتاب ، ١٩٨١) .

١٦ ــ د. سميحة القليوبى ، **الشركات التجارية** (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٣) .

١٧ ـــ سيد مرعى ، **أوراق سياسية : من القرية إلى الإصلاح** ، (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٨) .

١٨ ـــ شارل بتلهايم ، **التخطيط والتنمية** ، ترجمة د. اسماعيل صبرى عبد الله (القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٨) .

١٩ ـــ شهدى عطية الشافعى ، **تطور الحركة الوطنية المصرية** (القاهرة : الدار المصرية للطباعة والنشر ، ١٩٥٧) .

٢٠ ـــ صبحى وحيدة ، **فى أصول المسألة المصرية** (القاهرة : مكتبة مدبولى ، د.ت) .

٢١ ـــ عادل حسين ، **الإقتصاد المصرى من الإستقلال إلى التبعية ٧٤ ـــ ١٩٧٩** ، (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨١) .

٢٢ ـــ د عاصم الدسوقى ، **كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٤ ـــ ١٩٥٢** (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٥) .

٢٣ ـــ عبد الله إمام ، **تجربة عثمان** (القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨١) .

٢٤ ـــ **قضية عصمت السادات : محاكمة عصر** (القاهرة روز اليوسف ، ١٩٨٣) .

٢٥ ـــ د. عبد القادر حاتم ، **حول النظرية الاشتراكية** (القاهرة : الدار القومية ، ١٩٥٩) .

٢٦ ـــ عبد الكريم درويش ، **البيروقراطية والاشتراكية** (القاهرة : مكتبة الأنجلو ، ١٩٦٥) .

٢٧ ـــ عثمان أحمد عثمان ، **تجربتى** (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٨١) .

٢٨ ـــ د. على الجريتلى ، **التاريخ الاقتصادى للثورة** (**القاهرة : دار المعارف ١٩٧٤**) .

٢٩ ـــ **خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ٥٢ ـــ ١٩٧٧** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧) .

٣٠ ــ د. على الدين هلال ، **السياسة والحكم فى مصر : العهد البرلمانى ٢٣ ــ ١٩٥٢** (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٧٧) .

٣١ ــ   (وآخرون) ، **المشكلة السياسية فى مصر والتحول إلى تعدد الأحزاب : تجربة الديمقراطية فى مصر ٧٠ ــ ١٩٨١** (القاهرة : المركزالعربى للبحث والنشر ١٩٨٢) .

٣٢ ــ د. على بركات ، **تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ ــ ١٩١٤ وأثره على الحركة السياسية** (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، د . ت) .

٣٣ ــ د. فاروق يوسف ، **الثورة والتغيير السياسى فى مصر** (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٧٩) .

٣٤ ــ ف . أ لوتسكفيتش ، **عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادى ٥٢ ــ ١٩٧١** ترجمة د. سلوى أبو سعده ، د. واصل بحر (بيروت : دار الكلمة للنشر ، ١٩٨٠) .

٣٥ ــ فتحى رضوان ، **طلعت حرب : بحث فى العظمة** (القاهرة : دار الكتاب للطباعة والنشر ، ١٩٧٠) .

٣٦ ــ د. فتحى عبد الفتاح ، **القرية المصرية : دراسة فى الملكية وعلاقات الانتاج** (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٣) .

٣٧ ــ د. فؤاد مرسى ، **التمويل المصرفى للتنمية الاقتصادية** (الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٠) .

٣٨ ــ   **هذا الانفتاح الاقتصادى** (بيروت : دار الوحدة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠) .

٣٩ ــ لطفى الخولى ، **دراسات فى الواقع المصرى المعاصر** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٤) .

٤٠ ــ د. لويس عوض ، **تاريخ الفكر المصرى الحديث : من عهد اسماعيل إلى ثورة ١٩١٩** (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٤) .

٤١ ــ محمد أنور السادات ، **وصيــــتى** ، (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، د . ت) .

٤٢ ــ **البحث عن الذات** (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٨) .

٤٣ ــ محمد حسنين هيكل ، **خريف الغضب** ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٣) .

٤٤ ــ د. محمد دويدار ، **الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير** (الاسكندرية ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٨) .

٤٥ ــ د. محمود القاضى ، **البيوت الزجاجية** (القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨١) .

٤٦ ــ د. محمود عبد الفضيل ، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ٥٢ ــ ١٩٧٠ : دراسة فى المسألة الزراعية فى مصر** (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٨) .

٤٧ ــ **الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى** (بيروت : معهد الانماء العربى ، ١٩٨٠ .

٤٨ ــ
١٩٨٣) .

٤٩ ــ د. محمود متولى ، **الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤) .

٥٠ ــ محمود مراد ، **من كان يحكم مصر : شهادات وثائقية** (القاهرة : مطابع الأهرام ، ١٩٧٥) .

٥١ ــ هيلين آن ريفلين ، **الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر** ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ومصطفى مصطفى الحسينى (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٧) .

ب ــ كتب باللغة الأجنبية :

1 - Ali E Hillal Dessouki, The Politics of Income distribution in Egypt, **The Political Economy of Income distribution in Egypt,** in Goude Abdel Khalek and Robert Tignor eds., (New Yourk-London: Holmes & Meisr Publishers, 1980).

2 - Gabriel Baer, **Ahistory of Landownership in Modern Egypt 1800-1950** (Chicago: The University of Chicago Press, 1959).

3 - Peter Gran, **Islamic Roots of Capitalism, Egypt 1760-1840** (Austin: University of texas press, 1979).

ثالثا : أبحاث ورسائل غير منشورة :

أ ـــ الأبحـــــاث :

١ ـــ د. ابراهيم العيسوى ، **تطور النظام الاجتماعى ومستقبل التنمية فى مصر** ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمى السنوى الخامس للإقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢٧ ـــ ٢٩ مارس ١٩٨٠ ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع .

٢ ـــ د. جودة عبد الخالق : **أهم دلالات سياسة الإنفتاح الإقتصادى بالنسبة للتحولات الهيكلية فى الإقتصاد المصرى ٧١ ـــ ١٩٧٧** ، المؤتمر العلمى السنوى الثالث للإقتصاديين المصريين ، ٢٣ ـــ ٢٥ مارس ١٩٧٨ ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع .

٣ ـــ د. رأفت شفيق : **دور القطاع الخاص فى تنمية الصناعات التحويلية بمصر فى ظل سياسة الإنفتاح الاقتصادى** ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمى السنوى الخامس للإقتصاديين المصريين ٢٧ ـــ ٢٩ مارس ١٩٨٠ ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع .

٤ ـــ سيد البواب ، **قضية الإقتصاد المصرى الكبرى ، قضية الإنتاج المصرى فى ظل الإنفتاح الإقتصادى : المشاكل والحلول ٧٥ ـــ ١٩٨٢** ، بحث غير منشور بنك الإستثمار القومى ١٩٨٤ .

٥ ـــ د. محمد عبد الشفيع ، **الإقتصاد المصرى من أين وإلى أين** ، بحث غير منشور ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٤ .

٦ ـــ د. محمود عبد الفضيل ، **المشاكل الجديدة للإدارة والتوجيه والتخطيط فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى** ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى الثامن للإقتصاديين المصريين ١٢ ـــ ١٤ مايو ١٩٨٥ ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع .

ب ــ الرســـــائل :

١ ــ **أحمد عبد الحميد ثابت ، علاقات التبعية وأزمة التنمية فى العالم الثالث : مصر كدراسة حالة ٧٠ ــ ١٩٨١** ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٣) .

٢ ــ السيد على زهرة ، **الأحزاب السياسية وسياسة الإنفتاح الاقتصادى فى مصر** ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٤) .

٣ ــ أمانى قنديل ، **صنع السياسات العامة فى مصر مع تطبيق على السياسة الإقتصادية ٧٤ ــ ١٩٨١** ، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٥) .

جـ ــ رسائل باللغة الإنجليزية :

1 Malak Zaalouk, Commercial Agents in Egypt, A case study in Development, unpubliched P.H.D. thesis submitted to the university of Hull (London) 1982 .

رابعا : الدوريـــــات :

١ ـــ د. أحمد يوسف أحمد ، د. عثمان محمد عثمان ، الأبعاد الاقليمية والدولية لبدائل التنمية فى مصر ، **نشرة المستقبلات العربية البديلة** ، عدد ٥ يوليو ، ١٩٨٢ .

٢ ـــ الطليعة ، تاريخ ووثائق القطاع العام ، ملف خاص ، **مجلة الطليعة** ، العدد الثامن ، أغسطس ١٩٦٥ .

٣ ـــ د. رفعت السعيد ، الطبقة المتوسطة ودورها فى المجتمع المصرى ، **مجلة الطليعة** ، السنة الثامنة ، العدد الثالث ، مارس ١٩٧٢ .

٤ ـــ د. سمير رضوان ، الاقتصاد المصرى بين الرأسمالية والاشتراكية ، **مجلة الأهرام الاقتصادى** ، العدد ٨٣١ ، ١٧ ديسمبر ، ١٩٨٤ .

٥ ـــ سيد البواب ، طبيعة مشروعات الإنفتاح فى الاقتصاد المصرى ، **مجلة الأهرام الإقتصادى** ، **العدد ٨٤٢ ، ٤ مارس ، ١٩٨٥** .

٦ ـــ عادل حمودة ، أثرياء يوليو وضحايا الحراسة ، **مجلة روزاليوسف** ، السنة التاسعة والخمسون ، العدد ٢٩٠٢ ، ٢٣ يناير ، ١٩٨٤ .

٧ ـــ عادل غنيم ، ثورة يوليو والرأسمالية المصرية ، **مجلة الطليعة** ، العدد السابع ، يوليو ١٩٦٥ .

٨ ـــ حول قضية الطبقة الجديدة ، **مجلة الطليعة ، السنة الرابعة ، العدد الثانى ، فبراير ١٩٦٨** .

٩ ـــ عصام رفعت ، الإدارة تتلاعب والنتيجة عقاب المساهمين فى بنك الأهرام ، **مجلة الأهرام الإقتصادى** ، العدد ٨١٧ ، ١٩٨٤/١٠/١٠ .

١٠ ـــ انقذوا بنك الأهرام من مليونيرات زمان ، **مجلة الأهرام الإقتصادى** ، العدد ٨١٨ ، ١٩٨٤/١٠/١٧ .

١١ ـــ عماد غنيم ، فاتورة حساب ١٩٨٣ ، **مجلة الأهرام الإقتصادى** ، العدد ٧٩٥ ، ١٩٨٤/٤/١٦ .

١٢ ــ د. على الدين هلال ، المؤامرة ، **مجلة روزاليوسف** ، السنة التاسعة والخمسون ، العدد ٢٩٠٢ ، ٢٣ يناير ١٩٨٤ .

١٣ ــ د. فؤاد مرسى ، نظرة جديدة على تكوين النظام المصرفى ، **مجلة مصر المعاصرة** ، العدد ٣٤٦ ، أكتوبر ١٩٧١ .

١٤ ــ د. محمد الدمشاوى ، مؤشرات إندماج الإقتصاد المصرى فى التقسيم الدولى الجديد للعمل خلال فترة السبعينات ، **مجلة مصر المعاصرة** ، العدد ٣٩٦ ، ابريل ١٩٨٤ .

١٥ ــ د. محمد دويدار ، التكوين الخارجى للتخلف الإقتصادى فى مصر ، **مجلة مصر المعاصرة** ، العدد ٣٧٣ ، يوليو ١٩٧٨ .

١٦ ــ د. محمود عبد الفضيل ، مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى ظل الإنفتاح الإقتصادى ، **مجلة الطليعة** ، عدد مايو ١٩٨٤ .

١٧ ــ حول مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى الواقع المصرى الراهن ، **مجلة الطليعة** عدد يناير ــ مارس ١٩٨٥ .

١٨ ــ حول إتجاهات التوسع والإنكماش فى الإقتصاد المصرى فى ظل سياسة الإنفتاح الإقتصادى ، **مجلة مصر المعاصرة** ، السنة ٧٥ ، العدد ٣٩٧ ، يوليو ١٩٨٤ .

١٩ ــ د. مصطفى كامل السيد ، السلطة التنفيذية فى مصر ، **مجلة الأهرام الإقتصادى** ، العدد ١٨ اغسطس ١٩٨٣ .

خامسا : الصحف والمجلات :

أعداد مختلفة من :
الأهرام .
الأخبار .
الأهالى .
الوفد .
المجلة .

ملحـــق رقـــم (١)

بيان حجم مساهمات وحدات القطاع العام والهيئات العامة والمحلية والنقابات فى الشركات المساهمة ٧٥ ــ ١٩٨٢ . وتصنف وفقا للترتيب التالى :

أولا : قطاع المال ويشمل :

١ ــ البنوك .

٢ ــ شركات التأمين .

ثانيا : قطاع الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية وتشمل :

١ ــ شركات التجارة الخارجية .

٢ ــ شركات القـــطن .

٣ ــ شركات الزراعـــة .

٤ ــ شركات الكهربـــاء .

٥ ــ شركات السلع الغذائية .

٦ ــ شركات الغزل والنسيج .

٧ ــ شركات صناعة وإنتاج حربى .

٨ ــ شركات أدويـــة .

٩ ــ شركات البترول .

ثالثا : قطاعى السياحة والنقل ويشملان :

١ ــ شركات السياحة .

٢ ــ شركات النقل .

رابعا : قطاع التعمير والمقاولات .

خامسا النقابـــات .

سادسا: الهيئات المحليـة .

سابعا : هيئات عامـــة .

أولا : قطـاع المـال
١ ـ البنـوك
« بنـك ناصـر »

الشـركة	قيمة المساهمة بالألف جنيه
١ ـ بنك مصر الدولى	١٢٧٥
٢ ـ العربية الدولية للفنادق والسياحة	١٨٧٥
٣ ـ الخليج / مصر للفنادق والسياحة	٣١٩٢
٤ ـ بنك مصر رومانيـا	٢٥٥٠
٥ ـ السويـس للأسمنت	١٠٠٠
٦ ـ مصر للتبريدات والتخزين	٧٢٠
٧ ـ العامرية للألياف الصناعية	١٢٧٨٠
٨ ـ الإسماعيلية مصر للدواجن	٩٠٣
٩ ـ الإسماعيلية مصر للتنمية	٢١٢٣
١٠ ـ بورسعيد الحرة للتجارة والتنمية	١٠٠
١١ ـ بنك قناة السويس	١٢٥٠
١٢ ـ مصر للهندسة والإنشاءات	١٤٠٠
١٣ ـ العربية المشتركة للإستثمار	٣٢٥٠
١٤ ـ الإسماعيلية للسياحة	١٧٩٠
١٥ ـ بنك التعمير والإسكان	١٢٥٠
١٦ ـ مصر للأغذيـة	١٥٧٥
١٧ ـ الوطنية للأمن الغذائى	٢٥٠
١٨ ـ المهندس الوطنية للمنتجات الغذائية	٥٠٠
١٩ ـ الوطنية للإسكان للنقابات المهنية	٢٠٠٠
٢٠ ـ المهندس الوطنية لصناعة المكرونة والنشويات	١٠٠
٢١ ـ مصر / ادكو للنقل البحرى	١٦٠٠
٢٢ ـ مصر / أبوظبى للإستثمارات العقارية	٧٠٠
٢٣ ـ مصر للإستثمار	٧٥٠٠
٢٤ ـ الملاحة الوطنية	٢١٠٠

٢٥ ــ البنك المصرى العالمى	١٠٠٠٠
٢٦ ــ الاسماعيلية الوطنية للمشاتل	١٥٠
٢٧ ــ دار مايو الوطنية للنشر	٥٠٠
٢٨ ــ بنك مصر اكستريور	١٧٤٠
٢٩ ــ مصر العربية للإنتاج الحيوانى	١٩٨١
٣٠ ــ بنى سويف للطوب الطفلى	٥٠٠
٣١ ــ أسوان الوطنية للميكنة الزراعية	١٠٠
جملــــة	**٧٢١٥٤**

« بنـــك القاهـــرة »

١ ــ بنك القاهرة باركليز الدولى	٥٠٠٠
٢ ــ السويس للأسمنت	٥٠٠
٣ ــ بنك القاهرة وباريس	٥١٠٠
٤ ــ مصر للإستثمار والتنمية	٢٠٠
٥ ــ بنك قناة السويس	١٢٥٠
٦ ــ العاشر من رمضان للإنشاءات	٣٧٥
٧ ــ العربية للمنتجات الخشبية	١٥٠
٨ ــ بنك القاهرة والشرق الأقصى	٣٠٥٠
٩ ــ الأهلية للإستثمار والتعمير	١٠٠٠
١٠ ــ العربية المشتركة للإستثمار	٤٣٥٠
١١ ــ بنك التعمير والإسكان	١٢٥٠
١٢ ــ التمساح للمشروعات السياحية	٦٠٠
١٣ ــ الإسماعيلية للتسويق والتصدير	٢٥٠
١٤ ــ البنك المصرى العالمى	١٠٠٠٠
١٥ ــ دار مايو الوطنية للنشر	٢٥٠
١٦ ــ يوسكاليس ويستنيستر	٣٧٠
١٧ ــ البنك المصرى الخليجى	١٠٠٠
١٨ ــ سوهاج للإستثمار والتنمية	٣٠٠
١٩ ــ الفيوم الوطنية للأمن الغذائى	٢٥٠
٢٠ ــ بنك مصر العربى الأفريقى	١٤٠٠
جملــــة	**٣٦٦٤٥**

« البنك الأهلى المصرى »

١ ـ بنك تشيس الأهلى	٥١٠٠
٢ ـ العربية الدولية للفنادق والسياحة	١٨٧٥
٣ ـ فنادق حدائق الأهرام بيراميدز	٤٠٠
٤ ـ بنك الإئتمان الدولى	٥٠٠٠
٥ ـ السويس للأسمنت	١٩٠٠
٦ ـ بنك قناة السويس	١١٠٠
٧ ـ المصرية المالية للتعمير والبناء	٦٣٧٫٥
٨ ـ زيروكس مصر	١٧٥
٩ ـ العربية المشتركة للإستثمار	٤٢٥٠
١٠ ـ المصرفية العربية الدولية	٨٣٤
١١ ـ بنك التعمير والإسكان	١٢٥٠
١٢ ـ المصرية الفرنسية للكاوتشوك	١٢٥٧٫٤
١٣ ـ المهن الطبية للإستثمار	١٠٠٠
١٤ ـ الملاحة الوطنية	٢١٠٠
١٥ ـ التمساح للمشروعات السياحية	١١٦٠
١٦ ـ الإسماعيلية للتسويق والتصدير	٢٠٠
١٧ ـ الإسماعيلية الوطنية لتنمية الثروة الحيوانية	١٠٠
١٨ ـ البنك المصرى العالمى	١٠٠٠٠
١٩ ـ مصر الفيوم لمواد البناء	٢٥٠
٢٠ ـ بنك الإسكندرية التجارى البحرى	١٤٢٨٫٥
٢١ ـ دار مايو الوطنية للنشر	٢٥٠
٢٢ ـ سمينزايجيبت	٣٠٠
٢٣ ـ المنتزه للسياحة والإستثمار	١٢٥٠
٢٤ ـ المشتركة لتصنيع الأخشاب	٣٠٠
٢٥ ـ بنك الإئتمان الدولى مصر	٣٥٧٠
جملـــــة	٤٥٦٨٧٫٥

« بنك الإسكندريـــة »

١ ـ بنك مصر إيران للتنمية	٥٠٠٠
٢ ـ السويس للأسمنت	١٠٠٠
٣ ـ بنك قناة السويس	١٢٥٠
٤ ـ الإسكندرية الكويت الدولى	٥٠٠٠
٥ ـ الدلتا للسكر	٢٠٠٠
٦ ـ بنك الدلتا الدولى	١٥٠٠٠
٧ ـ العربية المشتركة للإستثمار	٣٤٧٥
٨ ـ الإسماعيلية للسياحة	٣٥٠
٩ ـ بنك التعمير والإسكان	١٠٠٠
١٠ ـ مصر / أسوان لتصنيع الأسماك	٥٢٠
١١ ـ المهندس الوطنية للأمن الغذائى	٥٠٠
١٢ ـ البنك المصرى العالمى	١٠٠٠٠
١٣ ـ بنك الإسكندرية التجارى البحرى	١٤٢٨٫٥
١٤ ـ دار مايو الوطنية للنشر	٢٥٠
١٥ ـ الإسماعيلية الوطنية للإستثمارات العقارية	١٥٠
١٦ ـ بنك مصر العربى الأفريقى	١٤٠٠
جملـــــة	٣٤٨٢٣٫٥

« البنك المركزى المصرى »

١ ـ البنك المصرى العالمى	٦٠٠٠٠

« بنك ناصر الإجتماعى »

١ ـ السويس للأسمنت	٥٠٠
٢ ـ الإسماعيلية / مصر للدواجن	٥٠٠
٣ ـ الإسماعيلية / مصر للتنمية	٥٠٠
٤ ـ الدلتا للسكر	١٠٠٠
٥ ـ مستشفى السلام	١٩٦٠
٦ ـ مصر / أسوان لصيد وتصنيع الأسماك	٣١٥

٧ ـــ مستشفى السلام الدولى	٦٠٠
٨ ـــ مصر لإنتاج الطوب الطفلى	١٠٠٠
٩ ـــ الوطنية للأمن الغذائى	٥٠٠
١٠ ـــ الوطنية للإسكان للنقابات المهنية	٢٠٠٠
١١ ـــ الإسماعيلية للتسويق والتصدير	٥٠
١٢ ـــ الوطنية لتنمية الثروة الحيوانية	١٢٥
١٣ ـــ بنك البحيرة الوطنى للتنمية	١٠٠
١٤ ـــ بنك كفر الشيخ الوطنية للتنمية	٣٧٫٥
١٥ ـــ بنك الشرقية الوطنى للتنمية	٢٠٠
١٦ ـــ بنك الجيزة الوطنى للتنمية	٢٥٠
١٧ ـــ بنك أسيوط الوطنى للتنية	١٠٠
١٨ ـــ كفر الشيخ الوطنى للأمن الغذائى	١٠٠
١٩ ـــ بنك شمال سيناء الوطنى للتنمية	٢٠٠
٢٠ ـــ بنك سوهاج الوطنى للتنمية	٢٥٠
٢١ ـــ بنك دمياط الوطنى للتنمية	٢٥٠
٢٢ ـــ الفيوم الوطنية للأمن الغذائى	٢٥٠
٢٣ ـــ أسيوط الوطنية للأمن الغذائى	١٠٠
٢٤ ـــ بنك المنوفية الوطنى للتنمية	١٥٠
٢٥ ـــ أسيوط الوطنية للتبريدات والثلج	١٠٠
٢٦ ـــ أسيوط الوطنية للدواجن والبيض	٦٠
جملـــــة	**١١١٩٧٫٥**

« بنك التنمية والإئتمان الزراعى »

١ ـــ بنك الجيزة الوطنى للتنمية	٢٠٠
٢ ـــ بنك أسيوط الوطنى للتنمية	٢٠٠
٣ ـــ المصرية الزراعية لإنتاج التقاوى	١٠٠
٤ ـــ سوهاج للإستثمار والتنمية	١٠٠
٥ ـــ بنك شمال سيناء الوطنى للتنمية	٢٠٠
٦ ـــ بنك سوهاج الوطنى للتنمية	٢٠٠
٧ ـــ بنك دمياط الوطنى للتنمية	١٥٠

٨ ـــ الفيوم الوطنية للأمن الغذائى	٢٥٠
٩ ـــ أسوان الوطنية للميكنة الزراعية	٢٠٠
١٠ ـــ بنك المنوفية الوطنى للتنمية	١٥٠
١١ ـــ أسيوط الوطنية للتبريدات والثلج	١٠٠
١٢ ـــ أسيوط الوطنية للدواجن والبيض	٦٠
١٣ ـــ الدقهلية الوطنية للأمن الغذائى	٢٠٠
١٤ ـــ الاسماعيلية للتسويق والتصدير	٥٠
١٥ ـــ بنك الفيوم الوطنى للتنمية	٢٠
١٦ ـــ كفر الشيخ الوطنية للأمن الغذائى	١٠٠
١٧ ـــ أسيوط الوطنية للأمن الغذائى	١٠٠
١٨ ـــ بنك البحيرة الوطنى للتنمية	١٢٩
١٩ ـــ بنك الشرقية الوطنى للتنمية	١٤١٫٩
جملـــــة	٢٦٥٠٫٩

« بنك التنمية الصناعية »

١ ـــ البيت الاستشارى العربى الدولى	١٧٥
٢ ـــ مصر لانتاج الطوب الطفلى	٢٣٤
٣ ـــ بنى سويف للطوب الطفلى	٢٥٠
٤ ـــ بنك مصر العربى الأفريقى	١٤٠٠
جملـــــة	٢٠٥٩

« البنك العقارى العربى »

١ ـــ بنك التعمير والاسكان	٢٥٠

« البنك العقارى المصرى »

١ ـــ بنك التعمير والاسكان	١٠٠٠

« بنك الاستثمار القومى »

١ ـــ بنك الإسكندرية التجارى البحرى	٣٠٠٠

٢ ــ شركات التأمين

شركة مصر للتأمين

١ ــ بنك مصر إيران للتنمية	٥٠٠٠
٢ ــ العربية الدولية للفنادق والسياحة	١٢٥٠
٣ ــ الجرانيت والرخام المصرية	٩٠
٤ ــ العربية الدولية للتأمين	٨٧٠
٥ ــ مصر إيران لتكييف الهواء	٦٠
٦ ــ مصر إيران فرنسا للفنادق	٤٨٩٫١٣
٧ ــ جاك يوريل مصر	١٥
٨ ــ السويس للأسمنت	٥٠٠
٩ ــ الكويتية المصرية للأحذية والمنتجات الجلدية	٢٠٠٠
١٠ ــ مصر إيران للمنشآت السياحية والإدارية	٣٠٠
١١ ــ مصر إيران للأثاث	٢٥٠
١٢ ــ مصر للاستثمار العقارى والسياحى	٤٥٠٠
١٣ ــ بنك قناة السويس	١٤٥٠
١٤ المصرية المالية للتعمير ومواد البناء	٦٣٧٫٥
١٥ ــ الاستثمار العربى	٥٠٠
١٦ ــ المصرفية العربية الدولية	٨٣٤
١٧ ــ بنك التعمير والاسكان	١٠٠٠
١٨ ــ إدارة العقارات	٥٢٥
١٩ ــ مصر / أسوان للسياحة	٥٠٠
٢٠ ــ مصر / أسوان لصيد وتصنيع الأسماك	٥٢٠
٢١ ــ البيت الاستشارى العربى الدولى	١٠٥
٢٢ ــ مصر إيران للفنادق	٤٩٠
٢٣ ــ الكويتية المصرية لمواد البناء	١٢٠٠
٢٤ ــ مصر لإنتاج الطوب الطفلى	٢٥٠
٢٥ ــ المهندس الوطنية للمنتجات الغذائية	٥٠٠
٢٦ ــ الملاحة الوطنية	١٠٥٠
٢٧ ــ بنك الاسكندرية التجارى البحرى	٢١٠٠
٢٨ ــ سيمنز إيجيبت	١٥٠

٢٩ ــ البنك المصرى الخليجى	١٦٧٫٥
٣٠ ــ بنك سوهاج الوطنى للتنمية	٢٠٠
جملــــة	**٢٨٤٠٢٫١**

« شركة الشرق للتأمين »

١ ــ السعودية المصرية للاستثمار والتمويل	٣٥٠٠
٢ ــ السويس للأسمنت	٥٠٠
٣ ــ الكويتية المصرية للأحذية والمنتجات الجلدية	٢٠٠٠
٤ ــ الاسماعيلية مصر للدواجن	٣٠٠
٥ ــ القاهرة للعقارات	٦٨٩
٦ ــ المصرية الأمريكية للتأمين	١٥٠٠
٧ ــ العاشر من رمضان للإنشاءات	٥٦٢٫٥
٨ ــ الدلتا للسكر	٢٤٠٠
٩ ــ بنك القاهرة الشرق الأقصى	٢٠٠٠
١٠ ــ بنك الدلتا الدولى	١٠٠٠
١١ ــ مستشفى السلام	٦٦٥
١٢ ــ المقطم للفنادق والمنشآت السياحية	٩٣٠
١٣ ــ العربية المشتركة للاستثمار	٣٦٥٠
١٤ ــ بنك التعمير والاسكان	١٠٠٠
١٥ ــ مصر / أسوان للسياحة	٥٠٠
١٦ ــ مصر / أسوان لصيد وتصنيع الأسماك	١٥٦٠
١٧ ــ البيت الاستشارى العربى الدولى	١٠٥
١٨ ــ الكويتية المصرية لمواد البناء	١٢٠٠
١٩ ــ مصر أبو ظبى للاستثمارات العقارية	٢١٠٠
٢٠ ــ مصر للاستثمار	١٠٠٠
جملــــة	**٢٧١٦١٫٥**

« الشركة المصرية لإعادة التأمين »

١ ــ مصر إيران فرنسا للفنادق	٢٤٤٫٦
٢ ــ السويس للأسمنت	٢٥٠

٣ ــ مصر إيران للمنشآت السياحية والادارية	٦٠٠
٤ ــ العربية المشتركة للاستثمار	٢٢٥٠
٥ ــ بنك التعمير والاسكان	١٠٠٠
٦ ــ مصر إيران للفنادق	٢٤٥
٧ ــ سمنود للنسيج والوبريات	٧٠٠
٨ ــ بنك مصر العربي الأفريقى	١٤٠٠
جملـــــة	٦٦٨٩٫٦

« شركة التأمين الأهلية »

١ ــ السعودية المصرية للإستثمار والتمويل	٣٥٠٠
٢ ــ السويس للأسمنت	٥٠٠
٣ ــ مصر للإستثمار والتنمية	٤٠٠
٤ ــ الأهلية للإستثمار والتعمير	١٠٠٠
٥ ــ المقطم للفنادق والمنشآت السياحية	٩٠٠
٦ ــ العربية المشتركة للإستثمار	٣٩٠٠
٧ ــ بنك التعمير والإسكان	١٠٠٠
٨ ــ التمساح للمشروعات السياحية	٤٢٠
جملـــــة	١١٦٢٠

ثانيا : قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية وتشمل :

١ ــ شركات التجارة الخارجية

« شركة النصر للتصدير والإستيراد »

١ ــ النصر الفطيم للتصدير والإستيراد	٤٠٠
٢ ــ تويوتـــا إيجيبت	٢٠٠
٣ ــ النصر الفطيم للتجارة	١٩٦٠
جملـــــة	٢٥٦٠

« شركة مصر للتجارة الخارجية »

١ ـ السويس للأسمنت	٦٥٠
٢ ـ الدلتا للسكر	١٠٠٠
جملــــة	**١٦٥٠**

« شركة مصر للإستيراد والتصدير »

١ ـ الفرعونية للملاحة	١٦٠
٢ ـ مصر / أسوان لصيد وتصنيع الأسماك	١٥٠٠
جملــــة	**١٦٦٠**

شركة النيل لتصدير الحاصلات الزراعية ،
والوادى لتصدير الحاصلات الزراعية ،
والعربية للتجارة الخارجية

١ ـ الفرعونية للملاحة	٤٠٠

٢ ـ شركات القطــــن

« الشركة الشرقية للأقطان »

١ ـ الفرعونية للملاحة	٤٠٠
٢ ـ بنك الدلتا الدولى	١٠٠
٣ ـ المصرية الأمريكية للنقل والشحن والتفريغ	٩٩٩
جملــــة	**١٤٩٩**

شركة اسكندرية التجارية ،
وشركة مصر لتصدير الأقطان ،
والشركة المساهمة لتجارة وتصدير الأقطان

١ ـ الفرعونية للملاحة	٦٤٠

٣ ــ شركات الزراعة والهيئات التابعة
« الشركة العامة للدواجن »

١ ــ الإسماعيلية / مصر للدواجن	٩٠٠

« الشركة المصرية الزراعية العامة »

١ ــ الإسماعيلية مصر للتنمية	١٠٠٠
٢ ــ الزراعية لإنتاج الألبان (فارسكور)	٥٠
جملـــــة	**١٠٥٠**

المصرية لإنتاج اللحوم والألبان ،
ومصر للألبان والأغذية ،
والنهضة الزراعية ،
والعربية لاستصلاح الأراضى

١ ــ الزراعية لإنتاج الألبان (فارسكور)	١٥٥٠

« الشركة العقارية المصرية »

١ ــ الزراعية لإنتاج الألبان	٥٠
٢ ــ أسوان الوطنية للميكنة الزراعية	٢٠٠
جملـــــة	**٢٥٠**

« شركة غرب النوباريـــة »

١ ــ بنك البحيرة الوطنى للتنمية	٥

« الهيئة الزراعية المصرية »

١ ــ المصرية لإنتاج التقاوى	٦٠

« الجمعية التعاونية العامة للأراضى المستصلحة »

١ ـــ الزراعية لإنتاج الألبان	١٠٠
٢ ـــ المصرية لإنتاج التقاوى	٨٢
جملـــــة	**١٨٢**

٤ ـــ شركات الكهرباء والهيئات التابعة »

« شركة النصر لصناعة المحولات الكهربائية »

١ ـــ المصرية الألمانية للمنتجات الكهربائية	٢٦٩٥
٢ ـــ المصرية لهندسة نظم القوى الكهربائية	١٣٠
جملـــــة	**٢٨٢٥**

« شركة مصر للمشروعات الكهربائية والميكانيكية »

١ ـــ مصر النمسا للإنشاءات والهندسة	٢٠٠
٢ ـــ المصرية لهندسة نظم القوى الكهربائية	١٣٠
جملـــــة	**٣٣٠**

« العامة للمشروعات الكهربائية »

١ ـــ براون أند روت المصرية للإنشاءات	٣٠٠

« شركة السد العالى للمشروعات الكهربائية (هايديلكو)

١ ـــ مقاولات القوى الكهربائية	٢١٠
٢ ـــ المصرية لهندسة نظم القوى الكهربائية	١٣٠
جملـــــة	**٣٤٠**

هيئة كهرباء مصر ، هيئة كهرباء الريف
هيئة مشروعات القطارة ، هيئة المحطات النووية
هيئة توزيع كهرباء القاهرة ، هيئة توزيع كهرباء الإسكندرية

١ ــ المصرية لهندسة نظم القوى الكهربائية	٧٨٠

٥ ــ شركات السلع الغذائيـــة
« شركة السكر والتقطير المصرية »

١ ــ مصر إيران للأثاث	٢٥٠
٢ ــ الدلتا للسكر	١٨٠٠٠
جملـــة	**١٨٢٥٠**

« شركة القاهرة للخلاصات الغذائية والعطرية »

١ ــ نازن مصر الدولية	١١٠٢٫٥

« الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات »

١ ــ مصر للمياه الغازية وحفظ الأغذية	٢٧٠

« الشركة المصرية لتسويق الأسماك »

١ ــ مصر / أسوان لصيد وتصنيع الأسماك	٦٧٦

النيل للمجمعات الإستهلاكية
الأهرام للمجمعات الإستهلاكية

١ ــ الوطنية للأمن الغذائى	٥٠٠

« شركة بسكو مصـــــر »

١ ــ العالمية للبان والحلويات	١٠٧٥

« شركة النصر لتعبئة الزجاجات »

١ ــ الفيوم للمياه المعدنية	١٧٥

« الهيئة العامة للسلع التموينية »

١ ــ الملاحة الوطنية	٣٥٠٠

٦ ــ شركات الغزل والنسيج

« شركة مصر للغزل والنسيج »

١ ــ مصر إيران للغزل والنسيج	٢٢١٠
٢ ــ سمنود للنسيج والوبريات	١٠٠٥٫٢
٣ ــ العربية المصرية للتفصيل	٣٠٠
جملـــة	**٣٥١٥٫٢**

« شركة مصر المنوفية للغزل والنسيج »

١ ــ مصر إيران للغزل والنسيج	٤٤٢٠
٢ ــ بنك الجيزة الوطنى للتنمية	٢٥
٣ ــ بنك المنوفية الوطنى للتنمية	٢٨
جملـــة	**٤٤٧٣**

« شركة النصر للأصواف »

١ ــ فستيا للملابس الجاهزة	٦٦٠

« شركة النصر للغزل والنسيج »

١ ــ سمنود للنسيج والوبريات	٣٩٢

٧ ـــ شركات صناعية وإنتاج حربى وهيئات تابعة لها
« الشركة العربية لمنتجات الخزف والصينى »

١ ـــ العربية للخزف	٤٥٠

شركة حلوان للمسبوكات الحربية وشركة حلوان للصناعات الحربية (٩٩٩)

١ ـــ ماكفوى المصرية للمعدات البترولية	١٠٤

« شركة المشروعات الصناعية والهندسية »

١ ـــ المشروعات الصناعية والهندسية تيكا الشرق الأوسط	٨٠

« شركة أبو زعبـــل للكيماويـــات »

١ ـــ فازعبل للكيماويات	٥٠٠
٢ ـــ جونسون واكس مصر	٥٢٥
جملـــــة	١٠٢٥

« شركة الحديد والصلب المصرية »

١ ـــ المصرية الإيطالية للهندسة إيجيبتكو	٢٠٠
٢ ـــ الاسكندرية الوطنية للصلب	١٠٠٠٠

« الهيئة العامة للمجمعات الصناعية والتعدينية »

١ ـــ الاسكندرية الوطنية للصلب	٧٠٠٠

« شركة النحاس المصـــرية »

١ ـــ المصرية الإيطالية للهندسة	١٥٠
٢ ـــ الاسكندرية الوطنية للصلب	٦٠٠٠
جملـــــة	٦١٥٠

« شركة الدلتا الصناعية للصلب »

١ ــ المصرية الايطالية للهندسة	١٠٠
٢ ــ المصرية للصمامات	٦١٧٫٤
٣ ــ الاسكندرية الوطنية للصلب	٦٠٠٠
٤ ــ المصرية الفرنسية للكاوتشوك	٢٥١٤٫٨
جملـــة	٩٢٣٢٫٢

« الشركة الأهلية للصناعات المعدنية »

١ ــ المصرية الايطالية للهندسة	١٠٠
٢ ــ الإسكندرية الوطنية للصلب	٦٠٠٠
جملـــة	٦١٠٠

« شركة النصر لصناعة المواسير »

١ ــ أكرو مصر للشدات والسقالات	٢٥٠٠

« الشركة المصرية لصناعة الجلود »

١ ــ العالمية للأحذية	٧٥١

« شركة الإسكندرية للمنتجات المعدنية »

١ ــ ديلكنسون سورر الشرق الأوسط	١١٢٠

« الشركة المصرية لصناعة الأخشاب »

١ ــ العربية للمنتجات الخشبية	١٥٠

« الشركة المصرية للصناعات الكيماوية »

١ ــ الدلتا للسكر	٢٠٠٠

« الشركة المصرية للإنشاءات المعدنية (ميتالكو) »

١ ــ المصرية الألمانية للإنشاءات المعدنية ٦٠٠

« الشركة العامة للبطاريات »

١ ــ كلورايــد إيجيبت ٣٤٢٠

« شركة النصر لمنتجات الكاوتشوك »

١ ــ المصرية الفرنسية للكاوتشوك ٣٧٧٢٫٢

« شركة النصر لصناعة المراجل البخارية »

١ ــ الوطنية للمراجل والأوعية الثقيلة ٩١٨

« شركة النصر لصناعة السيارات »

١ ــ المشتركة لتصنيع الأخشاب ٥٤٠

« مجمع الألمونيوم بنجع حمادى »

١ ــ دندرة للتنمية والاستثمار ١٠٠

٨ ــ شركات الأدوية
الشركة العربية للصناعات الدوائية ، وشركة القاهرة للأدوية ، والشركة العربية للأدوية والصناعات الكيماوية

١ ــ المصرية الدولية للصناعات الدوائية ٤٩٠٠

« الشركة المصرية لتجارة الأدوية »

١ ــ المصرية الدولية للصناعات الدوائية	١٤٠٠
٢ ــ المهن الطبية للإستثمار	١٠٠٠
جملـــــة	٢٤٠٠

« شركة ممفيس الكيماوية »

١ ــ المصرية الدولية للصناعات الدوائية	٧٠٠
٢ ــ المهن الطبية للإستثمار	٥٠٠
جملـــــة	١٢٠٠

شركة الجمهورية لتجارة الأدوية ، وشركة الإسكندرية للأدوية

١ ــ المهن الطبية للإستثمار	١٠٠٠

٩ ــ شركات البترول

« الشركة العامة للبترول »

١ ــ الحفر المصرية	٣١٩٨

« المؤسسة المصرية العامة للبترول »

١ ــ المشروعات البترولية والاستشارات الفنية	١٤٠٠
٢ ــ برون مصر الهندسية	١٠٠
٣ ــ المصرية للصمامات	٣٥٢٫٨
٤ ــ الإسكندرية الوطنية للصلب	١٠٠٠٠
جملـــــة	١١٨٥٢٫٨

ثالثا : قطاعى السياحة والنقل ويشملان :

١ ــ شركات السياحة والهيئات التابعة لها

« الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق (ايجوث) »

١ ــ المصرية لتنمية السياحة	١٣٦٠
٢ ــ هوليداى وريميز للاستثمارات والتنمية السياحية	٢٨٨٧٫٥
٣ ــ الخليج مصر للفنادق والسياحة	٣٣٢٥
٤ ــ التعمير السياحى	١٠٥٠
٥ ــ المصرية السويسرية للموتيلات	١٥
٦ ــ الإسماعيلية للسياحة	٢٥٠٠
٧ ــ العربية للاستثمار السياحى والفندقى	١٧٠٢
٨ ــ مصر / أسوان للسياحة	١٠٠٠
٩ ــ ترايادا مصر للفنادق	٥٠٠
١٠ ــ الشرق الأوسط للإستثمارات السياحية والفندقية	٩٠٠
جملـــــــة	١٥٢٣٩٫٥

شركة الفنادق المصرية ،
وشركة مصر للفنادق ،
وشركة مصر للسياحة هيئة تنشيط السياحة

١ ــ مصر / أسوان للسياحة ٢ ــ الشرق الأوسط للإستثمارات السياحية والفندقية	٢١٢٥

٢ ــ شركات النقل والمواصلات والهيئات التابعة لها
شركة القناة لأعمال الموانىء ،
وشركة التمساح لبناء السفن

١ ــ القناة العالمية لمشروعات التطهير	٤٠٠

« شركة الأعمال البورسعيدية »

١ ــ القناة العالمية لمشروعات التطهير	٢٠٠
٢ ــ السويس الألكترونية	٦٠

« الشركة العربية لاصلاح وبناء السفن »

١ ــ المصرية السعودية للتنقيب والأعمال البحرية	١٢٠

شركة القناة للتوكيلات الملاحية ،
وشركة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية ،
والشركة المصرية لأعمال النقل البحرى ،
والشركة العربية للشحن والتفريغ ،
والشركة المصرية لإصلاح وبناء السفن

١ ــ الملاحة الوطنية	٣٢١٥٠
١ ــ بنك الإسكندرية التجارى البحرى	

« شركة المستودعات المصرية العامة »

١ ــ الملاحة الوطنية	٧٠٠
٢ ــ بنك البحيرة الوطنى للتنمية	٣٥٠
جملـــــة	**١٠٥٠**

الشركة المصرية للملاحة البحرية ،
والشركة المصرية للتوريدات والأشغال البحرية ،
وشركة القناة للشحن والتفريغ

١ ــ الملاحة الوطنية	١٤٠٠

« هيئة قناة السويس »

١ ــ الاسماعيلية مصر / للدواجن	٥٠
٢ ــ الاسماعيلية مصر / للتنمية	٥٠

٣ ـــ بنك قناة السويس	٥٥٠
٤ ـــ الاسماعيلية للسياحة	٥٥٠
٥ ـــ الاسماعيلية للمزارع السمكية	١٣٧
٦ ـــ البيت الاستشارى العربى الدولى	٢٨٠
٧ ـــ الاسماعيلية للطوب الطفلى	٢٠٠
٨ ـــ المهندس الوطنية للمنتجات الغذائية	٢٥٠
٩ ـــ الوطنية للإسكان للنقابات المهنية	١٠٠٠
١٠ ـــ الاسماعيلية للتسويق والتصدير	١٥٠
١١ ـــ الوطنية لتنمية الثروة الحيوانية	٢٠٠
١٢ ـــ بورسعيد الوطنية للأمن الغذائى	١٥٠
١٣ ـــ قناة السويس للإستثمار	٢٠٠٠
١٤ ـــ بنك شمال سيناء الوطنى للتنمية	٢٠٠
١٥ ـــ الشرقية الوطنية للمقاولات	١٥٠
جملـــــة	٥٩١٧

« مؤسسة مصر للطيران »

١ ـــ العالم العربى / مصر للطيران والفنادق	١٥٠٠
٢ ـــ مصر أسوان للسياحة	١٠٠٠
جملـــــة	٢٥٠٠

« ميناء القاهرة الجوى »

١ ـــ العربية للاستثمار السياحى والفندق	٢٧٠

« الهيئة القومية لسكك حديد مصر »

١ ـــ المصرية الفرنسية لصيانة وتجديد الخطوط الحديدية	٢٥٥

رابعا : قطاع التعمير والمقاولات

١ ـــ شركات الإسكان والتعمير والمقاولات والهيئات التابعة لها

« شركة الشمس للإسكان والتعمير »

١ ـــ الاستشارات العربية للتعمير	٦٦٥٠
٢ ـــ مصر أبوظبي للاستشارات العقارية	٢٤٥٠
٣ ـــ الشمس بيراميدز للفنادق والسياحة	٥٥٢
٤ ـــ التعمير السياحي	١٠٥٠
جملـــــة	**١٠٧٠٢**

« شركة المصاعد ومواد البناء »

١ ـــ العربية للمصاعد شندلر / مصر	٦٢٠٠

« شركة القاهرة للإسكان والتعمير »

١ ـــ القاهرة للإستثمارات والتنمية	٣٨٢٥
٢ ـــ البيت الاستشاري العربي الدولي	٧٠
جملـــــة	**٣٨٩٥**

« هيئة المدن الجديدة »

١ ـــ العاشر من رمضان للإنشاءات	٥٦٢٫٥
٢ ـــ العربية للمنتجات الخشبية	١٥٠
٣ ـــ بنك التعمير والإسكان	٣٠٠٠
جملـــــة	**٣٧١٢٫٥**

« شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير »

١ ـــ المصرية الكويتية للتنمية العقارية	١٦٢٦٫٦

شركة التعمير والمساكن الشعبية ،
وشركة النصر للإسكان والتعمير ،
وشركة المعمورة للإسكان والتعمير

١ ـــ زهراء المعادى للإستثمار والتعمير	٦٠٠٠

« الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالى »

١ ـــ مصر / أسوان للسياحة	١٠٠٠
٢ ـــ مصر / أسوان لصيد وتصنيع الأسماك	٧٠٨
٣ ـــ أسوان للرخام والجرانيت	٤٨٠
جملـــــة	٢١٨٨

« صندوق الدراسات بوزارة التعمير »

١ ـــ البيت الاستشارى العربى الدولى	١٤٠
٢ ـــ مصر لإنتاج الطوب الطفلى	٥٣٠٠
جملـــــة	٥٤٤٠

« الهيئة العامة للتنمية والتعمير »

١ ـــ الزراعية لانتاج الألبان (فارسكور)	٢٠٠

« شركة المقاولون العرب »

١ ـــ المصرية الإيرانية للمقاولات	٧٥٠
٢ ـــ فنادق حدائق الأهرام بيراميدز	١٦٠٠
٣ ـــ دينا أراب للهندسة للإنشاءات	٨٠
٤ ـــ أكرو مصر للشدات والسقالات	٢٥٠
٥ ـــ العاشر من رمضان للإنشاءات	٢٢٥٠
٦ ـــ العربية للمنتجات الخشبية (متين)	٨٠٠
٧ ـــ المقاولون العرب للإستثمارات	٧١٢٥
٨ ـــ المصرفية العربية الدولية	٨٣٣

٩ ــ المركز الطبى للمقاولون العرب	٦٦٥٠
١٠ ــ الإسماعيلية للسياحة	٥٠٠
١١ ــ المقاولون العرب للصناعات الكهربائية	١٠٥٠
١٢ ــ العربية لتجميع وتصنيع معدات البناء (ايباك)	١٤٠٠
١٣ ــ مصر / أسوان لصيد وتصنيع الأسماك	١٠٤١
١٤ ــ البيت الاستشارى العربى الدولى	١٤٠
١٥ ــ المهندس الوطنية للمعلومات	٢٠٠
١٦ ــ الاسماعيلية الوطنية للاستثمارات العقارية	١٥٠
جملـــــة	**٢٤٨١٩**

« شركة النصر العامة للمقاولات »

١ ــ الأساسات الميكانيكية والتشييد	٥٧١,٢
٢ ــ مصر إيران لمواد البناء	٢٠٠
جملـــــة	**٧٧١,٢**

شركة النصر للأعمال المدنية ، شركة الجيزة العامة للمقاولات
شركة القاهرة العامة للمقاولات ، شركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح
شركة النصر للمبانى والانشاءات ، شركة أطلس للمبانى والانشاءات
شركة الجمهورية العامة للمقاولات ، شركة المقاولات المصرية
الشركة العامة للإنشاءات ، شركة النيل العامة للكبارى

١ ــ مصر لإنتاج الطوب الطفلى	٢٢٦٦

« شركة النيل العامة للخرسانة

١ ــ مصر إيران لمواد البناء	٢٠٠

« شركة منتصر للمقاولات »

١ ــ بنك الجيزة الوطنى للتنمية	١٢,٥
٢ ــ دار مايو الوطنية للنشر	٢٠
جملـــــة	**٣٢,٥**

« صندوق معاشات المقاولون العرب »

١ ــ الاسماعيلية مصر للدواجن	٥٠
٢ ــ الاسماعيلية مصر للتنمية	٥٠
٣ ــ بنك قناة السويس	٥٥٠
٤ ــ المقاولون العرب للإستثمارات	٣٧٥
٥ ــ مصر للمياه الغازية وحفظ الأغذية	١٦٧٠
٦ ــ المركز الطبى للمقاولون العرب	٣٥٠
جملـــــة	**٣٠٤٥**

شركة بوتلاند حلوان ، شركة بورتلاند طرة
الشركة القومية لإنتاج الأسمنت ، شركة الاسكندرية للأسمنت

١ ــ العربية السويسرية للهندسة (اسيك) ٢ ــ السويس للأسمنت	٥٤٣٦٠

« شركة سيجـــوارت »

١ ــ العربية لمواد التعمير	٦٠٠
٢ ــ المصرية للخرسانة سابقة الاجهاز	٤٨٠
٣ ــ المصرية الأسبانية لمنتجات الأستبوس	٦٠٠
٤ ــ الدولية للمواسير والفخار والسيرامك (سيباك)	١٥٠
جملـــــة	**١٨٣٠**

« الشركة المصرية للجباسات والمحاجر »

١ ــ أسوان للرخام والجرانيت	٧٢٠

المؤسسة المصرية العامة لمواد البناء »

١ ــ العربية السويسرية للهندسة (اسيك)	١٢٫٣

خامسا : النقـــابـــات

« نقابة المهندسين »

١ ــ بنك المهندس	٢٠٠٠
٢ ــ الاسماعيلية للطوب الطفلى	١٥٠
٣ ــ المهندس الوطنية للمنتجات الغذائية	٢٠٠٠
٤ ــ الوطنية للإسكان للنقابات المهنية	٢٠٠٠
٥ ــ المهندس الوطنية لصناعة المكرونة والنشويات	٤٠٠
٦ ــ المهندس الوطنية لصناعة اللحوم	٥٠
٧ ــ المهندس الوطنية للمعلومات	٤٠٠
٨ ــ مصر الفيوم لمواد البناء	٣٠٠
٩ ــ الشباب الوطنية للاستثمار والتنمية	١٠٠
١٠ ــ بنى سويف للطوب الطفلى	١٠٠
جملـــــــة	**٧٥٠٠**

« نقابة الزراعيين »

١ ــ الوطنية للاسكان للنقابات المهنية	٢٥٠
٢ ــ المصرية الزراعية لإنتاج التقاوى	٦٠
٣ ــ الشرقية الوطنية للأمن الغذائى	١٠
جملـــــــة	**٣٢٠**

« نقابة المحامين »

١ ــ الاقتصادية للتنمية الغذائية	١٥٠

« نقابة المعلمين »

١ ــ الوطنية للإسكان للنقابات المهنية	٥٠٠
٢ ــ الاقتصادية للتنمية الغذائية	٥٠
٣ ــ الشرقية الوطنية للأمن الغذائى	٥
جملـــــــة	**٥٥٥**

سادسا : الهيئات المحلية

محافظة الإسماعيلية

١ ــ الاسماعيلية للتسويق والتصدير	٥٠
٢ ــ الاسماعيلية الوطنية لتنمية الثروة الحيوانية	١٠٠
٣ ــ الاسماعيلية الوطنية للاستثمارات العقارية	٢٩٢
جملـــــة	**٤٤٢**

« محافظة قنـــا »

١ ــ مصر العليا لتنمية الثروة السمكية	٢٥٠
٢ ــ التمساح للمشروعات السياحية	١٣٠٠
٣ ــ دندرة للتنمية والاستثمار	١٥٠
جملـــــة	**١٧٠٠**

« محافظة القاهرة »

١ ــ المصرية الكويتية للتنمية العقارية	٩٢١٣٫٤
٢ ــ القاهرة أسوان الوطنية للدواجن وإنتاج البيض	١٠٠٠
جملـــــة	**١٠٢١٣٫٤**

« محافظة الاسكندرية »

١ ــ الاسكندرية الكويت للاستثمار العقارى	٤١١٧

محافظة أسوان

١ ــ مصر أسوان لصيد وتصنيع الأسماك	٢٦٠
٢ ــ القاهرة أسوان الوطنية للدواجن وإنتاج البيض	٢٠٠٠
٣ ــ أسوان الوطنية للميكنة الزراعية	٨١٠
جملـــــة	**٣٠٧٠**

محافظة الفيوم

١ ـــ أعلاف الفيوم	١٠٠٠
٢ ـــ الفيوم للمياه المعدنية	٢١٥
٣ ـــ مصر / الفيوم لمواد البناء	٣٠٠
٤ ـــ الفيوم الوطنية للأمن الغذائى	٥٠٠
٥ ـــ الفيوم لإنتاج مواد البناء	٥٥٠
جملـــــة	**٢٥٦٥**

محافظة بوسعيد

١ ـــ بورسعيد الوطنية للأمن الغذائى	٢٥٠

محافظة دمياط

١ ـــ الزراعية لإنتاج الألبان	١٧٥٠

محافظة البحيرة

١ ـــ بنك البحيرة الوطنى للتنمية	٢ر٣٠٩
٢ ـــ البحيرة للطوب الطفلى ومواد البناء	٥٥٠
جملـــــة	**٢ر٨٥٩**

محافظة كفر الشيخ

١ ـــ بنك كفر الشيخ الوطنى للتنمية	٣٠
٢ ـــ كفر الشيخ الوطنية للأمن الغذائى	١٣٣
جملـــــة	**١٦٣**

محافظة القليوبية

١ ـــ بنك القليوبية الوطنى للتنمية	٧٥

محافظة الشرقية

١ ــ بنك الشرقية الوطنى للتنمية	١٤١٫٩
٢ ــ الشرقية الوطنية للمقاولات	٣٠٠
٣ ــ الشرقية الوطنية للأمن الغذائى	٢٦٠
٤ ــ الشرقية الوطنية لإنتاج بيض المائدة	٩١٩
جملــــــة	١٦٢٠٫٩

محافظة سوهاج

١ ــ بنك سوهاج الوطنى للتنمية	١٠٠

محافظة الغربية

١ ــ بنك الغربية الوطنى للتنمية	٥٢٩

محافظة السويس

١ ــ بوسعيد الوطنية للأمن الغذائى	٦٠

محافظة أسيوط

١ ــ أسيوط الوطنية للأمن الغذائى	١٠٠
٢ ــ أسيوط الوطنية للدواجن والبيض	٨٠٠
جملــــــة	٩٠٠

محافظة الدقهلية

١ ــ شركة الدقهلية الوطنية للأمن الغذائى	٥٠٠

محافظة المنوفية

١ ــ بنك المنوفية الوطنى للتنمية	٤٨٠

محافظة شمال سيناء

١ ــ بنك الاسماعيلية الوطنى للتنمية	١٤٠

سابعا : هيئات عامة

مؤسسة الأهرام

١ ــ تصنيع الأقلام البلاستيك	١٦٥
٢ ــ ويلكتسون سورر للشرق الأوسط	٢٨
٣ ــ الأهرام للإستثمار	٤٢٠٠
٤ ــ بنك القليوبية الوطنى للتنمية	٢٠
جملة	**٤٤١٣**

هيئة الأوقاف المصرية

١ ــ الدلتا للسكر	٣٣٠٠
٢ ــ مستشفى السلام	١٤٠٠
٣ ــ بنك التعمير والاسكان	٢٤٠٠
٤ ــ الاسماعيلية للمزارع السمكية	٢٠٠
٥ ــ سمنود للنسيج والوبريات	٢ر٧٦٠
٦ ــ الاسلامية للثروة الحيوانية	٨ر٣٦٢
جملة	**٨٠٢٣**

الهيئة العامة الإقتصادية للقوات المسلحة

١ ــ الوطنية للأمن الغذائى	٢٠٠

الهيئة العامة للتأمينات

١ ــ سمنود للنسيج والوبريات	٧٠٠

ملحق رقم (٢)

بيان حجم مساهمات وحدات القطاع العام والهيئات المحلية فى الشركات المساهمة ٨٣ ــ ١٩٨٤ وتصنف وفقا للترتيب التالى :

أولا : قطاع المال ويشمل :

١ ــ البنــــوك .

٢ ــ شركات التأمين .

ثانيا : وحدات وهيئات أخرى .

أولا : قطاع المـــال

١ ــ البنـــوك

بنك مصـــــر

١ ــ الاسماعيلية الجديدة للإستثمار والسياحة	٣٧٥
٢ ــ مصر العامرية للغزل والنسيج	٧٠٠٠٠
٣ ــ بنك العمال	١٠٠
٤ ــ المصرية فى الخارج للاستثمار والتنمية	٢٧٧٠
جملـــــة	٧٣٢٤٥ (١)

البنك الأهلـــى

١ ــ قارون للاستثمار والتنمية	٣٠٠
٢ ــ المصرية الأمريكية لإنتاج الأدوات الصحية	٥٠٠
٣ ــ المصرية للأملاح والمعادن بالفيوم	٥٦٢٥
٤ ــ المصرية فى الخارج للاستثمار والتنمية	٢٧٣٢
٥ ــ المصرية لخدمة وصيانة السيارات (مصريات)	٦٠٠
٦ ــ مصر للإستثمارات المالية	٣٠٠٠
جملـــــة	١٢٧٥٧

بنك الإسكندرية

١ ــ المصرية الأمريكية لإنتاج الأدوات الصحية	٥٠٠
٢ ــ المصرية للأملاح والمعادن بالفيوم	٣٧٥٠
٣ ــ المصرية فى الخارج للاستثمارات والتنمية	٢٧٧٠
٤ ــ مصر للإستثمارات المالية	٣٠٠٠
جملـــــة	١٠٠٢٠

بنك القاهرة

١ ــ المصرية فى الخارج للإستثمار والتنمية	٢٧٧٠

(١) نفس القيمة « تقريبا » التى يساهم بها خلال الفترة من ٧٥ ــ ١٩٨٢ فى ٣١ مشروعا .

٢ ـــ مصر للإستثمارات المالية	٢٠٠٠
٣ ـــ السنبلاوين الوطنية لمشروعات الأمن الغذائى	٢٥٠
جملـــــة	**٥٠٢٠**

بنك ناصر الاجتماعى

١ ـــ مصر للنقل والخدمات السياحية	١٠٠

بنك التنمية والائتمان الزراعى

١ ـــ الاسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية	٤٠٠

٢ ـــ شركات التأمين

الشركة المصرية لإعادة التأمين

١ ـــ المصرية الأمريكية لإنتاج الأدوات الصحية	٥٠٠
٢ ـــ المصرية للأملاح والمعادن بالفيوم	٣١٢٥
جملـــــة	**٣٦٢٥**

شركة مصر للتأمين

١ ـــ المصرية لخدمات وصيانة السيارات (مصريات)	٦٠٠
٢ ـــ مصر للاستثمارات المالية	٢٠٠٠
جملـــــة	**٢٦٠٠**

شركات السياحة

شركة مصر للسياحة ، والفنادق المصرية

١ ـــ سيناء للفنادق ونوادى الغوص	٢٥٠

شركة مصر للفنادق

١ ـــ مصر للنقل والخدمات السياحية	٣٠٠

ثانيا : وحدات وهيئات أخرى

الشركة المساهمة المصرية للمقاولات

١ ـــ مصر الخمسا لمنتجات البلاستيك ٥٠٠

شركة النصر لصناعة المحولات الكهربائية

١ ـــ المصرية الفرنسية لمنتجات الطاقة المتميزة «رينكو» ٣٦٠

شركة النصر لصناعة السيارات

١ ـــ المصرية لخدمة وصيانة السيارات مصريات ٢٢٠٠

شركة النصر لصناعة الزجاج والبللور

١ ـــ الوطنية للزجاج والبللور ٣٢٥٥

شركة النصر لتعبئة الزجاجات كوكاكولا

١ ـــ الوطنية للزجاج والبللور ٥٢٥

شركة بيرة الأهرام

١ ـــ الوطنية للزجاج والبللور ٥٢٥

شركة العبوات الدوائية

١ ـــ العربية للعبوات الدوائية ٢٠٠

الشركة المصرية لتعبئة وتوزيع السلع الغذائية (شمتو)

١ ـــ العربية للعبوات الدوائية ١٠٠٠

شركة النيل للأدوية والصناعات الكيماوية ،
وشركة القاهرة للأدوية والصناعات الكيماوية ،
وشركة النصر والكيماويات الدوائية

ــ العربية للمنتجات الجيلاتينية	٣١٥
١ ــ شركة النصر للملاحات	
المصرية للأملاح والمعادن بالفيوم	١٠٠٠٠

الهيئة المصرية العامة للبترول

١ ــ الخدمات البترولية الجوية	٧٥٠٠

هيئة قناة السويس

١ ــ الاسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية	٤٠٠

محافظة قنـــا

١ ــ قنا للطوب الطفلى	٦٠٠

محافظة الفيـــوم

١ ــ الفيوم للمستحضرات الدوائية	١٥١

محافظة الدقهلية

١ ــ السنبلاوين الوطنية لمشروعات الأمن الغذائى	١٠٠
٢ ــ الدقهلية الوطنية لتصنيع اللحوم والأعلاف	٦٠٠

ملحق رقم (٣)

بيان عينة من المساهمين الذين يساهمون فى شركتين أو أكثر من الشركات المساهمة (٧٥ — ١٩٨٤) ولا تقل مساهماتهم عن ١٠٠ ألف جنيه .

(١) ابراهيم أبو العيون أحمد كامل

	الشركـــــــــة	تاريخ التأسيـــس	قيمة المساهمة بالألف جنيه
١ ــ	مستشفى السلام	١٩٧٨/١٢/١٢	٥٦٧ر٢
٢ ــ	المجموعة المصرية للاستثمارات	١٩٧٩/٥/١٣	٣٠
٣ ــ	الكيماويات العطرية ومكسبات الطعم والرائحة « فيو كاتو»	١٩٨٠/١/٢٢	٢٥٠
٤ ــ	الخبراء العرب فى الهندسة والادارة مصر / يتم / مصر	١٩٨٠/٧/١٧	١٥ر٤
٥ ــ	بنك أسيوط الوطنى للتنمية	١٩٨١/٨/٢٦	٥
٦ ــ	بنك هونج كونج المصرى	١٩٨٢/٥/١٧	٨٤٠
٧ ــ	أسيوط الوطنية للأمن الغذائى	١٩٨٥/٦/٢٧	١ر
٨ ــ	قارون للاستثمار والتنمية	١٩٨٣/٣/٦	١١٠٠
٩ ــ	الوطنية للأمن الغذائى	١٩٨٣/٦/٥	١٠٠
١٠ ــ	مصر العربية للفنادق والأقصر	١٩٨٣/٨/٢١	١٦٠
	جملـــــــــة		٣٠٦٨ر٧

(٢) ابراهيم مدكور

	الشركة	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة
١ ــ	بنك الاسكندرية الكويت الدولى	١٩٧٨/٤/٢٤	٤٠
٢ ــ	جرين بيراميدز	١٩٨٢/٣/٣	١٩٦
٣ ــ	البرارى للاستثمار	١٩٨٣/٢/٢٦	٢
٤ ــ	المصرية الحديثة للتنمية والاستثمار	١٩٨٣/٣/٢	١٠٠
	جملـــــــة		٣٣٨

(٣) أحمد أبو اسماعيل

	الشركة	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة
١ ــ	بنك القاهرة الشرق الأقصى	١٩٧٨/٦/٢١	٥٠
٢ ــ	صناعة مواسير ومنتجات البلاستيك	١٩٨٠/٥/٥	٣٥
٣ ــ	البحيرات المرة للاستثمار	١٩٨٠/٨/٢٣	١٢ر٣
٤ ــ	سمنود للنسيج والوبريات	١٩٨١/٢/٢٨	١٢ر٦
	جملـــــــة		١٠٩ر٩

(٤) أحمد رفعت منتصر

١ —	منتصر للمقاولات والتعمير	١٩٧٨/١٢/٧	٤٠٠
٢ —	منتصر للمحاجر والخراسانات الجاهزة	١٩٨١/٦/٤	١٠٠٠
٣ —	دار مايو الوطنية للنشر	١٩٨١/٩/١٢	٢٠
٤ —	الدولية لتصنيع وتوزيع الفيديو	١٩٨٣/١١/٢٣	٤٠٠
٥ —	المجموعة العربية للاستثمار والتنمية	١٩٨٤/٦/٢٣	١٨٠
	جملـــــــة		**٢٠٠٠**

(٥) أحمد سعيد عباس

١ —	مفيسك مصر للمقاولات	١٩٨١/٩/١٤	٢٤٩
٢ —	كوجيمى ميدل إيست للمقاولات	١٩٨١/١٢/٢٧	٨٣
	جملـــــــة		**٣٣٢**

(٦) أحمد عبد السلام هيبة

١ —	بنك النيل	١٩٧٥/١/٢٦	٦ر٣
٢ —	المونيوم رمسيس	١٩٧٩/٤/٤	١٠ر٥
٣ —	صناعة مواسير ومنتجات البلاستيك	١٩٨٠/٥/٥	١٣ر٧
٤ —	البحيرات المرة للاستثمار	١٩٨٠/٨/٢٣	٣٠
٥ —	إنتاج مشتقات الدم (دلتا فارم)	١٩٨٢/٧/١٣	٣٠٠
	جملـــــــة		**٣٦٠ر٥**

(٧) أحمد عبد الله الديب

١ —	كوجيمى ميدل إيست للمقاولات	١٩٨١/١٢/٢٧	٨٣ر٥
٢ —	بنك مصر العربى الأفريقى	١٩٨٢/٩/٤	٢٠٠
	جملـــــــة		**٢٨٣ر٥**

(٨) أحمد كامل يـــس

١ —	بنك قناة السويس	١٩٧٨/٣/٤	٧٠

٢ —	النيل للفنادق والسياحة	١٩٧٨/١٢/١٢	٢٠٠
٣ —	المصرية الفرنسية للصناعات الزراعية والغذائية	١٩٨١/٧/٢٥	١٤٠
٤ —	هانوفيل للسياحة	١٩٨١/٩/١٠	١٠٠٠
٥ —	الوادى الاستثمارية لصناعة الصابون والمنظفات الصناعية	١٩٨٣/٢/٢٤	١٢٠
	جملـــــة		**١٥٣٠**

(٩) أحمد كمال أبو حشيش

١ —	العربية للكرفان والخدمات السياحية	١٩٧٩/١٠/١٥	٧٫٥
٢ —	الشرق الأوسط القابضة	١٩٨١/٩/١٦	١١٠
٣ —	القاهرة للاستثمارات والتنمية	١٩٨٣/١٠/١٧	١٥
	جملـــــة		**١٣٢٫٥**

(١٠) أحمد محمد الشريف

١ —	الاسلامية الدولية للاستثمارات العقارية	١٩٨٢/٨/٢٤	١٥٠
٢ —	الاسلامية الدولية للمقاولات	١٩٨٢/٨/٣٠	٢٠٠
٣ —	الاسلامية الدولية للصوتيات والمرئيات	١٩٨٤/٣/٢	١٠٠
	جملـــــة		**٤٥٠**

(١١) أحمد محرم

١ —	مصر إيران للاستثمارات الهندسية	١٩٧٦/٥/٢٠	٢٥
٢ —	أردمان أيس لهندسة التربة واختبار مواد التثقيب	١٩٧٨/٤/٢٧	١٧٫٥
٣ —	براون أندروت المصرية للانشاءات	١٩٧٨/١٠/١٧	٤٠
٤ —	تى. أى. بى الشرق الأوسط	١٩٧٩/٥/٣	٥
٥ —	البنك المصرى الخليجى	١٩٨١/١٠/٢٦	٢٥
	جملـــــة		**١١٢٫٥**

(١٢) أحمد يوسف الجندى [(١)]

١ —	مصر أبوظبى للاستثمارات العقارية	١٩٧٦/٥/٢٥	٣٥٠
٢ —	الطيران العربى الدولى	١٩٨٧/٢/٢٤	٢٠٠
٣ —	الوطنية للاستثمار والمشروعات العامة	١٩٨١/٣/١٩	٥٩٥
	جملـــــة		**١١٤٥**

(١٣) اسلام شلبى

١ —	ديرب نجم للاستثمار	١٩٨١/٥/١٩	٢٣١
٢ —	جرين بيراميدز	١٩٨٢/٣/٣	٢٠٤٤
٣ —	الوادى الاستثمارية لصناعة الصابون والمنظفات الصناعية	١٩٨٣/٢/٢٤	١٠
٤ —	مصر العربية للفنادق	١٩٨٣/٨/٢١	١٤٠
	جملـــــة		**٢٤٢٥**

(١٤) اسماعيل بليغ صبرى

١ —	بنك النيل	١٩٧٨/١/٢٦	١٢٫٥
٢ —	المصرية الفرنسية للصناعات الزراعية والغذائيـــــة	١٩٨١/٧/٢٥	١٠٠
	جملـــــة		**١١٢٫٥**

(١٥) أشرف أبو الوفا مروان

١ —	الاتحاد الدولى للاستثمارات	١٩٧٩/٨/١٤	١٠٥٠
٢ —	المتحدة للانشاءات	١٩٨٠/٧/١٥	١٠٠
٣ —	الاتحاد للأجهزة الكهربائية	١٩٨٢/٥/٢٦	٨٤
	جملـــــة		**١٢٣٤**

(١) عضو بلجنة الشئون الاقتصادية بحزب الوفد ونائب رئيس الجالية المصرية بلندن ويساهم فى تأسيس العديد من الشركات الأخرى . الأهرام ٨٥/٣/٢٤ ، والأخبار ٨٥/٢/٩ ، ص ٧ .

(١٦) السيد السيد الجوهرى

١ —	القاهرة للمرطبات الصناعية	١٩٧٦/٢/١٦	٢٠
٢ —	السعودية المصرية للاستثمار والتمويل	١٩٧٦/٣/٢٥	٢٠٠
٣ —	بنك النيل	١٩٧٨/١/٢٦	٢٥
٤ —	بنك الدلتا الدولـــى	١٩٧٨/٨/٢٠	١٠٠
٥ —	المقطم للفنادق والمنشآت السياحية	١٩٧٨/١٢/٣١	٦٠
٦ —	الشرق الأوسط لصناعة الزجاج	١٩٧٩/١/١٥	٥٢٥
٧ —	الاسكندرية للمرطبات والصناعة	١٩٧٩/١١/٢٤	٢١
٨ —	بنك الاعتماد والتجارة مصر	١٩٨١/٦/٨	٢٨٠
	جملـــــة		**١٢٣١**

(١٧) المعتز عادل الألفى

١ —	العربية للمبانى الجاهزة والمواد العازلة	١٩٧٨/٩/٣٠	١٣٢
٢ —	المشاريع السياحية	١٩٧٩/١/١٦	٦٧ر٥
٣ —	الدولية لصناعة الكاسيت والشرائط	١٩٧٩/٢/٦	١٠
٤ —	المهندس الوطنية لصناعة اللحوم	١٩٨١/٦/٣	٢٢٥
٥ —	ماك للمقاولات	١٩٨٤/٤/١٦	٤٠
٦ —	الانتاج الحيوانى	١٩٨٤/١٢/١١	١٠
	جملـــــة		**٤٨٤ر٥**

(١٨) الياس ونيس فلتس

١ —	أورليكون مصر لأسياخ ومهمات اللحام	١٩٧٨/٥/١٣	٢٠
٢ —	العالمية للبطاطين والمنسوجات	١٩٨٥/٥/٢٧	١٢٢ر٥
	جملـــــة		**١٤٢ر٥**

(١٩) أنور القاضى

١ —	فالى للاستثمارات	١٩٧٨/٣/٢٦	٢٠
٢ —	جتكلو مصر لمواد البناء	١٩٧٨/٨/١٤	٣٦
٣ —	ممفيس الصناعية والتجارية	١٩٨٠/٩/٢٩	٤٠٠
٤ —	الدقهلية الوطنية للطباعة والنشر	١٩٨٢/١٢/١٤	٦٠
	جملـــــة		**٥٦٦**

(٢٠) أنور محمد مرسى

١ ـ	النقل والسياحة الداخلية « انترنور»	١٩٨١/٢/١	٣٠
٢ ـ	بنك الاسكندرية التجارى البحرى	١٩٨١/٩/١٢	١٠٠
٣ ـ	بنك مصر العربى الأفريقى	١٩٨٢/٩/٤	٤٠
٤ ـ	دار الاسكندرية للطباعة والنشر	١٩٨٣/٣/٢٨	١٤ر٢
٥ ـ	الأنوار للإستثمار	١٩٨٤/٥/١٢	١٥٠٠
	جملـــــة		١٦٨٤ر٢

(٢١) أيوب عدلى أيوب

١ ـ	موبياج أيوب	١٩٧٩/٢/٥	١٢٥
٢ ـ	الاستثمار والتنمية	١٩٨١/٤/٧	١٤٩٤
٣ ـ	أيوبكو للمقاولات	١٩٨١/٧/٢	١٠٠٠
٤ ـ	أجلاند للأمن الغذائى	١٩٨١/٩/٢٨	٢١٠
	جملـــــة		٢٨٢٩

(٢٢) بشرى عبد المنعم الصاوى

١ ـ	مصر للاستثمار والتنمية	١٩٧٨/٢/٤	٢٤٠
٢ ـ	مصر أمريكا لصناعة السجاد والموكيت « ماك »	١٩٨١/٣/٢٥	٢٥٠
٣ ـ	الألمانية لمعدات المرور والأجهزة الألكترونية	١٩٨٣/٢/٢١	٢٢٨
٤ ـ	العاشر من رمضان لصناعة الغزل	١٩٨٣/٤/٢	٥٠
	جملـــــة		٧٦٨

(٢٣) بهجت سعد خليل

١ ـ	الطيران العربى الدولى	١٩٧٨/٢/٢٤	٢٠٠
٢ ـ	بنك مصر العربى الأفريقى	١٩٨٢/٩/٤	٢٠٠
	جملـــــة		٤٠٠

(٢٤) توفيق بباوى منصور

١ ــ	المطاعم السويسرية المصرية (سيركو)	١٩٧٦/٧/٢٩	٣٠
٢ ــ	بنك قناة السويس	١٩٧٨/٣/٤	١٢٠
٣ ــ	أورليكون مصر لاسياخ ومهمات اللحام	١٩٧٨/٥/١٣	١٦
٤ ــ	براون أندروت المصرية للإنشاءات	١٩٧٨/١٠/١٧	٣٠
٥ ــ	النيل للفنادق والسياحة	١٩٧٨/١٢/١٢	٢٥٠
٦ ــ	العالمية للبطاطين والمنسوجات	١٩٨٢/٥/٢٧	١٢٢ر٥
٧ ــ	جنرال موتورز مصر	١٩٨٣/٤/١٤	١٥١٢
	جملــــــة		٢٠٨٠ر٥

(٢٥) حاتم نيازى مصطفى[1]

١ ــ	بنك قناة السويس	١٩٧٨/٣/٤	١٤٠
٢ ــ	بنك الدلتا الدولى	١٩٧٨/٨/٢٠	٥٠
٣ ــ	النيل للفنادق والسياحة	١٩٧٨/١٢/١٢	٢٥٠
٤ ــ	النقل والسياحة الداخلية «انتراتور»	١٩٨١/٢/١	١٠ر١
٥ ــ	جنرال موتورز مصر	١٩٨٣/٤/١٤	٥٠٤
	جملــــــة		٩٥٤ر١

(١) رجل أعمال ورئيس إتحاد رجال الأعمال المصريين والأمريكان .

(٢٦) حسام أبو الفتوح

١ ــ	الدولية للإنشاءات «رامو»	١٩٧٩/١٠/١٠	٤٥
٢ ــ	المصرية الفرنسية «فريمس»	١٩٨٠/٢/١٦	٦٥ر٦
٣ ــ	العربية لصناعة لأخشاب «متين»	١٩٨٠/٢/١٨	٣٥٠٠
٤ ــ	بنك الأهرام	١٩٨٠/٣/١٩	٤٢
٥ ــ	المهندس الوطنية لصناعة اللحوم	١٩٨١/٦/٣٠	١٠
٦ ــ	بنك مصر العربى الأفريقى	١٩٨٢/٩/٤	٥٠
٧ ــ	المصرية الحديثة للتنمية والاستثمار «مدينــــا»	١٩٨٣/٣/٢	٧٣٠٠
	جملــــــة		١١٠١٢ر٦

(٢٧) حسن حسن علام

١ ــ	تى. فى. بى إيجيبت للدراسة وتصميم المنشآت العمرانية	١٩٧٦/٦/٢٤	١٨
٢ ــ	علام جارفس للمقاولات العامة	١٩٧٨/٦/٨	٢٥٠
٣ ــ	الشركة المتحدة للإنشاءات	١٩٨٠/٧/١٥	٣٠٠
	جملـــــــة		٥٦٨

(٢٨) حسن عبد الفتاح هدارة

١ ــ	صناعة التبريدات والغازات	١٩٨٠/١٠/٣٠	٢٦١
٢ ــ	المساهمة للأعمال الميكانيكية والكهربائية	١٩٨٢/٢/٢٨	١٠٠٠
	جملـــــــة		١٢٦١

(٢٩) خديجة وبهية عبد المنعم برادة

١ ــ	المشاريع السياحية	١٩٧٩/١/١٦	٥
٢ ــ	ديرب نجم للإستثمار	١٩٨١/٥/١٩	٢
٣ ــ	بنك مصر العربى الأفريقى	١٩٨٢/٩/٤	١٠٠
٤ ــ	العربية الأولى للتنمية والاستثمار	١٩٨٣/١١/٢٤	٤٠٠
	جملـــــــة		٥٠٧

(٣٠) رائد هاشم يحى

١ ــ	مصر أمريكا لصناعة السجاد والموكيت « مـــاك »	١٩٨١/٣/٢٥	١٥٠
٢ ــ	المتحدة للأثاث كورمكس	١٩٨٢/٤/٢٠	٤٨
٣ ــ	العاشر من رمضان لصناعة الغزل	١٩٨٣/٦/٢	٣٧
	جملـــــــة		٢٣٥

(٣١) رشاد عثمان قاسم

١ ــ	الوطنية للأمن الغذائى	١٩٨٠/٩/١١	١٥٠
٢ ــ	الوطنية للإسكان للنقابات المهنية	١٩٨٠/١٢/٩	٢٠٠
٣ ــ	ديرب نجم للإستثمار	١٩٨١/٥/١٩	١٠
٤ ــ	بنك الإسكندرية التجارى البحرى	١٩٨١/٩/١٢	٥٥٠
	جملـــــــة		٩١٠

(٣٢) رؤوف وفؤاد كامل مرسى [١]

١ ــ	مصر إيران للمنشآت السياحية والإدارية	١٩٨٠/٨/٢	١٨٠٠
٢ ــ	المصرية الفرنسية للصناعات الزراعية والغذائيــــة	١٩٨١/٧/٢٥	١٠٠
٣ ــ	مصر ألمانيا للمقاولات العامة	١٩٨٢/١١/٢٧	١٥٥٠
	جملــــــــة		**٣٤٥٠**

(٣٣) ريتشارد وديع غرغور

١ ــ	المصرية اللبنانية لصناعة البلاط والقيشانى	١٩٧٥/٩/٢٥	٢٠٠
٢ ــ	سانشاين للسياحة والخدمات السياحية	١٩٧٥/١٠/٣٠	١٥
	جملــــــــة		**٢١٥**

(٣٤) زكــى هاشــم [٢]

١ ــ	النيل للفنادق والسياحة	١٩٧٨/١٢/١٢	٢٥٠
٢ ــ	بنك الإعتماد والتجارة مصر	١٩٨١/٦/٨	١٠
٣ ــ	المتحدة للأثاث كرومكس	١٩٨٢/٤/٢٠	١٤ر٤
	جملــــــــة		**٢٧٤ر٤**

(٣٥) سالم شكرى ظريفة
إيزيس شكرى ظريفة
اليكى الفونس ظريفة

١ ــ	والاسى أوكافر للمقاولات	١٩٧٩/٥/٣٠	١٤٠
٢ ــ	كازينو بالاس بورسعيد	١٩٨٢/١/٣	٣٥٠
٣ ــ	استثمارات الشرق الأوسط	١٩٨٢/٩/٢٢	٥٠
٤ ــ	العربية للبورسلين	١٩٨٣/١/٢٩	٥
	جملــــــــة		**٥٤٥**

(١) كان رئيسا لهيئة الطيران فى عام ١٩٦٦ . أنظر الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٦/١/١٧

(٢) محام دولى ورجل أعمال عمل وزيرا للسياحة فى السبعينات وله صلة بدوائر الأعمال العالمية خاصة الأمريكية .

(٣٦) سامح على حسب الله

١ ـــ	اسميتال لتصنيع قطع معدنية للمساكن الجاهـــزة	١٩٧٦/٥/٢	٥١٫٩
٢ ـــ	الصناعات الهندسية المعمارية للإنشاء والتعميـــر	١٩٧٧/٤/٢٨	٤
٣ ـــ	فالى للإستثمارات	١٩٧٨/٣/٢٦	٩٥
٤ ـــ	الهندسية لخدمات التشييد (ايسكو)	١٩٧٩/١٢/١٣	٥٠
٥ ـــ	باور إيجيبت لهندسة التربة	١٩٨١/٥/٣	٧٥
٦ ـــ	العامرية للمقاولات	١٩٨١/٧/٢٠	٣٠٠
٧ ـــ	بنك الإسماعيلية الوطنى للتنمية	١٩٨٢/٢/٧	٥٠
٨ ـــ	الإسماعيلية آرت سيتى	١٩٨٣/٨/٤	٦٠
	جملـــــــة		٦٨٥٫٩

(٣٧) سعد الشربينى محمد الشربينى

١ ـــ	الدقهلية الوطنية للأمن الغذائى	١٩٨٢/١١/٦	١٠٠
٢ ـــ	الدقهلية الوطنية للطباعة والنشر	١٩٨٢/١٢/١٤	٧٥
٣ ـــ	السنبلاوين الوطنية لمشروعات الأمن الغذائى	١٩٨٤/٣/٨	٥٠
	جملـــــــة		٢٢٥

(٣٨) سعد زغلول الأحول ومصطفى وجمال

١ ـــ	المصرية الدولية للنقل الجوى	١٩٧٦/٦/١٠	١٠٠
٢ ـــ	المتحدة للهندسة والمقاولات	١٩٧٨/٧/١٧	٢٩٨
٣ ـــ	المصرية الوطنية للملاحة	١٩٨٠/١/٦	٦٠٠
٤ ـــ	الدقهلية الوطنية للأمن الغذائى	١٩٨٢/١١/٦	٢٠٠
٥ ـــ	العربية للصناعات الخشبية	١٩٨٣/١٠/٢٧	١٨
	جملـــــــة		١٢١٦

(٣٩) سعد فخرى عبد النور

١ ـــ	المالية المصرية	١٩٨١/٣/٢٨	١٥٠
٢ ـــ	المصرية الفرنسية للصناعات الزراعية والغذائيـــة	١٩٨١/٧/٢٥	٢٧٠
	جملـــــــة		٤٢٠

(٤٠) سعيد أحمد الطويل

١ —	بنـــك النيـــل	١٩٧٨/١/٢٦	٢٥
٢ —	العالمية للأحذية	١٩٧٩/١٠/١١	٩٢
٣ —	المصرية الفرنسية «فريمس»	١٩٨٠/٢/١٦	٦٥ر٦
٤ —	ديرب نجم للإستثمار	١٩٨١/٥/١٩	٤
٥ —	بنك هونج كونج	١٩٨٢/٥/١٧	٨٤٠
٦ —	بنك مصر العربى الأفريقى	١٩٨٢/٩/٤	١٥٠
٧ —	الوادى الاستثمارية لصناعة الصابون والمنظفات الصناعية	١٩٨٣/٢/٢٤	٧٢
٨ —	العربية لتصنيع مواد التغليف	١٩٨٣/٣/٣	٢٠
٩ —	جولدن تكس للأصواف	١٩٨٣/٣/١٢	١٠
١٠ —	دار الاسكندرية للطباعة والنشر	١٩٨٣/٣/٢٨	١٢
	جملـــــــة		**١٢٩٠ر٦**

(٤١) سعيد عبد الحليم الصيرفى

١ —	بنك البحيرة الوطنى للتنمية	١٩٨١/٨/١٩	٢١
٢ —	البحيرة للطوب الطفلى ومواد البناء	١٩٨٢/١/٤	١٠٠
	جملـــــــة		**١٢١**

(٤٢) سعيد محمد الجمل

١ —	بنك النيـــل	١٩٧٨/١/١٦	٢٥
٢ —	بنك الدقهلية الوطنى للتنمية	١٩٨١/٧/١٦	٠٠
٣ —	الدقهلية الوطنية للأمن الغذائى	١٩٨٢/١١/٦	١٠٠
٤ —	الدقهلية الوطنية للطباعة والنشر	١٩٨٢/١٢/١٤	٣٠٠
٥ —	السنبلاوين الوطنية لمشروعات الأمن الغذائى	١٩٨٤/٣/٨	١٥٠
	جملـــــــة		**١٣٥٠**

(٤٣) سمير حسن عرابى

١ —	المجموعة المصرية للإستثمارات	١٩٧٩/٥/١٣	١٩٠
٢ —	الاسلامية الدولية للإستثمارات العقارية	١٩٨٢/٨/٢٤	١٥٠

٣ ــ	الاسلامية الدولية للمقاولات	١٩٨٢/٨/٣٠	٢٠٠
٤ ــ	الاسلامية الدولية للصوتيات والمرئيات	١٩٨٤/٣/٢٠	٢٠٠
	جملـــــــة		٧٤٠

(٤٤) سيد مرعـــى

١ ــ	مصر إيران لتكيف الهواء	١٩٧٦/٦/٣	٢٢
٢ ــ	المصرية للدواجن	١٩٧٧/٨/٢٥	٤٫٥
٣ ــ	فيتور للمياه المعدنية	١٩٨٠/٤/١٤	٣٦٠
٤ ــ	المصرية الفرنسية للصناعات الزراعية والغذائية	١٩٨١/٧/٢٥	١٤٠
٥ ــ	هانوفيل للسياحة	١٩٨١/٩/١٠	٤٠٠
٦ ــ	الدولية للصوتيات والمرئيات	١٩٨٤/٣/٢٠	٢٠
	جملـــــــة		٩٤٦٫٥

(٤٥) شفيق يوسف نجم

١ ــ	هانوفيل للسياحة	١٩٨١/٩/١٠	٦٠٠
٢ ــ	بنك مصر العربي الأفريقي	١٩٨٢/٩/٤	٢٠٠
	جملـــــــة		٨٠٠

(٤٦) شريف أميل الكسان

١ ــ	بنك النيل	١٩٧٨/١/٢٦	١٠
٢ ــ	النيل للفنادق والسياحة	١٩٧٨/١٢/١٢	٢٥٠
٣ ــ	الطيران العربي الدولي	١٩٧٨/١٢/٢٤	٢٠٠
	جملـــــــة		٤٦٠

(٤٧) صفوت حبيب نخلـــة

١ ــ	مدكو الدولية للبواخر النيلية	١٩٧٦/٥/٩	١
٢ ــ	الصناعات الهندسية والمعمارية للإنشاء والتعمير	١٩٧٧/٤/٢٨	١
٣ ــ	مصر النمسا للإنشاءات والهندسة	١٩٧٨/٩/١٧	٤٠

٤ —	سيمنز إيجيبت	١٩٨١/١٠/١	١٥٠
٥ —	المقاولات العالمية	١٩٨٢/١/٦	١٣٠
	جملـــــــة		**٣٢٢**

(٤٨) عادل طالب أغـا

١ —	مستشفى السلام الدولى	١٩٨٠/١/٢١	١١٩
٢ —	المصرية الأمريكية للتنمية الصناعية والاقتصادية	١٩٨٠/٣/٢٧	١١٥٦
٣ —	المصرية الأمريكية للاستثمار	١٩٨٢/٢/١٠	٧٠٠
٤ —	أبراج مصر العالية	١٩٨٣/٦/١٤	٢٠٠
	جملـــــــة		**٢١٧٥**

(٤٩) عادل ناشديني بشارة

١ —	بنك الاسكندرية الكويت الدولى	١٩٧٨/٤/٢٤	٢٠
٢ —	المبانى المتحدة	١٩٨٠/١٠/٣	١٩٨
٣ —	المصرية لمقاولات التبريد وتكييف الهواء	١٩٨١/٢/١٤	٧٠٠
	جملـــــــة		**٩١٨**

(٥٠) عادل يوسف خليل

١ —	مستشفى السلام	١٩٧٨/١٢/١٢	٨٤
٢ —	البنك المصرى الخليجى	١٩٨١/١٠/٢٦	٣٠٠
٣ —	المصرية الأمريكية للبوابات والدهانات	١٩٨٢/١٠/٤	٢٠٩٢٫٥
	جملـــــــة		**٢٤٧٦٫٥**

(٥١) عبد الرؤوف ابراهيم شبابك

١ —	العالمية للاستثمار والتنمية	١٩٨١/٧/٢٩	٥٠
٢ —	العالمية للمقاولات والتشييد	١٩٨٢/١١/٩	١٦٠
	جملـــــــة		**٢١٠**

(٥٢) عبد السلام هيكل

١ —	فالى للإستثمارات	١٩٧٨/٣/٢٦	١٤٥
٢ —	البحر المتوسط للمقاولات	١٩٨٢/١/١٩	٧٢٠
	جملـــــة		**٨٦٥**

(٥٣) عبد العزيز حجازى

١ —	الاستثمار العربى	١٩٧٨/١٢/٥	٢٠
٢ —	مستشفى السلام الدولى	١٩٨٠/١/٢١	١
٣ —	المصرية الامريكية للتنمية الصناعية والاقتصادية	١٩٨٠/٣/٢٧	٢٥٠
٤ —	المصرية الأمريكية للاستثمار	١٩٨٢/٢/١٠	٥٠
٥ —	أبراج مصر العالية	١٩٨٣/٦/١٤	٤٠
	جملـــــة		**٣٦١**

(٥٤) عبد العظيم لقمة

١ —	العالم العربى للتجارة	١٩٧٦/٧/٢٥	٢٧٢
٢ —	مصر السعودية العقارية	١٩٧٧/٥/٢٩	١١٦٫٧
٣ —	الاسماعيلية مصر للدواجن	١٩٧٧/١١/١٧	٥٠
٤ —	الاسماعيلية مصر للتنمية	١٩٧٧/١٢/٢٤	٥٠
٥ —	بنك قناة السويس	١٩٧٥/٣/٤	٢٥٠
٦ —	السلام للاستثمار	١٩٧٨/٧/٦	٢٥
٧ —	مجمع زفتى الوطنى للتجميد والتبريد	١٩٧٩/٢/١٩	٤٢٠
٨ —	الاسماعيلية للسياحة	١٩٧٩/٧/١٧	٧٠٠
٩ —	العربية الدولية للاستثمارات	١٩٨٠/١/٨	٩٠٠
١٠ —	صناعة مواسير ومنتجات البلاستيك	١٩٨٠/٥/٥	٢٥
١١ —	بنك أسيوط الوطنى للتنمية	١٩٨١/٨/٢٦	٢
١٢ —	العربية لصناعة مستلزمات المواسير	١٩٨٤/٣/٢٦	٨٠٠
	جملـــــة		**٤٦١٠٫٧**

(٥٥) عبد العليم وطلعت محمد سمهان

١ ـــ	المشاريع السياحية	١٩٧٩/١/١٦	٧٫٥
٢ ـــ	منظمة الشرق للمبانى والانشاءات «ايكو»	١٩٧٩/٣/١٩	٥٥٠
	جملـــــــة		**٥٥٧٫٥**

(٥٦) عبد القادر السيســى

١ ـــ	الجرانيت والرخام المصرية	١٩٧٦/١/١	١٠
٢ ـــ	اورليكون مصر لأسياخ ومهمات اللحام	١٩٧٨/٥/١٣	٨
٣ ـــ	السلام للاستثمار	١٩٧٨/٧/٦	٢٥
٤ ـــ	العربية للكرافان والخدمات السياحية	١٩٧٩/١٠/١٥	٣٦٫٢
٥ ـــ	بنك مصر العربى الأفريقى	١٩٨٢/٩/٤	١٠٠
٦ ـــ	البحر الأزرق المصرية للإستثمار	١٩٨٢/٤/١٤	١٥٠
٧ ـــ	العربية لتصنيع مواد التغليف	١٩٨٣/٣/٣	٥
٨ ـــ	دار الإسكندرية للطباعة والنشر	١٩٨٣/٣/٢٨	٤٫٧
	جملـــــــة		**٣٣٨٫٩**

(٥٧) عبد المنعم وعبد الحميد مصطفى سعودى

١ ـــ	النيل للتنمية الزراعية «نادكو»	١٩٧٩/١٠/٨	٦٠٠
٢ ـــ	الوطنية للاستثار والمشروعات العامة	١٩٨١/٣/١٩	١٢٥
٣ ـــ	المصرية الأمريكية للزراعة	١٩٨١/٥/٧	١٢
٤ ـــ	مودرن للإستثمارات والتنمية	١٩٨١/١١/١٤	٢٥٥
٥ ـــ	كازينو بالاس بورسعيد	١٩٨٢/١/٣	١٧٥٠
٦ ـــ	مودرن للمقاولات والتعمير	١٩٨٣/١/١٨	٢١٧
٧ ـــ	الجيزة الوطنية للأمن الغذائى	١٩٨٣/٦/٥	٢٠٠
	جملـــــــة		**٣١٥٩**

(٥٨) عثمان أحمد عثمان

١ ـــ	استيمان لتصنيع قطع معدنية للمساكن الجاهزة	١٩٧٦/٥/٢	١٧٫٣
٢ ـــ	الصناعات الهندسية المعمارية للإنشاء والتعمير	١٩٧٧/٤/٢٨	٥

٣ —	العربية للألياف الصناعية	١٩٧٧/٧/٩	٢٥٠
٤ —	المقاولات والصناعات التخصصية	١٩٧٧/١٢/٨	٥٠٠
٥ —	بنـك النيـل	١٩٧٨/١/٢٦	٢٥
٦ —	بنك قناة السويس	١٩٧٨/٣/٤	١٧٥
٧ —	العربية لإنتاج المحاجر (كواريكو)	١٩٧٨/٥/١٠	٣٤٧,٤
٨ —	بنك الدلتا الدولى	١٩٧٨/٨/٢٠	١٠
٩ —	مصر رايموند للأساسات	١٩٧٩/٧/٢	١٠٢
١٠ —	الهندسية لخدمات التشييد (ايسكو)	١٩٧٩/١٢/١٣	٨٠
١١ —	مصر ديفيداج والمقاولات والصناعات التخصصية	١٩٨٠/٢/١٠	١٥٠
١٢ —	ديرب نجم للاستثمار	١٩٨١/٥/١٩	١٠
١٣ —	دار مايو الوطنية للنشر	١٩٨١/٩/١٢	١
١٤ —	المجموعة الاستشارية المتحدة	١٩٨١/١٠/٢٥	١٤٢٥
١٥ —	الشرقية الوطنية للمقاولات	١٩٨٢/٣/٧	٥٠
	جملـــــة		**٣١٤٧,٧**

(٥٩) عزالدين محمد الدباج

١ —	الاسلامية الدولية للاستثمارات العقارية	١٩٨٢/٨/٢٤	١٥٠
٢ —	الاسلامية الدولية للقاولات	١٩٨٢٣٨/٣٠	٢٠٠
٣ —	الاسلامية الدولية للصوتيات والمرئيات	١٩٨٤/٣/٢	١٠٠
	جملـــــة		**٤٥٠**

(٦٠) عزت ومصطفى عبد الوهاب

١ —	المصرية اللبنانية لصناعة البلاط والقيشانى (ليسكو مصر)	١٩٧٥/٩/٢٥	٤٠٥
٢ —	سانشاين للسياحة والخدمات السياحية	١٩٧٥/١٠/٣٠	٣٠
	جملـــــة		**٤٣٥**

(٦١) عصام شفيق جبر

١ —	العربية الحديثة لصناعة الأخشاب «متين»	١٩٨٠/٢/١٨	١٠٠
٢ —	الوطنية للمشروبات	١٩٨٠/٤/١٦	٣٧

٣ —	بنك مصر العربى الأفريقى	١٩٨٢/٩/٤	١٠٠
٤ —	دار الاسكندرية للطباعة والنشر	١٩٨٣/٣/٢٨	١٢٠
	جملـــــة		**٣٥٧**

(٦٢) عفاف عبد الحليم الشبراوى

١ —	بنك الفيوم الوطنى للتنمية	١٩٨١/٩/٥	٥
٢ —	الهندسية والتعمير (هانورا)	١٩٨٢/٩/٦	١٠٠٠
	جملـــــة		**١٠٠٥**

(٦٣) عقل محمد حلمى [1]

١ —	بنك الأهرام	١٩٨٠/٣/١٩	١٤٫٥
٢ —	ديرب نجم للاستثمار	١٩٨١/٥/١٩	١٠
٣ —	الشرق الأوسط للتنمية والتعمير	١٩٨٢/١/١٦	٢٢٥
	جملـــــة		**٢٤٩٫٥**

(٦٤) على عبد المنعم المفتى

١ —	مستشفى السلام	١٩٧٨/١٢/١٢	١٤
٢ —	الاسكندرية للأغذية	١٩٧٩/٣/٢٥	٥٠
٣ —	العالمية للنقل السياحى	١٩٨٠/١/٣١	٣١٥
	جملـــــة		**٣٧٩**

(٦٥) على وحسن عبد الفتاح الشلقانى [2]

١ —	أوناس للسياحة	١٩٧٧/٨/١١	٢٧٠
٢ —	فالى للإستثمارات	١٩٧٨/٣/٢٦	٣٠
٣ —	المجموعةالاستشارية للشرق الأوسط	١٩٧٨/٤/٢٢	٦٫٩
٤ —	المجموعة العربية للاستثمار والتنمية	١٩٨٤/٦/٢٣	٢٤٠
	جملـــــة		**٥٤٦٫٩**

(١) كان رئيسا لمجلس إدارة الشركة المصرية للصناعات الحربية والتليفونات ، الجريدة الرسمية ١٩٦٨/٦/٢ .

(٢) فرضت عليه الحراسة بقرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٧ . أنظر الجريدة الرسمية بذات التاريخ . ورفعت عنه بقرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٨ . أنظر الجريدة الرسمية بذات التاريخ .

(٦٦) فتحى اسماعيل والى

١ ــ	الاسلامية الدولية للاستثمارات العقارية	١٩٨٢/٨/٢٤	١٨٠
٢ ــ	الاسلامية الدولية للمقاولات	١٩٨٢/٨/٣٠	١٠
٣ ــ	الاسلامية الدولية للصوتيات والمرئيات	١٩٨٤/٣/٢	١٢٠
	جملـــــــة		٣١٠

(٦٧) فتحى ووجيه الدجوى

١ ــ	مستشفى السلام الدولى	١٩٨٠/١/٢١	٧٠
٢ ــ	النيل للاستثمار التنمية	١٩٨١/١٢/١٠	٢٠٠
٣ ــ	النيل للتعدين	١٩٨٢/٨/١٤	٥٠
	جملـــــــة		٣٢٠

(٦٧) فوزى رزق المفتى

١ ــ	العالم العربى للتجارة	١٩٧٦/٧/٢٥	٢٧٢
٢ ــ	بنـــــك النيـــــل	١٩٧٨/١/٢٦	٥٠
٣ ــ	بنك قناة السويس	١٩٧٨/٣/٤	١٢٠
٤ ــ	صناعة مواسير ومنتجات البلاستيك	١٩٨٠/٥/٥	٢٫٥
٥ ــ	المصرية الأسبانية لمنتجات الأستبوس (وراء مصر)	١٩٨٠/١١/٢٢	٢٢٥
٦ ــ	العالم العربى للإستثمار والتنمية	١٩٨١/٧/٥	١٥٠٠
٧ ــ	العربية للمستلزمات الطبية	١٩٨٢/١٢/١٨	١٠٥٠
٨ ــ	العربية لصناعات مستلزمات المواسير	١٩٨٤/٣/٢٦	٢٤٠٠
	جملـــــــة		٥٦١٩٫٥

(٦٩) كامل توفيق دياب

١ ــ	ميكان أريد إيجيبت	١٩٨٠/٧/٣	١٠٠
٢ ــ	ديرب نجم للاستثمار	١٩٨١/٥/١٩	١٠
٣ ــ	الحفر الوطنية	١٩٨١/٩/١٤	٤٠٠
٤ ــ	بنك هونج كونج	١٩٨٢/٥/١٧	٨٤٠
٥ ــ	الوادى الاستثمارية لصناعة الصابون والمنظفات الصناعية	١٩٨٣/٢/٢٤	٨٤
	جملـــــــة		١٤٣٤

(٧٠) كمال أحمد عاشور

١ ــ	مصر النمسا للإنشاءات والهندسة	١٩٧٨/٩/١٧	٢٠
٢ ــ	براون أندروت المصرية للإنشاءات	١٩٧٨/١٠/١٧	٥٠
٣ ــ	المصرية العالمية للمقاولات «كونكورد»	١٩٨٠/٤/٢٤	٦٠
٤ ــ	صناعة التبريد والغازات	١٩٨٠/١٠/٣٠	١٠٤٫٤
٥ ــ	انترنايل للتصنيع	١٩٨٠/١٢/٢٠	٤٥
٦ ــ	الجيزة للكابلات	١٩٨٤/٤/٥	١٥٢٥
٧ ــ	الجيزة للمشروعات والهندسة	١٩٨٤/٤/١١	٦٠٠
	جملـــــــة		**٢٤٠٤٫٤**

(٧١) محمد أحمد غانم

١ ــ	الجرانيت والرخام المصرية	١٩٧٦/١/١	١٤٠
٢ ــ	تصنيع الأقلام البلاستيك	١٩٧٦/١/٢٢	٦٠
٣ ــ	المصرية الكويتية للتعمير	١٩٧٨/٩/١٩	٩٦٫٣
٤ ــ	النيل للأحذية البلوريتان	١٩٨٢/٤/٢٢	٤٠٠
	جملـــــــة		**٦٩٦٫٣**

(٧٢) محمد إسماعيل العيوطي واخواته [(١)]

١ ــ	بنـــك النيـــل	١٩٧٨/١/٢٦	١٧٢٫٥
٢ ــ	مستشفى السلام	١٩٧٨/١٢/١٢	١٤
٣ ــ	العربية لصناعة الأخشاب «متين»	١٩٨[illegible]/٢/١٨	٧٠
٤ ــ	النيل للتصنيع الزراعى	١٩٨٢/١١/١٣	٤٠٠
٥ ــ	النيل للطباعة والتغليف	١٩٨٢/١١/١٤	٦٥٠
٦ ــ	المصرية الحديثة للتنمية والاستثمار	١٩٨٣/٣/٢	١٠٠٠
٧ ــ	المبانى المصرية «أركان»	١٩٨٣/١/١	٣٠٠
٨ ــ	طيبة للمشروعات والتنمية	١٩٨٣/١١/٢٧	١٥٠٠
	جملـــــــة		**٤١٠٦٫٥**

(١) رأسمالية قديمة فرضت عليه الحراسة بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٨ مع عبد الفتاح الشلقانى ومحمد زهير جرانه . أنظر الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٨ .

(٧٣) محمد الرزوق وزوجته ربيعة الهادى التركى

١ ــ	مارينجاك للاستثمار المصرية	١٩٨١/١/١٩	٩٠٠
٢ ــ	مارينبو للاستثمار	١٩٨١/١٠/٣١	٧٧٩
	جملــــــة		١٦٧٩

(٧٤) محمد أنور السادات

١ ــ	الوطنية للأمن الغذائى	١٩٨٠/٩/١١	١٠٠
٢ ــ	بنك البحيرة الوطنى للتنمية	١٩٨١/٨/١٩	١
٣ ــ	دار مايو الوطنية للنشر	١٩٨١/٩/١٢	ار
	جملــــــة		١٠١ر١

(٧٥) محمد توفيق عبد اللطيف شوق

١ ــ	الحفر الوطنية	١٩٨١/٩/١٤	٨٠٠
٢ ــ	بنك هونج كونج المصرى	١٩٨٢/٥/١٧.	١٦٨
	جملــــــة		٩٦٨

(٧٦) محمد جميل عبد الستار

١ ــ	مصر أمريكا لصناعة السجاد والموكيت «مــــاك»	١٩٨٢/٣/٢٥	١٢٠
٣ ــ	العاشر من رمضان لصناعة الغزل	١٩٨٣/٦/٢	٣٨
	جملــــــة		٢٥٨

(٧٧) محمد حامد محمود

١ ــ	الجيزة لإنتاج الدواجن	١٩٧٥/٩/٣٠	٤٠٠
٢ ــ	بن لادن العربية للإستثمار	١٩٨١/١/٢٤	٣٥٠
٣ ــ	ديرب نجم للإستثمار	١٩٨١/٥/١٩	٥
	جملــــــة		٧٥٥

(٧٨) محمد حسن الباز

١ ــ	الشرق الأوسط القابضة	١٩٨١/٩/١٦	١١٠

٢ ــ	البحر الأزرق المصرية للإستثمار	١٩٨٢/٤/١٤	١٥٠
٣ ــ	بنك مصر العربى الأفريقى	١٩٨٢/٩/٤	١٠٠
	جملـــــــة		٣٦٠

(٧٩) محمد حسن العبد

١ ــ	العربية للخزف	١٩٧٥/٨/١٦	١٠
٢ ــ	روسيتكو للأثاث	١٩٧٩/١١/٨	١١٠٫٤
٣ ــ	العربية للطوب	١٩٨٣/٣/١٣	٢٥
	جملـــــــة		١٤٥٫٤

(٨٠) محمد رشيد راشد

١ ــ	المصرية الألمانية للأغذية	١٩٨١/٣/٢٤	٧٥٢
٢ ــ	مينا رشيد للملاحة	١٩٨١/٧/١٧	٣٥٧
	جملـــــــة		١١٠٩

(٨١) محمد سعيد رشدى

١ ــ	مصر إيران لتكييف الهواء (ميراكو)	١٩٧٦/٦/٣	١٠
٢ ــ	بنـــك النيـــل	١٩٧٨/١/٢٦	٥
٣ ــ	المصرية الأمريكية للنقل والشحن والتفريغ	١٩٧٩/٤/٢٩	٣
٤ ــ	تى. أى. بى الشرق الأوسط	١٩٧٩/٧/٣	١٤٫٥
٥ ــ	ايمكس انترناشيونال	١٩٧٩/٩/١٠	٣٠٠
	جملـــــــة		٣٣٢٫٥

(٨٢) محمد سعيد عبد المنعم

١ ــ	المصرية الكويتية للتعمير	١٩٧٨/٩/١٩	٤٢٣٫٥
٢ ــ	الاستثمار العربى	١٩٨٧/١٢/٥	٢٥
٣ ــ	الطيران العربى الدولى	١٩٧٨/١٢/٢٤	٣٨٠
٤ ــ	الوطنية للإستثمار والمشروعات العامة	١٩٨١/٣/١٩	١٤٥
٥ ــ	مصر العربية للإنتاج الحيوانى	١٩٨٢/٦/٢٤	٨٤
٦ ــ	العاشر من رمضان لصناعة الغزل	١٩٨٣/٤/٢	١٤٥

٧ ــ	نوبا فارم للإستثمار	١٩٨٣/١١/١٥	٣٧٥
٨ ــ	المجموعة العربية للإستثمار	١٩٨٣/١١/١٥	٢١٠
	جملـــــــة		**٢٢٣٧٫٥**

(٨٣) محمد عبد العزيز السمان

١ ــ	الاسلامية الدولية للإستثمارات العقارية	١٩٨٢/٨/٢٤	٥٠
٢ ــ	الاسلامية الدولية للمقاولات	١٩٨٢/٨/٣٠	١٠٠
	جملـــــــة		**١٥٠**

(٨٤) محمد عبد العزيز محجوب

١ ــ	الاتحاد للتعمير والتصنيع	١٩٧٩/١٢/٦	٢٥٠
٢ ــ	الدولية لتعبئة المياه الجوفية والمعدنية	١٩٨١/٦/٢٥	١٧٨
٣ ــ	المصرية لصناعة الأدوات الصحية	١٩٨٢/١/١٨	١٦٠
٤ ــ	العربية للبورسلين	١٩٨٣/١/٢٩	١٥
٥ ــ	الاسكندرية للخدمات الطبية	١٩٨٣/٨/٩	٢٥٦
٦ ــ	الدولية لمواد ومستلزمات البناء	١٩٨٤/٣/٥	٣٠٠
	جملـــــــة		**١١٥٩**

(٨٥) محمد عبد الله مرزبان وشقيقه

١ ــ	كوليجيت بالموليف مصر	١٩٧٨/٥/١٦	٤٥٫٣
٢ ــ	المصرية الأمريكية للنقل والشحن والتفريغ	١٩٧٩/٤/٢٩	١٤٢٫٥
٣ ــ	بنك الإعتماد والتجارة مصر	١٩٨١/٦/ ٨	٥٠
	جملـــــــة		**٢٣٧٫٨**

(٨٦) محمد عبد المحسن النجار

١ ــ	بنك الاسكندرية الكويت الدولى	١٩٧٨/٤/٢٤	١٢٫٥
٢ ــ	الاسلامية الدولية للاستثمارات العقارية	١٩٨٢/٥/٢٤	١٥٠
٣ ــ	الاسلامية الدولية للمقاولات	١٩٨٢/٨/٣٠	٢٣٠
٤ ــ	الاسلامية الدولية للصوتيات والمرئيات	١٩٨٤/٣/٢	٢٥٠
	جملـــــــة		**٦٤٢٫٥**

(٨٧) محمد عبد المحسن شتا

١ —	ايمكس إنترناشيونال	١٩٧٩/٩/١٠	٧٠
٢ —	المركز الطبى بالعجوزة	١٩٨٢/٣/٣١	٦٥٠
٣ —	بنك هونج كونج المصرى	١٩٨٢/٥/١٧	٨٤٠
	جملـــــة		١٥٦٠

(٨٨) محمد على الفقى

١ —	الاسماعيلية مصر للدواجن	١٩٧٧/١١/١٧	١
٢ —	مستشفى السلام	١٩٧٨/١٢/١٢	٧
٣ —	البركان للتنمية والإنشاء	١٩٨٠/١١/٣٠	١٢٥
٤ —	ديرب نجم للإستثمار	١٩٨١/٥/١٩	٢
٥ —	مودرن للإستثمار والتنمية	١٩٧١/١١/١٤	٩٫٥
٦ —	العربية المصرية للإستثمار	١٩٨٢/١/٥	١٧٥
٧ —	المباركية للإستثمار	١٩٨٢/١٠/٢١	٤٫٢
	جملـــــة		٣٢٣ ر٧

(٨٩) محمد فخرى عبد الله

١ —	المصرية الدولية للنقل الجوى	١٩٧٦/٦/١٠	٥٠
٢ —	بنـــك النيـــل	١٩٧٥/١/٢٦	٢٥
٣ —	المتحدة للهندسة والمقاولات	١٩٧٨/٧/١٧	١٣٠
٤ —	مستشفى السلام	١٩٧٨/١٢/١٢	١٧٥
٥ —	مصر إيران للمنشآت السياحية	١٩٨٠/٨/٢	٣٠٠
٦ —	المصرية السعودية للتنمية	١٩٨٠/١١/٢٥	١٥٩٩
٧ —	المهن الطبية للإستثمار	١٩٨١/٣/٢٣	١٠٠٠
٨ —	بنك الفيوم الوطنى للتنمية	١٩٨١/٩/٥	٦٧
	جملـــــة		٣٣٤٦

(٩٠) محمد فريد فؤاد خميس

١ —	مصر أمريكا لصناعة السجاد والموكيت « مـــاك »	١٩٨١/٣/٢٥	٤٠٠

٢ —	البنك المصرى الخليجى	١٩٨١/١٠/٢٦	٢٥٠
٣ —	المتحدة للأثاث كرومكس	١٩٨٢/٤/٢٠	١٠٥٫٦
٤ —	العاشر من رمضان لصناعة الغزل	١٩٨٣/٥/٢	٣٣
	جملـــــة		**٧٨٨٫٦**

(٩١) محمد قشوع

١ —	بنك الدقهلية الوطنى للتنمية	١٩٨١/٧/١٦	٨٠٠
٢ —	الدقهلية الوطنية للأمن الغذائى	١٩٨٢/١١/٦	١٠٠
	جملـــــة		**٩٠٠**

(٩٢) محمد فؤاد إبراهيم

١ —	الاستثمار العربى	١٩٧٨/١٢/٥	١٠
٢ —	ماتاك المصرية لمقاولات أعمال التبريد	١٩٨١/٥/٢٥	٦٢٫٥
٣ —	سنوحى لمواد البناء	١٩٨٢/١٢/١٥	٥٩٫٥
	جملـــــة		**١٣٢**

(٩٣) محمد محمود

١ —	ايجيبتال لصناعة الأحذية والنعال	١٩٧٥/٨/٢١	٣٧٦
٢ —	بول لتمويل الورق	١٩٧٦/٩/٢٩	٧٣٥
٣ —	ايجبتال لصناعة صناديق الكارتون المضلع	١٩٧٩/٩/١٣	١٥٠٠
٤ —	البنك المصرى الخليجى	١٩٨١/١٠/٢٦	٦٠٠
٥ —	المصرية لصناعة الأدوات الصحية	١٩٨١/١/١٨	٢٠
٦ —	النيل المتحدة للإستثمارات	١٩٨٢/٤/٢١	١٨٠٠
	جملـــــة		**٥٠٣١**

(٩٤) محمد محمود أبو شادى

١ —	المصرية الفرنسية للصناعات الزراعية الغذائيـــــة	١٩٨١/٧/٢٥	٨٠
٢ —	بنك مصر العربى الأفريقى	١٩٨٢/٩/٤	١٥٠
٣ —	النيل للمحاجر	١٩٨٢/١٠/١٢	١١٫٢
٤ —	العربية للمقاولات والتنمية العمرانية	١٩٨٤/٣/١١	١٥٠٠
	جملـــــة		**١٧٤١٫٢**

(٩٥) محمد محمود عزب

١ ـــ	العربية للخزف	١٩٧٥/٨/١٦	٧٥
٢ ـــ	المصرية اللبنانية لصناعة البلاط والقيشانى (ليسيكو مصر)	١٩٧٥/٩/٢٥	٤٠٥
٣ ـــ	بنك قناة السويس	١٩٧٨/٣/٤	٥٠
٤ ـــ	العربية للبورسلين	١٩٨٣/١/٢٩	١٥
	جملـــــــة		**٥٤٥**

(٩٦) محمد محمود نصير

١ ـــ	السعودية المصرية للإستثمار والتمويل	١٩٧٦/٣/٢٥	٢٠٠
٢ ـــ	مستشفى السلام	١٩٧٨/١٢/١٢	٣٣
	جملـــــــة		**٢٣٣**

(٩٧) محمد مصطفى ياقوت (١)

١ ـــ	شريدير للمعدات الكهربائية	١٩٧٧/٧/١١	٤٦
٢ ـــ	بنـــك النيـــل	١٩٧٨/١/٢٦	٥٠
٣ ـــ	المصرية الأسبانية للملاحة «ايجبسيان»	١٩٧٨/٢٣	٥٠٠
	جملـــــــة		**٥٩٦**

(١) رفعت عنه الحراسة بقرار رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ . الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٥/١/٦ .

(٩٨) محمد عتريس أبو دلال

١ ـــ	بنك البحيرة الوطنى للتنمية	١٩٨١/٨/١٩	١٢,٥
٢ ـــ	البحيرة للطوب الطفلى ومواد البناء	١٩٨٥/١/٤	٢٢٠
	جملـــــــة		**٢٣٢,٥**

(٩٩) محمد منير شريف صبرى (شقيق الملكة نازلى)

١ ـــ	نوفا بارك القاهرة	١٩٧٧/٩/١٨	٧٠٠
٢ ـــ	بنـــك النيـــل	١٩٧٨/١/٢٦	١٢,٥
	جملـــــــة		**٧١٢,٥**

(١٠٠) محمود يس شعراوى
سمير حسن شعراوى
أحمد حسن شعراوى

١ ــ	المتحدة للهندسة والمقاولات	١٩٧٨/٧/١٧	١٣٠
٢ ــ	المعمارية للإستثمار	١٩٧٨/١١/٢٣	٣٧٥
٣ ــ	استثمار الطاقة الشمسية	١٩٨٠/١/٢٠	٤٠
٤ ــ	العالمية للتعمير والسياحة	١٩٨١/٩/٢٩	٧٥٠
	جملـــــــة		**١٢٩٥**

(١٠١) محيى الدين أحمد القرش

١ ــ	المصرية السعودية للتنمية	١٩٨٠/١١/٢٥	١٨٩١
٢ ــ	النقل والسياحة الداخلية «انتراتور»	١٩٨١/٢/١	٣٤٫٦
٣ ــ	الجنوب للإستثمارات	١٩٨٣/٧/٢	٨٣٠
	جملـــــــة		**٢٧٥٥٫٦**

(١٠٢) محيى الدين عبد الله هلال

١ ــ	الإنشاءات المدنية والأساسات الميكانيكية (ستروميك)	١٩٨٠/٩/٣	١٦٠
٢ ــ	العالمية للإستثمار والتنمية	١٩٨١/٧/٢٩	٤٥٠
٣ ــ	النيل للإستثمار والتنمية	١٩٨١/١٢/١٠	٣٥٠
٤ ــ	النيـــل للتعدين	١٩٨٢/٨/١٤	٥٠
	جملـــــــة		**١٠١٠**

(١٠٣) مدحت التونسى

١ ــ	الاستثمار العربى	١٩٧٨/١٢/٥	١٠٠
٢ ــ	مستشفى السلام	١٩٧٨/١٢/١٢	٥٦٨٫٢
٣ ــ	المجموعة المصرية - للإستثمارات	١٩٧٩/٧/١٣	٣٠
٤ ــ	الكيماويات العطرية ومكسبات الطعم والرائحـــــة (نيوكاتو)	١٩٨٠/١/٢٢	٢٥٠
٥ ــ	الخبراء العرب فى الهندسة والإدارة مص / تيم / مصر	١٩٨٠/٧/١٧	١٥٫٤

٦ —	بنك هونج كونج المصرى	١٩٨٢/٥/١٧	١٠٥
٧ —	مصر العربية للإنتاج الحيوانى	١٩٨٢/٦/٢٤	٨٤
٨ —	الانتاج النباتى	١٩٨/ ١٢/١١	١٥
	جملـــــــة		١١٦٧٫٦

(١٠٤) أحمد عبد الحليم مشهور وآخرون

١ —	السلام للاستثمار	١٩٧٨/٧/٦	٢٥
٢ —	فالى للإستثمار ومواد البناء والمقاولات	١٩٧٩/١/٢٠	٢١
٣ —	الدولية للإنشاءات	١٩٧٩/٥/٢٩	١٢٥٠
٤ —	روستيكو للأثاث	١٩٧٩/١١/٨	٣٩٫٦
٥ —	الوطنية للإستثمار والمشروعات العامة	١٩٨١/٣/١٩	٣٢٫٨
٦ —	بنك الشرقية الوطنى للتنمية	١٩٨١/٨/٢٣	٣٢
٧ —	بنك مصر العربى الأفريقى	١٩٨٢/٩/٤	١٥٠
٨ —	البرارى للإستثمار	١٩٨٣/٣/٢	٦
٩ —	العربية لتصنيع مواد التغليف	١٩٨٣/٣/٣	٢٥
١٠ —	دار الاسكندرية للطباعة والنشر	١٩٨٣/٣/٢٨	٢٣٫٧
	جملـــــــة		١٦٠٥٫١

(١٠٥) مصطفى البليدى

١ —	بنك الدلتا الدولى	١٩٧٨/٨/٢	١٠٠
٢ —	النيل للملابس	١٩٧٨/١١/٨	١٠٠
٣ —	دار مايو الوطنية للنشر	١٩٨١/٩/١٢	٢٥
٤ —	بنك هونج كونج المصرى	١٩٨٢/٥/١٧	٨٤٠
	جملـــــــة		١٠٦٥

(١٠٦) مصطفى حسن محمد

١ —	الاسلامية الدولية للاستثمارات العقارية	١٩٨٢/٨/٢٤	٥٠
٢ —	الاسلامية الدولية للمقاولات	١٩٨٢/٨/٣٠	٥٠
	جملـــــــة		١٠٠

(١٠٧) مصطفى رمزى الشافعى

١ —	المصرية الوطنية للملاحة	١٩٨٠/١/٦	٦٠٠
٢ —	صناعة مواسير ومنتجات البلاستيك	١٩٨٠/٥/٥	٧٫٥
٣ —	البحيرات المرة للاستثمار	١٩٨٠/٨/٢٣	٣٥
٤ —	الوطنية للاستثمار والمشروعات العامة	١٩٨١/٣/١٩	١٣٠
٥ —	ديرب نجم للاستثمار	١٩٨١/٥/١٩	٤
٦ —	الاسكندرية للاستثمار والتنمية	١٩٨١/٦/٣	١٥٠٠
٧ —	بنك الاعتماد والتجارة مصر	١٩٨١/٦/٨	٣٠
٨ —	المهندس الوطنية للمعلومات	١٩٨١/٧/١	١٥
٩ —	بنك الاسكندرية التجارى البحرى	١٩٨١/٩/١٢	٣٥٠
١٠ —	المصرية للمنظفات الصناعية	١٩٨٢/١/٢٣	١٣٦
	جملـــــــة		**٢٨٠٧٫٥**

(١٠٨) مصطفى كامل السعيد

١ —	فالى للاستثمارات	١٩٧٨/٣/٢٦	٣٠
٢ —	ديرب نجم للإستثمار	١٩٨١/٥/١٩	٢٠
٣ —	بنك الشرقية الوطنى للتنمية	١٩٨١/٨/٢٣	١٠
٤ —	الشرقية الوطنية للمقاولات	١٩٨٥/٣/٧	٥٠
٥ —	الوادى الاستثمارية لصناعة الصابون والمنظفات الصناعية	١٩٨٣/٢/٢٤	٨٨
	جملـــــــة		**١٩٨**

(١٠٩) منير اسماعيل الخولى
صبرى حسن الخولى

١ —	النيل للاستثمار والتنمية	١٩٨١/١٢/١٠	٣٥٠
٢ —	النيل للتعدين	١٩٨٢/٨/١٤	٢٠٠
	جملـــــــة		**٥٥٠**

(١١٠) موريس رزق أندراوس

١ —	بنك النيل	١٩٧٨/١/٢٦	٥٠
٢ —	الدولية للاستثمار والتعمير	١٩٧٩/٧/٥	١٠٥٠
	جملـــــــة		**١١٠٠**

(١١١) ميرفت محمد رضوان قناوى

١ ــ	مستشفى السلام	١٩٧٨/١٢/١٢	٢٥٣٦ر٥
٢ ــ	المصرية السعودية للتنمية	١٩٨٠/١/٢٥	١٨٠
٣ ــ	الفيوم للمياه المعدنية	١٩٨١/٨/٤	٦٩
	جملـــــــة		**٢٧٨٥ر٥**

(١١٢) ميشيل باخوم

١ ــ	مصر إيران للاستشارات الهندسية	١٩٧٦/٥/٢٠	٢٥
٢ ــ	بنــك النيــل	١٩٧٨/١/٢٦	٢ر٥
٣ ــ	اردمان ايس لهندسة التربة واختبار مواد التثقيب	١٩٧٨/٤/٢٧	٢٤
٤ ــ	تى. أى. بى الشرق الأوسط	١٩٧٩/٥/٣	٥
٥ ــ	المصرية الفرنسية للصناعات الغذائية	١٩٨١/٧/٢٥	٢٥
٦ ــ	البنك المصرى الخليجى	١٩٨١/١٠/٢٦	٢٥
	جملـــــــة		**١٠٦ر٥**

(١١٣) نجيبة عقل جبرة

١ ــ	الشمس بيراميدز للفنادق والسياحة	١٩٧٦/٧/٥	٥٥ر٢
٢ ــ	مصانع الأسمنت الأسبانية المصرية «سيجيكو»	١٩٨٠/٦/٢١	٢٢٤٠
	جملـــــــة		**٢٢٩٥ر٢**

(١١٤) نعمة الله بولس

١ ــ	الاسماعيلية للسياحة	١٩٧٩/٥/١٧	٥٠
٢ ــ	واى. كى. كى. زيبر مصر	١٩٧٩/٦/٤	١٧٥
	جملـــــــة		**٢٢٥**

(١١٥) هانى رزق جرجس

١ ــ	الدولية للاستثمار	١٩٨١/٣/١٥	١٠٠٠
٢ ــ	الدولية لمنتجات الألبان والأغذية	١٩٨٢/٧/٢٨	٣٠٠
	جملـــــــة		**١٣٠٠**

(١١٦) هانى عبد الجليل العمرى

١ —	البنك المصرى الخليجى	١٩٨١/١٠/٢٦	٥
٢ —	جنرال موتورز مصر	١٩٨٣/٤/١٤	٨٤٠
٣ —	المجموعة العربية للاستثمار	١٩٨٣/١١/١٥	٧٠٨
٤ —	المجموعة المالية المصرية لخدمات الاستثمار للاستشارات المالية	١٩٨٤/٦/١٤	٩٣
	جملـــــــة		١٦٤٦

(١١٧) وائل صديق لهيطة

١ —	مدكو الدولية للبواخر النيلية	١٩٧٦/٥/٩	٣٥
٢ —	بورسعيد الحرة للتجارة والتنمية	١٩٧٧/١٢/٢٩	١٠
٣ —	الوطنية للاستثمار والمشروعات العامة	١٩٨١/٣/١٩	٥
٤ —	المصرية لأعمال النقل الفنى	١٩٨٣/٢/٢٠	٧٨ر٧
	جملـــــــة		١٢٨ر٧

(١١٨) يوسف على يوسف توبة

١ —	بنك النيل	١٩٧٨/١/١٦	٥٠
٢ —	النيل للإسكان	١٩٨٠/١٠/١٥	١١٥٠٠
	جملـــــــة		١١٥٥٠

ملحق رقم (٤)

بيان بأسماء المساهمين فى الشركات المساهمة

١٩٧٥ ـــ ١٩٨٤

والذى تتراوح مساهماتهم بين ١٠٠ ألف جنيه إلى ٢٥٠ ألف جنيه

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف جنيه
١	ابراهيم كامل سيد أحمد	الترنايل للتصنيع	١٩٨٠/١٢/٢	إنتاج شفرات حلاقة	١٥٠
٢	ابراهيم محمد فياض	مستشفى الدق للطوارىء	١٩٨٤/٧/٢٩	خدمات طبية	١٢٠
٣	أحمد أبو اسماعيل	انظر الملحق(*)	انظر الملحق(*)	خدمات مصرفية — بلاستيك	١٠٩ر٩
٤	أحمد حامد الشرقاوى	بنك مصر العربى	١٩٨٢/٩/٤	خدمات مصرفية	١٠٠
٥	أحمد حسن التاجى مستشفى الدق للطواىء	١٩٨٤/٧/٢٩	خدمات طبية	١٢٠	
٦	أحمد زكى عبد الحميد	المجموعة العربية للاستثمار والتنمية	١٩٨٤/٦/٢٣	غير محدد	١٠٠
٧	أحمد فتحى حسين	الوطنية للاستثمار والمشروعات العامة	١٩٨١/٣/١٩	غير محدد	١٠٠
٨	أحمد كمال أبو حشيش	انظر الملحق	انظر الملحق	سياحة — استثمار أموال	١٣٢ر٥
٩	أحمد محـــرم	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك — خدمات استشارية	١١٢ر٥
١٠	أحمد مصطفى عيسى	مستشفى الدق للطوارىء	١٩٨٤/٧/٢٩	خدمات طبية	١٢٠
١١	أحمد محمد أباظة	البنك المصرى الخليجى	١٩٨١/١٠/٢٦	خدمات مصرفية	٢٠٠
١٢	أحمد مجدى عويس	جتلكو مصر لمواد البناء	١٩٧٨/٨/١٤	إنتاج مواد بناء	١٠٨
١٣	أحمد معروف	بنك مصر العربى الأفريقى	١٩٨٢/٩/٤	خدمات مصرفية	١٠٠
١٤	اسماعيل بليغ صبرى	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك — أمن غذائى مقاولات	١١٢ر٥

الملحق رقم (٣)

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
					جنيه
١٥	اسماعيل عبد الفتاح	الشرقية الوطنية للمقاولات	١٩٨٢/٣/٧	مقاولات	١٥٠
١٦	أشجان محمد عتريس	المصرية السعودية المشتركة للاستثمار	١٩٨٢/٦/٢٠	غير محدد	١٠٠
١٧	اعتماد ابراهيم خليل	الوطنية للاستثمار والمشروعات العامة	١٩٨١/٣/١٩	غير محدد	١٥٠
١٨	الحسينى عادل محمد رشاد	المصرية العربية للمقاولات	١٩٨٣/٧/٦	مقاولات	١٣١
١٩	الياس ونيس فلتس	انظر الملحق	انظر الملحق	إنتاج بطاطين	١٤٢٫٥
٢٠	آمال محمد أمين	النيل للفنادق والسياحة	١٩٧٨/١٢/١٢	فندقة وسياحة	١٠٠
٢١	بهى الدين الأشرم	مفكوت للانشاءات	١٩٨٠/٢١١/١٣	تشييد وبناء	١٥٦
٢٢	جلال عبد الوهاب عبد العزيز	العربية الأمريكية للمقاولات (أرامسك)	١٩٨٤/٨/٢٩	مقاولات	١٠٣٫٩
٢٣	جمال فايق بنتباس	المقاولات العالمية	١٩٨٢/١/٦	مقاولات	١٣٠
٢٤	جورج نسيم جرجس	المجموعة العربية للاستثمار	١٩٨٣/١١/١٥	غير محدد	١٦٨
٢٥	جيلان محمد رياض	دونج سان للبناء والهندسة	١٩٧٨/١٢/٢١	مقاولات	١٠٥
٢٦	حسان يوسف ياسين	مصر العربية للفنادق	١٩٨٣/٨/٢١	فندقة وسياحة	٢٠٠
٢٧	حسين عبده القشوط	فيرو للبلاستيك	١٩٨٠/٢/٢	صناعة البلاستيك	١٢٥
٢٨	رائد هاشم يحيى	انظر الملحق	انظر الملحق	إنتاج سجاد وموكيت	٢٣٥
٢٩	رزق غطاس غبريال	الانشاءات المدنية	١٩٨١/٢/٥	تشييد وبناء	١٥٠

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
					جنيه
٣٠	رشيدة رياض على زغلول	الدولية للتنمية والاستثمار	١٩٨٤/١/٢٦	غير محدد	١٠٠
٣١	رضوان عبد العزيز خير الله	العالمية للتعمير والسياحة	١٩٨١/٩/٢٩	فندقة وسياحة	١٠٠
٣٢	رمزى ابراهيم	السعودية المصرية للاستثمار والتمويل	١٩٧٦/٣/٢٥	تمويل مشروعات	٢٠٠
٣٣	ريتشارد وديع غرغور	انظر الملحق	انظر الملحق	فندقة وسياحة ــ صناعة بلاط	٢١٥
٣٤	سامية حسن قنديل	المركز الطبى بالعجوزة	١٩٨٢/٣/٣١	خدمات طبية	١٥٠
٣٥	سعاد حسين فهمى	بنك مصر العربى الأفريقى	١٩٨٢/٩/٤	خدمات مصرفية	١٠٠
٣٦	سعد الشربينى محمد الشربينى	انظر الملحق	انظر الملحق	أمن غذائى ــ تغليف كتب	٢٢٥
٣٧	سعد محمد السويفى	مصر أمريكا لمستلزمات المستشفيات	١٩٨١/٢/٢٦	خدمات طبية	٢٦٠
٣٨	سعيد أسعد على	سالى مصر الكويت للصناعات الخشبية	١٩٨١/١/٢١	صناعة أخشاب وأثاث	٢٦٠
٣٩	سعيد أحمد جمعة	المصرية العامة للمقاولات	١٩٨٣/٧/٦	مقاولات	٢٣١
٤٠	سعيد عبد الحليم الصيرفى	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك ــ إنتاج طوب	٢٢١

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
					جنيه
٤١	سعيد على عوف	سالى مصر الكويت للصناعات الخشبية	١٩٨١/١/٢١	صناعة أخشاب وأثاث	١١٠
٤٢	سليمان الغلايينى	العربية لصناعة الأخشاب «متين»	١٩٨٠/٢/١٨	صناعة أخشاب	١٠٠
٤٣	سليمان حسن أبو باشا	المصرية العربية للمقاولات	١٩٨٣/٧/٦	مقاولات	١٣١
٤٤	سمير عبد القادر خليفة	لوتشيا مصر لصناعة الأثاث	١٩٨٤/٤٠٧	صناعة أثاث	١٠٩
٤٥	شيرين ابراهيم عبد الحفيظ	بنك هونج كونج المصرى	١٩٨٢/٥/١٧	خدمات مصرفية	٢١٠
٤٦	صالح مصطفى أمين	مستشفى الدق للطوارىء	١٩٨٤/٧/٢٩	خدمات طبية	٢٠٠
٤٧	صلاح الدين سيد الطنانى	العاشر من رمضان لصناعة الغزل	١٩٨٣/٤/٢	صناعة غزل للسجاد	١٠٠
٤٨	طارق محمود منصور	المصرية العربة للمقاولات	١٩٨٣/٧/٦	مقاولات	١٣١
٤٩	طور غود عصمت فؤاد	الاسلامية للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية	١٩٨٢/١١/٧	انتاج مستلزمات طبية	١٦٦
٥٠	عامر عارف أحمد كامل	الشرق الأوسط القابضة	١٩٨١/٩/١٦	غير محدد	٢٢٠
٥١	عبد الرحمن عبد المجيد	البنك المصرى الخليجى	١٩٨١/١٠/٢٦	خدمات مصرفية	١٠٠
٥٢	عمرو عبد العظيم محمد المصرى	فيرو للبلاستيك	١٩٨٠/٢/٢	انتاج بلاستيك	١٢٥
٥٣	عبد الخالق مطاوع	المصرية السعودية للفنادق	١٩٧٨/١١/٢٨	فندقة وسياحة	١٠٠

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
٥٤	عبد الحميد موسى	تاكى فايتا	١٩٧٨/٨/٦	إنتاج بطاطين	٢٢٠
٥٥	عبد المجيد العروسى	الطيران العربى الدولى	١٩٧٨/١٢/٢٤	نقل	١٠٠
٥٦	عبد الفتاح على نجيب	مصر إيران للأثاث	١٩٧٧/٩/٢٢	صناعة أثاث	١٢٥
٥٧	عبد الرؤوف ابراهيم شبايك	انظر الملحق	انظر الملحق	مقاولات ـ استثمار أموال	٢١٠
٥٨	عصام محمد الصادق وهدان	العربية الأمريكية للمقاولات (أرمك)	١٩٨٤/٨/٢٩	مقاولات	١١٠
٥٩	عصام على زايد	مكة للدواجن	١٩٧٩/٥/١	أمن غذائى	١٠٠
٦٠	عطية محمد سليمان	الاقتصادية للتنمية الغذائية	١٩٨١/١١/١٢	أمن غذائى	٢٠٠
٦١	على على فايد	السعودية المصرية للإستثمار والتمويل	١٩٧٦/٣/٢٥	تمويل مشروعات	٢٠٠
٦٢	على جمال الناظر	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	تمويل مشروعات	١٦٥
٦٣	عقل محمد حلمى	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك ـ مقاولات	٢٤٩٫٥
٦٤	على حسين عبد الرحيم	فيرو للبلاستيك	١٩٨٠/٢/٢	صناعة بلاستيك	١٨٧٫٥
٦٥	على محمد رضوان	المركز الطبى بالعجوزة	١٩٨٢/٣/٣١	خدمات طبية	١٠٠
٦٦	على محمد أمين والى	المجموعة العربية للاستثمار والتنمية	١٩٨٤/٦/٢٣	غير محدد	١٠٠
٦٧	عمرو ابراهيم ماهر	المصرية السعودية للفنادق	١٩٨٧/١١/٢٨	فندقة وسياحة	١٠٠
٦٨	فائق فؤاد بشارة	سالى مصر الكويت للصناعات الخشبية	١٩٨١/١/٢١	صناعة أخشاب	١٠٠

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
					جنيه
٦٩	فرج محمد عبد اللطيف	هيجمونت ـ مصر للأثاث	١٩٨٠/٩/١٨	صناعة أثاث	١٢٥
٧٠	كمال محمد هجرس	المجموعة العربية للاستثمار والتنمية	١٩٨٤/٦/٢٣	غير محدد	١٠٠
٧١	كمال محمود زكى	بنك مصر العربى الأفريقى	١٩٨٢/٩/٤	خدمات مصرفية	١٠٠
٧٢	ليلى محمد الشموتى	بنك مصر العربى الأفريقى	١٩٨٢/٩/٤	خدمات مصرفية	١٠٠
٧٣	ماجدة محمود سامى	مصر العربية لفنادق	١٩٨٣/٨/٢١	فندقة وسياحة	٢٠٠
٧٤	ماهر إلياس حنين	بنك مصر العربى الأفريقى	١٩٨٢/٩/٤	فندقة وسياحة	١٠٠
٧٥	مجدى محمد محمود البربرى	مستشفى الدقى للطوارىء	١٩٨٤/٧/٢٩	خدمات طبية	١٢٠
٧٦	مجدى محمد محمد رزق	العربية الأمريكية للمقاولات	١٩٨٤/٨/٢٩	مقاولات	١١٠
٧٧	محمد أسامة طيب خليفة	فالى للاستثمارات	١٩٧٨/٣/٢٦	فندقة وسياحة	١٠٥
٧٨	محمد أبو الفتوح سويلم	لوتشيا مصر لصناعة الأثاث	١٩٨٤/٤/٧	صناعة أثاث	١٦٧
٧٩	محمد الهادى شكرى	النيل للفنادق والسياحة	١٩٧٨/١٢/١٢	فندقة وسياحة	١٠٠
٨٠	محمد أنور السادات	انظر الملحق	انظر الملحق	صحف ـ أمن غذائى	١٠١
٨١	محمد جمال الدين بكرى	المجموعة الاستشارية المصرية الألمانية للتنمية	١٩٨٠/٨/٢٨	خدمات استشارية	١٠٠
٨٢	محمد حلمى عبد الخالق	ممفيس الصناعية والتجارية	١٩٨٠/٩/٢٩	صناعة حديد	١٥٠
٨٣	محمد دسوقى النشار	مستشفى الدقى للطوارىء	١٩٨٤/٧/٢٩	خدمات طبية	١٢٠
٨٤	محمد رضا أبو عبد السلام	الجيزة الوطنية للأمن الغذائى	١٩٨٣/٦/٥	أمن غذائى	٢٠٠

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
					جنيه
٨٥	محمد رمزى	بنك مصر العربى الأفريقى	١٩٨٢/٩/٤	خدمات مصرفية	١٠٠
٨٦	محمد زكى فرحات	الشرق الأوسط القابضة	١٩٨١/٩/١٦	غير محدد	٢٢٠
٨٧	محمد سامى عارف	المركز الطبى بالعجوزة	١٩٨٢/٣/٣١	خدمات طبية	١٠٠
٨٨	محمد صلاح منصور	المصرية السعودية للفنادق	١٩٧٨/١١/٢٨	فندقة وسياحة	١٥٠
٨٩	محمد عادل السيد بدوى	مصر العربية للاستثمار	١٩٨١/٢/١٠	غير محدد	١٠٧٫٥
٩٠	محمد عادل ابراهيم السيد	مصر العربية للاستثمار	١٩٨١/٢/١٠	غير محدد	٢١٥
٩١	محمد عباس صفوت	المبانى المتحدة	١٩٨٠/١٠/٣	تشييد وبناء	٢٠٠
٩٢	محمد عبد المنعم فرج	العالمية للتعمير والسياحة	١٩٨١/٩/٢٩	فندقة وسياحة	١٠٠
٩٣	محمد عبد الرحمن نصار	بنك مصر العربى الأفريقى	١٩٨٢/٩/٤	خدمات مصرفية	١٠٠
٩٤	محمد عبد الله محمد عمر	بنك مصر العربى الأفريقى	١٩٨٢/٩/٤	خدمات مصرفية	١٠٠
٩٥	محمد عبد الحميد عطية	العربية الأمريكية للمقاولات	١٩٨٤/٨/٢٩	مقاولات	١١٠
٩٦	محمد عتريس أبو دلال	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك ــ صناعة طوب	٢٣٢٫٥
٩٧	محمد عبد العزيز السمان	انظر الملحق	انظر الملحق	مقاولات	١٥٠
٩٨	محمد على الفرا	بنك مصر العربى الأفريقى	١٩٨٢/٩/٤	خدمات مصرفية	١٠٠
٩٩	محمد على كامل متولى	بنى سويف للطوب الطفلى	١٩٨٢/٨/١٥	صناعة طوب	١٠٠
١٠٠	محمد على مدور	مستشفى الدق للطوارىء	١٩٨٤/٧/٢٩	خدمات طبية	١٢٠

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
١٠١	محمد فهمي ابراهيم	العامل العربي للتجارة	١٩٧٦/٧/٢٥	تخزين وصيانة	٢٠٠
١٠٢	محمد فؤاد ابراهيم	انظر الملحق	انظر الملحق	مقاولات غير محدد	١٣٢
١٠٣	محمد كمال السعيد مصطفى	كيماويات البناء الحديث	١٩٨١/٣/١	تشييد وبناء	٢٠٠
١٠٤	محمد كمال عبد الوهاب	العربية الحديثة لصناعة الأخشاب «متين»	١٩٨٠/٢/١٨	صناعة أخشاب	١٠٠
١٠٥	محمد لطفي منصور	العالمية للنقل السياحي	١٩٨٠/١/٢١	فندقة وسياحة	١٧٥
١٠٦	محمد محمد غنيم	المصرية السعودية للفنادق	١٩٧٨/١١/٢٨	فندقة وسياحة	١٠٠
١٠٧	محمد محمود نصير	انظر الملحق	انظر الملحق	خدمات طبية ـــ استثمار أموال	٢٣٣
١٠٨	محمد يسري محمد بيومي	الدولية للتنمية والاستثمار	١٩٨٤/١/٢٦	غير محدد	١٠٠
١٠٩	محمد يوسف وهبي	مصر للاستثمار والتنمية	١٩٧٨/٢/٤	غير محدد	١٠٠
١١٠	محمود سعيد الورداني	النيل للفنادق والسياحة	١٩٧٨/١٢/١٢	فندقة وسياحة	١٠٠
١١١	محمود محمد الطيب	المصرية السعودية للفنادق	١٩٧٨/١١/٢٨	فندقة وسياحة	١٠٠
١١٢	محمود يحيى فهمي	العالمية لتبريد المأكولات	١٩٨٠/٩/٢	تخزين خضر وفاكهة	٢١٠
١١٣	محيي الدين محمود	بنك مصر العربي الأفريقي	١٩٨٢/٩/٤	خدمات مصرفية	١٠٠
١١٤	مختار حسين حسن	بيراميدز للملاحة	١٩٧٨/٦/١٥	نقـــــل	١٥٠
١١٥	مختار عباس عوف	بنك هونج كونج المصري	١٩٨٢/٥/١٧	خدمات مصرفية	١٢٦
١١٦	مصطفى حامد قداح	المصرية العالمية للمأكولات (كونكور)	١٩٨٠/٤/٢٤	فندقة وسياحة	١٦٠

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
١١٧	مصطفى حسن محمد	انظر الملحق	انظر الملحق	مقاولات	١٠٠
١١٨	مصطفى سعيد عبد الباسط	الوطنية للمشروبات	١٩٨٠/٤/٦	إنتاج مياه غازية	٢٠٠
١١٩	مصطفى كامل السعيد	انظر الملحق	انظر الملحق	فندقة وسياحة وبنوك	١٩٨
١٢٠	مصطفى محمد شوق	ارثر أندرسون وشوق وشركاهم	١٩٨١/١٠/٢٢	خدمات استشارية	١٠٠
١٢١	مكرم كامل عثمان	يونيون كاربيد مصر	١٩٧٧/١٠/١٥	صناعة بطاريات	١١٠
١٢٢	منصور محمد حسن	النيل للفنادق والسياحة	١٩٧٨/١٢/١٢	فندقة وسياحة	١٠٠
١٢٣	ميخائيل ملاك	دونج سان للبناء والهندسة مصـــــر	١٩٧٨/١٢/٢١	مقاولات	١٠٥
١٢٤	ميشيل باخوم	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك ـــ خدمات استشارية	١٠٦ر٥
١٢٥	ناهد حسن بارواى	المصرية العربية للمقاولات	١٩٨٣/٧/٦	مقاولات	١١٢
١٢٦	نازلى حسين محمد رفعت	الجزيرة العربية للمقاولات	١٩٧٨/٤/٢٦	مقاولات	١٠٥
١٢٧	هانى عبد المنعم فوزى	مصر العربية للاستثمار	١٩٨١/٢/١٠	غير محدد	١٠٧ر٥
٢٨	وائل صديق لهيطة	انظر الملحق	انظر الملحق	نقل ـــ تخزين	١٢٨ر٧
١٢٩	وديع عبد السيد نصر	المقاولات العالمية	١٩٨٢/١/٦	مقاولات	١٣٠
١٣٠	وفيق محمد شلبى	مصر العربية للاستثمار	١٩٨١/٢/١٥	غير محدد	٢١٥
٣٣	ياسين محمد فهمى	السنبلاوين الوطنية لمشروعات الأمن الغذائى	١٩٨٤/٣/٨	أمن غذائى	١٥٠

ملحق رقم (٥)
بيان بأسماء المساهمين فى الشركات المساهمة
٧٥ ـ ١٩٨٤
والذى تتراوح مساهماتهم بين ٢٥٠ ألف جنيه إلى ٥٠٠ ألف جنيه

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف جنيه
١	ابراهيم مدكور	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك سياحية ــ غير محدد	٣٣٨
٢	احمد جاد ابراهيم	بنك الاعتماد والتجارة مصر	١٩٨١/٦/٨	خدمات مصرفية	٢٨٢
٣	احمد سعيد عباس	انظر الملحق	انظر الملحق	مقاولات	٣٣٢
٤	أحمد عبد الحميد حسن	مصنع للتصنيع والاستثمار	١٩٨٢/١١/١	غير محدد	٤٣٠
٥	أحمد عبد الرحمن عنان	البنك المصرى الخليجى	١٩٨١/١٠/٢٦	خدمات مصرفية	٣٥٠
٦	أحمد عبد السلام هيبة	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك ــ صناعة مواسير	٣٦٠
٧	أحمد عبد الله الديب	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك ــ مقاولات	٢٨٣٫٥
٨	أحمد محمد الشريف	انظر الملحق	انظر الملحق	مقاولات	٤٥٠
٩	أحمد يس عبيد	بنك الأهرام	١٩٨٠/٣/١٩	خدمات مصرفية	٤٠٦
١٠	أشرف صقر يس	كوميكو سكان	١٩٨٣//٢٤	تصوير كمبيوتر	٢٥٠
١١	المعتز عادل الألفى	انظر الملحق	انظر الملحق	سياحة ــ انتاج شرائط	٤٨٤٫٥
١٢	أنور الفخرانى	بنك الأهرام	١٩٨٠/٣/١٩	خدمات مصرفية	٣٨٩
١٣	بهاء الدين أحمد حلمى	القناة لتداول الحاويات	١٩٨٢/٦/٢٨	شحن وتفريغ	٣٩٩
١٤	بهجت سعيد خليل	انظر الملحق	انظر الملحق	خدمات مصرفية /نقل	٤٠٠
١٥	تقى الله حلمى	تاكى فايتا	١٩٧٨/٨/٦	صناعة بطاطين	٣٩١
١٦	حامد السايح	بنك هونج كونج المصرى	١٩٧٩/٥/١٧	بنــوك	٣٣٦

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
١٧	حسن حسنى عمارة	هجز أند هيل مصر للتشييد	١٩٧٩/٧/١٢	مقاولات	٣١٢
١٨	حسن عباس حلمي	الاسلامية للأدوية الكيماوية والمستلزمات الطبية	١٩٨٢/١١/٧	صناعة أدوية	٣٦٢
١٩	حسن كامل المحلاوى	جبلى للإستثمار	١٩٨٤/٥/٢	غير محدد	٣٠٠
٢٠	حسن محمد حافظ	بن لادن العربية للاستثمار	١٩٨١/١١/٢٤	خدمات استشارية	٣٥٠
٢١	حمدى زيان	بنك هونج كونج المصرى	١٩٨٢/٥/١٧	بنوك	٤٢٠
٢٢	خالد محمود طالب	العربية المشتركة للإنشاءات	١٩٨٠/٦/١١	مقاولات	٣٧٠
٢٣	رشدى صبحى خليل	الاتحاد الدولى الاستثمارات	١٩٧٩/٨/١٤	غير محدد	٤٠٠
٢٤	رمزى ابراهيم واصف	بنك الاعتماد والتجارة مصر	١٩٨١/٦/٨	خدمات مصرفية	٢٨٨
٢٥	رؤوف حكيم الياس	إنتاج مشتقات الدم	١٩٨٢/٧/١٣	إنتاج دم	٣٠٠
٢٦	زكى هاشم	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك ــ أثاث	٢٧٤ر٥
٢٧	سامى محمود مراد سامى	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	سياحة	٤١٠
٢٨	سعد فخرى عبد النور	انظر الملحق	انظر الملحق	استثمار أموال ــ أمن غذائى	٤٢٠
٢٩	سمير سمعان انطوان	الدولية لتصنيع الملابس الجاهزة	١٩٨٢/١٢/٢٩	إنتاج ملابس جاهزة	٣٣٦
٣٠	سهير عبد الرازق عبد الفتاح	العامرية للمقاولات	١٩٨١/٧/٢٠	مقاولات	٣٠٠
٣١	شريف إميل الكسان	انظر الملحق	انظر الملحق	فندقة وسياحة /نقل	٤٦٠

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
٣٢	صفوت حبيب نخلة	انظر الملحق	انظر الملحق	مقاولات ــ خدمات استشارية	٢٢٣
٣٣	صلاح أمين الريس	المجموعة الاستشارية العربية	١٩٨٢/٤/١٠	غير محدد	٢٥٠
٣٤	طلعت مصطفى إبراهيم	المعمارية للاستثمار	١٩٧٨/١١/٢٣	مقــاولات	٣٧٥
٣٥	عادل عبد الرازق	سقارة للاستثمارات	١٩٨١/٧/٧	غير محدد	٣٠٠
٣٦	عادل نادر بنداري	الطيران العربي الدولي(وأخرى)	١٩٧٨/١٢/٢٤	نقــــل	٢٥٠
٣٧	عبد الجواد عبد الحميد	المعمارية للاستثمار	١٩٧٨/١١/٢٣	مقــاولات	٣٧٥
٣٨	عبد الصمد فريد حماد	الاقتصادية للتنمية الغذائية	١٩٨١/١١/١٢	أمن غذائي	٤٥٥
٣٩	عبد العزيز حجازي	انظر الملحق	انظر الملحق	خدمات صحية ــ استثمار أموال	٣٦١
٤٠	عبد العزيز فتحي قمورة	جبل للإستثمار	١٩٨٤/٥/٢	غير محدد	٣٠٠
٤١	عبد الفتاح عبد الرحمن المليجي	أجلاند للأمن الغذائي	١٩٨١/٩/٢٨	أمن غذائي	٣٧٠
٤٢	عبد القادر عبد الرحمن السيسي	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك ــ سياحة	٣٣٩

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
٤٣	عبير عبد المنعم عثمان	العامرية للمقاولات	١٩٨١/٧/٢٠	مقاولات	٣٠٠
٤٤	عز الدين محمد الدباج	انظر الملحق	انظر الملحق	مقاولات	٤٥٠
٤٥	عزت عبد الوهاب	انظر الملحق	انظر الملحق	سياحة ـ صناعة بلاط	٤٣٥
٤٦	عصام شفيق جبر	انظر الملحق	انظر الملحق	صناعة أثاث ـ بنوك	٣٥٧
٤٧	على زين العابدين سطوحى	الدولية للإنشاءات	١٩٦٠/٦/١٥	مقاولات	٤٠٠
٤٨	على عبد الخالق خضير	المصرية السعودية للتنمية	١٩٨٠/١١/٢٥	غير محدد	٢٨٠
٤٩	على عبد المنعم المفتى	انظر الملحق	انظر الملحق	خدمات طبية وسياحية	٣٧٩
٥٠	غالب وصفى شعشاعة	الشرق الأوسط للانشاءات	١٩٧٩/٢/١١	مقاولات	٤٠٠
٥١	فاتن حسين صالح	مصر العربية للفنادق	١٩٨٣/٨/٢١	فندقة وسياحة	٤٠٠
٥٢	فاروق محمد محمد	مصر العربية للفنادق	١٩٨٣/٨/٢١	فندقة وسياحة	٣٢٠
٥٣	فتحى اسماعيل والى	انظر الملحق	انظر الملحق	مقاولات	٣١٠
٥٤	فتحى الدجوى	انظر الملحق	انظر الملحق	خدمات صحية ـ غير محدد	٣٢٠
٥٥	فتحى عبد الغنى عمارة	مصر العربية لفنادق	١٩٨٣/٨/٢١	فندقة وسياحة	٤٠٠
٥٦	فريد وديع سعد	المالية المصرية	١٩٨١/٣/٢٨	استثمار أموال	٢٥٠
٥٧	قاسم طاهر عيسى	الأمل لمنتجات مواد البناء	١٩٨٢/١/٢٦	إنتاج مواد البناء	٢٥٥

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف جنيه
٥٨	كمال أحمد أبو خطوة	المصرية السعودية المشتركة للإستثمار	١٩٨٢/٦/٢٠	غير محدد	٣٠٢
٥٩	لوسيان حبيب سامى	مصانع الأهرام للورق	١٩٨٣/٦/٣٠	صناعة الورق	٤٥٩
٦٠	ماهر صبحى مملوك	مصر للانشاءات العمرانية	١٩٨٣/٧/٣	غير محدد	٤٥٠
٦١	مجد الدين بسيونى كشك	مجمع زفتى الوطنى للتجميد والتبريد	١٩٧٩/٢/١٩	تخزين خضر وفاكهة	٢٨٠
٦٢	مجدى محمد عدوى	الدولية للانشاءات	١٩٧٩/٥/٢٩	مقاولات	٢٥٠
٦٣	محمد ابراهيم الصباغ	سالوميك للفورمايكا	١٩٨٢/٨/٢٢	إنتاج فورمايكا	٤٦٣
٦٤	محمد أبو العيون سرحان	المباني المتحدة مصر	١٩٨٠/١٠/١٣	مقاولات	٣٠٠
٦٥	محمد أبو الفضل الدندراوى	دندرة للتنمية والاستثمار	١٩٨٠/١/٩	غير محدد	٢٦٠
٦٦	محمد جمال الدين عبد الحليم	المتحدة للاستثمار والتنمية	١٩٧٨/٥/٣١	غير محدد	٣٦٠
٦٧	محمد جمال محمد فهمى	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	إنتاج أثاث	٣٨٠
٦٨	محمد جميل عبد الستار	انظر الملحق	انظر الملحق	صناعة أثاث ـ سجاد وموكيت ـ صوف	٢٥٨
٦٩	محمد حسن الباز	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك ـ استثمار أموال	٣٩٠
٧٠	محمد خالد يحيى زكريا	كوميو سكان	١٩٨٣/٣/٢٤	تصوير كمبيوتر	٢٥٠

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
٧١	محمد رأفت البدراوى	المصرية الحديثة للاستثمار والتنمية	١٩٨٣/٢/٣	غير محدد	٢٦٧
٧٢	محمد عبد العزيز سيد الأهل	بنك هونج كونج المصرى	١٩٨٢/٥/١٧	خدمات مصرفية	٤٢٠
٧٣	محمد سعيد رشدى	انظر الملحق	انظر الملحق	نقل ــ بنوك ــ خدمات استشارية	٣٣٣
٧٤	محمد على الفقى	انظر الملحق	انظر الملحق	خدمات صحية ــ مقاولات ــ أمن غذائى	٣٢٤
٧٥	محمد على حسن سيف	أديكو لتوظيف الأموال	١٩٨١/٦/٢٩	استثمار أموال	٤٣٧
٧٦	محمد على حسن السباعى	المعمارية للاستثمار	١٩٧٨/١١/٢٣	مقـالات	٣٧٥
٧٧	محمد لطفى منصور	المجموعة العربية للاستثمار	١٩٨٣/١١/١٥	غير محدد	٢٥٢
٧٨	محمد مجدى زيد	منتجات الألومنيوم «البرو»	١٩٨٢/١٠/٢٣	تصنيع ألومنيوم	٣١٠
٧٩	محمد محمد مخلوف	الانشاءات المدنية	١٩٨١/٢/٥	مقاولات	٢٦٠
٨٠	محمد محمود فهمى	النيل للاستثمار والتنمية	١٩٨١/١٢/١٠	غير محدد	٤٠٠
٨١	محمود خليل بدوى	مصر للتصنيع والاستثمار	١٩٨٢/١١/١	غير محدد	٤٣٠
٨٢	محيى الدين زيدان	العامرية للمقاولات	١٩٨١/٧/٢٠	مقاولات	٣٠٠
٨٣	مصطفى رشدى سيد	إيمكس انترناشيونال	١٩٧٩/٩/١٠	تخزيـــن	٣٠٠
٨٤	مصطفى كمال سليم	منتجات الألمونيوم «البرو»	١٩٨٢/١٠/٢٣	إنتاج المونيوم	٣٣٠
٨٥	مصطفى نير المأمون	ترسانة الشرق الأدنى لتكسير السفن	١٩٧٨/٣/٣٠	تجارة السفن	٣٠٠

مسلسل	الاســم	الشركــة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
					جنيه
٨٦	ناظلــة شكــرى	فاست فود للمنتجات الغذائية	١٩٨٢/١/١٢	أمن غذائى	٣١٦
٨٧	وجيه حسن محمود حمدى	بيراميدز للملاحة	١٩٧٨/٦/١٥	نقل وسياحة	٢٧٨ر٧

ملحق رقم (٦)
بيان بأسماء المساهمين فى الشركات المساهمة
٧٥ ــ ١٩٨٤
والذين تتراوح مساهماتهم بين ٥٠٠ ألف جنيه فأكثر

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف جنيه
١	ابراهيم أبو العيون أحمد كامل	انظر الملحق (*)	انظر الملحق	فندقة وسياحة ــ بنوك أخرى	٣٠٦٨٫٧
٢	ابراهيم اسماعيل محمد	المصرية السويدية لاسلاك اللحام	١٩٨٤/٧/١٦	انتاج أسلاك خام	١٢٦٠
٣	أحمد رفعت منتصر	انظر الملحق	انظر الملحق	مقاولات ــ صناعة اشرطة فيديو	٢٠٠٠
٤	احمد عيسى حسن	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	انتاج كابلات كهرباء	١١٥٠
٥	احمد كمال يس	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك ــ سياحة أمن غذائى	١٥٣٠
٦	احمد كمال حامد سليم	الأبحاث والتنمية	١٩٨٠/٥/٧	مقاولات	١٦٦٦٫٧
٧	أحمد محسن	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	انتاج كابلات	٢٤٦٢٫٥
٨	احمد منير شريف صبرى	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك ــ سياحة	٧١٢٫٥
٩	احمد يوسف الجندى	انظر الملحق	انظر الملحق	نقل ــ استثمار أموال	١١٤٥
١٠	ادوار متى ميخائيل	مصر العليا للمقاولات العامة	١٩٨١/٩/٢٧	مقاولات	١٠٠٠
١١	اسلام شلبى حسن شلبى	انظر الملحق	انظر الملحق	سياحة،صناعة صابون	٢٤٢٥
١٢	اسماعيل عبد المجيد رشوان	المصرية الدولية للملاحة	١٩٧٨/٦/٤	شحن وتفريغ سفن	١٠٠٠
١٣	اشرف مروان	انظر الملحق	انظر الملحق	استثمار أموال،مقاولات	١٢٣٤

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
					جنيه
١٤	البدرى السيد على مرشد	مصر للاستثمار والتنمية	١٩٨٢/٧/٨	غير محدد	١٥٠٠
١٥	السيد السيد الجوهرى	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك، سياحة، مياه غازية	١٢٣١
١٦	الشناوى محمد على	انترناشيونال كونتراجيت	١٩٨٢/٤/١٥	مقاولات	١٠٠٠
١٧	انطوان عبد المسيح	القاهرة للاستثمار	١٩٨٣/١٠/١٧	غير محدد	١٤١٠
١٨	أمين على حسنين	سالوميل للفورمايكا	١٩٨٢/٨/٢٢	انتاج فورمايكا	٦٩٠
١٩	أنور القاضى	انظر الملحق	انظر الملحق	انتاج مواد بناء ــ طباعة ونشر	٥٦٦
٢٠	أنور محمد مرسى	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك، استثمار أموال	١٦٨٤
٢١	ايناس محمد سعيد	المصرية للمشروعات والتنمية	١٩٨٣/٦/١٥	غير محدد	١٧٦٠
٢٢	أيوب عدلى أيوب	انظر الملحق	انظر المحلق	مقاولات، أمن غذائى	٢٨٢٩
٢٣	بشرى عبد المنعم الصاوى	انظر الملحق	انظر الملحق	صناعة سجادوموكيت ومعدات كهربائية	٧٦٨
٢٤	توفيق بباوى منصور	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك ــ سياحة	٢٠٨٠٫٥
٢٥	تيسير عبد القادر الهوارى	ملحق رقم(٧)	ملحق رقم (٧)	مقاولات	١١٤٢
٢٦	جلال أحمد محمود الشريف	العامرية للمقاولات	١٩٨١/٧/٢٠	مقاولات	٦٠٠
٢٧	جلال محمود عواد	الجنوب للاستثمارات	١٩٨٣/٧/٢	غير محدد	٩١٣
٢٨	حاتم نيازى مصطفى	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك ــ سياحة	٩٥٤

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
					جنيه
٢٩	حسام أبو الفتوح	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك صناعة أثاث أمن غذائى	١١٠١٢٫٦
٣٠	حسام الدين طاهر	المصرية للكيماويات والأدوية	١٩٨٤/١١/٨	إنتاج أدوية	١٢٤٠
٣١	حسن بدراوى بدراوى	المصرية العربية للمقاولات	١٩٨٣/٧/٦	مقاولات	٥٦٢٫٥
٣٢	حسن حسن علام	انظر الملحق	انظر الملحق	مقاولات ـــ نقل خدمات استشارية	٥٦٨
٣٣	حسن سيف الدين خورشيد	المصرية لمشروعات الاتصالات	١٩٨٤/١٠/١٧	مقاولات	١٤٢٥
٣٤	حسن شوق عبد السلام	مصر الجديدة للاستثمار	١٩٨٣/١٢/٣	غير محدد	٧٥٠
٣٥	حسن عبد الفتاح هداره	انظر الملحق	انظر الملحق	خدمات تبريد	١٢٦١
٣٦	حلمى اسماعيل عبد العال	العالمية للصلب الكوستيل	١٩٨٢/٩/١٨	صناعة أعمدة نور وشعالات	١٤٩٥٫٢
٣٧	حلمى عبد السلام الزيدى	جنرال موتورز مصر	١٩٨٣/٤/١٤	صناعة سيارات	٨٤٠
٣٨	خديجة عبد المنعم برادة	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك ـــ سياحة ـــ استثمار أموال	٥٠٧
٣٩	خليل محمد الشيبانى	العربية للاستثمار والتنمية	١٩٨١/٣/٣١	استصلاح أراضى	١٠٥٠
٤٠	رشاد عثمان قاسم	انظر الملحق	انظر الملحق	أمن غذائى ـــ بنوك اسكـــــان	٩١٠

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
					جنيه
٤١	رشدى محمد الشرقاوى	الدولية للانشاءات «رامو»	١٩٧٩/١٠/١٠	اسكان ومقاولات	١٤٢٥
٤٢	رفعت محمد عبد الفتاح السعــــودى	جنرال موتورز مصر	١٩٨٣/٤/١٤	إنتاج سيارات	٥٠٤
٤٣	رؤوف كامل مرسى	انظر الملحق	انظر الملحق	فندقة وسياحة ــ مقاولات	٣٤٥٠
٤٤	زكريا داوود عبد القادر	مصر الجديدة للاستثمار	١٩٨٣/١٢/٣	غير محدد	٧٥٠
٤٥	زينب حسن حسن عاصى	المصرية للمقاولات العامة	١٩٨٤/٧/٢١	مقاولات	١٤٧٤
٤٦	سالم أحمد سالم	المجمع المصرى للأجهزة الكهربـــائية	١٩٨١/١/١٢	تصنيع أجهزة كهربائية	٥٦٢٫٥
٤٧	سالم شكرى ظريفة	انظر الملحق	انظر الملحق	فندقة وسياحة ــ مقاولات	٥٤٥
٤٨	سامح حسب الله	انظر الملحق	انظر الملحق	خدمات استشارية ــ مقاولات	٦٨٥٫٩
٤٩	سامى على حسن	مصر الجديدة للاستثمار	١٩٨٣/١٢/٣	غير محدد	١٥٠٠
٥٠	سامية محمد عمار	مجموعة الأندليس للتنمية والتعميـــــر	١٩٨٢/٨/٢	غير محدد	٥٠٠
٥١	سعد زغلول الأحول	انظر الملحق	انظر الملحق	نقل ــ ملاحة ــ أمن غذائى	١٢١٦
٥٢	سعد فريد المصرى	بنك الدقهلية الوطنى للتنمية	١٩٨١/٧/١٦	خدمات مصرفية	٥٠٠
٥٣	سعيد أحمد الطويل	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك ــ صناعة أحذية أمن غذائى	١٢٩٠٫٦

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
					جنيه
٥٤	سعيد محمد الجمل	انظر الملحق	انظر الملحق	أمن غذائى ــ بنوك	١٣٥٠
٥٥	سيد مرعى	انظر الملحق	انظر الملحق	سياحة ــ أمن غذائى أخرى	٩٤٦ر٥
٥٦	سليمان عبد الجواد الأشقر	المصرية الآسيوية للاستثمار	١٩٨١/٢/١٦	مقاولات	٥٦٨
٥٧	سمير حسن عرابى	انظر الملحق	انظر الملحق	استثمار أموال ــ مقاولات	٧٤٠
٥٨	شفيق يوسف نجم	انظر الملحق	انظر الملحق	نقل ــ سياحة ــ بنوك	٨٠٠
٥٩	شكرى شكرى كيرلس	مصر للانشاءات العمرانية	١٩٨٣/٧/٣	تشييد وبناء	٩٧٥
٦٠	صبرى حسن الخولى	انظر الملحق	انظر الملحق	استثمار أموال	٥٥٠
٦١	صلاح الدين أحمد عثمان	هربرت ايجيبت للمقاولات	١٩٨٤/٥/١٧	مقاولات	٧٥٠
٦٢	صلاح الدين محمد أمين	كونترانترناشيونال للصناعة والاستثمار	١٩٨٠/٤/٣	أمن غذائى	٦٨٠
٦٣	طارق اسلام سعد الدين	النيل للمقاولات	١٩٨٤/٤/٩	مقاولات	١٥٠٠
٦٤	طلعت محمد سمهان	انظر الملحق	انظر الملحق	سياحة ــ بناء وتشييد	٥٥٧
٦٥	طلعت مصطفى ابراهيم	العالمية للتعمير والسياحة	١٩٨١/٩/٢٩	فندقة وسياحة	٧٥٠
٦٧	عادل طالب أغا	انظر الملحق	انظر الملحق	فندقة وسياحة ــ خدمات طبية	٢١٧٥
٦٧	عادل ناشدينى بشارة	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك ــ مقاولات	٨٩٨
٦٨	عادل يوسف خليل	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك ــ خدمات صحية	٢٤٧٦
٦٩	عبد الباسط أبو العز	بنك الدقهلية الوطنى للتنمية	١٩٨١/٧/١٦	خدمات مصرفية	٥٠٠

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
					جنيه
٧٠	عبد الرؤوف شكرى	فيرتيوب للأسمدو والمواد الكيماوية	١٩٨٢/١٢/٨	شحن وتفريغ أسمدة	١١٥٥
٧١	عبد الستار عبد المقصود عرفة	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	صناعة ملابس جاهزة	٢١٨٦
٧٢	عبد السلام حسن بدوى	بامكو للمقاولات	١٩٨٢/٥/٦	مقاولات	١٠٠٠
٧٣	عبد السلام هيكل	انظر الملحق	انظر الملحق	مقاولات ـ فندقة وسياحة	٨٦٥
٧٤	عبد العزيز عزام	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	استثمار أموال ـ أمن غذائى	٦٠٦٦
٧٥	عبد العزيز فريد حامد المصرى	المصرية لصناعة الأداوت الصحية	١٩٨٢/١/١٨	صناعة أدوات صحية	٦٥٠
٧٦	عبد العظيم لقمة	انظر الملحق	انظر الملحق	مقاولات ـ أمن غذائى بنوك ـ سياحة	٤٦١٠٫٧
٧٧	عبد القادر منير السمان	العربية للغازات السائلة	١٩٨٣/٥/١٢	انتاج غاز الأوكسجين	٩١٥
٧٨	عبد الكريم توحيد هلال	المجموعة الدولية للاستثمار	١٩٨٣/٧/٧	مقاولات	١٦٨٠
٧٩	عبد المنعم عبد الصمد السيد	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	تخزين وتبريد خدمات سياحية	٣٩٨٢٫٥
٨٠	عبد المنعم محمد ابراهيم	الدولية للانشاءات (رامو)	١٩٨٠/٦/١٥	مقاولات	١٤٠٠
٨١	عبد المنعم محمد مفيد	الوطنية للألبان	١٩٨٣/٨/٦	صناعة ألبان	٦٠٠

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
					جنيه
٨٢	عبد المنعم مصطفى سعودى	انظر الملحق	انظر الملحق	أمن غذائى،مقاولات	٣١٥٩
٨٣	عبد المنصف بدوى حزين	انظر الملحق رقم (٧)	انظر الملحق	صناعة طوب استثمار أموال	١٩١٦٫٧
٨٤	عبد الواحد حسن سليمان	المصرية البريطانية للتفريخ	١٩٨١/١٠/٢٠	أمن غذائى	٥٠٠
٨٥	عثمان أحمد عثمان	انظر الملحق	انظر الملحق	مقاولات،بنوك،أخرى	٣١٤٧٫٧
٨٦	عزت محمد عبد القادر	الاسكندرية للصلب	١٩٨٢/٨/٢١	صناعة صلب للمبانى	١٨٠٠
٨٧	عزة حافظ الطرهونى	مجموعة الأندلس للتنمية	١٩٨٢/٨/٢	غير محدد	٥٠٠
٨٨	عزيزة عبد الله يونس	نايل جلف للملاحة	١٩٧٧/١١/٢٦	نقل وملاحة	٥٠٠
٨٩	عفاف عبد الحليم الشبراوى	انظر الملحق	انظر الملحق	أمن غذائى ـــ سياحة	١٠٠٥
٩٠	علاء نور الدين ناصر	مودرن كونستركشن انترناشيونال	١٩٧٩/٧/١١	مقاولات	٧٦٥
٩١	على حسن محيلبة	مجموعة الأندلس للتنمية والتعمير	١٩٨٢/٨/٢	غير محدد	١٠٠٠
٩٢	على عبد الفتاح الشلقانى وشقيقه	انظر الملحق	انظر الملحق	سياحة،خدمات	٥٤٦
٩٣	على حسن محمود الجمل	المجموعة الاقتصادية للاتحاد والاستثمار	١٩٨٣/٦/٢٣	غير محدد	٦٧٢
٩٤	عمرو أحمد عبده محمد	العالمية للمقاولات	١٩٨٤/٣/٢٩	مقاولات	٧٥٠

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
					جنيه
٩٥	فادية محمد رشاد كحيل	الطيران العربي الدولي	١٩٧٨/١٢/٢٤	نقل	٣٤٠٠
٩٦	فتحي توفيق عبد الفتاح	ملحق رقم ٧	ملحق رقم ٧	استثمار أموال	٥٦٣٨
٩٧	فخري محمد سلامة	بنك الأهرام	١٩٨٠/٣/١٩	خدمات مصرفية	٨٥٤
٩٨	فوزي رزق الفتى	انظر الملحق	انظر الملحق	بنكو ـــ خدمات طبية ـــ صناعة مواسير بلاستيك	٥٦١٩٫٥
٩٩	فوزية حسين عزت	الطيران العربي الدولي	١٩٧٨/١٢/٢٤	نقل	١٠٠٠
١٠٠	قطب فرج سليمان	بنك الدقهلية الوطني للتنمية	١٩٨١/٧/١٦	خدمات مصرفية	٥٠٠
١٠١	كامل توفيق دياب	انظر الملحق	انظر الملحق	بنكو ـــ خدمات استشارية ـــ صناعة صابون	٢٤٣٤
١٠٢	كريمة حسنين عمر	القاهرة أصفهان للمقاولات	١٩٨٢/١٠/١١	مقاولات	١٠٠٠
١٠٣	كمال أحمد عاشور	انظر الملحق	انظر الملحق	خدمات استشارية ـــ مقاولات	٢٤٠٤٫٤
١٠٤	ماري وليم بانوب	ديبولت انترناشيونال «ديم»	١٩٨٣/٤/٢٨	تصنيع مقطورات	١٠٠
١٠٥	مجدي مختار علي يوسف	ساس للتبريد والتكييف	١٩٨٣/٦/١١	تركيب تكييفات	٢٢٥٠
١٠٦	مجدي يحيى حسنين	ك. سبان للمباني المعدنية	١٩٨٣/٩/١١	مباني وتشييدات	١٥٠٠
١٠٧	محمد أحمد غانم	انظر الملحق	انظر الملحق	صناعة رخام ـــ أقلام بلاستيك	٦٩٦
١٠٨	محمد أحمد ابراهيم	المصرية للاسكان (برج النهضة)	١٩٨٠/٢/١٧	إسكان وتشييد	٧١٧

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
					جنيه
١٠٩	محمد ابراهيم حسن	بنك الاسكندرية التجارى البحرى	١٩٨١/٩/١٢	خدمات مصرفية	١٠
١١٠	محمد ابراهيم عبدالله	مستشفى الفيروز	١٩٨٤/٣/٦	خدمات صحية	٢٤٥٠
١١	محمد ابراهيم مجدى	المصرية السعودية للتنمية	١٩٨٠/١١/٢٥	فندقة وسياحة	٧٤٢
١١٢	محمد اسماعيل العيوطى وآخرون	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك.صناعة أخشاب.أخرى	٤١٠٦٫٥
١١٣	محمد الرزوق	انظر الملحق	انظر الملحق	ملاحة.نقل.صناعة مواسير	١٦٧٩
١١٤	محمد المندوه عبدالخالق	العربية للاستثمار والتنمية	١٩٨٣/٨/١٨	غير محدد	٥٦٠
١١٥	محمد أنور أحمد	الوطنية للآبار والمياه	١٩٨٢/٥/١٦	خدمات صرف	٥٩٠
١١٦	محمد محمود وأولاده	انظر الملحق	انظر الملحق	أحذية.ورق.استثمار أموال	٥٠٣١
١١٧	محمد حامد محمود	انظر الملحق	انظر الملحق	أمن غذائى.استثمار أموال	٧٥٥
١١٨	محمد محمود عزب	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك.انتاج بلاط سيراميك	٥٤٥
١١٩	محمد سعيد عبد المنعم	انظر الملحق	انظر الملحق	نقل.غزل ونسيج.أمن غذائى	٢٢٢٧٫٥
١٢٠	محمد مصطفى ياقوت	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك ــ نقل ــ أخرى	٥٩٦
١٢١	محمد محمود أبو شادى	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك ــ أمن غذائى	١٧٤١
١٢٢	محمد عبد المحسن النجار	انظر الملحق	انظر الملحق	مقاولات.بنوك.شرائط كاسيت	٦٥٢
١٢٣	محمد فخرى عبد الله	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك.سياحة.خدمات صحية	٣١٦٦

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
					جنيه
١٢٤	محمد توفيق عبد اللطيف	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك ـ خدمات حفر	٩٦٨
١٢٥	محمد رشيد راشد	انظر الملحق	انظر الملحق	ملاحة ونقل.أمن غذائى	١١٠٩
١٢٦	محمد عبد العزيز محجوب	انظر الملحق	انظر الملحق	خدمات صحية.صناعة أدوات صحية.تعبئة مياه جوفية	١١٥٩
١٢٧	محمد قشوع	انظر الملحق	انظر الملحق	أمن غذائى	٩٠٠
١٢٨	محمد عبد المحسن شتا	انظر الملحق	انظر الملحق	خدمات صحية ـ بنوك	١٥٦٠
١٢٩	محمد يس الشعراوى	انظر الملحق	انظر الملحق	فندقة ـ مقاولات	١٢٩٥
١٣٠	محمد فريد فؤاد يس	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك ـ صناعة أثاث	٨٧٧٫٦
١٣١	محمد محمود فهمى	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	غير محدد	٥٠٠
١٣٢	محمد يسرى سعد زغلول	المهندسون المصريون للإستثمار	١٩٨٢//١٠	غير محدد	١٥٠٠
١٣٣	محمد محمود السيد	الخليج للمقاولات	١٩٨٢/١١/١٠	مقاولات	١٠٠٠
١٣٤	محمد منير اسماعيل	بنك الدقهلية الوطنى للتنمية	١٩٨١/٧/١٦	خدمات مصرفية	٥٠٠
١٣٥	محمد محمود حسن	فور ـ ام للاستثمار والإدارة	١٩٨٠/١٢/١١	غير محدد٢٠٠٠	
١٣٦	محمد عطية قاعود	سقارة للاستثمار	١٩٨١/٧/٧	غير محدد	١٢٠٠

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
					جنيه
١٣٧	محمد عبد المنعم شعيب	المركز الطبي بالعجوزة	١٩٨٢/٣/٣١	خدمات صحية	٥٠٠
١٣٨	محمد بهاء الدين عثمان	المصرية السعودية المشتركة للإستثمار	١٩٨٢/٦/٢٠	غير محدد	٦٠٢
١٣٩	محمد فوزى أحمد خليل	مصر للتصنيع والاستثمار	١٩٨٢/١١/١	غير محدد	١٠٧٥
١٤٠	محمد عصام الدين فهمى	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	فندقة وسياحة ــ استثمار أموال	١٠٨٠
١٤١	محمد سعيد فارس	المصرية السعودية المشتركة للإستثمار	١٩٨٢/٦/٢٠	غير محدد	٥٥٠
١٤٢	محمود على عبد الباسط	المصرية السعودية للإستثمار	١٩٨٣/٢/٧	غير محدد	٦٠٠
١٤٣	محمد سليمان زكى	المصرية السعودية للإستثمار	١٩٨٣/٢/٧	غير محدد	٧٠٠
١٤٤	محمد على سلطان	العالمية للمقاولات الكهربائية (ماس)	١٩٨٣/٤/٥	مقاولات	٧٣٥
١٤٥	محمد ماجد عبد الفتاح	الأهرام للانشاءات	١٩٨٣/٤/٢٣	مقاولات	١٥٠٠
١٤٦	محمد طلعت عبد العزيز	ابراج مصر العالية	١٩٨٣/٦/٤	فندقة وسياحة	٢٥٧٠
١٤٧	محمد سمير محمد المهدى	تيرنكى للاستثمار	١٩٨٣/٦/٢٥	غير محدد	١٥٠٠

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
١٤٨	محمد ماجد عبد الفتاح	الأهرام للإنشاءات	٢٣/٤/١٩٨٣	مقاولات	١٥٠٠
١٤٩	محمد علوى تيمور	المجموعة العربية للاستثمار	١٥/١١/١٩٨٣	غير محدد	٧٠٨ر٨
١٥٠	محمد حسنين جنيدى	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	تصنيع أوانى الطهى	١٢٠٠
١٥١	محمد صادق فوده	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	خدمات طبية.استثمار أموال	٥٥١
١٥٢	محمد فريد عقل	انظر الملحق	انظر الملحق	فندقة وسياحة ــ صناعة أخشاب	١٢٦٠
١٥٣	محمد محمود عزوز	الهندسية لخدمات التشييد (آيســــكو)	١٣/١٢/١٩٧٩	خدمات استشارية	٥١٠
١٥٤	محمد ياقوت النجار	المصرية الأسبانية للملاحة	٢٣/٣/١٩٧٨	نقل بحرى	٥٠٠
١٥٥	محمود رضا عباس	بنك الاعتماد والتجارة مصر	٨/٦/١٩٨١	خدمات مصرفية	٨٤١
١٥٦	محى الدين أحمد القرش	انظر الملحق	انظر الملحق	نقل ــ استثمار أموال	٢٧٥٥ر٦
١٥٧	محى الدين عبد الله هلال	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك ــ استثمار أموال	١٠١٠
١٥٨	مختار محفوظ أباظة	مصر لصناعة المقطورات وقطع غيار	٣٠/١٠/١٩٨٤	صناعة مقطورات	١٥٠٠
١٥٩	مدحت التونسى	انظر الملحق	انظر الملحق	أمن غذائى.صناعة ورق	١١٦٧ر٦
١٦٠	مرقص جرجس صالح	بنك هونج كونج المصرى	١٧/٥/١٩٨٢	خدمات مصرفية	٨٤٠
١٦١	أحمد عبد الحليم مشهور	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك.مقاولات.استثمار أموال	١٥٧٣ر٤
١٦٢	مصطفى البليدى	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك ــ ملابس جاهزة	١٠٦٥
١٦٣	مصطفى رمزى الشافعى	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك ــ صناعة صابون	٢٨٠٧ر٥
١٦٤	مصطفى قومين	الإتحاد للتعمير والتصنيع	٦/١٢/١٩٧٩	تشييد وبناء	٥٠٠

مسلسل	الاسم	الشركة	تاريخ المساهمة	طبيعة النشاط	قيمة المساهمة بالألف
١٦٥	مصطفى كامل على صالح	العالمية للمقالات	١٩٨٤/٣/٢٩	مقاولات	٧٥٠
١٦٦	مصطفى محمد حزين	ملحق رقم (٧)	ملحق رقم (٧)	استثمار أموال. صناعة طوب	١٨١٦٫٧
١٦٧	موريس رزق أندراوس	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك ــ اسكان وتشييد	١١٠٠
١٦٨	ميرفت محمد رضوان	انظر الملحق	انظر الملحق	خدمات صحية ــ تعبئة مياه جوفية	٢٧٨٥٫٥
١٦٩	نادية أبو بكر خليفة	الطيران العربى الدولى	١٩٧٨/١٢/٢٤	نقــــل	٣٠٠٠
١٧٠	نبيل سعد الدين على حسن	إيه ــ بويس للاستثمار	١٩٨٠/٢/١٢	مقاولات	٧٦٥
١٧١	نجيبة عقل جبرة	انظر الملحق	انظر الملحق	سياحة ــ صناعة اسمنت	٢٢٩٥٫٢
١٧٢	هانى رزق جرجس	انظر الملحق	انظر الملحق	أمن غذائى. استثمار أموال	١٣٠٠
١٧٣	هانى عبد الجليل العمرى	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك ــ استثمار أموال	١٦٤٦
١٧٤	هشام محمد سمير عبد السلام	القاهرة أصفهان للمقــــاولات	١٩٨٢/١٠/١١	مقاولات	١٠٠٠
١٩٧٥	يوسف على يوسف توبه	انظر الملحق	انظر الملحق	بنوك ــ اسكان	١١٥٥٠

ملحق رقم (٧)
بيان بأسماء بعض المساهمين الذين تركزت مساهماتهم في الشركات المساهمة خلال عامي ٨٣ ــ ١٩٨٤

الشـــــركة	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه
(١) أحمد عيسى حسن		
ـــ الجيزة للكابلات	١٩٨٤/٤/٥	٧٥٠
ـــ الجيزة للمشروعات الهندسية	١٩٨٤/٤/١١	٤٠٠
جملـــــــــة		١١٥٠
(٢) أحمد محسن		
ـــ الوطنية المصرية للحفر والخدمات البترولية	١٩٨٣/٢/٢	١٢٥
ـــ المهندس يوتن للبويات والدهانات الصناعية والبحرية	١٩٨٣/٩/٢٧	١٢,٥
ـــ الجيزة للكابلات	١٩٨٤/٤/٥	١٥٢٥
ـــ الجيزة للمشروعات الهندسية	١٩٨٤/٤/١١	٨٠٠
جملـــــــــة		**٢٤٦٢,٥**
(٣) تيسير عبد القادر الهوارى		
ـــ البرارى للاستثمار	١٩٨٣/٢/٢٦	٦
ـــ الشباب الوطنية للخدمات العامة	١٩٨٣/٣/١٠	٥٠
ـــ العربية للطوب	١٩٨٣/٣/١٣	١٠٠
ـــ العاشر من رمضان لصناعة الغزل	١٩٨٣/٤/٢	٤٠
ـــ اسماعيلية أرت سيتى	١٩٨٣/٨/٤	٥٠
ـــ العربية للاستثمارات والتنمية	١٩٨٣/٨/١٨	٣٠
ـــ المجموعة العربية للاستثمار	١٩٨٣/١١/١٥	٧٤١
ـــ الفيوم للمستحضرات الدوائية	١٩٨٤/٨/٢٣	١٠٠
جملـــــــــة		**١١١٧**
(٤) حسين فايق صبور		
ـــ بنك النيل	١٩٧٨/١/٢٦	٢٥
ـــ الشباب الوطنية للخدمات العامة	١٩٨٣/٣/١٠	١١٠
ـــ مصر أمريكا للأنظمة الزراعية	١٩٨٣/٨/٢٢	٨٤
جملـــــــــة		**٢١٩**

(٥) سامى محمود مراد سامى

انظر الملحق رقم (٣)

(٦) عبد الرحمن عزام وآخرون

ـ الشرق الأوسط للتنمية والتعمير	١٩٨٢/١/١٦	١١٧٠
ـ الاسلامية للاستثمار والتنمية	١٩٨٣/١/٢٧	١٤٤٥
ـ العربية لأعمال التطهير (اراديس)	١٩٨٣/١١/٢٦	٦٠
ـ السالمية للأمن الغذائى	١٩٨٤/٥/٣١	٣٣٩١
جملـــــــة		**٦٠٦٦**

(٧) عبد الستار عبد المقصود عرفة

ـ جولدن تكس للأصواف	١٩٨٣/٣/١٢	٢١٦٨
ـ بورسعيد للملابس الجاهزة	١٩٨٤/١/١١	١٨
جملـــــــة		**٢١٨٦**

(٨) عبد المنصف بدوى حزين وآخرون

ـ الأبحاث والتنمية ريديكو	١٩٨٠/٥/٧	١٦٦٦٫٧
ـ العربية للاستثمار والتنمية	١٩٨٣/٣/١٨	١٥٠
ـ قنا للطوب الطفلى	١٩٨٣/١١/٧	١٠٠
جملـــــــة		**١٩١٦٫٧**

(٩) فتحى توفيق عبد الفتاح

ـ الريان مصر لتوظيف الأموال	١٩٨٤/٢/٢	١٦٣٨

(١٠) محمد حسنين جنيدى

ـ المصرية لتصنيع أجهزة الطهى	١٩٨٣/١١/٢٨	١٢٠٠

(١١) محمد صادق فوده

ـ الاسكندرية للخدمات الطبية	١٩٨٣/٨/٩	٢٥
ـ المجموعة العربية للاستثمار	١٩٨٣/١١/١٥	٤٧٢٫٥
ـ المجموعة المالية المصرية لخدمات الاستثمار والاستشارات المالية	١٩٨٤/٦/١٤	٥٤
جملـــــــة		**٥٥١٫٥**

(١٢) محمد عبد المنعم عبد الصمد

ـ صناعة مواسير ومنتجات البلاستيك	١٩٨٠/٥/٥	٧٫٥
ـ العربية للمستلزمات الطبية	١٩٨٢/١٢/٢٨	٨٢٥
ـ مجمع كفر الدوار للتبريد والتجميد	١٩٨٣/١١/٣٠	٩٥٠
ـ العربية لصناعة ومستلزمات المواسير	١٩٨٤/٣/٣٦	١٢٠٠
جملـــــــة		٢٩٨٢٫٥

(١٣) محمد عصام الدين فهمى وآخرون

ـ العربية لصناعة الأخشاب «متين»	١٩٨٠/٢/١٨	١٣٠
ـ المصرية الخدمية للتنمية والأستثمار	١٩٨٣/٣/٢	٢٥٠
ـ مصر العربية للفنادق	١٩٨٣/٨/٢١	٧٠٠
جملـــــــة		١٠٨٠

(١٤) محمد فريد عقل

ـ مصر العربية لفنادق الأقصر	١٩٨٣/٨/٢١	٦٣٠
ـ العربية للصناعات الخشبية	٦٣٠/١٠/٢٧	
جملـــــــة		١٢٦٠

(١٥) على جمال الناظر

ـ قارون للاستثمار والتنمية	١٩٨٣/٣/٦	٤٠
ـ المجمع المصرى للأجهزة الكهربائية والألكترونية	١٩٨٤/١/١٢	١٢٥
جملـــــــة		١٦٥

ملحق رقم (٨)
بيان بأسماء بعض المساهمين الذين تركزت مساهماتهم في الشركات المساهمة خلال عامي ٨٥ ، ١٩٨٦

مساهمون بـ ١٠٠ ألف جنيه ــ أقل من ٢٥٠ ألف جنيه

الاســم	الشــركة	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالالف جنيه
أحمد غالب ابراهيم	الاسلامية الدولية للتجارة الخارجية	١٩٨٥/٨/٣	١٥٠
أحمد زكى عبد الحميد	المصرية لصناعة الملابس الجاهزة سيفيل	١٩٨٦/٩/١٥	٢٠٠
أحمد طاهر محمد	عمير للصناعات الغذائية	١٩٨٥/٥/١٣	١٨٠
بدر الدين أحمد حمدى	سبورتى الدولية لانتاج الأحذية الرياضية والخفيفة	١٩٨٦/٨/٢٨	٢٣٤
نجيب شانودى عبد الملاك	أنترتريد للانتاج الغذائى	١٩٨٥/٣/٢٥	١٨٩
حسن أبو بكر محمد	مصر فرنسا للملابس	١٩٨٥/٢/٩	١٩٣
سمير أبادير سيدهم	أورينت باك للعبوات	١٩٨٥/١/٢٨	١٧٠
سوسن حسن زكى أحمد	العربية للبصريات (أومتيكا)	١٩٨٥/١١/٣	١٠٩,٢
علية عبد السلام مجاهد	المصرية لصناعة المكرونة والنشويات	١٩٨٦/٥/٢٧	١٢٠
عز الدين عزت قاسم	العربية لمنتجات الالبان	١٩٨٥/٦/٩	١٥٠
عبد الحافظ محمد عبد الحافظ	العربية لصناعة الطوب الاسمنتى	١٩٨٦/٨/٢٠	١٠٠
فوزى وزكى اخنوخ	الدولية لتصنيع المنسوجات	١٩٨٦/١٠/٤	٢٢٥
فتحى أحمد حسين	المهندسون العرب للمقاولات أو التعمير	١٩٨٥/١/٢٧	٢٢٥
ماهر عبد الغفار أحمد	أنترتريد للانتاج الغذائى	١٩٨٥/٣/٢٥	١٢٣
مايسة يحيى عبد العزيز	المصرية لصناعة المكرونة والنشويات	١٩٨٦/٥/٢٧	١٢٠
عليه عبد السلام مجاهد	المصرية لصناعة المكرونة والنشويات	١٩٨٦/٥/٢٧	١٣٥
محمد عبد الفتاح أبو النجا	المصرية لصناعة المكرونة والنشويات	١٩٨٦/٥/٢٧	٢١٠
محمد اسماعيل دخان	العربية لمنتجات الالبان	١٩٨٥/٦/٩	٢١٦
محمد بهاء الدين عثمان	دار النظم للتصوير العلمى	١٩٨٥/٣/١٦	١٩٢
محمد حسن سلمان	عمير للصناعات الغذائية	١٩٨٥/٥/١٣	١٥٤
محمد صبرى عبد المجيد سيد	الاسلامية الدولية للتجارة الخارجية	١٩٨٥/٨/٣	١٥٠
محمد فهمى حسنين	دار النصر للتصوير العلمى	١٩٨٥/٣/١٦	٢٣٢
محى الدين حسن حامو	فايف ستارز للتريكو والجوارب	١٩٨٦/١١/١	١٤٨
محمود حامد محمود	عمير للصناعات الغذائية	١٩٨٥/٥/١٣	١٥٠
ميسون على رشيد	العربية لانتاج البيض والدواجن	١٩٨٦/١/٢٠	١٠٠
منى ابراهيم عبد الله موسى	عمير للصناعات الغذائية	١٩٨٥/٥/١٣	١٨٠

الاســم	الشــركة	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالالف جنيه
نبيل فؤاد اسكندر	المصرية لصناعة المكرونة والنشويات	١٩٨٦/٥/٢٧	١٣٥
هانى فوزى منصور	سمينتا	١٩٨٦/٥/٢٦	١٠٠
هدى صلاح عبد المجيد وأخواتها	سبورتى الدولية لانتاج الاحذية الرياضية الخفيفة	١٩٨٦/٨/٢٨	١٥٠
يحيى ومصطفى عبد العزيز الجمل	عمبر للصناعات الغذائية	٨٥/٥/١٣	١٥٠

مساهمون بـ ٢٥٠ الف جنيه ـــ أقل من ٥٠٠ الف جنيه

اسم المساهمة	الشــركة	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالالف جنيه
ابراهيم حلمى أبو العيش (عائلة)	أنوس لانتاج الاعشاب الطبية	١٩٨٦/٣/٢٤	٤٨٠
ابراهيم محمد خليل(عائلة)	قرية برج العرب السياحية (باتكو)	١٩٨٦/٧/١٣	٤٠٠
حمدى محمد زكى محمود	المهندسون العرب للمقاولات والتعمير	١٩٨٥/١/٢٧	٣٣٠
خيرى أحمد سمرة (عائلة)	عمبر للصناعات الغذائية	١٩٨٥/٥/١٣	٣٨٠
سيد مدبولى على حسن	المصرية لصناعة المكرونة والنشويات	١٩٨٦/٥/٢٧	٣٠٠
طاهر عبد الرازق الحديدى (عائلة)	قرية برج العرب السياحية (باتكو)	١٩٨٦/٧/١٣	٤٠٠
علام عبد الرحمن سعيد	قرية برج العرب السياحية (باتكو)	١٩٨٦/٧/١٣	٤٠٠
عمر السيد أحمد حسن	العربية لانتاج البيض والدواجن	١٩٨٦/١/٢٠	٣٠٠
عبد المنعم سعد شومان	المصرية السويدية لانتاج أحواض الصلب	١٩٨٥/٦/٢٢	٢٥٠
محمد بهى الدين مندور	العلمية للاستثار السياحى (اتيك)	١٩٨٥/١/١٩	٣٠٠
محمد محمود نصر	المهندسون العرب للمقاولات والتعمير	١٩٨٥/١/٢٧	٤٣٥
محمد اسماعيل الديسطى	وسط الدلتا للعبوات والتغليف	٨٥/١٢/١١	٤٥٠
محمد حمدى محمد ذكرى	المصرية لصناعة المكرونة والنشويات	١٩٨٦/٥/٢٧	٣٠٠
محمد فخر الدين عفيفى (عائلة)	الحديثة للمبيدات والكيماويات	١٩٨٥/٥/١٢	٢٦٠
نايل بركات (عائلة)	المصرية الالمانية للطاقة الشمسية	١٩٨٥/٢/٥	٤٠٠

مساهمون بـ ٥٠٠ الف جنيه ، فأكثر

الاسم	الشركة	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالالف جنيه
ابو بكر محمد سليم طماعة	ميلسا مصر	١٩٨٥/٦/٢٥	١١٨٨
الفريد جميل فران	المنتجات الحديثة للتعبئة والتغليف (تكنوباك)	١٩٨٦/٧/٩	٩٠٠
بخيت عبد الغنى خالد (عائلة)	المصرية للاستثمار العقارى العملاق	١٩٨٦/٩/٢٧	١٨٥٠
جنيت عبد الله بولاد	المصرية لصناعة الملابس الجاهزة سيفيل	١٩٨٦/٩/١٥	١٠٠٠
حسن محمد حسن	المصرية للاسكان والتنمية والتعمير	١٩٨٦/٤/٢٩	٥٠٠
رشدى محمد الشرقاوى	الوطنية ـ البركة للحديد والصلب	١٩٨٦/٣/١٠	١٠٠٠
سليمان محمد سليمان	المصرية السويدية لانتاج احواض الصلب	١٩٨٥/٦/٢٢	٥٠٠
عادل ومنى وحازم محمد بركات	مصر لصناعة التبريد والتكييف ميراكو	١٩٨٦/٢/١٩	٧٩٢,٣
على محمد أحمد (عائلة)	جنرال للهندسة والمحركات	١٩٨٥/١/١٣	٩٣٢
عالية فتوح ابراهيم مصطفى	دالاس لصناعة الملابس الجاهزة والتريكو والأقمشة	١٩٨٥/٨/١	٧٥٠
قسطندى جورج صوصو	البردى لصناعة الورق	١٩٨٦/٣/٥	٨٨٠
ماهر عبد الحليم مأمون (عائلة)	المتحدة للدواجن	١٩٨٦/٤/٣٠	١١٨٥
محمد جمال الدين عبد الحليم وأحمد جمال الدين عبد الحليم	قرية برج العرب السياحية (باتكو)	١٩٨٦/٧/١٣	١٥٤٥
محمد مختار أحمد وأخوته	المصرية اليابانية لاعمال الصلب	١٩٨٥/٥/٢٥	٦١٣
محيى الدين الترش	ـ المصرية السعودية للتنمية	١٩٨٥/١١/٢٥	١٨٩١
	ـ العربية لمنتجات التعبئة والتغليف	١٩٨٥/٣/٩	٨٨,٥
محمد عبد الحليم عطية عيسى	النيل للاستثمارات العمرانية	١٩٨٥/٥/١٤	١٨٠٠
محمد خليل بدوى	المصرية الوطنية للاستثمار والتنمية	٨٥/١٠/٢٤	٣٠٠٠
محمد أحمد وهبة	العربية للبصريات أوبتيكا	١٩٨٥/١١/٣	٩٨٢,٨
محمد عبد العليم عطية موسى	المهندسون الدولية للمقاولات	٨٥/١١/١٤	٥٠٠
محمد ابراهيم عماره	مركز تصنيع كاسيتات الفيديو	١٩٨٦/٢/١٣	١٢٠٠
منتصر مصطفى عبد الله	المصرية لصناعة المكرونة والنشويات	١٩٨٦/٥/٢٧	١٥٠٠
نبيه عزيز برزى	المنتجات الحديثة للتعبئة والتغليف (تكنوباك)	١٩٨٦/٧/٩	٢٧٩٠
هشام ابراهيم عصفور (عائلة)	اللؤلؤة الاستثمارية رويال أوبال وايموند كريستال	١٩٨٦/٧/٢٥	١٥٦٠

اسماء مساهمين تكررت مساهماتهم
أيضا خلال عامى ٨٥ ، ١٩٨٦

الاســم	الشــركة	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالالف جنيه
أحمد ابراهيم نافع	المصرية الالمانية للطاقة الشمسية	١٩٨٥/٢/٥	١٠٠
أحمد محمد الشريف	الاسلامية الدولية للتجارة الخارجية	١٩٨٥/٨/٣	٧٥
أميمة سنى حسين رشدى	مصر لصناعة التبريد والتكيف ميراكو	١٩٨٦/٢/١٩	١٧٢
أحمد عبد العزيز عزام (مصرى / سعودى)	العامرية للابحاث والتنمية الزراعية	١٩٨٦/٣/٢٠	٦٩٣
ابراهيم ابو العيون احمد كامل	الأهلية للأغذية	١٩٨٦/٧/١٣	٢٢٠٥
توفيق صادق توفيق	الاسلامية الدولية للتجارة الخارجية	١٩٨٥/٨/٣	٣٧٥
حسن عباس حلمى	أربى شيرو مصر كبسولات جيلاتينية شيرو مصر	٨٥/١١/١٣	٣٢٠
زكية حسن شافعى	مصر لصناعة التبريد والتكيف ميراكو	١٩٨٦/٢/١٩	٢١٥
سامية ابراهيم النجار	العربية العالمية للاستثمار	١٩٨٥/٤/٢٣	٢١٠٠
سمير واسامة سعد الدين على حسن	العربية العالمية للاستثمار	١٩٨٥/٤/٢٣	٩٠٠
سيلفيا عدلى ايوب	مصر فرنسا للملابس	١٩٨٥/٢/٩	١٠
شريف مرعى أحمد مرعى	مصر لصناعة التبريد والتكيف ميراكو	١٩٨٦/٢/١٩	١٧١,٩
شريف محمد فودة	سنميتا	١٩٨٦/٥/٢٦	١٠٠
صفوت حبيب نخلة	سنميتا	١٩٨٦/٥/٢٦	٢٣٥
عبد الرحمن عبد المحسن النجار	الاسلامية الدولية للتجارة الخارجية	١٩٨٥/٨/٣	٣٧٥
عز الدين محمد الدباح	الاسلامية الدولية للتجارة الخارجية	١٩٨٥/٨/٣	٧٥
عمر أحمد مرعى	الاسلامية الدولية للتجارة الخارجية	١٩٨٥/٨/٣	٧٥
عقل محمد حلمى	العامرية للأبحاث والتنمية الزراعية	١٩٨٦/٣/٢٠	٥٢
عبد المنعم مصطفى سعودى	المناطق الحرة لسيارات مودرن موتورز	١٩٨٦/٨/١٩	٩٥٠
عدلى اسماعيل الشافعى	سبورتى الدولية لانتاج الاحذية الرياضية والخفيفة	١٩٨٦/٨/٢٨	٨٠
كمال ابو خطوة وابناؤه	مصر فرنسا للملابس	١٩٨٥/٢/٩	٢٠٤
محمد السعيد الطويل	العربية للمنظفات الصناعية	١٩٨٥/٣/٢٠	١٤,٤
محمد يوسف خليل	مصر فرنسا للملابس	١٩٨٥/٢/٩	٧,٥
محمد منصور حسن وعواطف منصور حسن	جونسون وجونسون مصر	٨٥/١٠/٢٦	٦٠٠

الاســم	الشــركة	تاريخ التأسيس	قيمة المساهمة بالألف جنيه
محمد فريد خميس	الدولية لتصنيع المنسوجات	١٩٨٦/١٠/٤	٥٢٥
محمد رشيد راشد	المياه الغازية العالمية (سينالكو)	١٩٨٥/١٢/١	١٠٧٩
محمد أحمد غانم	المياه الغازية العالمية (سينالكو)	١٩٨٥/١٢/١	٢٨٠
محمد ابراهيم عبد الله	مستشفى النزهة الدولى	١٩٨٦/٤/٥	٥٧,٧
محمد صادق صبور	مستشفى النزهة الدولى	١٩٨٦/٤/٥	١٢٧
وحسن فائق صبور	مصر امريكا للصوبات الزراعية	٨٦/١١/٢٣	١٩٥
محمد يسرى سعد زغلول	المهندسون المصريون للاسكان	١٩٨٦/٧/١٠	٢٥٠
ناريمان محمد العيوطى	انترتريد للانتاج الغذائى	١٩٨٥/٣/٢٥	١١,٩
هدى حسن أبو الفتوح	مصر لصناعة التبريد والتكيف	١٩٨٦/٢/١٩	٩١
يوسف بباوى منصور	سمنيتا	١٩٨٦/٥/٢٦	٢٣٥

فهرست

الفصل الأول
الرافد الرأسمالى التقليدى
(رأسمالية ماقبل ثورة يوليو ١٩٥٢)

الفصل الثاني
الرافد البرجوازى البيروقراطى

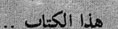
الفصل الثالث
الرافد الطفيلى

الفصل الرابع
نخبة الإنفتاح الإقتصادى : تحليل أمبريقى

رقم الايداع : ٨٧/١٥٥٩

الترقيم الدولى : ٣ ــ ٠٦٨ ــ ٤٤٢ ــ ٩٧٧


International
Press



هذا الكتاب ..

الأستاذة الباحثة سامية سعيد من أبرز الوجوه الواعدة الصاعدة فى فكرنا الاقتصادى العلمى المعاصر . وفى هذه الدراسة تقوم الأستاذة الفاضلة بكشف وتشريح البنية الداخلية لما يمكن أن نسميهم أصحاب القرار الاقتصادى — وبالتالى السياسى — فى إطار المرحلة « الانفتاحية » الراهنة ، أو بتعبير آخر ، السلطة الاقتصادية المهيمنة فى بلادنا اليوم .

على أن « دار المستقبل العربى » قد تختلف فى بعض ماجاء فى هذه الدراسة من استخلاصات وتعميمات ، وخاصة تلك المتعلقة بالبورجوازية البيروقراطية . فالدراسة تكاد تقلل من الدور الإيجابى لهذه الشريحة فى مرحلة الستينات وخاصة الفئة التكنوقراطية منها ، وتكاد تغلب الطابع السلبى على هذه الشريحة بشكل عام ، ولا تعرض عرضا كافيا لمعالم الصراع فى مرحلة الستينات ضد استشراء هذه الشريحة البورجوازية .

وبرغم هذا الاختلاف فى الرأى ، بل نقول لعله كذلك بسبب هذا الاختلاف فى الرأى مع بعض ماجاء فى هذه الدراسة ، حرصت « دار المستقبل العربى » على الاحتفاء بهذه الدراسة وعلى نشرها ، مساهمة منها فى تعميق روح النقد الموضوعى وتنمية ديمقراطية الحوار .

« دار المستقبل العربى »

دار المستقبل العربى

٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة
ت ٦٦٥٩٠٠ القاهـــــرة